

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة فرحات عباس ( سطيف 1)  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات  
دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف و الجزائر العاصمة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

قطاف ليلي

إعداد الطالبة :

مسهل ساسية

لجنة المناقشة:

أ.د بن فرحات سعد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
أ.د ليلي قطاف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
د.العايب عبد الرحمان	أستاذ محاضر	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
د.صاطوري الجودي	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعريبرج	عضوا مناقشا
د. شريقي عمر	أستاذ محاضر	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا
د. مزياني نور الدين	أستاذ محاضر	جامعة سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أتدرون من المفلس؟" قالوا" المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع". فقال " إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة و صيام و زكاة و يأتي قد شتم هذا و قذف هذا و أكل مال هذا و سفك دم هذا و ضرب هذا فيعطى هذا من حسناته و هذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار"

رواه مسلم

## شكر و عرفان:

أوجه خالص شكري للأستاذة الدكتورة ليلى قطاف

وكل من ساعدني على إنجاز هذه الرسالة ولو بكلمة طيبة

إهداء:

إلى والدي العزيزين

إلى زوجي الغالي

إلى ابنتي هيام

و أبناء أختي أبنائي عبد الرحيم وآلاء

إلى روح أختي زينب

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى صديقتي الغالية نادية

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

## قائمة الاختصارات:

**AICPA** : American Institute of Certified Public Accountants

**CNC** : Conseil National de Comptabilité

**CNCC**: Chambre National e des Commissaires aux Comptes

**EURL** : Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée

**G.C** : Going Concern

**IAASB** : International Auditing and Assurance Standards Board

**IAPCIFA** : International Auditing Practices Committee of the International Federation of Accountants

**IASB** : International Accounting Standards Board

**IFAC**: International Federation of Accountants

**IIA** : International Institute of Accountants

**ISA** : International Standars on Auditing

**ONEC**: L'ordre National des Experts Comptables

**SAP** : Statement on Auditing Practice

**SARL** : Société A Responsabilité Limitée

**SAS** : Statement of Auditing Standards

**SPA** :Société Par Actions

**SPSS** :Statistical Package for the Social Sciences



# مقدمة عامة

## تمهيد :

يمثل تعثر و فشل المؤسسات إحدى السمات الأساسية لنظام اقتصاد السوق. و هو في الأساس ظاهرة اقتصادية تصيب المؤسسات بكافة أنواعها: التجارية، المالية و الصناعية، الخاصة و العمومية منها، سواء كانت كبيرة الحجم، متوسطة أو صغيرة، مدرجة أو غير مدرجة في البورصة. و قد ظل موضوع فشل المؤسسة لوقت طويل مغيبا عن اهتمام و دراسة الباحثين إلى غاية الثلاثينات من القرن الماضي، حيث كان تحليل ظاهرة فشل المؤسسة وإفلاسها يتم على نحو متقطع و بشكل غير مباشر دون أن يشكل تيارا فكريا حقيقيا يستند إلى أسس نظرية وتجريبية متجانسة، و يقوم على كتابات متخصصة تجعل من هذه الظاهرة موضوع بحث قائم بذاته.

منذ الثلاثينات من القرن الماضي، أصبحت ظاهرة فشل المؤسسات محل اهتمام الباحثين و المختصين. حيث ظهرت هناك العديد من الكتابات و الأبحاث التي حاولت معالجة هذه الظاهرة و إيجاد محددات تفسر حدوثها في مختلف أنواع المؤسسات. و قد تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة فشل المؤسسة بشكل لافت للانتباه في بداية الألفية الثالثة التي شهدت العديد من حالات الفشل في وسط المؤسسات العالمية الكبرى دون سابق إنذار على غرار شركة *Enron* في نهاية عام 2001 . لكن في هذه المرة تركز اهتمام الباحثين على دراسة أسباب ضعف نظام حوكمة الشركة و تحديد الطرف المسؤول عن انهيار هذه الشركات. و في هذا الصدد كان مراجعو الحسابات أول من وجهت إليهم مسؤولية هذا الانهيار. حيث أحقق مكتب المراجعة *Andersen* الذي تتعامل معه شركة *Enron* و الذي يعد من عمالقة المراجعة ليس في الولايات المتحدة فحسب بل في العالم ككل، في اكتشاف الأحداث المالية السلبية التي كانت تعرفها الشركة و تمت المصادقة على حسابات الشركة و التأكيد على أنها أعدت حسب الفروض والمبانيء المحاسبية المتعارف عليها ، الأمر الذي انتهى بانحيار المكتب واختفائه بعد أن أفلست الشركة. منذ ذلك الوقت، صار توفير المراجعين لإشارات تحذيرية بتعثر الشركة من خلال تقييمهم لفرض الاستمرارية وفق ما تنص عليه معايير المراجعة، أهم نقطة يثار حولها الجدل في مجال مراجعة الحسابات. الأمر الذي دفع المنظمات الدولية وبالتحديد الاتحاد الدولي للمحاسبين (*IIA*) إلى إعادة النظر في المعايير المنظمة لهذا الدور وإعادة صياغتها بالشكل الذي يتلاءم مع الظروف الجديدة.

الأزمة العالمية 2008 هي الأخرى أثارت الاهتمام حول أحد أهم المبانيء المحاسبية " مبدأ الاستمرارية *Going concern* ". حيث بينت أن المؤسسات بسبب حدة الأزمات و تسارع آثارها، أصبحت غير قادرة على التنبؤ أو التأكيد على أن ظروف استمرارها في النشاط متوفرة، مما يضاعف من دور ومسؤوليات



المراجعين في هذا الاتجاه. و هو ما دفع مجلس معايير المراجعة و التأكيد (IAASB) و هو من بين اللجان الدائمة في المعهد الدولي للمحاسبين (IIA)، إلى نشر رسالتين للتنبيه إلى التحديات التي تواجه مهنة مراجعة الحسابات. كانت الأولى في أكتوبر 2008، بعنوان " تحديات المراجعة في تقدير القيمة المحاسبية في السوق المالي". أما الثانية فكانت في جانفي 2009 و حملت عنوان " مسؤوليات المراجعة في احترام مبدأ الاستمرارية في البيئة الاقتصادية الحالية".

أما بالنسبة للباحثين، و في الوقت الذي تعرف فيه تطلعات المستفيدين من هذه المهنة تطورا كبيرا خاصة فيما يتعلق بإعطاء إشارات تحذيرية حول إمكانية تعثر و فشل المؤسسات، فقد انصبت اهتماماتهم على دراسة مدى إمكانية اعتبار التحذيرات التي يعطيها مراجع الحسابات عندما يلاحظ وجود أحداث تهدد استمرارية المؤسسة بمثابة تنبؤ بالتعثر المالي المؤسسة. كما انصبت على دراسة العوامل التي بإمكانها تفعيل دور مراجع الحسابات في هذا الإطار. و قد تأكد للعديد منهم أن تحفظات المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار يمكن اعتبارها من قبيل التنبؤ بفشل المؤسسة. أما بالنسبة للعوامل المؤثرة ، فلم يكن التركيز على تحديد هذه العوامل، لأن معظم الدراسات انطلقت من فرضية أن العوامل المؤثرة على دقة تحفظ المراجع حول استمرارية المؤسسة هي نفسها العوامل المتحكممة في جودة المراجعة، لذلك كان التركيز أكثر على كيفية تأثير هذه العوامل.

## أولا: إشكالية الدراسة :

عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات تحولات اقتصادية جذرية تجسدت في انتهاج اقتصاد السوق و غلق العديد من المؤسسات العمومية، الأمر الذي سمح ب بروز القطاع الخاص. و قد أدت هذه التحولات إلى تنامي ظاهرة فشل المؤسسات باعتبارها من المعطيات الأساسية في اقتصاد السوق. فوجدت العديد من المؤسسات نفسها، بسبب ضعف التأهيل، في مواجهة صعوبات مالية تنتهي بها في معظم الأحيان إلى التوقف عن الدفع وإشهار الإفلاس. و إذا كان إشهار الإفلاس غيب عن الاقتصاد الجزائري إلى غاية سنة 2006 ، فإن هذا الإجراء تطور بوتيرة سريعة بعد هذا التاريخ. حيث انتقل عدد المؤسسات التي أشهرت إفلاسها من 6 مؤسسات بين عامي 2000 و 2006 إلى 1500 مؤسسة عام 2007 ليصل إلى 8350 شركة عام 2015 حسب تقرير حديث للمركز الوطني للسجل التجاري و ذلك بسبب صعوبات مالية جراء الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها

الجزائر. حسب التقرير، فإن 7,28 بالمائة من المؤسسات المفلسة تعمل في مجال الاستيراد، 28 بالمائة في مجال الخدمات، 24 بالمائة في مجال الإنتاج الصناعي، 3,9 بالمائة في مجال تجارة الجملة<sup>1</sup>.

هذا التزايد في نسب إفلاس الشركات بات يرهق كاهل الخزينة ويكلفها خسائر بملايير الدولارات سنويا. فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1975 و 2011 مثلا أنفقت الحكومة ما يعادل 50 مليار دولار لإنقاذ المؤسسات العمومية من الإفلاس<sup>2</sup>.

و بالنظر إلى الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الوخيمة التي تحيط بظاهرة تعثر المؤسسات و إفلاسها، بات من الضروري على الجزائر تبني سياسة للمحافظة على المؤسسات . تقوم هذه السياسة على اتخاذ إجراءات وقائية أكثر منها إصلاحية، لأن الوقاية من انهيار المؤسسات أكثر فائدة من إنقاذها و تسديد ديونها أو مسحها الذي يكلف خزينة الدولة أموالا طائلة كما سبق و أشرنا. و تكون الوقاية من خلال وضع قواعد وميكانيزمات تسمح بتقييم صعوبات المؤسسة قبل حتى أن تترجم إلى صعوبات مالية حادة. هذه الميكانيزمات التي يمكن تسميتها بميكانيزمات "المحافظة على المؤسسات La sauvegarde d'entreprises" تتطلب ضمان دقة المعلومات المالية. فدقة المعلومة المالية و مصداقيتها تعد مهمة جدا لأنها تعكس التدفقات الاقتصادية بين مختلف الشركاء وتستجيب لاحتياجات التقييم من الأطراف الخارجية أو المستثمرين المحتملين. في هذا الصدد، يبرز دور مراجعة الحسابات ليس فقط لقدرتها على ضمان مصداقية وصحة و دقة القوائم المالية للمؤسسة، لكن يمكن اعتبارها أيضا أداة للكشف عن الصعوبات التي تواجهها المؤسسة. لهذا الغرض قامت الحكومة بإصدار القانون 08-91 الملغى بالقانون 10-01 . من بين المهام الكبرى التي أوكلها المشرع الجزائري لمحافظ الحسابات بموجب هذين القانونين بالإضافة إلى مهام المصادقة على حسابات الشركات، مهمة إشعار الأطراف المعنية من خلال إصدار تقرير خاص يبين فيه محافظ الحسابات الصعوبات التي يرى بأنها من المحتمل أن تؤدي إلى عدم استمرارية المؤسسة . كما أوكل المشرع الجزائري لمحافظ الحسابات هذه المهمة أيضا عبر القانون التجاري من خلال تطبيق مجموعة من الاجراءات بما فيها إصدار التقرير الخاص تسمى "إجراءات الانذار La procédure d'alerte" عندما يلاحظ وجود صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة. هذه المهمة اعتبرها الكثير من الباحثين كما سبق و أشرنا، بمثابة تنبؤ بإمكانية تعثر المؤسسة ماليا قد تفيد في معالجة وضعية المؤسسة قبل تدهورها و وصولها إلى الإفلاس.

<sup>1</sup> نشر على موقع الواحة الجزائرية يوم 11 مارس 2016.

<sup>2</sup> يومية الفجر ليوم 2012/07/09

رغم وجود هذا الإطار التشريعي ، إلا أن الكثير من المختصين يشير إلى ضعف مهنة محافظ الحسابات في الجزائر و عدم تأهيل مكاتب المراجعة لأداء الدور المنوط بها بشكل عام و الدور المتعلق بالإبلاغ عن تحديد قدرة المؤسسة على الاستمرار بشكل خاص . هذا الأمر دفعنا إلى طرح التساؤل التالي و اعتباره محور إشكالية بحثنا هذا:

" إلى أي مدى تؤدي مكاتب المراجعة في الجزائر دورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات من خلال تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات التي تتعرض لصعوبات تهدد استمراريتها؟" و ما هي العوامل التي تتحكم في ذلك؟

## ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث سوف نطلق من الفرضية الرئيسية التالية " مكاتب مراجعة الحسابات في الجزائر لا تقوم بدورها في التنبؤ بتعثر المؤسسة من خلال تطبيق إجراءات الانذار عند وجود صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة، و أن العوامل المتحكمة في قدرة المكاتب على التنبؤ بتعثر المؤسسة هي نفسها العوامل المتحكمة في جودة المراجعة."

بناء على هذه الفرضية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يقوم محافظ الحسابات في الجزائر بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص بالنسبة للمؤسسات المتعثرة.

- تؤثر كل العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و إصدار تقرير خاص.

- تؤثر كل العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و إصدار تقرير خاص.

- تؤثر كل العوامل المرتبطة بالإطار القانوني على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و إصدار تقرير خاص.

### ثالثا: منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الجمع بين الدراسة النظرية و الميدانية. بالنسبة للدراسة النظرية، فهي تسعى إلى جمع المادة العلمية اللازمة لفهم الدور الذي يمكن أن تلعبه مكاتب المراجعة و مراجعو الحسابات في التنبؤ بفشل المؤسسة من خلال رصد الدراسات السابقة. أما الدراسة الميدانية فهي تهدف إلى اختبار الفرضيات الموضوعية من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة لعينة من محافظي الحسابات المتواجدين بولاية سطيف و الجزائر العاصمة على شكل استبيان تم تحديد أسئلته من خلال الجانب النظري مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار القانوني المنظم لدور المراجعين في تقدير استمرارية المؤسسة السائد في الجزائر.

### رابعا: أهمية الدراسة :

فضلا عن الفوائد الثلاثة التي يمكن أن يحققها أي بحث على مستوى الدكتوراه سواء في جانبه النظري أو التطبيقي، و المتمثلة في تلخيص الدراسات السابقة، اقتراح مقاربات منهجية جديدة و تأكيد صحة النتائج السابقة أو لا، فإن الأهمية العلمية لهذا البحث تنبع من التفكير الجدي في إيجاد حلول صارمة لسد كل الثغرات التي من شأنها أن تفقد مهنة و تقرير المراجعة مصداقيته في إبراز الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ليس فقط من خلال ما يوفره من معلومات عن الوضعية الحالية بل و أيضا من خلال ما يقدمه من تنبؤات حول الوضعية المستقبلية سواء بالفشل أو الصحة المالية الجيدة. و بالتالي يمكن اعتباره من الدراسات المختصة في مجال المراجعة التي تهدف إلى تكتيف الجهود لإبراز دور مهنة المراجعة في التنبؤ بنجاح أو فشل المؤسسة، و أيضا تعميق الأبحاث حول الأدوات الملائمة التي يمكن أن يعتمد عليها المراجعون لممارسة هذا الدور بفعالية.

من الناحية العملية، يمكن أيضا أن يقدم هذا البحث فائدة هامة بالنسبة لممارسي المهنة و مستعملي القوائم المالية. فبالنسبة لمحافظي الحسابات الذين لا يقومون بهذا الدور مثلا، يمكن أن يحفزهم هذا البحث على ممارسته. أما بالنسبة لمستعملي القوائم المالية، فإن فهمهم لسلوك محافظ الحسابات في تطبيق إجراءات الانذار حول استمرارية المؤسسة بشكل أفضل، يمكنهم من الحكم على أدائه و دقة تقاريره .

## خامسا: أهداف الدراسة

هناك العديد من الأهداف النظرية و التطبيقية التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث، تتلخص في النقاط الآتية:

- \* محاولة إبراز الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات.
- \* محاولة توضيح مدى اعتبار تحفظات مراجعي الحسابات حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كآلية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.
- \* محاولة الإلمام بمختلف العوامل التي تساعد مراجعي الحسابات على أداء دورهم في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات.
- \* التعرف على مدى عناية المشرع الجزائري بوضع الإطار القانوني اللازم لقيام مراجع الحسابات في الجزائر بهذا الدور.
- \* التعرف على مدى قيام مراجعي الحسابات في الجزائر بدورهم في الكشف عن الصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة.
- \* التوصل إلى أهم العوامل التي تفسر مدى قيام مراجعي الحسابات في الجزائر بدورهم في الكشف عن الصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة.
- \* محاولة تفسير النتائج المتوصل إليها و إبراز نقاط الضعف الموجودة و من ثم تقديم اقتراحات تتلاءم مع نتائج الدراسة مع أخذ واقع المهنة و المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة بعين الاعتبار.

## سادسا: هيكل الدراسة ( الشكل رقم 1 )

لقد شملت الدراسة على جزأين تناولنا فيهما مختلف الجوانب التي تحتوي عليها إشكالية البحث سواء على المستوى النظري أو التطبيقي:

**الجزء الأول:** يتم فيه طرح الأسس النظرية للبحث من خلال الفصول الثلاثة الأولى. في الفصل الأول سيتم تحليل المتغير الأول في الدراسة و هو التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات من خلال التركيز على ماهية التنبؤ بتعثر المؤسسات وأهميته الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك لإبراز أهمية دراسة الموضوع و تبرير إشكالية البحث وأهدافه. و بالتالي إعطاء قوة لاختيار مثل هذا الموضوع و إقرار ملاءمته.

في الفصل الثاني نحاول استعراض المتغير الثاني للدراسة و هو مكاتب المراجعة من حيث مفهومها وأدوارها و أنواعها، كما سنتناول عنصرا هاما جدا بالنسبة للدراسة ألا و هو العوامل المتحكمة في جودة خدمات مكاتب المراجعة و بالخصوص خدمات المراجعة القانونية.

أما في الفصل الثالث و الذي نركز فيه على الإجابة النظرية على إشكالية البحث، سنحاول توضيح العلاقة بين المتغيرين و المتمثلة طبعاً في دور المراجعين الخارجيين عبر التنبؤ إلى عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في التنبؤ بتعثر المؤسسات، و ذلك من خلال رصد النظريات المقدمة في هذا الإطار و إبراز العوامل المتحكمة في هذه العلاقة و في تفعيلها. هذا الفصل يمكننا من تحديد العناصر اللازمة للدراسة الميدانية.

**الجزء الثاني:** نقدم فيه الأسس المنهجية للدراسة الميدانية و نتائجها. لكن قبل ذلك ارتأينا تخصيص الفصل الأول من هذا الجزء و هو الفصل الرابع لعرض الإطار القانوني المنظم لمهام محافظ الحسابات في الجزائر وبالتحديد المهام المتعلقة بالتيقظ لأي تحديد لاستمرار المؤسسة. و بهذا يكون هذا الفصل بمثابة حلقة مرور إلى الدراسة الميدانية حيث يساهم في تحديد و فهم متغيرات الدراسة. في الفصل الخامس نحاول توضيح المنهجية المستخدمة من خلال عرض إجراء اختيار العينة وطرق الاستقصاء المتبعة و أدوات التحليل الإحصائية المعتمدة و أسباب اعتمادها. في الفصل السادس نقوم بعرض نتائج الدراسة و في الفصل السابع نقوم بتحليلها.

الشكل رقم 1 يلخص لنا هيكل الدراسة.

## سابعاً: الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع استمرارية المؤسسة في المراجعة بمختلف جوانبه سواء في الدول الغربية أو العربية. فمنها ما ركز على دراسة الجوانب السلوكية لرأي المراجعين عن قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، و منها ما تناول الأدوات التي يمكن أن يستخدمها مراجعو الحسابات في تقييم مقدرة

المؤسسة على الاستمرار. كما ركزت بعض الدراسات على الآثار المتوقعة لتحفظات المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار على مستعملي القوائم المالية و ردود الفعل التي يبدونها.

رغم هذا، إلا أن القليل من الدراسات\* فقط تتناول موضوع القدرة التنبؤية بالتعثر المالي لتحفظات المراجعين بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار بشكل مباشر خاصة في الدول العربية. سنحاول استعراض أهم هذه الدراسات والنتائج التي توصلت إليها.

### 1- دراسة *Elisabeth Bertin* (2001)

بعنوان " *De la confiance dans la certification des comptes : Le cas de l'avis du commissaire aux comptes sur la continuité d'exploitation* " و هي عبارة عن دراسة تجريبية

أجريت في فرنسا على الشركات التي تمت مراقبتها خلال الفترة من 1988 إلى 1995 من طرف 40 محافظ حسابات تم استجوابهم و بلغ عددها 119 شركة. حاولت الباحثة في هذه الدراسة تحليل الأسباب التي يمكن أن تؤدي بمحافظ الحسابات في فرنسا إلى المصادقة على حسابات خاطئة بالنسبة لمؤسسات تواجه صعوبات.

انطلقت الدراسة من 6 فرضيات هي:

- ملاءمة رأي محافظ الحسابات حول استمرارية المؤسسة يتوقف على إنتاج المعلومات في المؤسسة محل المراجعة.
- محافظو الحسابات في فرنسا يتجهون إلى إصدار رأي أقل ملاءمة عندما يحققون رقم أعمال أكبر من المؤسسة محل المراجعة.
- محافظو الحسابات في فرنسا يتجهون إلى إصدار رأي أقل ملاءمة عندما يكونون في نهاية مدة التعامل مع المؤسسة.
- محافظو الحسابات في فرنسا يتجهون إلى إصدار رأي أقل ملاءمة عندما تكون علاقتهم بالمؤسسة قديمة.
- محافظو الحسابات في فرنسا يتجهون إلى إصدار رأي أكثر ملاءمة عندما يكون لديهم عدد هام من الزبائن.

\* معظم هذه الدراسات أجريت في أمريكا والدول الأوربية وتم تطبيق نتائجها في دول أخرى ، على الرغم من الاختلافات الاقتصادية بينهما وتنوع المعايير المحاسبية التي تطبقها.

- محافظو الحسابات في فرنسا يتجهون إلى إصدار رأي أقل ملاءمة عندما ينتمون إلى أحد مكاتب المراجعة الكبرى.

و توصلت نتائج الدراسة إلى أن خطر إصدار محافظ الحسابات لرأي غير دقيق حول قدرة المؤسسة على الاستمرار موجود ( حيث أن 55 مؤسسة تعرضت للإفلاس لكنها لم تتلق أي رأي أو تحفظ حول استمراريتها)، و أن هذا الخطر تتحكم فيه مجموعة من العوامل و هي: حجم المؤسسة، مدة العلاقة مع المؤسسة و العلاقة بين محافظ الحسابات و مسير الشركة<sup>1</sup>.

## 2- دراسة *Dasaratha V. Rama و Marshal A. Geiger* (2002):

أجريت هذه الدراسة على عينة تتكون من 1042 مؤسسة تسلمت تحفظات بعدم التأكد من قدرتها على الاستمرار في النشاط خلال الفترة ما بين 1990 و 2000 و 710 مؤسسات تعرضت للإفلاس خلال الفترة من 1991 و 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية . كان الهدف منها هو إيجاد مدى دقة تقارير مكاتب المراجعة الكبيرة في الحكم على إمكانية استمرار المؤسسة في النشاط مقارنة بالمكاتب المتوسطة و الصغيرة انطلاقاً من نوعين من الخطأ: الخطأ الأول يتمثل في إصدار المراجعين آراء بعدم إمكانية الاستمرار في حين أن المؤسسة لم تفشل خلال الفترة المتوقعة، و الخطأ الثاني يتمثل في عدم إصدار رأي بعدم التأكد من استمرار المؤسسة في حين أن المؤسسة أفلست خلال الفترة المتوقعة ( سنة ). و تبين في نهاية الدراسة أن كلا نوعي الخطأ كان مستواهما منخفضاً بنسبة معتبرة في المكاتب الكبرى ( الأربعة الكبار *Big four* ) مقارنة بالمكاتب الأخرى، في حين لم يكن هناك فرق كبير بين المكاتب المتوسطة و الصغيرة<sup>2</sup>.

## 3- دراسة *Barbadillo et al* (2003):

تمت هذه الدراسة في اسبانيا على عينة تتكون من 1199 شركة غير مالية بين الفترة 1991 و 2000 . حاولت الدراسة قياس العلاقة بين جودة المراجعة و احتمال أن تتلقى الشركات المتعثرة مالياً رأياً متحفظاً حول استمراريتها.

<sup>1</sup> Elisabeth BERTIN « De la confiance dans la certification des comptes : Le cas de l'avis du commissaire aux comptes Sur la continuité de l'exploitation » Communication présentée au XVèmes journées des IAE Bayonne – Biarritz ,Septembre 2000.

<sup>2</sup> Marshal A. Geiger & Dasaratha V. Rama " Audit firm and going concern reporting accuracy " in " accounting horizons " Vol 20, n° 1 March 2006.



بينت نتائج الدراسة أن جودة المراجعة و التي تم قياسها بمستوى استقلالية و معرفة المراجعين، تؤثر على احتمال أن المؤسسات الفاشلة تتلقى تقارير متحفظة حول الاستمرارية. هذا الاحتمال لا يتأثر فقط بقدرة المراجع على اكتشاف الصعوبات المالية بل أيضا على قرار المراجع بخصوص نوع الرأي الذي يجب أن يقوم بإصداره في النهاية<sup>1</sup>.

#### 4- دراسة *Vanstraelen* (1999) :

أجريت هذه الدراسة في بلجيكا على عينة من 392 مؤسسة من الفترة 1992 إلى 1996. و تم استعمال الانحدار اللوجستي لتحليل البيانات المحصل عليها.

انطلقت الدراسة من فرضيتين هما:

الأولى: تحفظات المراجعين حول استمرارية المؤسسة تزيد من احتمال إفلاس المؤسسة

الثانية: تحفظات المراجعين حول استمرارية المؤسسة تزيد من احتمال تغيير المراجع في السنة الأخيرة من التفويض أكثر منه في السنة الأولى.

بالنسبة للفرضية الأولى التي تمناها، بينت نتائج الدراسة أن 37% فقط من الشركات التي أفلست تلقت تحفظات حول استمراريته في تقرير مراجع الحسابات للسنة التي سبقت إفلاس الشركة<sup>2</sup>.

#### 5- دراسة منذر المومني و زياد شويات (2004):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء عند مراجعة حسابات الشركات المساهمة العامة في الأردن، ومدى التزام مراجعي الحسابات القانونيين في الأردن بمعيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية.

ولقد تم تطبيق الدراسة على مجتمع مراجعي الحسابات القانونيين الأردنيين، وبلغ عددهم (284) مراجع. وظهرت نتائج الدراسة أن مراجع الحسابات القانونيين في الأردن يستطيع تحديد مؤشرات الشك المالية التي تؤثر على

<sup>1</sup> Barbadillo.E. R " Audit quality and the going- concern decision making process: Spanish evidence" In " European accounting review" Vol 13, n° 4, 2004.

<sup>2</sup> Ann Vanstraelen " Auditor economic incentives and going concern opinions in a limited litigious continental European business environment: empirical evidence from Belgium" in " Accounting and business research" Vol 32, n° 3, 2002.

استمرارية العملاء بنسبة (76%)، وإن أكثر هذه المؤشرات أهمية، من وجهة نظر المراجعين عينة الدراسة، كانت الخسائر المتكررة من العمليات التشغيلية. أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى ( التشغيلية و الأخرى) فإن مراجع الحسابات القانوني في الأردن يستطيع تحديدها بنسبة (73.4%) و (75.6%) على التوالي<sup>1</sup>.

#### 6- دراسة عاطف عبد الرحمن (1995):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد المدخل الملائم لتطوير دور مراقب الحسابات في مصر، والحتوى الإعلامي لتقريره، ومحاولة دراسة الأساليب المختلفة للتنبؤ بمدى قدرة المنشأة على الاستمرار، واختبار النموذج الملائم للتطبيق على إحدى شركات قطاع الأعمال المصرية.

وأظهرت نتائج الدراسة نجاح النموذج المقترح في التنبؤ بوقوع الفشل المالي لحوالي 88% من الشركات التي فشلت بالفعل قبل وقوع الفشل بسنة واحدة، أما التنبؤ قبل ذلك بخمس سنوات فقط نجح النموذج في التنبؤ بنسبة 78%. كما بينت الدراسة أن قدرة المنشأة على الاستمرار تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها طبيعة النشاط، ودور النمو الاقتصادي، ومدى اتجاه المبيعات والأرباح. كذلك توصلت إلى أن على مراقب الحسابات ضرورة الإفصاح عن احتمالات فشل المنشأة إما عن طريق التحفظ في تقريره، أو إضافة فقرة إيضاحية<sup>2</sup>.

#### 7- دراسة محمد حمدان 1996:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان مراقب الحسابات يقوم بإجراءات من شأنها أن تكشف التعثر، أو الفشل المالي إن وجد، وإمكانية قيام مراقب الحسابات من خلال هذه الإجراءات بالكشف عن وجود مؤثرات أو أسباب، أو مظاهر تدل على وقوع التعثر، والفشل المالي، وبالتالي تقييم دور مراقب الحسابات في التنبيه لهذا الخطر. والتعرف على مدى قيام مراقبي الحسابات بالتحفظ على نتائج حسابات الشركات بسبب وجود مؤثرات تدل على التعثر أو الصعوبات المالية، وذلك بمسح عينة من تقارير مراقبي الحسابات. وأظهرت الدراسة:

- وجود توجه ضعيف غير واضح لمراقبي الحسابات لإتباع الإجراءات اللازمة للكشف عن الأسباب الخارجية التي قد تؤدي إلى التعثر والفشل.
- وجود توجه إيجابي لدى مراقبي الحسابات للقيام بالإجراءات الواجبة في الحالات التي تثير الشكوك بوجود تعثر وفشل مالي.

<sup>1</sup> منذر المومني، زيار شويات " قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء" مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1، 2008  
<sup>2</sup> عاطف عبد الرحمن "تطوير المحتوى الأخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي مدخل تحسين الإفصاح المحاسبي لشركات قطاع الأعمال المصرية (دراسة نظرية تطبيقية)" منشور بالمجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 21، جوان 1995.

- يقوم مراقبو الحسابات بعمل المراجعات التحليلية والمالية اللازمة التي تكشف وجود تعثر، أو احتمال وجوده.
- لا يقوم مراقبو الحسابات باستخدام نماذج للتوقع بالفشل المالي، والتعثر في الشركات، ويعود السبب لعدم الاقتناع بملاءمة هذه النماذج للواقع الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### 8-دراسة محمد مطر 2001:

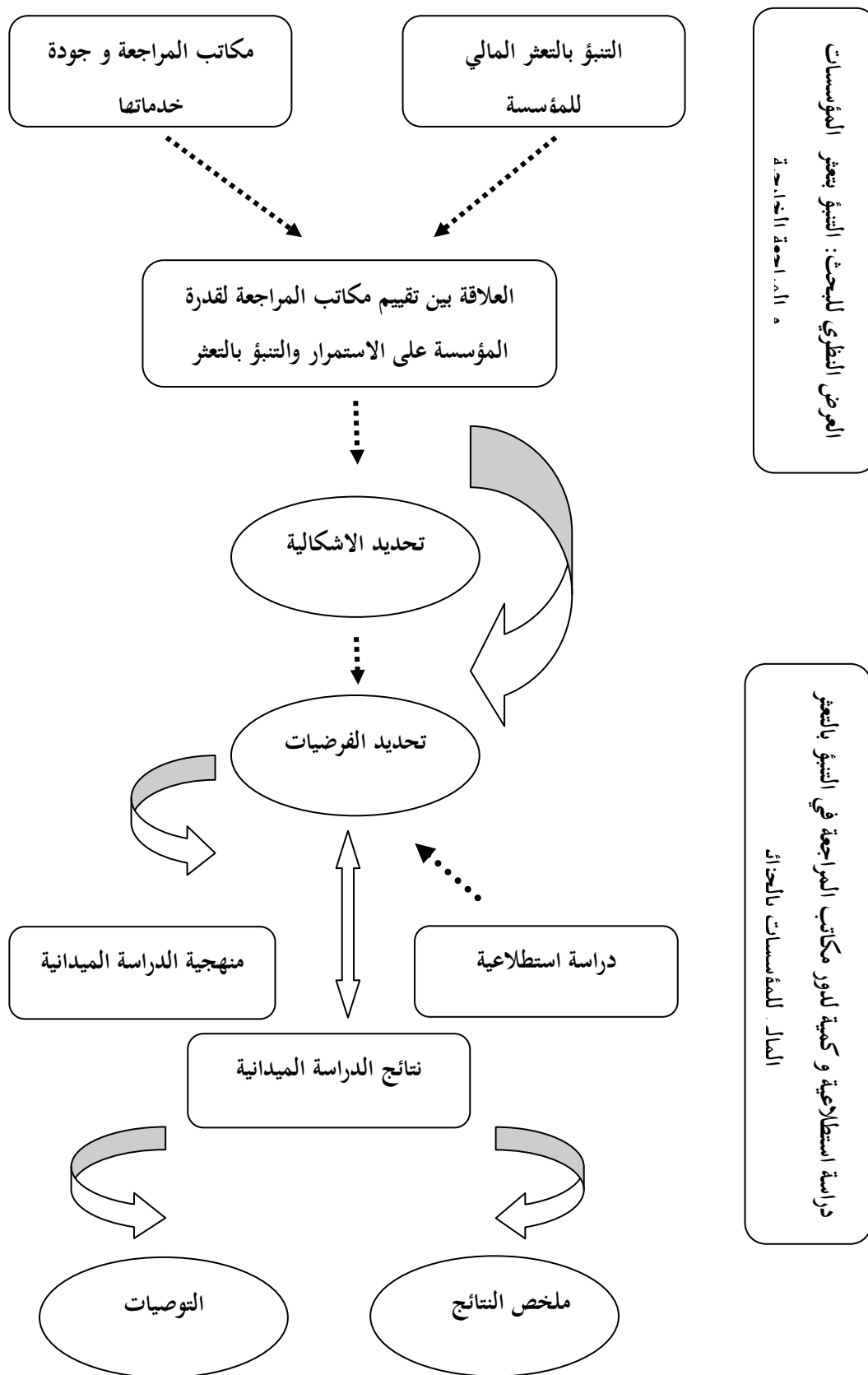
هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة، وأهمية المؤشرات التي يستخدمها مراقبو الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن ثم الوقوف على أوجه التشابه، ومجالات الاختلاف القائمة بين هاتين الفئتين، وذلك سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات، أو من حيث أهميتها النسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الفئتين تتفقان خلال الممارسة المهنية على الجمع بين المؤشرات المالية، وغير المالية، في بناء نموذج التنبؤ لكنهما يختلفان في مجالين رئيسيين هما:

- تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عملية التنبؤ بالفشل المالي للشركة، حيث يعطي مراقبو الحسابات للمؤشرات المالية الأفضلية على حساب المؤشرات غير المالية، بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعي المؤشرات، ولو بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية.
- وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين نظرة الفئتين نحو النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ الخاص بكل منهما، إذ يعطي مراقبو الحسابات الأفضلية لنسب الربحية، بينما يعطي المحللون الماليون الأفضلية لنسب السيولة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد حمدان " مدى تطبيق المدقق القانوني للإجراءات اللازمة للتوقع بالفشل والصعوبات المالية" رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1996.

<sup>2</sup> محمد مطر " طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن" مجلة البصائر، جامعة البترا، العدد الأول، مجلد5، 2001.

الشكل رقم (1): مخطط الدراسة



الجزء الأول: العرض النظري

للبحث: التنبؤ بتعثر المؤسسات

والمراجعة الخارجية

**الفصل الأول : التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة: المفهوم، الأهمية والأساليب**

**الفصل الثاني: مكاتب المراجعة وجودة خدماتها**

**الفصل الثالث: العلاقة بين تحفظات المراجعين حول قدرة المؤسسة على**

**الاستمرار والتنبؤ بتعثرها**

## مقدمة الجزء الأول:

إن فهم العلاقة بين المراجعة و التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة يعتبر أمراً ضرورياً لتبرير إشكالية الدراسة. من هنا تبرز أهمية الإطار النظري للمرور إلى الدراسة الميدانية. لتحقيق هذا الهدف، سيتم تخصيص الجزء الأول من هذه الرسالة لعرض الجوانب النظرية للبحث.

يتضمن الجزء الأول ثلاثة فصول: يهدف الفصل الأول إلى عرض الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للتنبؤ بتعثر المؤسسة و أدواته و فهم اختيارنا لمصطلح التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات. فبعد توضيح مفهوم ظاهرة فشل المؤسسات وأصول المصطلحات المستعملة في الأدبيات و تحديد أسباب و آثار هذه الظاهرة، ننتقل إلى مفهوم التنبؤ بتعثر المؤسسة و إبراز أهميته على ضوء آثار ظاهرة فشل و إفلاس المؤسسات. و من ثم نحاول عرض أهم الأساليب والنماذج المستخدمة في التنبؤ بتعثر المؤسسات و الفائدة من استعمالها.

الفصل الثاني يتم تخصيصه لدراسة العوامل المتحركة في جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة. حيث يتم أولاً تحديد مفهوم مكاتب المراجعة وخدمات المراجعة الخارجية ( القانونية). و لتكملة الفصل الثاني وفهم الفرضيات الموضوعية ، سنتطرق إلى مفهوم جودة المراجعة و العوامل المتحركة فيها.

في الأخير، نعرض في فصل ثالث الإطار النظري للعلاقة بين تحفظات مراجعي الحسابات حول قدرة المؤسسة على الاستمرار و التنبؤ بتعثرها، بالرجوع إلى أدبيات المراجعة التي تناولت موضوع قدرة تحفظات المراجعين على التنبؤ بعدم قدرة المؤسسات المتعامل معها على الاستمرار في النشاط. ثم نقوم بعرض النظريات السائدة التي تناولت العوامل المفسرة لميل مراجعي الحسابات للتعبير عن تحفظاتهم حول قدرة المؤسسة على الاستمرار عندما تتولد لديهم شكوك بذلك.

# الفصل الأول



## مقدمة:

حظي موضوع تعثر و فشل المؤسسة باهتمام العديد من الكتاب و الباحثين منذ الثلاثينات من القرن الماضي. و لم يقتصر الأمر على دراسة و تحليل أسباب فشل المؤسسات و آثاره، بل تعداه إلى إمكانية التنبؤ به قبل حدوثه بمدة معينة بالنظر إلى الخسائر التي تترتب على هذه الظاهرة و التي لا تتكبدتها المؤسسة وحدها بل المتعاملون معها أيضا. حيث برزت محاولات عديدة لتطوير أدوات و نماذج كمية قادرة على إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية مصالح مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة. و كانت البداية بأعمال *Fitz Patrick* ثم تلتها العشرات بل المئات من الدراسات و الأبحاث التي تعمقت و تشعبت بفعل تطور المؤسسة و البيئة التي تنشط فيها، وشكلت أدبيات قائمة بذاتها تعرف بـ "التنبؤ بتعثر المؤسسة أو بالأحرى التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة *La prévision de détresse financière d'entreprise*"\*. لكنها رغم ذلك لم تنقص شيئا من الطابع الجدد معقد للموضوع لحد الآن.

في هذا الفصل الأول، الذي يهدف إلى إبراز أهمية الموضوع المدروس في هذه الأطروحة و بالتحديد أهمية التنبؤ بفشل المؤسسة، سنحاول الإلمام بالجوانب الأساسية لموضوع تعثر المؤسسة و التنبؤ به. حيث سنحاول في المبحث الأول من هذا الفصل و بغرض فهم هذه الظاهرة بشكل أفضل ، توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بفشل المؤسسة ثم نتناول مختلف المقاربات المفسرة للفشل. و قبل الحديث عن إمكانية التنبؤ بفشل المؤسسة ، سنحاول أولا تحليل سيرورة و مراحل فشل المؤسسة، بداية بتوضيح أبعاد فشل المؤسسة ثم شرح مختلف المراحل التي تمر بها المؤسسة الفاشلة.

في المبحث الثاني نحاول توضيح أهمية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة من خلال استعراض أهم الآثار والتكاليف المترتبة عن فشل المؤسسات، ثم تحديد أهم الفوائد الناجمة عن التنبؤ بتعثر المؤسسات بالنسبة لمختلف الأطراف.

ثم ننهي الفصل باستعراض مختلف الأساليب الكمية المستعملة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، مع التركيز على إيجابيات هذه الأساليب و أشهرها و ذلك في المبحث الثالث.

\* في الواقع نجد أن التسميات السائدة في الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع هي إما التنبؤ بتعثر المؤسسة أو التنبؤ إفلاس المؤسسة أو التنبؤ بفشل المؤسسة ، الشيء نفسه بالنسبة للغة الفرنسية، حيث يستعمل تعبير *la prévision de faillite d'entreprises* أو *la prévision de détresse d'entreprises* للدلالة على المفهوم نفسه، و سيتم توضيح سبب اختلاف هذه التعبيرات في المبحث الأول من هذا الفصل. أما في دراستنا هذه فقد اخترنا استعمال مصطلح التعثر و الفشل بشكل متبادل.

### المبحث الأول: طبيعة فشل المؤسسات و إمكانية التنبؤ به

لم يشكل موضوع تعثر المؤسسة و فشلها و لوقت طويل، إلا عنصرا بسيطا في النظرية الاقتصادية والمالية. حيث اعتبر كمرحلة عادية ضمن حياة المؤسسة مثلها مثل مرحلة إنشاء المؤسسة أو مرحلة توقفها عن النشاط بشكل إرادي<sup>1</sup>. و قد حاول العديد من الباحثين تلخيص مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع فشل المؤسسات بغرض إعطاء صورة كاملة عن الظاهرة، لكن لا أحد منهم نجح في الإلمام بها و تقديمها في شكل منظم. و يرجع السبب في ذلك ربما إلى تعقيد هذه الظاهرة و تشعب جوانبها، مما يفسر ميل الباحثين أكثر إلى دراسة أسباب الظاهرة وأعراضها و آثارها، و انطلاق معظمهم من مفهوم ضيق نسبيا لفشل المؤسسة.

#### 1. مفهوم فشل المؤسسة

رغم اهتمام العديد من التخصصات بتحليل ظاهرة فشل المؤسسات، حيث تم تناول هذه الظاهرة بشكل كبير في العلوم المالية و العلوم الاقتصادية و العلوم القانونية، إلا أن معظم الباحثين يشير إلى أن لا شيء أكثر لبسا من مصطلح الفشل أو فشل المؤسسة، بدليل أن هناك خلطا واسع المدى بين هذا المصطلح والمصطلحات المرتبطة به أو تلك التي استعملت كمرادفات له. حيث نجد أن هناك العديد من المصطلحات التي استعملت للتعبير عن فشل المؤسسة في الأدبيات المحاسبية و المالية، فبعض الباحثين يستعمل تعبير الفشل المالي والبعض يستعمل مصطلح الإفلاس و البعض الآخر يستعمل مصطلح التعثر.

#### 1.1 فشل المؤسسة بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم المالي و المفهوم القانوني

الفشل هو عكس النجاح، و بالتالي فإن فشل المؤسسة هو نقيض نجاحها و استمرارها في النشاط. ويتفق معظم الباحثين على أن فشل المؤسسة هو مفهوم خاص تتقاطع عنده العلوم الاقتصادية و التحليل المالي

<sup>1</sup> R.Blazy et J. Combiar « La défaillance d'entreprise : causes économiques, traitement judiciaire et impact financier » INSEE, Paris 1997.

والقانون. حيث أن فشل المؤسسة هو حدث ذو طبيعة مالية أصوله اقتصادية، و في الوقت ذاته هو حدث قانوني.

## 1.1.1 المفهوم الاقتصادي لفشل المؤسسات

إن فشل المؤسسة هو حدث اقتصادي بالدرجة الأولى. إذ تبدأ وضعية فشل المؤسسة بوجود مؤشرات على تدهور أدائها الاقتصادي\*، و الذي عادة ما يكون تدريجياً (نادراً ما يحدث فجأة و بصفة غير متوقعة). فحسب *Ooghe* و *Van*، يعبر الفشل الاقتصادي للمؤسسة عن الحالة أو الوضعية التي تميز المؤسسة التي تحقق أداءاً اقتصادياً أقل من منافسيها الرئيسيين و بصفة متكررة، كما تعتبر المؤسسة فاشلة إذا لم تستطع تحقيق أهدافها الاقتصادية\*\* و بصفة مستمرة في ظل القيود الاجتماعية و ظروف البيئة التي تنشط فيها<sup>1</sup>.

و تتمثل أهم الصعوبات التي تؤدي إلى تدهور نشاط المؤسسة في تراجع الطلب على منتجات المؤسسة و تراجع مواردها. فتراجع الطلب مرتبط بانخفاض الطلبات الذي ينجم بدوره عن تراجع القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو أسواقها، أما تراجع موارد المؤسسة، فهو مرتبط بجوانب القصور التي تشوب نوعية الموارد البشرية (غياب التحفيز، ضعف الكفاءات...)، القدرات المادية و التكنولوجية و الموارد المالية (قدرات التمويل الداخلي والخارجي...).

بالنسبة لـ *Gresse*، فإن أهم ما يميز الفشل الاقتصادي للمؤسسة هو القيمة المضافة السالبة بمعنى أن المؤسسة تستهلك موارد أكثر مما تنتجها، و تكون غير قادرة على دفع مقابل مجموع عناصر الإنتاج التي تساهم في تحقيق النشاط الاقتصادي بسعر السوق السائد (أجور المستخدمين، الأعباء الاجتماعية المختلفة، الاهتلاكات والأعباء المالية و الضريبية... الخ)<sup>2</sup>.

\* يقاس تراجع نشاط المؤسسة و ضعف أدائها الاقتصادي بجملة من المؤشرات التي تنجم عن جملة من الصعوبات. هذه المؤشرات تشمل العناصر التالية:- تراجع الطلب - تراجع الموارد البشرية - تراجع الموارد المادية و - تراجع الموارد المالية يقاس بتراجع مؤشرات الهيكل المالي والمردودية المالية.

\*\* الكثير من الكتاب يعتبرون أن المؤسسة تؤدي هدفها الاقتصادي عندما تحقق المردودية و السيولة الكافيتين.

<sup>1</sup> Ooghe & Van Wymersch « Traité d'analyse financière » 6<sup>ème</sup> Ed, Presses universitaires de Namur, 1996, p. 347.

<sup>2</sup> Carole Gresse « les entreprises en difficulté » Edition Economica, Paris 2003 , p.8.

إن الفشل الاقتصادي يعكسه إذا تراجع هيكل مزمّن لوضع المؤسسة بحيث تصبح تتحمل أعباء دون أن تحقق نواتج بمعنى ليس لها مردودية، و بالتالي فهي لا تساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني.

### 2.1.1 المفهوم المالي لفشل المؤسسة

لم تعط النظرية المالية تعريفا دقيقا للمؤسسة الفاشلة ماليا، حيث لم تتم الإشارة إلى هذا المفهوم إلا في دراسة سياسات التمويل و الاستثمار و بالتحديد مسألة الهيكل المالي الأمثل. و رغم هذا، يمكن القول بأن معظم الكتاب الماليين يتفقون على أن المؤسسة تكون فاشلة من المنظور المالي إذا كانت تواجه مشاكل في الخزينة و إذا كانت غير قادرة على احترام التزاماتها<sup>1</sup>. كما يشير بعض الكتاب إلى أن الفشل المالي ( يطلق عليه أيضا التعثر المالي) ما هو إلا المرحلة التي تأتي بعد الفشل الاقتصادي. حيث أن عدم تحقيق القيمة المضافة المعبر عنه بالفشل الاقتصادي، و الوزن المتزايد للأعباء بسبب انخفاض المردودية ينعكس بعدم قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وتوفير السيولة. هذه الوضعية قد تتفاقم عند القيام باستثمارات مبالغ فيها و غير مدروسة بشكل جيد بالاعتماد على الاستدانة. و في ظل غياب التدفقات النقدية تتضخم الأعباء المالية على المؤسسة و تجر نفسها غير قادرة على سداد ديونها مما يضعف ملاءتها و يفقدها ثقة مقرضها<sup>2</sup>.

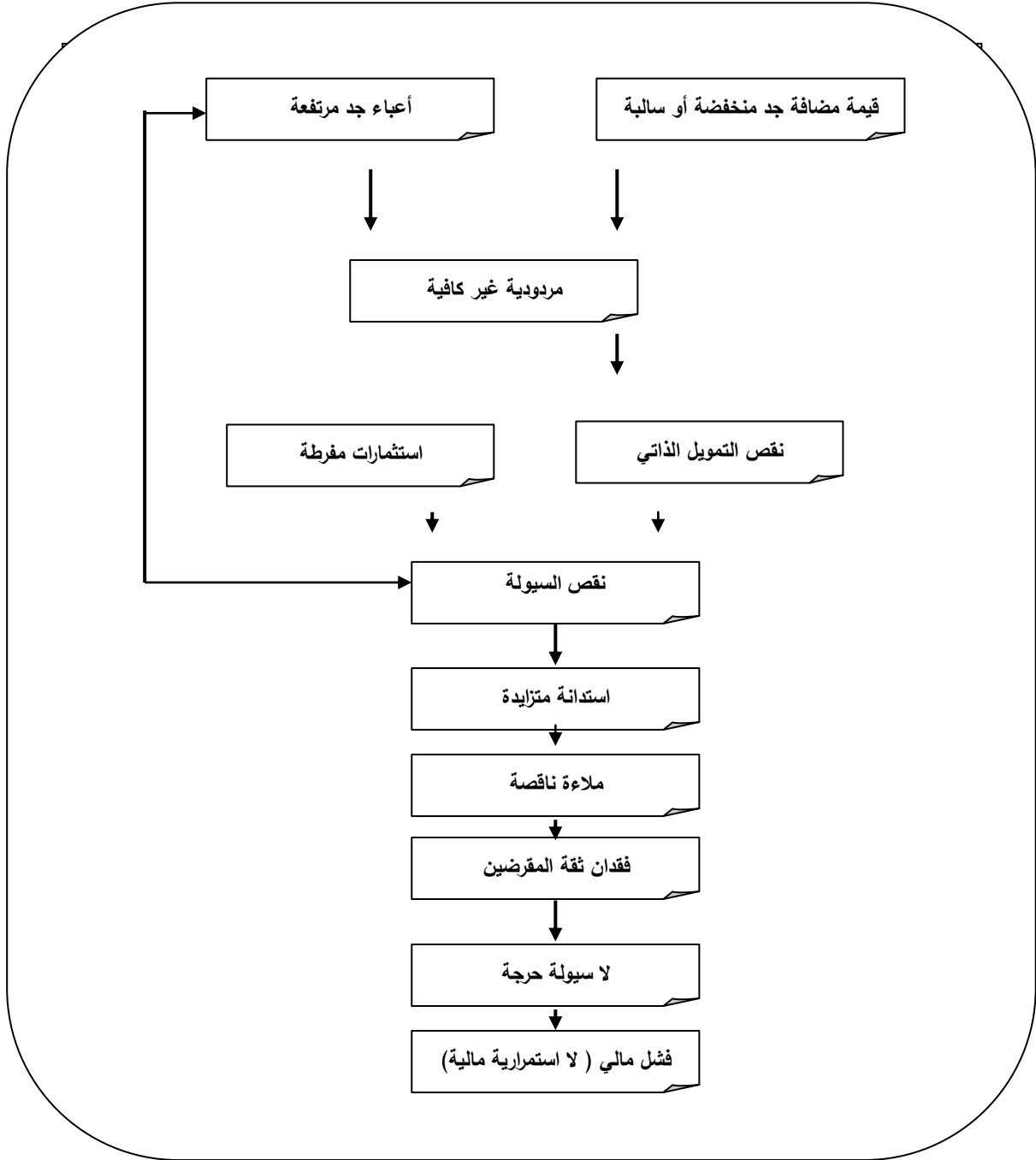
الشكل الآتي يوضح لنا كيفية المرور من الفشل الاقتصادي إلى الفشل المالي:

<sup>1</sup> Sami Ben Jabeur “ Statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte Français ” Thèse de Doctorat en sciences de gestion , Ecole doctorale en sciences de gestion de Sousse, 2011, p.35.

<sup>2</sup> Ooghe & Van Wymersch, op-cit, p. 349.

الشكل رقم (2): الفشل الاقتصادي المؤدي إلى الفشل المالي

( *Failure Path* )



المصدر: Ooghe & Van Wymmersch, « Traité d'analyse financière » 6<sup>ème</sup> Ed,

Presses universitaires de Namur, 1996,p. 349

شل المؤسسة من المنظور المالي يعبر إذا عن الوضعية التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على القيام بنفقاتها، حيث تكون خصومها قصيرة الأجل تفوق أصولها المتداولة بالقيمة الصافية. و بالتالي تجد المؤسسة نفسها لا تتوفر على السيولة الكافية الأمر الذي يعني استحالة تسديد ديونها و من ثم الإفلاس.

### 3.1.1 المفهوم القانوني لفشل المؤسسة

فشل المؤسسة من المنظور القانوني لا يعبر سوى عن القراءة القانونية لعدم قدرة المؤسسة على الإيفاء بديونها، و التي تضعها تحت الرقابة القانونية. و بالتالي فإن الفشل القانوني ما هو إلا النهاية الحتمية للمرحلتين السابقتين ( الفشل الاقتصادي و الفشل المالي)، و به يتم معاقبة عدم قدرة المؤسسة على الحصول على فائض في الموارد النقدية اللازمة لمكافأة كل الأعوان الذين يعملون بالمؤسسة و الوفاء بالتزاماتها. لذلك يعرف الفشل من وجهة النظر القانونية في أغلبية الكتابات بأنه " الوضعية التي تواجه فيها المؤسسات إجراءات قانونية إما بالتسوية أو التصفية".

إن وصول المؤسسة إلى مرحلة الفشل القانوني يعني في غالب الأحيان اختفاءها في أقرب الآجال. و يختلف مفهوم الفشل و الوضعية التي تكون عليها المؤسسة و التي توجب إفلاسها من المنظور القانوني من دولة إلى أخرى. ففي فرنسا مثلا ، عرف القانون رقم 475-94 الصادر في 10 جوان 1994، المؤسسات المتعثرة *l'entreprise en difficulté* بأنها تلك التي تكون في وضعية توقف عن الدفع<sup>1</sup>.

و يعتمد إحصاء المؤسسات الفاشلة قانونا في معظم دول العالم بالدرجة الأولى على المعطيات التي يوفرها القانون، و بالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار سوى تلك المؤسسات التي تجد نفسها أمام العدالة نظرا لعدم تسديد ديونها أو هي في خطر من ذلك<sup>2</sup>. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يتم فقط إحصاء تلك المؤسسات التي تجد نفسها إما تحت طائلة الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس\* الذي يعنى بالإجراءات الواجب اتباعها لتسوية وضعية المؤسسة المتعثرة (*Reorganization*) أو تحت طائلة الفصل السابع من القانون نفسه والذي

<sup>1</sup> Agnès Fimayer " La détresse financière des entreprises: trajectoire du decline et traitement judiciaire du défaut" Thèse de doctorat, université de Luxembourg en sciences financières, 2011, p.18.

<sup>2</sup> J.F.Malecot « analyses théoriques des défaillances d'entreprises : une revue de littérature » Revue d'économie financière , n° 19, 1991, p.206.

\* تختلف تسمية القانون المنظم لأحكام الإفلاس من بلد إلى آخر، ففي الجزائر مثلا تدرج هذه الأحكام ضمن القانون التجاري في باب خاص بالإفلاس و التسوية القضائية.

يتعلق بإجراءات التصفية. ففي الحالة الأولى نجد المؤسسات القابلة لتصحيح وضعيتها و التي تختمي بالقانون لتشخيص الصعوبات التي تواجهها و إعادة هيكلة أعمالها بما يسمح لها الوفاء بالتزاماتها في المستقبل بعيدا عن تهديد الدائنين. أما في الحالة الثانية، فنجد تلك المؤسسات الدائنة الغير قادرة على دفع ديونها و التي تطلب إما بشكل إرادي أو بوازع من دائنيها الدخول في إجراءات التصفية. و من أهم الأعراض التي يعتمد عليها القانون في تصنيف المؤسسة كمؤسسة تطبق عليها أحكام الإفلاس نجد: رفض محافظ حسابات المؤسسة المصادقة على ميزانيتها، عدم احترام آجال عقد الجمعيات العامة، إغفال المنشورات القانونية، تحقيق خسائر خلال دورات عديدة و بصفة متتالية و حسارة ثلاثة أرباع رأس المال الاجتماعي.

### 2.1 المصطلحات الرئيسية المرتبطة بفشل المؤسسة

هناك الكثير من المصطلحات المتداولة في الأدبيات المالية و المحاسبية، و التي تستعمل بشكل متداخل مع مصطلح الفشل لكن في الواقع معظمها ما هو إلا سبب لهذه الظاهرة أو عرض من أعراضها أو نتيجة لها. و بغرض رفع اللبس الذي يسود بعض الكتابات حول معاني هذه المصطلحات و ارتباطها بفشل المؤسسة، سنحاول تحديد المعنى الدقيق لكل مصطلح على حدى وفق ما جاء ت به الكتابات الشهيرة و في مقدمتها كتابات *Altman*.

#### • ضعف الملاءة (الإعسار): *L'insolvabilité*

و تعرف أيضا بالعسر المالي ( باللغة الإنجليزية *Insolvency*) و الذي يعني عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير. و قد يكون هذا العسر المالي فنيا أو حقيقيا. حيث يعني الأول عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية قصيرة الأجل، في حين يعني الثاني عدم قدرة المؤسسة على تغطية كافة التزاماتها المستحقة بمعنى عدم كفاية الأصول لتغطية كافة الالتزامات<sup>1</sup>. و يؤكد *Altman* على أن العسر المالي الفني الذي

<sup>1</sup> نبيل عبد السلام شاكر " استخدام المدخل النقدي في بناء نموذج كمي مقترح للتمييز بين الشركات في مجال التعثر المالي الحقيقي لخدمة متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية" المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1994، ص. 2183.

يعني نقص السيولة و الذي يؤدي إلى عدم القدرة على الاستجابة للالتزامات الجارية هو الأكثر استعمالاً للتعبير عن مفهوم ضعف الملاءة. كما قد يكون هذا الأخير عبارة عن ظرف مؤقت، أو سبباً فورياً لإفلاس المؤسسة<sup>1</sup>.

### • عارض الدفع *défaut de paiement* :

يعبر هذا المصطلح عن وضعية في المؤسسة مرتبطة بالعرس المالي و يمكن أن تكون فنية أو قانونية و تدخل فيها دائماً العلاقة بين المؤسسة المدينة و دائئها. و تنشأ هذه الوضعية عن إخلال المدين بشرط عقد الدين الذي يربطه بدائئيه خاصة فيما يتعلق بتاريخ استحقاق الدين، و الذي يمكن أن يفضي إلى تصرف قانوني. و في الواقع، فإن بعض اختلالات الدفع يتم إعادة التفاوض بشأنها و هي بذلك تعد إشارة عن تدهور أداء المؤسسة، لكنها نادراً ما تفضي إلى الإفلاس<sup>2</sup>. و يكمن الفرق بين عدم الدفع و ضعف الملاءة في أن الطرف الدائن يمكن أن يعاني من ضعف الملاءة لكنه لا يكون في وضعية عدم الدفع، إذ يمكن أن يفي بديونه المستحقة بفضل قروض أخرى<sup>3</sup>.

### • المؤسسات المتعثرة *les entreprises en difficulté*

إن مفهوم المؤسسات المتعثرة هو مفهوم جد واسع، إلا أننا سنكتفي بعرض أحد أهم المفاهيم و الذي يعود لـ *Jean Brilman* حيث أعطى عرف المؤسسات المتعثرة في كتابه " *Gestion de crise et stratégie de redressement* " بأنها ليست هي فقط المؤسسات التي تواجه مشاكل مالية، بل هي أيضاً تلك المؤسسات التي تتخذ إجراءات عاجلة بغرض تفادي الضوائق المالية بناءً على مواجهتها لصعوبات أو توقعها لهذه الصعوبات. هذه المؤسسات تتميز بمرودية ضعيفة، انخفاض حجم النشاط و تمر بظروف صعبة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> E. Altman " Corporate Financial distress and bankruptcy" 3<sup>rd</sup> edition, Willey finance, John willey & sons, 2006, p.5.

<sup>2</sup> Ibid,

<sup>3</sup> Génica Gael-Ragot « Le risque de faillite: surveillance et gestion », Editions comptables Malesherbes Paris, p.80.

<sup>4</sup> C.Gresse, OP-Cit , p. 08.



## الفصل الأول

### • التعثر المالي:

البعض من الكتاب يميز بين التعثر و الفشل، حيث يعتبر الأول مرحلة تسبق الفشل الذي يؤدي إلى الإفلاس ثم التصفية. و هناك من الكتاب من يستعملهما بشكل متداخل بحيث لا يميز بين الاثنين. بدليل أن معظم الكتابات تتحدث إما عن الفشل المالي أو التعثر المالي كمصطلح واحد و كترجمة للمصطلح الانجليزي *Financial distress* و بالنسبة للبعض كترجمة للمصطلح *Financial failure*.

و يعرف التعثر المالي بأنه الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، حيث تفوق قيمة هذه الالتزامات قيمة الأصول<sup>1</sup>. و قد تنجح الشركة في الحصول على التمويل اللازم للخروج من هذه الوضعية، أما إذا لم تنجح فإن مآلها هو الفشل.

### • الافلاس: *La faillite*

الكثير من الكتاب يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن الفشل القانوني للمؤسسة. إلا أن فشل المؤسسة غالباً ما يعبر عنه بالمصطلح العام "الإفلاس" و من أبرز مؤيدي هذا الطرح *Régis Blazy* \*، حيث يرى بأن تعبير "الإفلاس" لا يمكن استخدامه كمصطلح قانوني فقط بل هو أبعد من ذلك و يمكن التعبير به عن ظاهرة الفشل ككل.

### • التصفية *la liquidation*

التصفية هي مصطلح قانوني بالدرجة الأولى و هو يعني حل الشركة و بيع أصولها. و لا يمكن أن تصفى قانونياً ما لم تكون قد فشلت وفقاً لمعايير محددة بموجب القواعد القانونية المنظمة للإفلاس، و تكون قد خضعت لحكم المحكمة بالتصفية.

ويمكن أن تحدث التصفية عندما تشعر الإدارة بأن المؤسسة لا تحقق نجاحاً و بأنها أصبحت في موقع لا يسمح لها بمواصلة النشاط، و بالتالي تكون التصفية هي القرار الأخير لها رغم كونه من أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة عندما تكون هي الحل الأخير و الذي في معظم الأحيان يجبرها عليه الدائون<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله " التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل " مجلة المصارف العربية، عمان 1993، ص.35.  
<sup>\*</sup> بعد Régis Blazy من أشهر الكتاب الفرنسيين المهتمين بموضوع فشل المؤسسات، من أبرز مؤلفاته كتاب *La faillite*، و قد تطرق فيه بشكل مفصل إلى نظرية فشل المؤسسة

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي (التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) مؤسسة الوراق للنشرة 2000م، ص. 284 .

### 3.1 تفسير ظاهرة فشل المؤسسات

إن فهم ظاهرة تعثر و فشل المؤسسات لا يتم دون الاهتمام بدراسة مصادر هذه الظاهرة و محدداًتها. وقد كان موضوع أسباب فشل المؤسسات و محدداًته ضمن الجوانب الرئيسية و المحاور الكبرى للأبحاث التي تناولت الظاهرة، حيث اكتست الأبحاث الأولى صبغة اقتصادية و مالية ، ومن ثم تم التركيز على البعد الاستراتيجي من خلال ربط ظاهرة تعثر المؤسسات ببيئتها التنافسية. و فيما بعد اهتم الباحثون بدراسة الجوانب الإدارية المسببة للفشل، أما الأبحاث الحديثة فقد حاولت دراسة المتغيرات التنظيمية و السلوكية المؤدية لفشل المؤسسة.

و يرتبط تحديد أسباب فشل المؤسسة بدراسة و تحليل متغيرات البيئة الداخلية و البيئة الخارجية للمؤسسة، حيث تلعب هذه المتغيرات دورا بارزا في التأثير على قيمة المؤسسة و على احتمال استمرارها أو فشلها. ويمكن تبرير ذلك بما يلي<sup>1</sup>:

- جميع المؤسسات هي عبارة عن أنظمة مفتوحة تربطها علاقات تبادلية مع البيئة التي تنشط فيها خلال جميع مراحل حياتها.

- ما تقرره المؤسسة من سياسات و خطط و استراتيجيات ما هو في واقع الأمر إلا محاولة من جانبها للتكيف مع ظروف و سمات البيئة التي تعمل في ظلها.

- المؤسسة ككيان تجتمع فيه مصالح العديد من الأطراف مثل الملاك و العمال و المسيرين و العملاء والموردين.... يتوقف نجاحها و استمرارها بالدرجة الأولى على قناعة هذه الأطراف بأن المؤسسة ترعى مصالحهم وتحقق أهدافهم.

إذا كان السبب المباشر و الذي يؤدي فورا إلى فشل المؤسسة هو سبب مالي بحت و يتمثل في عدم مقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها المستحقة فورا أو على المدى القصير جدا بالاعتماد على مواردها المتاحة، والذي يعبر عن صعوبات مالية، إلا أن هذه الصعوبات ما هي في الحقيقة إلا أعراض لفشل المؤسسة، و هي تنجم بدورها عن عناصر اقتصادية داخلية أو خارجية. العناصر الداخلية عادة ما تنجم عن مشاكل داخلية

<sup>1</sup> يحي ابراهيم علي " قيمة المنشأة و الفشل المالي للمنظمات " مكتبة عين شمس، القاهرة 1992، ص. 88.

للمؤسسة. و بالتالي، فهي تؤثر سلبيا على المؤسسة فقط وعلى عدد قليل من المؤسسات المرتبطة بها لكن ليس بالدرجة نفسها. العناصر الخارجية تأثيرها يكون أوسع، حيث يمتد إلى كل المؤسسات الموجودة بالسوق<sup>1</sup>.

لقد تم تخصيص مجموعة هائلة من الدراسات منذ بداية الاهتمام بدراسة موضوع تعثر المؤسسات، للبحث في الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، لكن القليل منها فقط اعتبر كافيا نظرا للخلط المتكرر بين الأسباب والأعراض، و لعل السبب الرئيسي في هذا يعود إلى كون معظم الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع تنطلق من فرضية أن كل سبب يؤدي إلى فشل المؤسسة يمكن أن يتجسد في القوائم المحاسبية<sup>2</sup>. و غالبا ما يتم تصنيف هذه الدراسات إلى مجموعة من المقاربات هي المقاربات الاقتصادية، المقاربات المالية و المقاربات الاستراتيجية والتنظيمية و الإدارية.

## 1.3.1 المقاربات الاقتصادية

تعتبر المقاربات الاقتصادية أولى المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة تعثر المؤسسات بالرجوع إلى العوامل الاقتصادية. و تتضمن هذه المقاربات وفق الأدبيات التحليل الاقتصادية الكلية و التحليل الاقتصادية الجزئية.

### أ- التحليل الاقتصادية الكلية:

اهتمت النظريات الاقتصادية الكلية بالأسباب العامة لتعثر المؤسسات\* أي العناصر التي تؤثر بشكل منتظم و كلي على المؤسسات و تعرضها للفشل<sup>3</sup> و هي تتمثل في كل العوامل الخارجة عن نطاق تأثير الإدارة\*\*،

<sup>1</sup> Natalia Otecheva " Corporate financial distress: an empirical analysis of distress risk " Dissertation to obtain the title of doctor of economics , Graduate school of business administration, economics, law and social sciences, University of St . Gallen 2007, P. 19.

<sup>2</sup>Philippe du Jardin « Prévision de la défaillance et réseaux de neurones : l'apport des méthodes numériques de sélection de variables » Thèse de doctorat, institut d'administration des entreprises, université de nice 2007, p.53.

\* في الواقع تعود المحاولات الأولى لتفسير ظاهرة فشل المؤسسات انطلاقا من هذه العوامل إلى الفكر الاقتصادي. حيث حاولت النظريات الاقتصادية الأولى الربط بين الفشل، الدورة الاقتصادية و الأزمات. فبالنسبة للكلاسيك مثلا يحدث الفشل نتيجة لعدم تناسق عابر بين الطلب والعرض. أما بالنسبة لـ *Keynes* ، فقد حاول إبراز دور الاستهلاك، الكتلة النقدية، سعر الفائدة و الفارق بين العرض و الطلب في حدوث الأزمات.

<sup>3</sup> J-F Malécot " Les analyses théoriques des défaillances d'entreprises " dans la revue Problèmes économiques , N° 2286, 29 juillet 1992, p.18.

\*\* تعرف هذه العوامل أيضا بالعوامل الخارجية و هي العناصر الموجودة في المحيط الاقتصادي الكلي، و تأثيرها يكون أوسع، حيث لا يتوقف عند مؤسسة واحدة بل يمتد إلى كل المؤسسات الموجودة بالسوق.

ومن أمثلة ذلك نجد الكساد، ارتفاع أسعار الفائدة الانخفاض المضطرب في قيمة العملة، و عدم استقرار السياسات الاقتصادية إلى آخره من الأسباب الأخرى.

و من أبرز النتائج التي توصلت إليها النظريات الاقتصادية الكلية أن من أهم عناصر البيئة الاقتصادية الكلية التي يمكنها أن تسبب في فشل المؤسسة نجد: السياسة الصناعية، توجهات السلطات العمومية، دعم المؤسسات المتعثرة، الحركات النقابية<sup>1</sup>.

### ب- النظريات الاقتصادية الجزئية

بالنسبة للنظرية الجزئية الكلاسيكية فهي تربط ظاهرة التعثر بمفهوم المؤسسة الحدية\*، و عليه فإن المؤسسات الغير قادرة على البيع بكفاية لتغطية تكاليفها هي أكثر عرضة للاختفاء من السوق.

و عموما، يمكن القول بأن فشل المؤسسة يمكن أن يفسر بطرق عديدة في النظرية الاقتصادية الجزئية. بالنسبة للكتابات الحديثة، هناك من حاول ربط ظاهرة التعثر بالصعوبات المتأتمية من فشل سياسة المؤسسة من جهة، و مبادرات المنافسين من جهة أخرى و التي تزيد من إمكانية انهيار المؤسسة. في حين يرى البعض الآخر بأن التعثر قد ينجم عن مجموع القوى التنافسية التي لا تسمح للمؤسسة بتبني معيار إنتاجي يتوافق معها، حيث يفترض بكل مؤسسة أن تسعى للبقاء، و بالتالي يتصرف مسيروها وفق ظروف المنافسة السائدة في السوق والبحث عن التكيف بأفضل شكل ممكن مع التطورات الحاصلة في الطلب، تكنولوجيا الإنتاج و عرض المنافسين الرئيسيين<sup>2</sup>.

و هناك الكثير من الباحثين يعزي فشل المؤسسة إلى قلة الاستثمار، و من أبرز مؤيدي هذا الطرح نجد *Blazy*، إذ يرى بأن المساهمين عادة ما يستثمرون في مشاريع ذات عوائد مرتفعة لكنها في الوقت نفسه تستلزم مخاطرة عالية، الأمر الذي يزيد من احتمال فشل المؤسسة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> J-F Malécot « Analyses théoriques des défaillances d'entreprises : Une revue de littérature » Dans La Revue D'économie financière, N°19, 1991, P.213

\* مما يؤخذ على النظرية الاقتصادية الجزئية الكلاسيكية أنها قدمت المؤسسة و محيطها بشكل محدود و ذلك في ظل وضع المنافسة التامة، رشادة أو عقلانية الأعوان، تعظيم الأرباح و تفوق التبادل على الإنتاج .

<sup>2</sup> Bernard Guilhot "Défaillances d'entreprise: Soixante-dix ans d'analyses théoriques et empiriques " Dans La Revue française de gestion, Septembre-Octobre 2000, p.55.

<sup>3</sup> R. Blazy « La faillite : Eléments d'analyse économique » Ed Economica, Paris 2000, p. 47

## 2.3.1 النظريات المالية

تقييم خطر التعثر لا يستند فقط إلى مقاربات اقتصادية بل إلى مقاربات مالية أيضا. هذه المقاربات تقوم في تفسيرها لظاهرة فشل المؤسسة على تحليل المعطيات المالية و المحاسبية. و تقسم هذه المقاربات إلى نوعين: مقاربات نظرية و مقاربات تجريبية.

### أ- المقاربات النظرية:

من بين أشهر كتاب النظرية المالية الذين تناولوا موضوع فشل المؤسسات، نجد: *Modigliani* و *Miller* ( 1958، 1963 ) اللذان كانت دراستهما تدور حول محددات اختيار الهيكل المالي الأمثل. ففي فرضية الأسواق المالية الكاملة، استنتج كل منهما أن هيكل التمويل ليس له تأثير على قيمة المؤسسة، و أن الهيكل المالي الأمثل هو الذي ينتج عن المعادلة بين المزايا الناتجة عن الاستدانة و تكاليف الفشل التي قد تتحملها المؤسسة<sup>1</sup>.

و هناك من الكتاب الماليين من لاحظ وجود علاقة موجبة بين معدل الفشل و معدل الديون على الإنتاج مع التأكيد على أن وضعية نقص السيولة تعود إلى وجود اختلال مؤقت في وضعية الخزينة، على عكس وضعية العسر المالي التي تعكس مردودية غير كافية للاستثمارات<sup>2</sup>.

في نفس السياق ، بينت بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة أن ارتفاع معدل فشل المؤسسات ينتج عن ارتفاع معدلات الفائدة أكثر من ارتفاع معدلات الاستدانة<sup>3</sup>، و أن الصعوبات تظهر سنوات

<sup>1</sup> Bernard Guilhot, op-cit, p.55-56.

<sup>2</sup> C. Bordez & J. Melitz " Endettement et défaillance d'entreprise en France " Dans la revue Annales d'économie et statistique, N° 28, 1992, P.89-106.

<sup>3</sup> P. Artus & F. Lecoite " Crise financière et crise de l'endettement aux Etats unis " Dans la Revue Française de L'Economie, Vol 6 N° 1, 1991, pp37-85.

عديدة قبل الفشل . في حين أكد البعض الآخر أن المؤسسات المعرضة لخطر الفشل غالبا ما تكون تركيبتها الإنتاجية جد ضعيفة من حيث رأس المال، و تحقق معدل هامش قليل و في انخفاض مستمر و تكون جد دائنة على المدى القصير.

### ب- المقاربات التجريبية :

التحاليل المالية التجريبية هي تلك التي تنطلق من كون فشل المؤسسة ينعكس في القوائم المالية للمؤسسة، ويبقى على المحلل أن يميز مسبقا الأعراض التي تسمح بالتفريق بين المؤسسات الجيدة و المؤسسات المتعثرة\* . من بين رواد هذا النوع من التحاليل نجد *Beaver* ( 1967 ) الذي قام بقياس و بشكل نظامي القدرة التنبؤية لبعض النسب المالية و منها خاصة نسب التدفق المالي إلى إجمالي الديون. و قد جاءت بعده عدة محاولات منها بالخصوص دراسة *Altman* (1968).

و يتم إعداد منهج اكتشاف خطر الفشل انطلاقا من النسب المالية المتعلقة بالتوازن، المردودية و السيولة التي تمثل دعامة كل تشخيص مالي.

### 3.3.1 المقاربات الأخرى: العوامل الإستراتيجية والتنظيمية و الإدارية

من بين المقاربات الهامة التي تناولت موضوع إفلاس المؤسسات نجد أيضا المقاربات الإستراتيجية والمقاربات التنظيمية و الإدارية.

\* سنعود إلى هذا الجانب بشيء من التفصيل في المبحث الأخير من هذا الفصل.

### أ- المقاربات الإستراتيجية :

على الرغم من أن مساهمته كانت ضعيفة في تحليل موضوع تعثر المؤسسات، إلا أن التيار الاستراتيجي أضفى طابعا ديناميكيا أكثر على هذا النوع من التحليل.

بالنسبة لرواد هذا التيار، فإن فشل المؤسسة ينجم عن عدم احترام الضوابط الاستراتيجية. فإذا لم يتم التوفيق بين التحليل الداخلي ( نقاط القوة و نقاط الضعف) و التحليل الخارجي ( الفرص و التهديدات) بشكل ملائم، فإن المؤسسة معرضة للاختفاء<sup>1</sup>.

و من بين المساهمات التي جاء بها التحليل الاستراتيجي نجد مساهمة Porter ( 1986 ) الذي يرى بأن المؤسسة خلال فترة حياتها تجد نفسها في مواجهة مجموعة من القوى المتناقضة ( الضغوط التي يمارسها الموردون و الزبائن، تهديدات المنافسين الجدد، المنتجات الاحلالية و دور الدولة و الجماعات المحلية) و بالتالي فعليها أن تعمل دائما على تطوير كفاءات خاصة و إلا سيكون مصيرها الخروج من السوق\*.

### ب- المقاربات التنظيمية و الإدارية :

إن مساهمة هذا النوع من النظريات في فهم آليات فشل المؤسسة يمكن تمييزها من خلال إشارتها إلى عناصر مهمة مثل هيكل المؤسسة، كفاءة و ملاءمة نظام إدارتها و سلوك مسيرتها، و محاولة تفسير ظاهرة الفشل انطلاقا من هذه العناصر. فبالنسبة للعنصر الأول، اعتبرت المقاربات التنظيمية أن المؤسسة تفشل عندما لا تستطيع تكييف طريقة تنظيمها مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة في المحيط الخارجي و مع ظروف السوق. أما بالنسبة لنظام الإدارة، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن نجاح المؤسسة أو فشلها يتوقف على مستوى رشادة مالك و مدير المؤسسة<sup>2</sup> و أن أخطاء التسيير هي سبب هام لفشل المؤسسة. بالنسبة لسلوك المسيرين و شخصيتهم،

<sup>1</sup> A D Coullibaly « la défaillance des PME Belges: Analyse des déterminants et modélisation statistique » Thèse de doctorat en sciences de gestion, Faculté des sciences économiques, sociales et d'administration, université catholique de Louvain, 2004, p.75.

\* للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى مؤلف Porter الشهير: " الاستراتيجية التنافسية: أساليب تحليل الصناعات و المنافسين".

<sup>2</sup> S Thornhill et R Amit « Comprendre l'échec, mortalité organisationnelle et approche fondée sur les ressources » Direction des études analytiques document de recherche, statistique Canada 11F0019, 2003,p. 202.

اعتبرت المقاربات التنظيمية و الإدارية أن السبب الأول لفشل المؤسسة. ويعتبر *Kaplan* (1948) أول من أشار إلى هذه العلاقة، حيث توصل في دراسة له إلى أن السبب الأول لفشل المؤسسة هو عدم كفاءة المسيرين\*. و قد أثبتت الكثير من الدراسات المتقدمة صحة هذا الطرح و حاولت التعمق فيه. و من بين أحدث هذه الدراسات نجد دراسة *Usbasaran* و باحثين آخرين و التي أجريت سنة 2010، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة على أنه بالإضافة إلى عوامل السن، الدين، التعليم و الخبرة السابقة، فإن هناك العديد من العوامل أكثر ذاتية مثل القيم الفردية و المميزات الاجتماعية يمكنها أن تتحكم في تصرفات المسيرين، و بالتالي أي تغيير استراتيجي قد يحدثونه في المؤسسة<sup>1</sup>.

و رغم التعدد و التنوع في النظريات و المقاربات التي حاولت تفسير و تحديد أسباب تعثر و فشل المؤسسات، إلا أن المتقضي لخبيا هذه النظريات يجد بأن أغلبها يميل إلى إرجاع الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسات إلى التسيير الرديء و عدم التحكم في المعارف المتعلقة به.

## 2. فشل المؤسسة كسيرورة متكاملة

إن فشل المؤسسة غالبا لا يحدث بشكل مفاجيء و غير منتظر، و إنما يكون عبارة عن مسار تطوري يمتد على عدة سنوات. و قد ساعد هذا الطرح كثيرا على تحليل هذه الظاهرة بشكل منطقي و متسلسل، كما ساعد على فهم عناصرها و آثارها بشكل أفضل.

### 1.2 أبعاد فشل المؤسسة

إن الطبيعة الديناميكية لفشل المؤسسة تؤكد بأن الدخول أو الخروج من اضطرابات مالية لا بد و أن تمر المؤسسة بمراحل، حيث لكل مرحلة خصوصياتها و بالتالي فهي تساهم بشكل مختلف في فشل المؤسسة. و من هنا يمكن القول بأن فشل المؤسسة يرتبط بمدة زمنية معينة، حيث إذا تم الدخول فيها، فإن المؤسسة لا تبقى في

\* للاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى مؤلفه الشهير "Small business : its place and its problems"

<sup>1</sup> D Ucbasaran, P Westhead, Mike Wright, M Flores " The nature of entrepreneurial experience, Business failure and comparative optimism" In The journal of business venturing, N° 25, 2010, pp.541-555.



الوضعية نفسها حتى يتم تصفيتها أو يتم تسوية وضعيتها. من جانب آخر فإن التغيرات في الظروف المالية للمؤسسة تؤثر على التحول أو الانتقال من مرحلة إل أخرى. إذا تفاقمت الظروف المالية للمؤسسة، فإن هناك احتمال كبير لتعرض للتعثر، أما إذا تم تحسين أداء المؤسسة، فإن هناك فرصة للخروج من الصعوبات المالية دون التعرض لخطر الفشل. و من هنا يمكننا القول بأنه و لتحليل التناسق بين الظروف المالية للمؤسسة مع الوضعية المالية للمؤسسة، لا بد من استغلال ثلاثة أبعاد رئيسية هي: السلوك الذي تتبناه المؤسسة خلال فترة الفشل، تأثير ذلك على مختلف القوائم المالية و مميزات الأداء خلال مختلف مراحل الفشل.

### 1.1.2 الإطار الزمني

يغطي هذا البعد الفترة الممتدة من ظهور أولى العلامات على تدهور أداء المؤسسة مرورا بتسارع ضعف الوضعية إلى غاية تفاقم الوضعية. و يطلق على هذه الفترة غالبا تسمية " دورة الفشل ". إن تحديد المدى المتوسط لدورة الفشل يعد أمرا شديدا التعقيد نظرا لصعوبة قياس بداية فشل المؤسسة أي أن لحظة بداية الفشل لا يمكن تحديدها بدقة\* .

### 2.1.2 الوضعية المالية للمؤسسة

تمثل الوضعية المالية للمؤسسة البعد الثاني لفشل المؤسسة. إن تعرض المؤسسة للفشل غالبا ما يكون ناجما عن تدهور السيولة. لكن ليس بالضرورة أن يكون لانخفاض مصادر السيولة آثارا سلبية وضعية ملاءة المؤسسة، كما أنه في المراحل الأولى للفشل قد تواصلت المؤسسة في وضعية الملاءة من خلال الحصول على مصادر تمويل خارجية. بعض الدراسات أوضحت بأن تسبب انخفاض السيولة في المرور إلى المراحل التالية من الفشل يمكن تمييزه من خلال تحليل التغير في التدفقات النقدية بالمقارنة مع مجموع الأصول. إن التعمق في وضعية الفشل قد يترجم بعدم سيولة أصول المؤسسة، و بالتالي فإن قيمتها تتراجع إلى ما تحت العتبة القانونية. في هذه الحالة لا تكون وضعية المؤسسة مستقرة إطلاقا. لكن مع ذلك لا يمكن الجزم بأن المؤسسة ستفشل، حيث من الممكن أن تتحسن وضعية المؤسسة قبل حلول مواعيد استحقاق ديونها ( تبقى المؤسسة ذات ملاءة). تحول الوضعية المالية للمؤسسة

\* الدراسات الأولى لم تستطع تحديد تاريخ فشل المؤسسة لأكثر من ثلاث سنوات قبل الفشل، في حين أن الدراسات الحديثة بينت بأن أولى المؤشرات التي يمكن ملاحظتها تظهر خمس أو ست سنوات قبل حدوث الفشل، لكن ما يؤخذ على هذه المؤشرات أنها ضعيفة و ذات طبيعة استراتيجية و ليست مالية، وبالتالي فهي صعبة القياس.

من الملاءة إلى اللاملاء يحدث عندما تحل آجال استحقاق الديون و لا توفى بها المؤسسة. النتيجة القانونية لهذا الحدث هي الإفلاس. في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة العودة إلى حالة الملاءة إلا بعد إعادة هيكلة ناجحة لديونها.

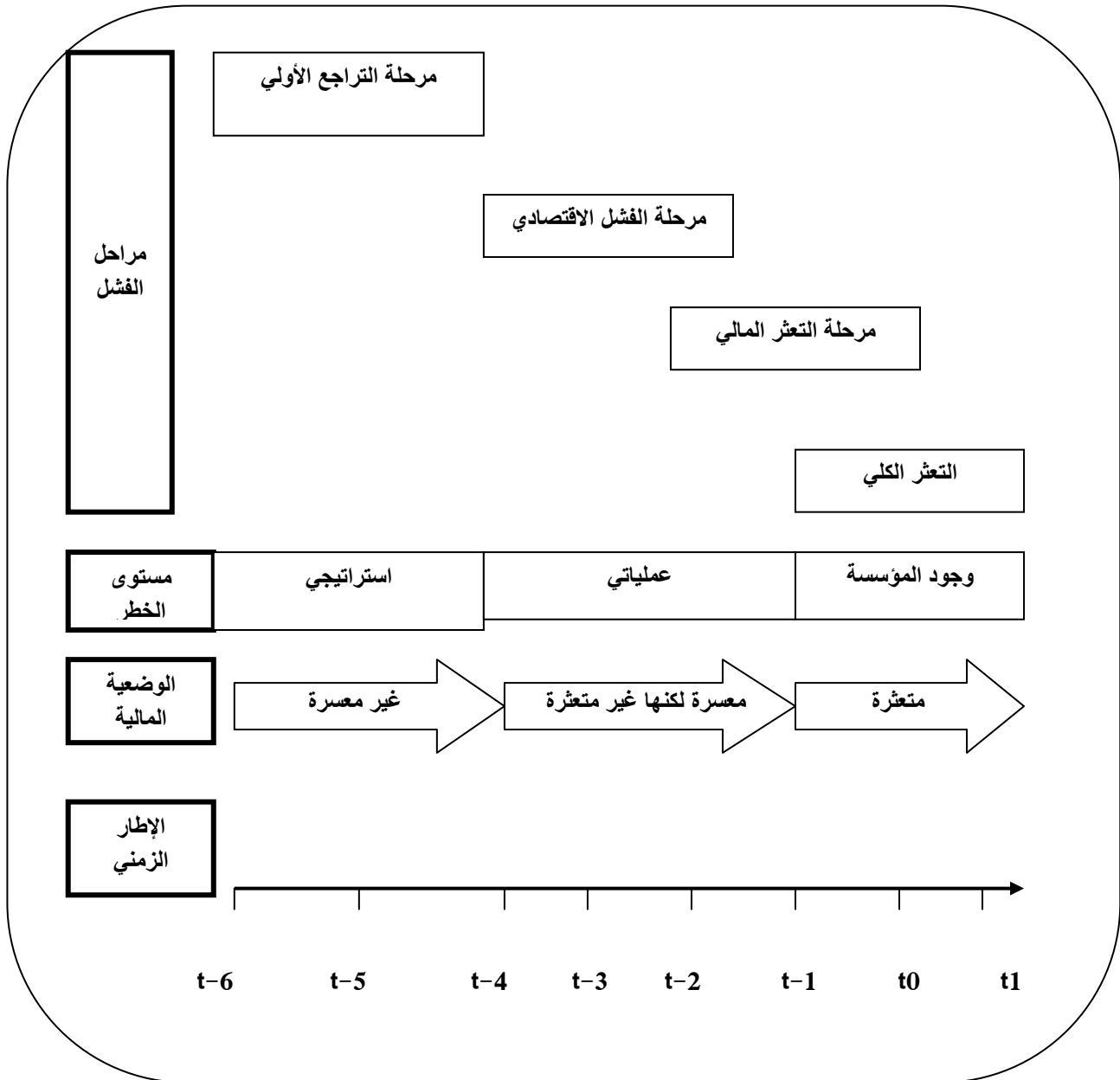
### 3.1.2 مراحل الفشل

البعد الثالث للنظرة التكاملية لفشل المؤسسة هو مراحلها. هذه المراحل سيتم تناولها بالتفصيل في العنصر الموالي، لكن قبل ذلك ارتأينا في هذا الإطار أن نشير إلى أن فشل المؤسسة لا يمكن تحليله أو دراسته بصفة مختزلة وأنه يجب تجزئته إلى مراحل منفردة. هذا الطرح يؤيده معظم الباحثين في موضوع فشل المؤسسة و من أبرزهم *Sherrer* الذي يؤكد بأن هناك مراحل متميزة لفشل المؤسسة، و أن علامات الخطر تختلف حسب هذه المراحل. كما أشار إلى أنه في بعض الأحيان قد لا تظهر كل الأعراض، لكن هناك داع للقلق إذا ظهر البعض منها فقط<sup>1</sup>.

و يمكن توضيح أبعاد فشل المؤسسة أكثر من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> S. Sherrer "From warning to crisis: A turnaround primer" In Management Review, N° 77 Vol 9, 1988, p.32.

الشكل رقم (3): أبعاد فشل المؤسسة



المصدر: Natalia Otecheva, " Corporate financial distress: an empirical analysis of distress risk " Dissertation to obtain the title of doctor of economics , Graduate school of business administration, economics, law and social sciences, University of St . Gallen 2007, p.45

### 2.2 مراحل فشل المؤسسة

إن القاعدة العامة في أدبيات فشل المؤسسات تقول بأن فشل المؤسسات في معظم الأحيان ما هو إلا النهاية المنطقية لسلسلة من التراجعات التي تعرفها المؤسسة على عدة سنوات. و بالتالي فإن هناك مراحل معينة تمر بها المؤسسة قبل وصولها إلى الفشل.

و يتفق معظم الباحثين على أن كل مؤسسة تسير نحو الفشل و إعلان الإفلاس لا بد و أن تمر بالمرحلة الأربعة التالية: مرحلة تراجع الأداء، مرحلة الفشل الاقتصادي مرحلة التعثر المالي و مرحلة التعثر الكلي\*. و تعرف هذه المراحل متتابعة بالسيرورة المعيارية للفشل *Le processus standard de la défaillance*.

#### 1.2.2 مرحلة تدهور الأداء ( التراجع الأولي)

تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة النشوء، و هي غالبا ما تكون ست سنوات أو أكثر قبل إفلاس المؤسسة. هذه المرحلة لا تقدم سوى علامات ضعيفة جدا حول بداية تدهور وضعية المؤسسة، و ذلك بسبب غياب مؤشرات واضحة حول الصعوبات المالية التي تواجه المؤسسة. خلال هذه المرحلة تبقى المؤسسة تحقق تدفقات نقدية موجبة من عملياتها، لكن يتم فيها بالمقابل ارتكاب أول خطأ استراتيجي لا تظهر آثاره الآن لكنها تظهر على المدى البعيد. من جانب آخر، فإن المرحلة الأولى للفشل تتميز بحدوث تغيرات سلبية في المؤسسة يغلب عليها الطابع الكيفي التي من الصعب هيكلتها<sup>1</sup> و تجميعها<sup>1</sup>. هذه التغيرات قد تخص جوهر التكنولوجيا في المؤسسة، إنتاجيتها أو صعوبة الحصول على المستحقات من الزبائن. من جهته يميز *Miller* بين أربعة مجموعات من الأعراض الإستراتيجية لفشل المؤسسة. من بين هذه الأربع مجموعات هناك مجموعتان يمكن اعتبارها من بين أعراض المرحلة الأولى للفشل. المجموعة الأولى تنطلق من عدم إحداث المؤسسة للتغيرات الكافية للانسجام مع اتجاه الزيادة في النمو الاقتصادي الكلي، و يحدث هذا عندما تتبنى إدارة المؤسسة استراتيجيات نمو أو توسع غير طموحة أو متحفظة، أو عندما يكون التغير في أسواق المؤسسة بوتيرة أسرع من نظام معلومات المؤسسة. في هذه الوضعية، تكون المؤسسة غير قادرة على توقع التغيرات الحاصلة، و بالتالي تعديل استراتيجيتها نموها بالشكل المناسب. أما المجموعة الثانية، فما هي إلا عكس المجموعة الأولى و تنطلق من سوء تقدير مسيري

\* هناك من الكتاب من يشير إلى أن فشل المؤسسة يتضمن ثلاث مراحل هي الفشل الاقتصادي ثم الفشل المالي ثم الفشل القانوني.

<sup>1</sup> W. Weitzel & E. Jonsson " Decline in Organizations: A literature integration and extension " in Administrative science quarterly , 1989 , p.98.

المؤسسة لاستقرار الوضعية الاقتصادية الحالية، حيث يقتنعون بنتائج اتباع استراتيجية الماضي و يتغاضون عن كون التغيرات المفاجئة في الظروف الاقتصادية قد تحول النجاح إلى فشل<sup>1</sup>. و يشير بعض الكتاب إلى أن التراجع الأولي يعني تدهور المزايا التنافسية للمؤسسة، الأمر الذي يضع احتمال نجاح المؤسسة على المدى الطويل في وضعية الخطر. في هذه الوضعية قد تفقد المؤسسة مزايا التكنولوجيا المستعملة، تتبع استراتيجية توسع خاطئة، أو تتوسع في أسواق محمية من قبل<sup>2</sup>.

إن تحليل المرحلة الأولى لفشل المؤسسة يعد أمرا صعبا للغاية باعتبار أن العلامات أو الأعراض التي تميزها غير مالية و يصعب قياسها ، و بالتالي فهو يتطلب مستوى معيناً من الذاتية. إن سلوك إدارة المؤسسة و تنفيذ استراتيجيتها يمكن رؤيتهما كمصدر أو كمرجع للمرجع إلى المرحلة الثانية لفشل المؤسسة.

### 2.2.2 مرحلة الفشل الاقتصادي (تفامم الوضعية )

خلال هذه المرحلة تنتقل المؤسسة من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى العملي لأعراض الفشل. أهم ما يميز هذه المرحلة هو تراجع أداء المؤسسة الذي يبدأ بانقطاعات هامة في الربحية. و من أهم المؤشرات على هذه الوضعية نجد تناقص المبيعات، تراجع نتيجة الاستغلال\*، عوائد مخزون متناقصة<sup>3</sup>. هذا التراجع في أداء المؤسسة وفي ربحيتها و الذي يكون تحت المستوى المتوسط المحقق في مجال النشاط لا يكون مؤقتاً و إنما دائماً.

وضعية المؤسسة خلال هذه المرحلة الثانية من الفشل تعكسها النسب المالية من خلال عدم كفاية المداخيل لتغطية التكاليف و معدل العائد على الاستثمار يكون أقل من تكلفة رأس المال. كما تعكسها أيضا الوضعية التنافسية للمؤسسة في السوق، حيث يبحث المساهمون عن شركات أخرى و يسعى العمال ( رأس المال الفكري للمؤسسة خاصة ) إلى البحث عن مناصب أخرى و ربما لدى المنافسين.

<sup>1</sup> D. Miller “ common syndromes of business failure “ In Business horizons, N° 11, 1977,p. 44.

<sup>2</sup> Natalia Otecheva, op-cit, p. 28.

\* في دراسة لـ Whitaker تبين أن نتيجة الاستغلال قد تتراجع خلال المراحل الأولى للفشل المالي بنسبة 46.32% أقل من المتوسط المحقق في قطاع النشاط ( للاطلاع أكثر أنظر:

R.Whitaker « The early stages of financial distress » In : Journal of economics and finance, Vol 23, N° 02 , 1999, P.127 )

<sup>3</sup> T.Opler & S.Titman “ Financial distress and corporate performance “ In The Journal of Finance, Vol 49 N°03, 1994, P. 1019

إذا لم تتخذ إدارة المؤسسة الإجراءات اللازمة للتصدي للصعوبات التي تواجهها في المرحلة السابقة أو أن الإجراءات التي تم اتخاذها لم تكن بالفعالية المطلوبة، فإن آثار تلك الصعوبات ستتفاقم إلى أن تؤدي إلى صعوبات مالية و سرعان ما يتحول الفشل الاقتصادي إلى تعثر مالي.

### 3.2.2 مرحلة التعثر المالي

إن أهم مشكل تواجهه المؤسسة خلال هذه المرحلة هو تناقص التدفقات النقدية المحصل عليها من النشاطات الجارية<sup>1</sup>، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية و بالتالي تكون بحاجة ماسة للسيولة. بالنسبة للمؤسسات التي تسدد أرباح الأسهم، فإن الانتقال من وضعية الفشل إلى العسر المالي ينعكس في الانقطاع عن تسديد هذه الأرباح\* .

إن حالة التعثر المالي قد تكون مؤقتة و ترتبط بعدم قدرة المؤسسة على استخدام سياساتها العادية في الحصول على النقدية المطلوبة في مواجهة التزاماتها و مقابلة نموها<sup>2</sup>. و في هذه المرحلة يصبح من غير الممكن للمؤسسة الحصول على التمويل اللازم من خلال قنوات التمويل المعتادة لتسديد الالتزامات التي حل موعد استحقاقها. و هنا قد تلجأ المؤسسة إلى أساليب تمويل أخرى، و يبقى احتمال استمرارها ضئيلاً إذا لم تحصل على التمويل اللازم.

### 4.2.2 مرحلة التعثر الكلي

عندما لا تتمكن المؤسسة من الحصول على التمويل اللازم، فإنها تكون أمام بداية التعثر الكلي *Global distress*، حيث تعجز المؤسسة عن تسديد أقساط و فوائد القروض عند استحقاقها، و بالتالي فهي في هذه الحالة تخل بشروط العقد مع الدائنين، الأمر الذي قد يستوجب اللجوء إلى إجراءات قانونية<sup>3</sup>. خلال هذه المرحلة تكون المؤسسة إذا أمام حالة عدم الإيفاء بالدين *défaüt de paiement* \*\*، و النتيجة الحتمية لهذه الوضعية هي التفاوض لإعادة هيكلة الديون المستحقة أو الإفلاس. و هناك من الباحثين من يميز بين نوعين

<sup>1</sup>E.Altman, E.Hotchkiss " Corporate financial distress and bankruptcy: predict and avoid bankruptcy, analyze and invest in distressed debt" 3<sup>rd</sup> Edition, New Jersey: John Wiley & sons, 2005, p.4.

\* إن اتخاذ مثل هذا الاجراء ( الانقطاع عن تسديد الأرباح) لا يعتبره بعض الباحثين حلاً جذرياً للوضعية التي تعاني منها المؤسسة، إذ له أثر إيجابي مؤقت فقط للحصول على السيولة، كما أنه يعتبر مؤشراً سلبياً بالنسبة للسوق المالي و يصعب على المؤسسة الحصول على تمويل خارجي.

<sup>2</sup> نبيل عبد السلام شاكر " الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج التحليل " ص. 18 ( نسخة إلكترونية متوفرة على الموقع © [www.Kotobarabia.com](http://www.Kotobarabia.com) ).

<sup>3</sup> E.Altman, E.Hotchkiss, op-cit, p.5.

\*\* تختلف هذه الوضعية عن الوضعية في المرحلة السابقة ( وضعية العسر المالي أو اللاملاء) من حيث حلول أجل استحقاق الدين، حيث يمكن أن تبقى المؤسسة في حالة عسر مالي لمدة طويلة لكن مع حلول أجل استحقاق الدين و عدم قدرة المؤسسة على الوفاء به تكون في وضعية عدم الدفع.

من عدم تسديد الديون: خطأ الدفع على الفوائد أو المبلغ الأصلي للدين و خطأ الدفع الفني و يكون على عقود أو بروتوكولات الدين التي تبرمها المؤسسة<sup>1</sup>.

إن وقوع المؤسسة في وضعية خطأ الدفع يعد بمثابة مؤشر إلى المتعاملين مع المؤسسة بأنها متعثرة و يجب إعادة هيكلتها أو تصفيتها\* . و بالتالي ينظر إلى هذه المرحلة على أنها نقطة النهاية بالنسبة للمؤسسة المتعثرة، لكنها إذا كانت بالفعل توحى بخطر التصفية، إلا أنها أيضا قد تعطي الفرصة للمؤسسة لإنقاذها حيث يطلق على هذه المرحلة مجازا تسمية مرحلة " مصارعة الموت *Death struggle*"<sup>2</sup>. و يكون ذلك من خلال إعادة الهيكلة\*\* التي تعتبر آلية معقدة جدا و ترتبط بجوانب كثيرة في المؤسسة الفاشلة مثل أصولها، دائئها، مساهميها، موظفيها وإدارتها<sup>3</sup>.

و يمكن تلخيص مراحل فشل المؤسسة في الشكل الآتي:

<sup>1</sup> Gilson et al " Troubled debt restructurings : an empirical analysis" In The journal of finance, Vol 48 N° 2, 1990, P.330.

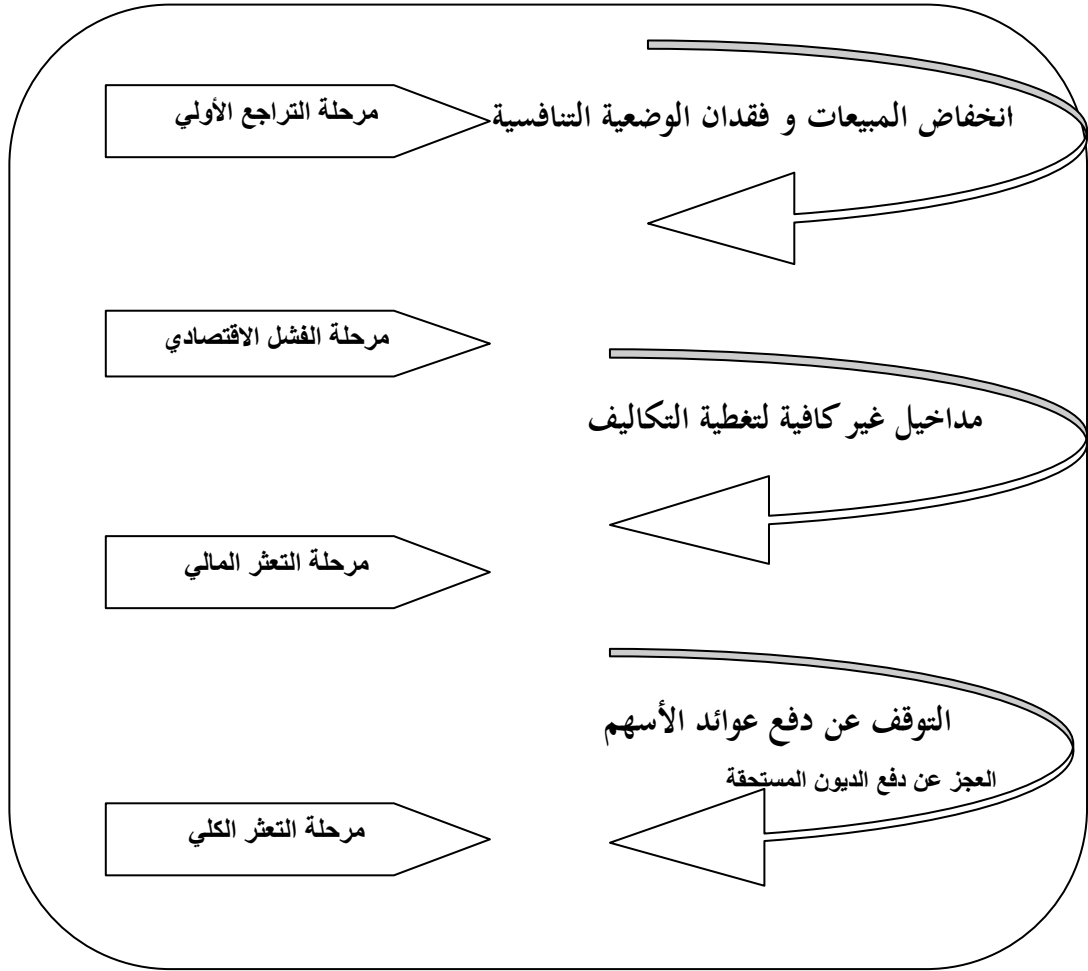
\* هناك من الباحثين من يعتبر أن هذه المرحلة تحل جزءا من مشكل عدم التأكد بشأن وضعية المؤسسة، حيث قبل بلوغ هذه المرحلة يكون لدى المستثمرين معلومات غير كاملة قدرة الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لإنقاذ موقفها.

<sup>2</sup> Natalia Otecheva, op-cit, p.32.

\*\* إعادة الهيكلة قد تؤدي إلى اكتساب الشركة الفاشلة من طرف شركة أخرى ( على سبيل المثال اكتساب شركة Andersen للمراجعة من قبل شركة KPMG )، اندماج الشركة مع شركة أخرى من خلال تأسيس شركة جديدة و اختفاء الشركتين المندمجتين، كما يمكن أن تتم إعادة الهيكلة أيضا من خلال تفتيت الشركة الفاشلة إلى وحدات تعامل على أنها شركات جديدة.

<sup>3</sup> Datta & Datta "Reorganization and financial distress: an empirical investigation" In The journal of financial research, N° 18 Vol 1, 1995, p.15

الشكل رقم (4): مراحل فشل المؤسسة



المصدر: Natalia Otecheva “ Corporate financial distress: an empirical analysis of distress risk “ Dissertation to obtain the title of doctor of economics , Graduate school of business administration, economics, law and social sciences, University of St . Gallen 2007, p. 49

### 3. إمكانية التنبؤ بفشل المؤسسة

لقد أثبتت الدراسات المختلفة أن الصعوبات التي تواجهها المؤسسات و التي قد تنتهي بوضعية التعثر الكلي، يمكن أن تظهر أعراضها سنوات قبل. هذا الطرح أكد أن إمكانية التنبؤ بتعثر أو فشل المؤسسة واردة من خلال التعرف على أهم هذه الأعراض و الاعتماد عليها كمؤشرات للقيام بالتنبؤ، و قبل توضيح هذا الطرح أكثر سنتطرق أولاً إلى مفهوم التنبؤ.



## 1.3 مفهوم التنبؤ

يقصد بالتنبؤ المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي، أو انتهجت أساليب علمية منظمة و شاملة بالاعتماد على أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات. و هناك خطوات عامة يتم اتباعها للتنبؤ بأي ظاهرة تتمثل في<sup>1</sup>:

- تحديد موضوع التنبؤ و التعريف به.
  - تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له و دراسة العوامل المسببة لزيادته و نقصه.
  - دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ و العناصر المتصلة بها.
  - إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
  - إجراء دراسة مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها و بين القيمة الفعلية الواقعية له.
- و هناك مجموعة من الأساليب التي تستخدم في التنبؤ بشكل عام أهمها<sup>2</sup>:

- **الأساليب غير النظامية:** و هي تعتمد على التقدير الذاتي و لا تحتاج إلى تحديد المتغيرات التي تفسر موضوع التنبؤ، و يتم فيها الاكتفاء بجانب الخبرة و التقدير الشخصي. و تنقسم هذه الأساليب إلى نوعين رئيسيين هما: أساليب التناظر أو المقارنة التي يتم فيها التنبؤ بمسار أي متغير باستعمال المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات مشابهة، و الأساليب التي تعتمد على آراء ذوي الخبرة حيث يتم الأخذ بتصورات مجموعة من الخبراء للتوصل إلى تنبؤ أفضل و لا يكتفى برأي خبير واحد.

- **الأساليب النظامية:** و هي مثل غيرها من الأساليب تعتمد على طرق علمية لتفسير أي ظاهرة، حيث تستند إلى معالجة جميع المتغيرات التي تؤثر على الظاهرة التي سيتم التنبؤ بها من خلال نماذج رياضية تتسم بالموضوعية و بالتالي تكون نتائج التنبؤات بعيدة عن التأثير بالعوامل الذاتية. و تنقسم الأساليب النظامية إلى مجموعتين: النماذج السببية و هنا يعتمد المتغير موضوع التنبؤ على متغيرات تفسيرية يتم صياغة العلاقة بينه وبينها على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير. و النماذج غير السببية و التي تعتمد على القيم التاريخية للمتغيرات التي تفسر سلوك الظاهرة المراد التنبؤ بمسارها. و هناك العديد من النماذج غير السببية لكن أبرزها

<sup>1</sup> أبو الفتوح فضالة " استراتيجيات القوائم المالية" دار الكتاب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة 1996، ص.43، 45.

<sup>2</sup> محمود عساف " إدارة المنشآت المالية" بدون دار نشر، الاسكندرية 1979، ص.175.

و أكثرها شيوعا هو نموذج إسقاط الاتجاه العام لسلسلة زمنية\* . ويهدف هذا النموذج إلى التنبؤ و التكهّن بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية، من خلال تحديد النمط العام للتغير في قيم المتغير المدروس مع تجاهل المتغيرات الأخرى المؤثرة . و بالتالي تتذبذب السلاسل الزمنية صعودا و هبوطا بسبب تذبذب مكوناتها الأربعة المتمثلة في: الاتجاه العام، التقلبات الموسمية، التقلبات الدورية و التقلبات العشوائية.

و يتم تفكيك السلاسل الزمنية للتعرف على أنماط تقلبها لتحسين دقة التنبؤ، لذلك فإن هذه الطريقة تفقد من قيمتها إذا لم يكن هناك استقرار في أنماط تقلب مكونات السلسلة سواء كانت الاتجاه العام أو الموسمية أو غيرها.

### 2.3 مفهوم التنبؤ بفشل المؤسسة

بالنظر إلى مفهوم التنبؤ ، فإنه يمكن القول بأن التنبؤ بفشل المؤسسة يعني التقدير المسبق لهذا الحدث أي الفشل. و من المنظور الإحصائي و المالي، فإن التنبؤ بفشل أو بتعثر المؤسسة يتمثل في اكتشاف ظهور علامات توحى بفشل قريب للمؤسسة، و بالتالي إمكانية التمييز بين المؤسسات الفاشلة و المؤسسات السليمة بالاعتماد على نسب مالية أو إحصائيات معينة\*\* .

لقد خصصت لموضوع التنبؤ بتعثر أو فشل المؤسسة كما سبق و أشرنا العديد من الدراسات والأبحاث انصب معظمها على إيجاد أفضل الطرق و الأساليب التي تؤدي إلى تنبؤ دقيق بفشل المؤسسة. و بالتالي فإن هناك القليل من الكتابات التي حاولت الحديث عن الأسس النظرية لعملية التنبؤ بفشل أو تعثر أو إفلاس المؤسسة انطلاقا من إمكانية القيام بهذه العملية و المرحلة التي تبتدئ منها و المرحلة التي تنتهي إليها. و لهذا سنحاول في هذه الفقرات توضيح ذلك.

مادام أن فشل المؤسسة في معظم الأحيان لا يحدث بشكل فجائي و إنما يعكس الناتج النهائي لمجموعة من التراكمات و المضاعفات، و التي تبدأ من موقف معين و بدرجة معينة من درجات نقص السيولة و التي تتطور

\* من النماذج الأخرى نجد النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية التي تركز على الجانب العشوائي في السلسلة الزمنية و تنقسم بدورها إلى نماذج الانحدار، نماذج المتوسطات المتحركة. و نجد أيضا النماذج الديناميكية غير الخطية التي تم في السنوات الأخيرة التركيز عليها و التي اتضح أنها قادرة على توصيف سلوك بعض السلاسل الزمنية التي لا يمكن توصيفها بالاعتماد على النماذج التقليدية.

\*\* هذا المفهوم هو السائد في معظم الدراسات التي حاولت إيجاد أفضل الطرق المودية إلى اكتشاف علامات مبكرة لفشل المؤسسة، و منها على سبيل المثال دراسة Vernimmen ،Zavgren ،Altman.

## الفصل الأول

في حالة عدم الاهتمام بها إلى أن تصل إلى حالة الإفلاس<sup>1</sup>، فإنه قابل للتنبؤ. لكن السؤال المطروح هو ما هي المرحلة التي تساعد أو تمكننا من التنبؤ و ما هي المرحلة التي يمكن التنبؤ بها؟

لقد نشط الباحثون و المهنيون على حد سواء لتحليل المراحل التي تمر بها المؤسسة قبل وصولها للإفلاس، و بينت معظم النتائج المتوصل إليها أنه مادام أن كل مرحلة من المراحل السابقة الذكر تقتزن بمجموعة من العناصر ( أسباب، أعراض و مؤشرات) فإنه بالإمكان التنبؤ بفشل المؤسسة. كما بينت أيضا أن التنبؤ غالبا ما يمكن أن يتم بناء على المؤشرات التي تتميز المرحلة الثانية باعتبار أن المؤشرات المعتمد عليها في بناء نماذج التنبؤ هي في معظمها مؤشرات مالية. و قد أوضح بعض الباحثين أن العناصر التي تتميز المرحلة الأولى ما هي إلا أعراض الفشل، و هي لا توفر سوى مؤشرات ضعيفة حول بداية تدهور وضعية المؤسسة، حيث أن المؤسسة تبقى تحقق تدفقات نقدية موجبة من عملياتها<sup>2</sup>، في حين أن عناصر المرحلة الثانية هي عبارة عن مؤشرات تحذيرية بحدوث الفشل أما المرحلة الأخيرة فهي تمثل وضعية فشل المؤسسة. و على هذا الأساس يمكن القول بأننا نعتمد على المرحلة الثانية للتنبؤ بالمرحلة الثالثة التي هي مرحلة التعثر المالي لذا من الأجدر أن نستعمل مصطلح " التنبؤ بالتعثر المالي".

و قد انعكس الجدل القائم حول المرحلة المتنبأ بها على التسميات السائدة في الأدبيات سواء باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية. حيث أنها لم تستقر على مصطلح واحد. ففي اللغة الإنجليزية، استخدم *Altman* عبارة التنبؤ بالإفلاس *Predict bankruptcy* كما استخدم عبارة التنبؤ بالتعثر المالي *Predict Financial distress* و استعمل أيضا مصطلح التنبؤ بالفشل *Predict Failure* وذلك في أهم كتاباته\*. كما استعمل *Shumway* تعبير التنبؤ بالإفلاس في أشهر دراساته حيث في دراسته لسنة 2001 استعمل مصطلح التنبؤ بالإفلاس. أما *Beaver* فقد استعمل عبارة التنبؤ بالفشل (*Prediction of failure*) في أشهر دراساته سواء دراسة سنة 1966 أو دراسة 1968، فقد كانت الأولى بعنوان "*Financial ratios and*

<sup>1</sup> عيد السلام شاكر ، مرجع سابق، ص.12.

<sup>2</sup> Natalia Otecheva, op-cit, P. 25.

\* أشهر كتابات Altman ثلاث في كل واحدة استخدم عبارة مختلفة. و هي تحمل العناوين التالية : " Predicting Financial Distress Of Companies Revising The Z-Score And Zeta Models" و "Financial Ratios, Discriminant Analysis, and the

" Prediction of Corporate Banruptcy." و " Business Failure Classification models "

*Market prices, financial ratios, and the predictors of failure* "، أما الثانية فكانت بعنوان " *prediction of failure* .

بالنسبة للغة الفرنسية لا يختلف الأمر عن اللغة العربية أو الإنجليزية، حيث استعملت العبارتان في أشهر

الدراسات و الكتابات و لم يلاحظ تفاوت كبير في هذا الاستعمال. فقد استعمل *Ooghe* و *Van Caillie* عبارة التنبؤ بالافلاس (*Prévision des faillites*) كما استعملها أيضا *Yves Collongues* . في حين استعمل *Chaibdderra* عبارة التنبؤ بالفشل *Prévision des défaillances* ، كذلك الأمر بالنسبة لـ *Malécot* في مقال له بعنوان " *Prévision statistique de la défaillance : Questions de méthodes et questions pratiques* " نشر عام 1988 في مجلة *Banque* العدد 479 .

أما في اللغة العربية فقد استخدم البعض تعبير التنبؤ بالفشل و من أمثلة هؤلاء د. عبد الله خالد أمين و محمد مطر ، في حين استعمل آخرون مصطلح التنبؤ بتعثر الشركات و من أمثلتهم فوزي غرايبة و محمد حمدان. أما البعض الآخر فقد استعمل تعبير التنبؤ بالإفلاس و من أمثلتهم الصادق محمد زكريا و الشريف ربحان. والملاحظ أن معظم الدراسات استخدمت تعبير التنبؤ بالتعثر المؤسسات كترجمة للتعبير الإنجليزي *predicting failure* ، أو *Predicting Financial distress* لذلك اخترنا استعمال التنبؤ بتعثر المؤسسة أو التعثر المالي للمؤسسة.

و رغم اختلاف التسميات إلا أننا نجد أنها لا تغير شيئا في محتوى معظم الدراسات التي تناولت موضوع التنبؤ بفشل المؤسسات. حيث أنه و لا واحدة من هذه الدراسات حاولت الإشارة إلى سبب استعمال تعبير دون الآخر، كما أننا إذا تمعنا في الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسات و النتائج المتوصل إليها، نجد أنها متشابهة كثيرا خاصة من حيث التمييز بين مفهوم المؤسسات الفاشلة و المؤسسات السليمة. و لعل أهم ما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذه النقطة، هو أن معظم الدراسات كانت عينة المؤسسات الفاشلة تنطلق من كون هذه المؤسسات هي مؤسسات تعرضت لخسائر متتالية أو تعرضت لإجراءات قانونية أي وصلت إلى مرحلة الافلاس.

### المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتعثر المؤسسات و أهمية التنبؤ به

رغم أن فشل المؤسسات يعد حدثا طبيعيا في اقتصاديات السوق باعتبار أنه يسمح بإعادة تخصيص الموارد لصالح المؤسسات التي تتمتع بتنافسية أكبر، إلا أنه قد تنجر عنه آثار تسبب اختلالا في العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين، فبالإضافة إلى آثاره الاجتماعية ( يتسبب في فقدان مناصب الشغل )، فهو أيضا له آثار اقتصادية و مالية لأنه يحدث اختلالا في العلاقات بين المؤسسة و شركائها و يمثل قطيعة في عقود الدين التي تبرمها المؤسسة. من جانب آخر، فإن فشل المؤسسة يؤدي إلى تحمل العديد من التكاليف ليس فقط بالنسبة لذوي المصلحة الداخليين: الملاك، الإدارة و العمال، بل أيضا على محيط المباشر: المساهمين، البنوك و المؤسسات المالية، العملاء و المستهلكين، الدولة، و الاقتصاد ككل. هذه الآثار لا تكون اقتصادية فحسب، بل اجتماعية و نفسية أيضا.

#### 1. الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لفشل المؤسسة

إن اختفاء المؤسسة من المحيط الاقتصادي لا يمكن أن يمر دون أن تكون له آثار على كل المتعاملين معها سواء بشكل فردي أو جماعي. و حتى و إن كانت هذه الآثار تبدو للوهلة الأولى بسيطة خاصة في ظل الإجراءات القانونية و الاقتصادية التي تتخذها الدول لحماية المتضررين من هذه الظاهرة، إلا أنها تجر فيما بعد تكاليف معتبرة قد تطال في النهاية النمو الاقتصادي للدولة.

#### 1.1 الآثار الاقتصادية لفشل المؤسسة

في الواقع لم توفر الأدبيات سواء من الناحية النظرية أو التجريبية إجابات دقيقة فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لفشل المؤسسة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، حيث لم يتم التحري عن هذه الآثار بشكل كاف مما يتطلب المزيد من الأبحاث. و رغم هذا النقص، سنحاول عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث التي أجريت مع التركيز على أهم المتغيرات.

## 1.1.1 على المستوى الجزئي

إن فشل المؤسسة يؤثر على المؤسسة في حد ذاتها من خلال ملاكها، كما يؤثر على المتعاملين معها كل حسب نوعية العلاقة التي تربطه بالمؤسسة و درجتها خاصة شركائها الماليين و التجاريين.

### أ. على ملاك المؤسسة:

إفلاس المؤسسة له آثار اقتصادية مباشرة على ملاكها، بحيث تعد الفئة الأولى التي تتضرر بفعل هذه الظاهرة. فالفشل الكامل للمؤسسة و الذي يضيف إلى إفلاسها و إعلان تصفيتها يؤدي بالإضافة إلى خسارة ملاكها لرأسهم إلى تكبد هم لتكاليف مباشرة تتمثل في مصروفات التصفية، و تكاليف غير مباشرة تتمثل في الأرباح الضائعة نتيجة توقف النشاط. كما تؤكد الدراسات أن ملاك المؤسسة و بالتحديد المساهمين و خاصة صغار المساهمين\* وعلى عكس الدائنين في معظم الأحيان لا ينبههم شيء عند تصفية المؤسسة الفاشلة، كما أنهم يتأثرون بمجرد وجود احتمال بفشل المؤسسة، حيث ينعكس ذلك في تراجع عوائد الأسهم<sup>1</sup>.

### ب. على الدائنين:

يتأثر دائنو المؤسسة المتعثرة بشكل كبير من خلال عدم قدرتهم على استرجاع ديونهم. و رغم أن قوانين الإفلاس الموضوعية في مختلف الدول تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية هؤلاء و ضمان حقوقهم، إلا أن مجرد الشك بعدم إمكانية استرجاع الدين يؤدي إلى الكثير من التقلبات في القرارات المتخذة.

فبالنسبة للبنوك مثلا تؤدي الديون المتعثرة\*\* إلى آثار ضارة تصل إلى درجة الحد من نشاط البنك أو التأثير سلبا على الأنشطة الحقيقية للبنك<sup>2</sup>. كما أن إفلاس المؤسسات المقترضة أو وجود احتمال بذلك يضطر البنك في

\* بالنسبة لكبار المساهمين، فإنهم يتأثرون بفشل المؤسسة لكن بدرجة أقل من صغار المساهمين، باعتبار أن لهم القدرة على التفاوض من أجل تحديد مصير المؤسسة بالتصفية أو إعادة الهيكلة و لهم القدرة أيضا على التفاوض من أجل حصول المؤسسة على قروض أو تمديد آجالها. لكن بالنسبة لهذه النقطة تشير الدراسات أنه من الناحية الاحصائية هناك تأثير هام لكبار المساهمين في إعادة هيكلة ديون المؤسسة لكنه من الناحية الاقتصادية ضعيف. (لمزيد من الاطلاع أنظر:

Davydenko & Strebulaev “ Strategic actions and credit spreads: An empirical investigation” In The journal of finance, Forthcoming, 2006.)

<sup>1</sup> L. Garlappi, T. Shu, H.Yan “ Default risk, Shareholder advantage and stock returns “ In The review of financial studies, Vol 21 N° 6, 2008, p. 2745.

\*\* الديون المتعثرة مصطلح يطلق على الديون أو القروض التي أصبحت إمكانية تحصيلها محل شك.

<sup>2</sup> Kazuo Ogawa “ Financial distress and employment: The Japanese case in the 90s” Working paper 9646, National bureau of economic research, Cambridge 2003, p.3 ( <http://www.nber.org/papers/w9646>).

معظم الأحيان إلى زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها\*، و قد يصل الأمر في بعض البنوك إلى حد عدم توزيع الأرباح على المساهمين، بل قد تلجأ إلى الاستدانة عندما تعاني من أزمة نقص السيولة<sup>1</sup>.

و من جهة أخرى، فإن فشل المؤسسة عادة ما يضطرها إلى إجراء تغييرات لمحاولة الخروج من هذه الوضعية. هذه التغييرات تزيد من صراع المصالح بين المؤسسة و دائئها، حيث غالبا ما يعترض هؤلاء على بعض القرارات التي يتخذها ملاك المؤسسة كما يمكنهم فرض إجراء بعض التغييرات العملية كشرط لقبول إعادة هيكلة ديونهم.

### 2.1.1 على المستوى الكلي

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن فشل المؤسسات يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن إفلاس الشركات الكبيرة يحدث صدمة في الاقتصاد الوطني. كما أنه بفعل ما يسمى " آثار العدوى *Contagion-Effects* " ، فإن تكاليف فشل مؤسسة ما تربطها علاقات واسعة مع شركات أخرى يمكن أن يحدث فشلا أو إفلاسا في اقتصاد البلد ككل<sup>2</sup>.

و حتى و إن بدا من الصعب قياس قيمة الخسائر التي تجررها هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني لأي دولة، إلا أن الإحصائيات تعتمد على متغيرين أساسيين هما حجم الدين العام و قيمة الناتج الداخلي الخام.

#### أ- حجم الدين الداخلي العام:

إن فشل المؤسسات يؤدي إلى زيادة مبالغ الدين العام و الذي يساوي إجمالي مبالغ الدين التي لا تستوفها الجهات التي تربطها علاقة دين مع المؤسسات الفاشلة مثل البنوك و الهيئات العمومية و المنظمات الاجتماعية و المؤسسات الأخرى. و قد أثبتت الدراسات أن قياس أثر الإفلاس على هذا الدين يظهر أكثر إذا ما تمت مقارنته بقطاع نشاط المؤسسات المفلسة، في حين لا تظهر خطورته إذا ما تمت مقارنته بعدد المؤسسات.

\* هناك الكثير من المهتمين بموضوع تأثير إعلان فشل المقترض على البنك المقرض يرون بأن هذا الإعلان يعتبر " لا حدث *No news*" بالنسبة للبنك، و السبب في ذلك أن معايير الحذر و الإجراءات الاحترازية التي يتخذها البنك تحد من الخسائر التي قد يتكبدها البنك إذا عجز أحد متعامليه على تسديد دينه. و من جهة أخرى، فإن البنوك تتمتع بمزايا إعلامية أكثر من غيرها من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة الفاشلة، حيث تتحصل البنوك على معلومات دقيقة حول الوضعية المالية لمقترضها مما يسمح لها باتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من خطر عدم استرجاع القروض المتعثرة، و ذلك قبل أن إعلان فشل المؤسسة المتعامل معها.

<sup>1</sup> جمال أبو عبيد " إدارة القروض المصرفية غير العاملة" الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية 2003. على الموقع الإلكتروني (www.bwmonline.com-abwm-dimdocuments-Dr.jamaAboubeid.ppt.url).

<sup>2</sup> L Bockerdyke et al " Business failure and change: An Australian perspective" Productivity commission , Staff research paper, Ausinfo, Canberra , 2000, p. 101.

كما بينت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المعرضة للإفلاس أكثر من المؤسسات الكبيرة وحتى وإن كان إجمالي دينها منفردة أقل بكثير من المؤسسات الكبيرة إلا أنها في المجموع لديها حصة دين أكبر من المؤسسات الكبيرة<sup>1</sup>.

و تؤثر الزيادة في حجم الدين الداخلي بشكل مباشر على المناخ الاستثماري، بحيث يؤدي هذا إلى انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا بسبب انخفاض السيولة و العجز عن تمويل المشروعات<sup>2</sup>.

### ب- الناتج الداخلي الخام:

إن المقارنة بين عدد المؤسسات المفلسة و تطور الناتج الداخلي الخام تظهر أن هناك علاقة عكسية بين كلا المتغيرين بمعنى أنه كلما زاد عدد المؤسسات المفلسة كلما تراجع مستوى الناتج الداخلي الخام في أية دولة، في حين أن تراجع عدد حالات الإفلاس يؤدي إلى تحسن مستوى الناتج الداخلي الخام. ففي إحدى الدراسات التي تناولت آثار أكبر حدثي إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية: إفلاس شركتي *Enron* و *Worldcom* \*، توصل الباحثون إلى أن إفلاس الشركتين كلف الاقتصاد الأمريكي ما بين 37 و 42 مليار دولار من الناتج الداخلي الخام فقط في السنة الأولى بعد إفلاس الشركتين<sup>3</sup>.

و تفسر هذه العلاقة من وجهة النظر الاقتصادية بكون تزايد حالات الفشل يعني انخفاض نشاط المؤسسات أو توقفه، الأمر الذي يعني توقفها عن تحقيق الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإيرادات الضريبية.

<sup>1</sup> Laurent Nahmias « Impact économique des défaillances d'entreprise » Bulletin de la banque de France, N° 137, 2005, p.63-64.

<sup>2</sup> سميرة حسين الخزرجي " مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها و القروض غير المستردة لدى المصارف" بحث مقدم لفائدة المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2004 على الموقع الإلكتروني ( <http://www.cbiraq.org/cbc8.htm> ).  
<sup>\*</sup> تعد الشركتان *Enron* و *Worldcom* من أضخم الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية ، الأولى تنشط في مجال الطاقة و أفلست سنة 2001، و الثانية سنة (للمزيد من التفاصيل حول أحداث إفلاس الشركتين أنظر:

Jerry W. Markham " A financial history of modern U. S corporate scandals from Enron to reform" M.E. Sharpe, New York 2006.)

<sup>3</sup> Graham et al " The bigger they are, The harder they fall: an estimate of the costs of the crisis in corporate governance" Working papers, The Brookings institution, 2002, p.6  
( <http://www.brookings.edu/views/papers/graham/20020722Graham.pdf> )



## 2.1 الآثار الاجتماعية لفشل المؤسسات

إن الآثار الاجتماعية لإفلاس المؤسسة تنجم عن الدور الاجتماعي الذي تلعبه هذه الأخيرة باعتبارها مصدرا للشغل و الازدهار و المعرفة. و من جهة أخرى، فإن احتوائها على العنصر البشري يجعل الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل هناك آثار نفسية أيضا قد يكون وقعها أكبر من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية.

### 1.2.1 أثر فشل المؤسسات على الشغل

إن تعثر المؤسسة و إفلاسها يؤدي مباشرة إلى فقدان مناصب الشغل و إلى ارتفاع معدل البطالة خاصة إذا كان بمعدلات معتبرة، لذلك يطلق الباحثون على هذه الظاهرة مرادف البطالة. و كما هو معلوم فإن البطالة تعد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تكبد الدولة تكاليف اجتماعية كبيرة خاصة إذا كانت بمعدلات معتبرة من خلال اضطرارها لوضع مخططات اجتماعية للتكفل بهم.

و تشير الدراسات إلى أن إفلاس المؤسسات الكبيرة يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال\* على عكس المؤسسات الصغيرة، و ليس هناك مثال على هذه النتيجة أحسن من مثال شركة *Andersen* الأمريكية التي تقدم خدمات المراجعة و الاستشارة، حيث أدى إفلاس هذه الشركة إلى فقدان أكثر من 85000 منصب شغل، منها 28000 منصب في الولايات المتحدة لوحدها<sup>1</sup>.

لكن إذا كان إفلاس المؤسسات الكبيرة يتسبب في فقدان الكثير من مناصب الشغل باعتبار أن هذا النوع من الشركات يشغل عددا كبيرا من العمال، فإن إفلاس المؤسسات الصغيرة حسب الكثير من الباحثين يتسبب هو الآخر في فقدان الكثير من مناصب الشغل و السبب في ذلك أن معدلات الإفلاس بالنسبة لهذا النوع من الشركات أكبر بكثير من المؤسسات الكبيرة.

\* إن هذا الإجراء قد تتخذه المؤسسات حتى قيل أن تتعرض للفشل النهائي و ذلك كسبيل للتخفيف من الضوائق المالية التي تتعرض لها  
<sup>1</sup> Jerry W. Markham " A financial history of modern U. S corporate scandals from Enron to reform" M.E .Sharpe, New York 2006, p. 16.

## 2.2.1 الآثار النفسية

إن تجربة التعثر و الفشل يمكن أن يكون لها آثار مؤسفة على المستوى الشخصي خاصة بالنسبة لمسيري المؤسسة. إذ هناك الكثير من الأحاسيس التي ترتبط بهذه الظاهرة مثل فقدان الثقة بالنفس و فقدان الشجاعة وروح المغامرة و المخاطرة و الخوف من المصير المجهول<sup>1</sup>.

و هناك من الباحثين من يضع كل الأحاسيس التي تصاحب حدث فشل المؤسسة تحت مظلة إحساس واحد و هو " الحزن"، و الذي يؤدي بدوره إلى مجموعة من الأعراض المرضية النفسية و الفيزيولوجية<sup>2</sup> مثل الفوبيا وارتفاع ضغط الدم و انخفاض الوزن.

خلال تطور سيرورة فشل المؤسسة تتضاعف الضغوط النفسية على أعضاء المؤسسة من مسيرين و عمال كما تتضاعف على الأشخاص الذين ترتبط مصالحهم بها. فبالنسبة للعمال مثلا، تؤكد الدراسات أن مجرد وجود توقعات بإفلاس المؤسسة يؤدي إلى إحساس العمال بالتهديد بفقدان مناصبهم مما يجعلهم يعيشون في ضغط نفسي كبير هم و عائلاتهم<sup>3</sup>. أما بالنسبة للمسيرين فإن الأمر أعظم. إذ تؤكد الدراسات أن الموقف الذي يتبناه مسيرو المؤسسة تجاه وضعية تعثرها هو المحدد الرئيسي لنجاح أو فشل مخطط التسوية القضائية. كما تضيف بأن الأثر النفسي لتعثر المؤسسة على مسيرها يؤدي إلى أربعة أنواع من ردود الفعل المؤسفة التي قد تلحق الضرر بهم و مؤسستهم و هي: رفض تقبل الوضعية، الغضب و تحميل المسؤولية للآخرين، الانهيار و اليأس و أخيرا الشعور بالخجل. و قد بينت الدراسات أيضا أن الملاك المسيرين يبقون لمدة طويلة بعد تعثر شركاتهم غير نشطين و يتراجع الإرادة و حس الأعمال الذي انطلقوا به عند إنشاء المؤسسة أول مرة\*.

إن هذه الآثار يمكنها على المدى الطويل أن تؤدي إلى توقف ديناميكية الأعمال و تنافسية الأمة بكاملها. فالتحدي الأكبر بالنسبة لظاهرة فشل المؤسسات ليس ماليا و اقتصاديا فحسب بل إنساني أيضا.

<sup>1</sup>Deniz Ucbasaran et al " Life after business failure : the process and consequences of business failure for entrepreneurs" Working paper N° 117, Warwick Business school, May 2012, P.24

<sup>2</sup>Shepherd, D.A " Learning from business failure: propositions of grief recovery for the self employed " In Academy of management review, Vol 28 N° 2, 2003, p.320.

<sup>3</sup> Philippe Chalmin et al " Les défaillances d'entreprises sont reparties à la hausse en 2002" dans La revue Problèmes économiques, N° 2798, Février 2003, p.29.

\* هناك من الباحثين من توصل إلى أنه ليس كل المسيرين يتأثرون بالدرجة نفسها، حيث أن المسيرين الذين كانت لهم أعمال ناجحة من قبل يتأثرون بدرجة أقل من أولئك الذين لم يحققوا نجاحا من قبل، إذ يمكنهم تحمل الصدمة و إعادة تحفيز أنفسهم.

## 2. تكاليف تعثر المؤسسات

إن تكاليف تعثر المؤسسة يمكن أن تظهر خلال أي مرحلة من مراحل الفشل أي عندما تكون المؤسسة لا تعرف أنها ستكون في وضعية الفشل، عندما تتراجع وضعية المؤسسة قبل الوصول إلى إجراءات الإفلاس وعندما تفتتح إجراءات الإفلاس و بعدها.

و قد تم تناول موضوع تكاليف فشل المؤسسات بشكل غير كاف في الأدبيات المالية، كما أن هذا الموضوع بدأ يثير اهتمام الباحثين عند دراستهم لموضوع قيمة المؤسسة و قرارات هيكل رأس المال<sup>1</sup>. و يمكن التمييز بين نوعين من التكاليف: تكاليف مباشرة و تكاليف غير مباشرة.

### 1.2 التكاليف المباشرة

التكاليف المباشرة لفشل المؤسسة هي تلك التكاليف الناجمة عن النتيجة المباشرة لفشل المؤسسة المتمثلة في إجراء الإفلاس و التصفية، حيث تتمثل هذه التكاليف في الأعباء المرتبطة بالانطلاق في هذا الإجراء و سيره<sup>2</sup>، و بالتالي فهي تؤدي إلى تخفيض القيمة التي يحصلها دائنو المؤسسة. و من أهم الأمثلة على هذه الأعباء نجد: الأعباء الإدارية، تكاليف إعادة التنظيم و تكاليف التصفية. إن التكاليف المباشرة لفشل المؤسسة من السهل تقييمها و قياسها، ويقدرها بعض الباحثين من 4% إلى 21% من قيمة تصفية المؤسسة، و بين 4.45% و 6.35% من قيمة المؤسسة قبل إفلاسها<sup>3</sup>.

### 2.2 التكاليف غير المباشرة

إن التكاليف غير المباشرة لفشل المؤسسة تعني تكاليف الفرصة الضائعة التي تنجم عن فقدان الثقة الذي يحدثه الفشل في علاقات المؤسسة مع شركائها (الزبائن، الموردين، البنوك،...) <sup>4</sup>. و يصف *E. Altman* هذا النوع من التكاليف بأنها الأرباح التي تتوقع المؤسسة أن تخسرها عندما بسبب إفلاس هام محتمل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Natalia Outecheva, OP-CIT, p.61.

<sup>2</sup> Coullibaly.A, OP-CIT, p.62

<sup>3</sup> Branch B " The costs of bankruptcy: A review" in " International Review of Financial Analysis" , 2002, p.59.

<sup>4</sup> Jacqueline Gaber " Une évaluation des coûts de défaillance d'entreprises" Revue Française de Gestion, Janvier - février 1986, P.129.

<sup>5</sup> E. Altman " A further empirical investigation of the bankruptcy cost question" in " The journal of finance " Vol 39, N° 4, 1984, p. 1067.

تظهر التكاليف الغير مباشرة مع بروز العلامات الأولى للفشل كما تساهم في تسريع وتيرته. و يمكن شرح هذه التكاليف في إطار علاقات المؤسسة مع أهم شركائها كما يلي:

### 1.2.2 العلاقة مع الموردين

عندما تظهر أعراض الفشل في المؤسسة، تبدأ المخاوف لدى الموردين من عدم تحصيل مستحقاتهم. فتجدهم يحاولون تسريع تسوية وضعيتهم مع المؤسسة، كما تجدهم يتفادون إعطاء آجال للتسديد و يطالبونها بالتسديد الفوري عند تسليم المواد.

في هذه الحالة قد تحاول المؤسسة البحث عن مصادر أخرى للتمويل أكثر تساهلا و ملاءمة لوضعية المؤسسة، لكن هذا الأمر قد يتطلب وقتا مما يؤثر سلبا على دورة الإنتاج.

### 2.2.2 العلاقة مع البنوك:

قد تلجأ المؤسسة لطلب المزيد من القروض للخروج من الضوائق المالية السابقة، لكن وضعية المؤسسة تجعل البنوك جد متحفظة و قد تطلب ضمانات حادة. و بالتالي يصبح الحصول على قروض جديدة أمرا صعبا أكثر فأكثر.

### 3.2.2 العلاقة مع الزبائن

إن الآثار السابقة ينجم عنها فقدان الثقة من قبل العلاء في المؤسسة و الذي يترجم بانخفاض الطلبات وبالتالي انخفاض رقم الأعمال و من ثم انخفاض الأرباح.

إن التكاليف الغير مباشرة لفشل المؤسسة كما يبدو ليس من السهل قياسها و مهما كانت طبيعة التكاليف المترتبة عن فشل المؤسسة، فإنها تعبر عن حقيقة واحدة ألا و هي سلبية ظاهرة فشل المؤسسات.

### 3. أهمية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات

من خلال دراستنا لآثار و تكاليف ظاهرة تعثر و فشل المؤسسات، يتبين لنا مدى خطورة هذه الظاهرة ليس فقط على المستوى الجزئي فحسب بل على المستوى الكلي و حتى على المستوى الدولي، الأمر الذي يبرز أهمية التنبؤ بهذه الظاهرة للوقاية منها أو الخروج منها بأقل الآثار و التكاليف الممكنة و هذا لصالح العديد من الأطراف التي تربطها مصلحة بالمؤسسة المعرضة لخطر الفشل.

#### 1.3 التنبؤ لتفادي الفشل و معالجته

للحديث عن أهمية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات لا بأس أن نطلق من هذا الطرح لـ Guillot " التنبؤ بتعثر المؤسسات أفضل من البحث في أسبابه"<sup>1</sup>.

يقصد بالتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة تقييم خطر فشلها قبل وقوعه. و هو ينطوي على المعرفة المسبقة لل صعوبات الاقتصادية و المالية الخطيرة التي ستواجهها المؤسسة. و من هنا يمكن القول بأن للتنبؤ بتعثر المؤسسة مزايا إيجابية كثيرة خاصة إذا تم في الوقت المناسب . فهو يهدف إلى إيجاد جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الفشل من بدايات ظهورها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة و الوقاية من الفشل .

يكتسي موضوع التنبؤ بخطر التعثر المالي إذا أهمية بالغة من منطلق أنه يسمح باتخاذ كل الإجراءات الوقائية من إعادة تنظيم و هيكلية لأعمال المؤسسة، البحث عن أسواق جديدة، استعمال تكنولوجيا جديدة... الخ، والتي يكون الهدف منها في نهاية المطاف هو تفادي الخسائر التي تنجر عن الاختفاء التام للمؤسسة أو على الأقل التخفيض من حدتها. و قد بينت الدراسات أن الكثير من المؤسسات التي كانت على حافة الإفلاس تم إنقاذها بفضل آليات التنبؤ بالتعثر.

#### 2.3 الأطراف المستفيدة من التنبؤ بتعثر المؤسسة

<sup>1</sup> Sami Bendjabour, op-cit, p.42.

## الفصل الأول

إن عدم التأكد هو السبب المباشر لضرورة التنبؤ بالمستقبل، و التنبؤ هو الوسيلة الوحيدة التي توفر المعلومات عن الأحداث المستقبلية بدرجة ملائمة من الدقة للتمكين من اتخاذ القرارات المناسبة. من هذا المنطلق، فقد حظي موضوع التنبؤ بخطر التعثر المالي للمؤسسة باهتمام العديد من الجهات العلمية و العملية، و ذلك لما يقدمه هذا الموضوع من مزايا و إيجابيات خصوصا إذا تم في الوقت المناسب. لذا كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث في هذا المجال موجهة نحو خلق جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل العجز منذ بداية ظهورها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

و من بين الجهات التي تولي أهمية بالغة لهذا الموضوع نجد:

### أ. المساهمون و المستثمرون:

يهتم المستثمرون بموضوع التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية من أجل تقييم أوضاع المؤسسة و الاطمئنان على مصالحهم بها. كما يساعد التنبؤ المبكر باتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة و المفاضلة بين البدائل المتاحة و تجنب الاستثمارات الخطرة جدا. و هناك من يعتبر التنبؤ بإمكانية فشل المؤسسة من ضمن الأدوات الهامة التي تسمح للمساهمين بممارسة رقابتهم على أداء المسيرين.

### ب. إدارة المؤسسة:

يعطي التنبؤ المبكر بخطر تعثر المؤسسة لإدارتها فرصة قوية و كافية للاستعداد لمواجهة العوامل المسببة لهذا الفشل سواء بتغيير السياسات أو تعديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل أو غيرها من الطرق العلاجية، والتي تكون إدارة المؤسسة أكثر من غيرها في معرفتها و استخدامها.

### ج. الحكومة:

اهتمام الجهات الحكومية سواء كانت بنوك مركزية، مصالح الضرائب، أجهزة الرقابة أو غيرها بالتنبؤ المبكر بالتعثر يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامته. و قد أصبحت هذه الجهات تولي اهتماما بالغا بهذا الموضوع في الوقت الحالي حرصا منها على تجنب الأزمات التي تهم القطاعات الخاص و العام على حد سواء. و التي تحمل الدولة تكاليف كبيرة إما لإنقاذ الشركات أو إعادة إدماج العمال المسرحين نتيجة إفلاس مؤسساتهم.

### د. البنوك و المؤسسات المالية :

إن تحليل خطر تعثر المقترضين يمثل إشكالية رئيسية ترافق طلبات القرض لدى البنوك. و بسبب الارتفاع المتزايد لعدد المؤسسات التي تتعرض لخطر الفشل، أصبح موضوع التنبؤ به محل اهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية التي ترغب دائما في تقليص مخاطر القروض الممنوحة إلى أبعد حد ممكن. فمن بين الانشغالات الرئيسية للبنوك اليوم هي تقييم الملاءة المستقبلية للمؤسسة انطلاقا من المعلومات المحاسبية التي توفرها هذه الأخيرة و كذا ظروف القطاع و الظروف الاقتصادية العامة السائدة في البيئة التي تنشط فيها المؤسسة. هذا التقييم هو الذي تبنى عليه البنوك قراراتها بمنح القروض أو عدم منحها. و لجعل هذا التقييم أكثر فعالية، أصبح الاتجاه العام لدى البنوك و المؤسسات المالية بشكل عام، هو استخدام النماذج الكمية للتنبؤ. و تهتم المصارف و المؤسسات المالية بالتنبؤ بالوضع المستقبلية لعملائها نظرا لأثره على قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار قروضها و شروطها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة و توقيت الانسحاب.

### المبحث الثالث: أهم الأساليب و التقنيات المستعملة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات

ظهرت انطلاقا من نهاية الستينات من القرن الماضي مجموعة كبيرة من الدراسات في مجال التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية، حاولت في مجملها التوصل إلى أفضل النماذج و التقنيات الكمية التي يمكن استخدامها في هذا المجال.

#### 1. استعمال الأساليب الكمية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة و الفوائد المترتبة عنها

كان التنبؤ بتعثر و فشل المؤسسة في البداية يعتمد على الأحكام الشخصية و التخمين، لكنه اليوم أصبح يعتمد على نماذج و أدوات دقيقة تقوم على التحليل الاقتصادي و المالي للمؤسسات المتعثرة و الغير متعثرة بغرض تحديد المتغيرات خاصة المحاسبية و المالية\* التي تميز بشكل أفضل بين كلا الفئتين.

#### 1.1 أهم التقنيات الكمية المعتمدة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة

لإيجاد أفضل المؤشرات التي تقود إلى التنبؤ بدقة بخطر الفشل، تم إيجاد العديد من التقنيات كانت أولاها تعتمد على التقدير الشخصي، و قد تم وضعها من قبل البنوك في الولايات المتحدة و أطلق عليها اسم طريقة *Credit-men*<sup>1</sup>. لكن سرعان ما لحقتها طرق أكثر دقة تعتمد بالأساس على التحليل المالي و يكملها المنهج الإحصائي. من جهة أخرى فقد أكدت الكثير من الدراسات على أهمية الاعتماد على التدفقات النقدية كمؤشر أفضل للتنبؤ بخطر التعثر المالي.

\* كل وضعية تعثر أو فشل للمؤسسة تترجم كما سبق و رأينا بوضعية مالية حرجة، و هذا ما يفسر اعتماد كل نماذج التنبؤ بتعثر المؤسسة تقريبا على المتغيرات المالية. كما أن المقاييس المتخذة لتجنب وضعية الإفلاس هي أيضا مالية بالدرجة الأولى. لكن هذا لا يمنع من أخذ المتغيرات غير المالية لدراسة هذه الظاهرة و التنبؤ بها.

<sup>1</sup> R. Blazy , Op-cit, p.150.



## 1.1.1 التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على دراسة الارتباطات بين عناصر القوائم المالية و التغيرات التي تطرأ عليها على مدى فترة أو عدة فترات مما يساهم في تقييم الأداء السابق للمؤسسة و المساهمة في توجيهه و توقع أدائها في المستقبل. و تعتبر النسب المالية من أهم وسائل التحليل المالي و ذلك لما لها من قدرة كبيرة على التنبؤ بالأزمات المالية بنسبة قد تفوق 80%.

إن استخدام التحليل المالي في التنبؤ بفشل المؤسسة يعني متابعة تطور بعض النسب التي تعبر بشكل أفضل عن الصحة المالية للمؤسسة و التأكد من عدم بلوغها قيما تدل على مواجهة المؤسسة لخطر الإفلاس. وتشير الدراسات إلى أن هناك الكثير من النسب التي تسمح بتوقع خطر التعثر المالي، كما أن هناك الكثير من النماذج التي توصلت إلى بعض النسب التي تعد أكثر دقة من غيرها للتعبير على إمكانية فشل المؤسسة و تتميز بقدرتها على جمع و اختزال الكثير من المعلومات المتوفرة في النسب الأخرى. و من جملة هذه النسب نجد<sup>1</sup>:

- الأموال الخاصة / إجمالي الديون
- رقم الأعمال / مجموع الأصول
- الهامش التجاري / رقم الأعمال
- الأعباء المالية / رقم الأعمال

## 2.1.1 الأساليب الإحصائية

لقد وفر التحليل المالي الكلاسيكي جملة من النسب المالية التي اعتبرت كمؤشرات عن احتمال تعثر المؤسسة، لكن هذه النسب تعتمد على الخبرة و حكم المحلل مما يؤدي إلى عدم وجود قواعد نهائية للحكم. لذلك تم الاستعانة بطرق إحصائية بسيطة لتحليل اتجاه متوسطات النسب المالية خلال عدد من السنوات قبل الإفلاس، و مقارنتها مع اتجاهات هذه النسب في المؤسسات غير الناجحة، لاختيار النسب المالية الأفضل في التمييز بين هاتين المجموعتين من المؤسسات الاقتصادية. و يعرف هذا المدخل في التنبؤ بفشل المؤسسة بالمدخل

<sup>1</sup> G G- Ragot « Le risque de faillite : surveillance et gestion » Editions Comptables Maleshebes, Paris 1995, p.37.

الكمي و هو يعتمد على نماذج كمية تقوم على استخدام النسب المالية بشكل أفضل من المدخل التقليدي السابق<sup>1</sup>.

و تعد كتابات كل من *Beaver* (1966) و *Altman* (1968) بمثابة الانطلاقة الحقيقية لاستعمال المنهج الإحصائي ، و مرجعا للعديد من الأعمال التجريبية في هذا المجال. مهدت الطريق لآلاف الدراسات التي تقوم على استعمال التحليل الخطي التمييزي في إعداد نماذج التنبؤ. و على الرغم من توصل عدد من الباحثين إلى وضع نماذج إحصائية أخرى مثل النماذج الخطية اللوغارتمية و أسلوب الشبكات العصبية، إلا أن التحليل التمييزي الخطي المتعدد يعد أهم أسلوب على الإطلاق، رغم توجه العديد من المحللين في السنوات الأخيرة إلى التركيز على نسبة واحدة و هي نسبة تغطية الفائدة\*.

### 2.1 فوائد استعمال التقنيات الكمية في التنبؤ بتعثر المؤسسة

لقد أثبتت التجارب أن أهمية استخدام التقنيات الكمية في التنبؤ بتعثر المؤسسات كبيرة جدا، فهي تمتاز بدقتها و مرونتها و اقتصرها للوقت و الجهد إذ تسمح بمعالجة مجموعة هائلة من المعطيات. و يكفي أن نعطي مثلا عن الفوائد المحصل عليها من استعمال هذه النماذج في تقييم وضعية المؤسسات الطالبة للقرض بالنسبة للمؤسسات المالية و التي تتمثل فيما يلي:

- نماذج تقييم مخاطر القرض تسمح بتقليص الوقت اللازم لتقييم طلب القرض.
- استخدام النماذج من شأنه أن يحسن و يرشد عملية اتخاذ القرار من خلال توفير إطار واضح و كامل ومهيكل لمختلف عناصر عملية القرض.
- تساهم النماذج في ضمان حد من الانسجام و التناسق بين قرارات القرض التي تتخذ من طرف واحد أو بين تلك التي تتخذ من أطراف مختلفة.
- تسمح النماذج بالتخفيف من ميل متحذي القرارات إلى إعطاء وزن أكبر لبعض العناصر و المؤشرات، الأمر الذي قد يجبر إلى نتيجة مناقضة لما هو مرغوب فيه.

<sup>1</sup> C Peter " Financial distress: Comparative study of individual model and committee assessment" In " Journal of accounting research" Vol 23, 1985, p. 529.

\* يقصد بنسبة تغطية الفائدة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية الثابتة المتمثلة في الفوائد، و هي تقيس عدد المرات التي يمكن فيها تغطية الفوائد من صافي الدخل المتاح لسدادها، و كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على ثقة المقرضين بالمؤسسة. و تحسب هذه النسبة بالصيغة التالية: صافي الدخل المتاح قبل الفوائد و الضرائب/ الفوائد.

### 2. أهم النماذج الكمية المستعملة في التنبؤ بتعثر المؤسسات

إذا كان تحليل أسباب تعثر المؤسسات و فشلها عرف بدايته الحقيقية في أوائل الثلاثينات، فإن الانطلاقة الحقيقية للتنبؤ به كانت في نهاية الستينات، حيث تم وضع العشرات بل المئات من النماذج و التي تشترك كلها في موضوع و هدف واحد ألا و هو محاولة إيجاد علاقة إحصائية مستقرة بين المتغيرات المستقلة المحصل عليها واحتمال انتماء المؤسسة إلى واحدة من كلا المجموعتين: مؤسسات متعثرة و مؤسسات غير متعثرة.

و لقد تميز تاريخ النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات بحقتين رئيسيتين: الأولى تبدأ من أعمال *Altman* سنة 1966 و أعمال *Ohlson* التي مهدت الطريق لآلاف الدراسات التي تقوم على استعمال التحليل الخطي التمييزي في إعداد نماذج التنبؤ. أما الثانية فتبدأ من بداية التسعينات، حيث تميزت هاته الفترة بظهور نماذج ديناميكية قادرة على تقدير خطر فشل المؤسسة عند أي نقطة من الزمن<sup>\*1</sup>.

من جانب آخر، فإن هناك العديد من الطرق لتصنيف النماذج المتوصل إليها لحد الآن. فهناك مثلاً تصنيفات تقوم على التسلسل الزمني لظهور هذه النماذج<sup>\*\*</sup>. و هناك تصنيفات تقوم على التمييز بين النماذج الاحصائية و النماذج الرياضية و تصنيفات تقوم على أساس المعطيات المعتمدة في بناء النموذج، حيث هناك نماذج تقوم على المعطيات المحاسبية و أخرى تقوم على معطيات السوق المالي.

و لإعطاء نظرة عامة حول النماذج الأكثر أهمية و التي يمكن استعمالها في الأبحاث التجريبية للحصول على أفضل النتائج فيما يخص التنبؤ بفشل المؤسسات، سنتبنى التصنيف الثالث المشار إليه في الفقرة السابقة أي التصنيف الذي يقوم على نوع المعطيات المستعملة، و بالتالي يكون لدينا نماذج تقوم على المعطيات المحاسبية ونماذج تقوم على المعطيات المحاسبية و أخرى تقوم على معطيات السوق المالي.

<sup>1</sup> T. Shumway " Forecasting bankruptcy more accurately: A simple hazard model " In Journal of business , Vol 74 N° 1, 2001, p.102.

\* هناك دراسات واسعة للتقنيات الحديثة المستعملة في التنبؤ بفشل المؤسسة و مقارنتها مع النماذج التقليدية. من أهم هذه الدراسات: دراسة Mousmann et al (1998)، دراسة Cybinski (2003)، دراسة Weckbach (2004) و أيضاً دراسة Altman & Hotchkiss (2005).

\*\* هذا النوع من التصنيف تبناه Altman في كتابه Corporate Financial distress and bankruptcy.

### 1.2 النماذج القائمة على المعطيات المحاسبية

إن هذه النماذج تقوم على اختبار فائدة أو قدرة المعلومات الموجودة في القوائم المالية للمؤسسة على توفير تقدير ملائم لخطر فشل المؤسسة. و بالتالي فهي تنطلق من نسبة مالية واحدة أو عدة نسب مالية يتم حسابها ومقارنتها بقيمة أو توليفة معيارية معينة لهذه النسب بغرض تحديد انتماء المؤسسة لإحدى المجموعتين: مؤسسات فاشلة و مؤسسات سليمة<sup>1</sup>.

إذا كانت الأعمال الأولى التي تعتمد في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات على المعطيات المحاسبية تعود إلى Tamari سنة 1964، فإن كتابات Beaver (1966) و Altman (1968) و Ohlson (1980)، تعد بمثابة الانطلاقة الحقيقية لهذا المنهج، و مرجعا للعديد من الأعمال التجريبية في هذا المجال.

#### 1.1.2 نموذج 1966 Beaver

يعد Beaver من رواد الاتجاه ، و تقوم هذه النماذج على متغير واحد أو نسبة مالية واحدة لقياس فشل مؤسسة ما، و تختلف هذه النسبة من مؤسسة إلى أخرى لكنها ترتبط بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. و من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراسة Beaver أن<sup>2</sup>:

\* بناء النموذج يعتمد على الخطوات الآتية:

- يتم تقسيم المؤسسات بشكل عشوائي إلى مجموعتين تختلط فيهما المؤسسات الفاشلة و غير الفاشلة.
- يتم احتساب كل نسبة من النسب المالية التي سيتم اختبارها بالنسبة للمؤسسات في كل مجموعة من المجموعتين.
- يتم ترتيب قيم النسب التي تم احتسابها تصاعديا لاختيار القيمة التي تمثل النقطة الفاصلة بين المؤسسات الفاشلة و غير الفاشلة.

\* النسب التي يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بتعثر المؤسسة هي:

<sup>1</sup> Natalia Outecheva, OP-CIT, p.88.

<sup>2</sup> حمزة الزبيدي " التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2000، ص. 294.

- التدفق النقدي / إجمالي الديون

- صافي الدخل / مجموع الأصول

- إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

\* كلما تم احتساب النسبة في سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق و أكثر دقة.

### 2.1.2 نموذج *Altman* 1968

يعتبر *E. Altman* من أشهر رواد الطرح القائم على استعمال أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، الذي يُستخدم لتصنيف المجموعات و التي تسمى المتغيرات التابعة اثنين أو أكثر بحسب خصائص المجموعة و التي تعتبر المتغيرات المستقلة. حيث انه بعد تعريف المجموعات أي المتغيرات التابعة يقوم هذا الأسلوب باشتقاق معادلة خطية تمييزية مكونة من المتغيرات التمييزية المستقلة و التي تعتبر الأفضل في التمييز بين المجموعات. و تظهر أهمية كل متغير من هذه المتغيرات في التمييز بين المجموعتين من خلال المعاملات التمييزية. حيث في هذا العمل نجد مجموعتين أي متغيرين تابعين و هما المؤسسات الاقتصادية المفلسة و المؤسسات الاقتصادية غير المفلسة ، أما الخصائص أو المتغيرات التمييزية المستقلة فهي النسب المالية.

قام *Altman* ببناء نموذج يعرف باسم *Z-Score*. هذا النموذج تم وضعه انطلاقا من دراسة عينة تتكون من 66 مؤسسة اقتصادية مقسمة إلى مجموعتين، الأولى تتكون من 33 مؤسسة سليمة أما المجموعة الثانية فتتكون من 33 مؤسسة متعثرة. ثم قام باختيار 22 نسبة مالية و هي المتغيرات المستقلة و تتناول أهم الأبعاد المالية مثل نسب السيولة ، الربحية ، الرفع المالي و نسب النشاط، و قد بنى اختياره لهذه النسب المالية على أساس مدى شيوعها في الأدبيات المالية و علاقتها المحتملة بموضوع الدراسة. و بعد احتساب قيمة النسب المالية لكل من مؤسسات المجموعتين ، و ذلك بالاعتماد على بيانات السنة المالية السابقة للإفلاس بالنسبة للمؤسسات المفلسة و ذات السنة بالنسبة للمؤسسات غير المتعثرة و باعتبار أن هذه النسب المالية هي الخصائص

## الفصل الأول

التي تميز المؤسسات المتعثرة عن تلك الغير متعثرة، قام *Altman* بتطبيق أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات لاختيار النسب المالية التي تملك قدرة أكبر على التمييز بين المجموعتين. و كانت المعادلة التمييزية التي توصل إليها على الشكل الآتي :

$$Z = 1.2 x_1 + 1.4 x_2 + 3.3 x_3 + 0.6 x_4 + 0.999 x_5$$

حيث:

$x_1$  تمثل صافي راس المال العامل / مجموع الأصول

$x_2$  تمثل الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول

$x_3$  تمثل صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة / مجموع الأصول

$x_4$  تمثل القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية للأموال المقترضة

$x_5$  تمثل المبيعات / مجموع الأصول

لقد استطاع *Altman* التوصل إلى مجموعة من النسب المالية تتشارك في تحديد خصائص المؤسسات الاقتصادية المفلسة لتمييزها عن تلك غير المفلسة، و إن كانت هذه النسب المالية تتفاوت في أهميتها التمييزية والتي تحدد من خلال معامل التمييز الذي يظهر في المعادلة بحيث تزداد بازدياد أهميته المطلقة.

### 3.1.2 نموذج *Ohlson* ( 1980 )

يمكن تصنيف هذا النموذج ضمن نماذج التنبؤ التي تقوم على الانحدار على متغيرات كيفية و التي تعرف أيضا باسم نماذج الاحتمال الشرطي\* . و يعتبر نموذج *Logit* الأكثر شهرة في الأدبيات ضمن منهج الاحتمال

\* من أهم هذه النماذج نجد نموذج *Logit* و نموذج *Probit*. و لقد طبق نموذج الانحدار *Logit* في مجال التنبؤ بالإفلاس من طرف كل من *Ohlson* (1980) و الذي يعد الرائد في هذا المجال، ثم *Mensah* (1984)، *Aziz et alii* (988)، *Flagg et alii* (1991)، *Platt et Platt* (1991)، *Weiss* (1996)، *Bardo et Zhu* (1997)، *Mossman et alii* (1998). أما نموذج *Probit* فنادر ما تم تطبيقه (*Zmijjewsji* 1984) و يعتبر رائد هذا المجال.

## الفصل الأول

الشرطي للتنبؤ بفشل المؤسسة<sup>1</sup>. و قد انطلق *Ohlson* من انتقاده لفرضيات و نتائج التحليل التمييزي المتعدد، و بالتالي تشكيكه في قدرة هذا النموذج على التنبؤ بالفشل. و لمعالجة هذه المشاكل اقترح *Ohlson* استعمال التحليل اللوجستي للنسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة.

و من خلال دراسته قام *Ohlson* بانتقاء تسعة متغيرات مستقلة يرى بأنها تساعد على التنبؤ بالفشل. هذه المتغيرات تم اختيارها انطلاقا من العناصر التي وجد أنها الأكثر تكرارا في الأدبيات و هي: حجم الشركة، مقاييس الهيكل المالي، مقاييس الأداء، مقاييس السيولة.

وقد تم استبعاد اثنين من المتغيرات التسعة و الإبقاء على سبع متغيرات هي<sup>2</sup>:

- مجموع الأصول / مؤشر مستوى السعر
- مجموع الخصوم / مجموع الأصول
- رأس المال العامل / مجموع الأصول
- الخصوم المتداولة / مجموع الأصول
- الدخل الصافي / مجموع الأصول
- التدفقات النقدية / مجموع الخصوم
- صافي الدخل t-صافي الدخل t-1 / صافي الدخل t+صافي الدخل

### 2.2 النماذج القائمة على معلومات السوق المالي

رغم أن نماذج التنبؤ التي تقوم على المعطيات المحاسبية تبقى ذات استعمال واسع في الدراسات التجريبية، إلا أنها كما رأينا تظهر العديد من النقائص. هذه النقائص تم معالجتها في النماذج التي تقوم على نماذج السوق التي تحاول تقدير خطر الفشل انطلاقا من التوليف بين هيكل خصوم المؤسسة مع الأسعار السوقية لأصولها.

<sup>1</sup> S.Balcaen, H.Ooghe “ 35 years of studies on business failure: On overview of the statistical methodologies and their related problems” In The British Accounting review N° 38, P.77.

<sup>2</sup> J. Ohlson “ financial ratios and probabilistic prediction of bankruptcy” In journal of accounting research, Vol 18 n° 1, 1980, p.110.

إن الفرض الأساسي الذي تنطلق منه هذه النماذج هو أن قيم السوق يمكنها أن ترصد احتمال تراجع قيمة المؤسسة إلى غاية أن تصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها<sup>1</sup>.

### 1.2.2 نموذج Merton ( 1974 ) :

قام *Robert Merton* في عام 1974 باقتراح نموذج لتقدير خطر القرض بالاعتماد على منهج تسعير الخيارات الذي تم تطويره من طرف *Black* و *Scholes* عام 1973\*، حيث ربط خطر تعثر المؤسسة بهيكل رأسمال المؤسسة. و بالتالي فإن المؤسسة تتعثر عندما تكون قيمة أصولها أقل من قيمة الديون التي من المفروض تسديدها عند الفترة  $T^2$ .

و من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نموذج *Merton* خاصة من طرف *Shumway*، هي أن النموذج جد معقد و مكلف.

### 2.2.2 نموذج Shumway ( 2001 ) :

يمكن تصنيف هذا النموذج ضمن النماذج المعروفة عموماً باسم نماذج معدل الصدفة . و قد انطلق *Shumway* من فكرة أن النماذج السابقة هي نماذج تصنيف لفترة واحدة تقوم على معطيات فترات متعددة. لهذا السبب أطلق عليها تسمية " النماذج الساكنة *Static models* ". و بالتالي فقد اعتبر أنه مادامت هذه النماذج تتجاهل أن وضعية الشركات تتغير خلال الوقت، فإن النتائج المتوصل إليها بالاعتماد على هذه النماذج تكون متضاربة و غير موضوعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> S. Hillegeist, E. Keating, K. Lundstedt " Assessing the probability of bankruptcy " In Review of accounting studies, N° 9, 2004, p.07.

\* يعتبر من أكثر المناهج الرياضية استخداماً من جانب الممارسين و الأكاديميين عند تقييم حق اختيار الشراء

<sup>2</sup> J .Hull, I. Nelken, A. White " Merton's Model, Credit Risk, and Volatility Skews" In Journal of credit risk, Vol 1 N° 1, 2004, p.24

<sup>3</sup> Tyler Shumway " Forecasting bankruptcy more accurately: A simple hazard model" In The journal of business , Vol 74 N° 1, 2001, p. 102.



و للحصول على نتائج أكثر دقة و موضوعية، قام *Shumway* بتطوير نموذج يقوم على استعمال كل المعلومات الملائمة لتقدير أي خطر لفشل المؤسسة في أي فترة زمنية. و انطلاقا من فكرة أن نصف المعطيات المحاسبية المستعملة في النماذج السابقة غير مرتبطة احصائيا باحتمال التعثر، اعتمد *Shumway* على ثلاثة متغيرات مرتبطة بالسوق و هي: العوائد السابقة للأسهم، حجم السوق و عدم الاستقرار في الشركة.

و قد حدد *Shumway* ثلاثة مزايا رئيسية لنماذج الصدفة مقارنة بنماذج التصنيف الاحصائي. هذه المزايا هي:

- نماذج الصدفة تراقب كل مؤسسة لعدة فترات من الفشل. حيث أن بعض المؤسسات تتعثر بعد العديد من السنوات منذ تعرضها لصعوبات مالية في حين أن البعض الآخر قد يتعثر في أول سنة يتعرض فيها لصعوبات مالية.

- نماذج الصدفة تدمج معدل الترابط في تغيرات الوقت أو تغير المتغيرات المفسرة مع الوقت. حيث أن هذه النماذج تستغل كل معطيات الشركة في أي وقت من خلال إدراج الملاحظات السنوية كتباين لتغيرات الوقت.

- نماذج الصدفة تمكن من الحصول على عينة تنبؤية أكثر دقة من خلال معالجة معطيات أكثر.

### خلاصة الفصل:

تعددت التخصصات التي اهتمت بدراسة موضوع تعثر المؤسسة من حيث أسبابه و إمكانية التنبؤ به وبالتحديد العلوم الاقتصادية و المالية و القانونية. فقد حاولت النظريات الاقتصادية و المالية البحث في الأسباب العميقة لهذه الظاهرة و آثارها، كما أنها لم تحمل البحث عن طرق مثالية لمعالجتها. أما العلوم القانونية فقد حاولت إيجاد إطار قانوني لهذه الظاهرة للحد من تداعياتها و حماية حقوق الدائنين. و الملاحظ هنا أن كل هذه التخصصات تتقاطع في أمر واحد و هو معالجة آثار هذه الظاهرة و إيجاد طرق مثلى للوقاية منها.

إن التقاطع الموجود بين القانون و الاقتصاد في معالجة ظاهرة تعثر المؤسسة و إفلاسها تجسده بشكل واضح الأدبيات الخاصة بهذه الظاهرة و بالخصوص الأنجلوساكسونية منها. بحيث تبرز هذه الأخيرة كيف يشترك كل من رجال الاقتصاد و أهل القانون في اقتراح و اختبار طرق لمعالجة الصعوبات التي تواجه المؤسسات المتعثرة والتي تسمح باتخاذ قرارات تؤدي إلى مواصلة نشاط المؤسسة بحيث تكون قيمة المواصلة هذه تفوق قيمة النتائج التي تؤدي إليها التصفية المحتملة.

و لا يشترك كل من رجال الاقتصاد و رجال القانون في الوقاية من إفلاس المؤسسات و آثاره السلبية فحسب ، بل يتقاطعان أيضا في الطريق المؤدية إلى هذا الهدف. فمن جهتها حاولت الدراسات القانونية تحديد الجهات المسؤولة عن الوقاية من الإفلاس و تحديد التدابير اللازمة لذلك. أما الأبحاث الاقتصادية فقد تعمقت في إيجاد أفضل المؤشرات التي تنبئ باحتمال فشل المؤسسة بسنوات عديدة، الأمر الذي يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب الخسائر الناجمة عن تحقق هذا الاحتمال. و قد تم التوصل إلى صياغة العديد من النماذج التي تمكن من التنبؤ الدقيق بإمكانية تعثر المؤسسة. و رغم التطور الذي تشهده النماذج الكمية و تسارع الباحثين إلى سد الفجوات المشار إليها سابقا و إيجاد أفضل المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في الاكتشاف المبكر لخطر التعثر المؤسسة، إلا أنه مازالت تشوبها العديد من الثغرات.

## الفصل الثاني

تطورت خدمات مكاتب المراجعة بشكل كبير بفعل عدة عوامل داخلية و خارجية و بفعل الضغوط التي تمارس على هذه المكاتب من قبل زبائنها و من قبل المنظمات المهنية. و تزامن هذا التطور مع بروز قضية محورية لطالما شغلت القائمين على تنظيم مهنة المراجعة و الممارسين لها و الباحثين أيضا، و يتعلق الأمر بجودة الخدمات التي تقدمها هذه المكاتب و بالخصوص جودة خدمات مكاتب المراجعة. فبالنظر لأهمية تدعيم الثقة في التقارير المالية المنشورة و تقارير المراجعة، برز موضوع جودة خدمات مكاتب المراجعة و هو يعتبر من المواضيع الحديثة نسبيا حيث بدأ الاهتمام بالبحث فيه بشكل لافت للانتباه منذ الثمانينات فقط و لا يزال قائما إلى يومنا هذا. و يرجع السبب في هذا الاهتمام إلى كون جودة المراجعة تعد مطلبا أساسيا بالنسبة للعديد من الأطراف، و أن عدم الاهتمام بهذا المفهوم قد يترتب عنه نتائج سلبية على متخذي القرارات و المستثمرين مما يعكس عدم قيام مكاتب المراجعة بمسؤولياتها نحو المجتمع.

و تقوم جودة المراجعة على عدة أبعاد، كما أنها تتأثر بالعديد من العوامل. و قد حاول العديد من الباحثين تحديد و قياس هذه الأبعاد و العوامل بغرض تحسين أداء مكاتب المراجعة، لكن بالرغم من ذلك ما يزال موضوع جودة المراجعة محاطا بالكثير من التعقيد.

بناء على ما تقدم، سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول يتناول مفهوم المراجعة الخارجية و مراحل تطورها و أهميتها باعتبارها الخدمة الرئيسية التي تقدمها مكاتب المراجعة و تستمد تسميتها منها.

المبحث الثاني نستعرض فيه مفهوم مكاتب المراجعة و أنواعها و أهم الخدمات التي تقدمها.

المبحث الثالث يتناول موضوع جودة المراجعة من حيث مفهومها، أبعادها و العوامل المتحكمة فيها.

### المبحث الأول: المراجعة الخارجية: مفهومها، تطورها و أهميتها

إن تطور الأنشطة الاقتصادية و تعقد طرق التمويل و توسع أسواق المال، جعل من المؤسسة وحدة معقدة تتطلب متابعتها رقابة مستمرة و عميقة. هذا الأمر أدى إلى السعي لتوفير مختلف أجهزة الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية بشكل دائم بغرض تحسين أداء المؤسسة. و من أهم هذه الأجهزة نجد المراجعة الخارجية.

#### 1. مفهوم المراجعة الخارجية

تعرف المراجعة الخارجية *L'audit externe* أيضا باسم مراجعة الحسابات *Vérification des comptes (Révision comptable)*. و هي عبارة عن التزام يقوم به طرف مختص بصفة فردية أو في شكل مؤسسة تجاه مؤسسات و هيئات معينة. كما أنها تمارس في إطار قانوني، حيث يتم في معظم الدول تنظيم مهام المراجعين الخارجيين في شكل قوانين و قرارات تنظيمية.

#### 1.1 تعريف المراجعة الخارجية

##### 1.1.1 المراجعة

يستعمل مصطلح المراجعة لوصف عملية الحصول على أدلة موضوعية تثبت مصداقية و صحة المعلومات أو القوائم المالية<sup>1</sup>. و من بين التعاريف العامة التي أعطيت للمراجعة أنها "عملية نظامية للحصول على أدلة و تقييمها بشكل موضوعي حول تأكيد العمليات و الأحداث الاقتصادية بهدف إثبات التوافق بين هذه التأكيدات و المعايير الموضوعية و إيصال النتائج إلى مستعمليها"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Elliot & Pallais " Are you ready for new assurance services" In " Journal of accountancy" Vol 183 N° 6, 1997, pp 47-51.

<sup>2</sup> J Silvano "Report of the committee on basic auditing concepts" In " The accounting review" Vol 47 N° 4, 1972, p. 18.

كما عرفت أيضا بأنها الفحص الذي يقوم به مختص مستقل لموضوع معين بغرض إبداء رأيه حول مدى توافق هذا الموضوع مع مرجع مقبول"<sup>1</sup>.

و تستعمل كلمة مراجعة للدلالة على معان متعددة يمكن تصنيفها وفق المعايير الثلاثة التالية<sup>2</sup>:

- **حسب وضعية المراجع بالنسبة للوحدة محل المراجعة:** يمكن التمييز بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، ففي الحالة الأولى توكل مهام المراجعة إلى مصلحة وظيفية في المؤسسة غالبا ما تكون مرتبطة بالإدارة العامة. و في الحالة الثانية تؤدي مهام المراجعة من قبل طرف مختص من خارج المؤسسة.

- **حسب الوضعية القانونية للمراجع:** يمكن التمييز بين مهام المراجعة التعاقدية التي يتم تحديد أهدافها بشكل حر من قبل طالب المراجعة، و مهام المراجعة القانونية التي يكون إطارها و مداها محددان بموجب القوانين والتشريعات.

- **حسب طبيعة أهداف المهمة:** يمكن أن نميز بين المراجعة المالية *L'audit financier* التي يكون الهدف منها هو المصادقة على الحسابات و المراجعة الإدارية *L'audit de gestion* التي يكون الهدف منها هو الحكم على أعمال المسيرين و النتائج التي يحققونها و المراجعة العملية *L'audit opérationnel* الموجهة لتحسين أداء المؤسسة.

### 2.1.1 المراجعة الخارجية

تعد المراجعة الخارجية هي الوجه الأول الذي برز به علم و مهنة المراجعة. و هي عادة تشمل المراجعة المالية و المراجعة القانونية و تمارس من قبل مختصين مهنيين مستقلين.

و مثلما أعطيت لمصطلح المراجعة العديد من التعاريف ، فقد أعطيت للمراجعة الخارجية هي الأخرى تعاريف كثيرة متباينة في صياغتها لكنها لا تختلف كثيرا في مضمونها. حيث يتفق معظم الباحثين و المنظرين في

<sup>1</sup> Alain Burlaud et autres « Comptabilité et audit » Edition Foucher, Paris 2007,p.440

<sup>2</sup> Jean- François Casta & Alain Mikol " Vingt ans d'audit: de la révision des comptes aux activités multiservices » dans la revue « comptabilité – contrôle- audit / les vingt ans de L'AFC-mai 1999, p. 108

## الفصل الثاني

هذا المجال على اختلاف جنسياتهم، على أن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية هو قيام المراجع بإبداء رأيه حول مدى صحة و سلامة القوائم المالية و مدى تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة.

و رغم المحاولات الكثيرة لإيجاد تعريف دقيق للمراجعة الخارجية ، إلا أنها لم تتوصل إلى رفع اللبس عن هذا المفهوم\* . و من أبرز التعاريف التي أعطيت للمراجعة الخارجية أنها:

" تلك العملية التي تؤدي عن طريق مراجع مؤهل و حيادي للتحقق من صحة المعلومات حول أنشطة وأحداث مالية و مطابقة نتائجها مع معايير محاسبية مقررّة، عن طريق جمع أدلة إثبات مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات"<sup>1</sup>.

" هي فحص انتقادي موجه للتأكد من أن نشاط المؤسسة مترجم بصدق في الحسابات السنوية بالاعتماد على مرجع محاسبي معين"<sup>2</sup>.

"هي عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة ثم توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام"<sup>3</sup>.

ما يمكن ملاحظته على هذه التعاريف ، أنها تعبر ببساطة عن الغاية من المراجعة الخارجية، و التي تتمثل في إعطاء رأي أو حكم موضوعي حول دقة و مصداقية القوائم المالية. كما نلاحظ أنها تتضمن أربع كلمات رئيسية هي: الفحص، الموضوع الذي يتم فحصه، المختص المستقل و رأي المختص الخارجي المستقل. و يمكن توضيح مفهوم هذه الكلمات كما يلي<sup>4</sup>:

- الفحص: يتمثل في عملية منهجية يتم من خلالها جمع عناصر إثبات. هذه العملية تستعمل فيها أدوات منهجية خاصة بالمراجع، تقنيات رقابة تتلاءم مع عملية المراجعة و "إجراءات مراجعة" يتم تصميمها من قبل المراجع.

\* أشار Michael Power إلى أنه لا يوجد اتفاق حول ماذا تعني المراجعة حقاً، و برر هذا بكون تعريف المراجعة هو محاولة لقول ما يمكن أن يكون و ليس إعطاء معنى محدد، و السبب في هذا هو تشابك المراجعة مع تخصصات أخرى مثل التفتيش و المحاسبة من جهة، و أن محاولة إعطاء تعريف رسمي لتخصص مثل المراجعة هو بحث عن المثالية. ( لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى كتابه " The audit explosion " الصادر سنة 1994. Demos, London )  
<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي " مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير عن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة" الدار الجامعية، الاسكندرية 2005، ص. 2.

<sup>2</sup> Alain Mikol « Formes d'audit » dans « l'encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit » Edition Dunod, Paris 2000, p.741.

<sup>3</sup> رجب السيد و آخرون " أصول المراجعة " الدار الجامعية، الاسكندرية 2000، ص. 07

<sup>4</sup> Alain Burlaud et autres, Op-Cit p.441

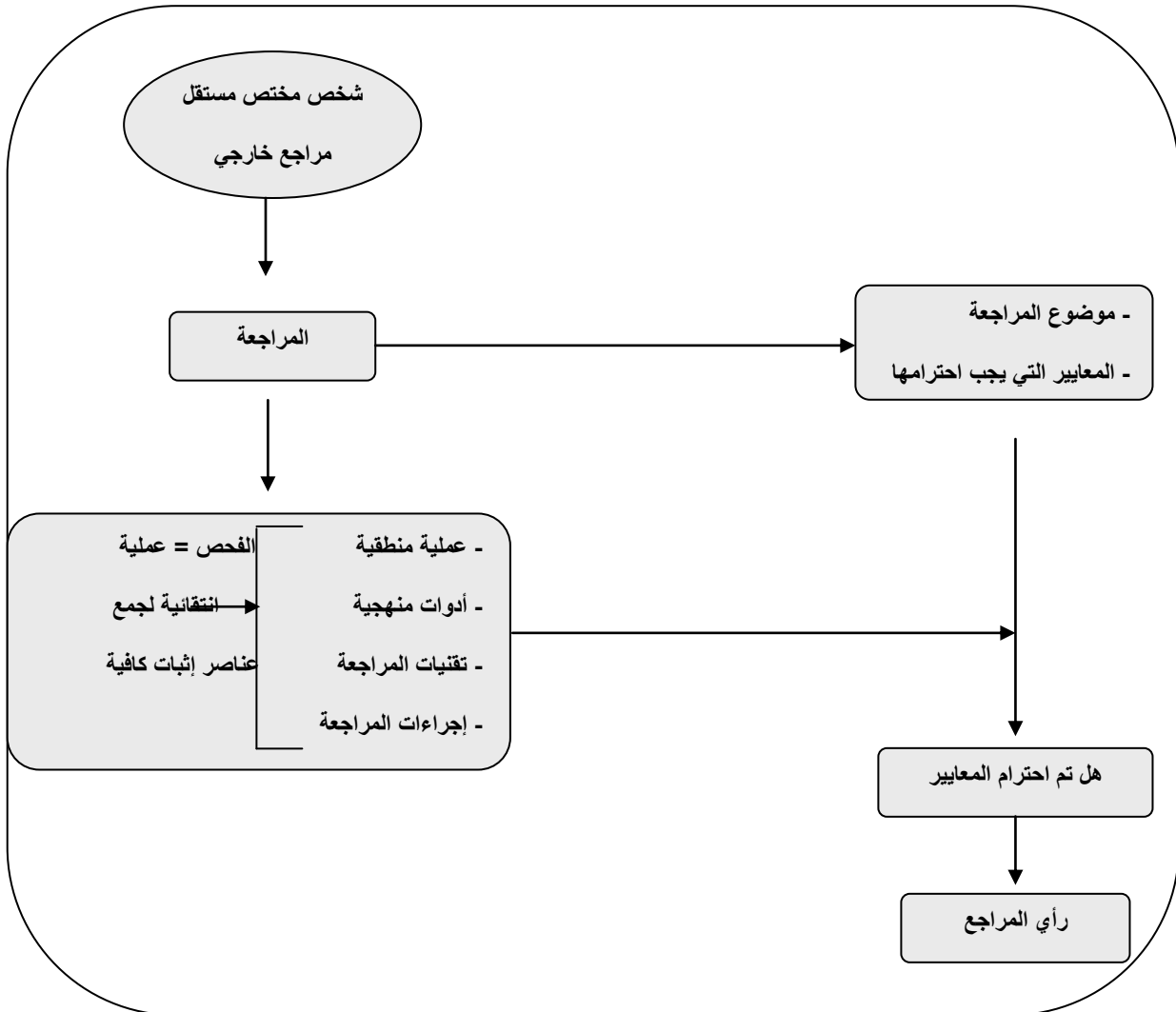
- الموضوع الذي يتم فحصه: يمكن أن يكون عبارة عن حسابات سنوية، سداسية أو وسيطة كما يمكن أن يكون فرع نشاط، وحد إنتاجية أو وظيفة رئيسية في المؤسسة، و يمكن أن يكون أيضا عملية أو إجراء.
- المختص المستقل: يكون مراجعا خارجيا و يشترط فيه الاستقلالية\*.
- رأي المختص المستقل: يتم إدراج هذا الرأي في تقرير مكتوب. و يمكن التعبير عنه بدرجة كبيرة أو صغيرة من الإقناع.

و يمكن تلخيص العناصر الرئيسية التي تتضمنها تعاريف المراجعة الخارجية في الشكل الآتي:

\* سنوضح مفهوم الاستقلالية في المبحث الأخير من هذا الفصل.



الشكل رقم (5) : العناصر الأساسية لتعريف المراجعة الخارجية



المصدر: مقتبس عن Alain Burlaud et autres « Comptabilité et audit » Edition

Foucher, Paris 2007, p.442

### 2.1 المراجع الخارجي

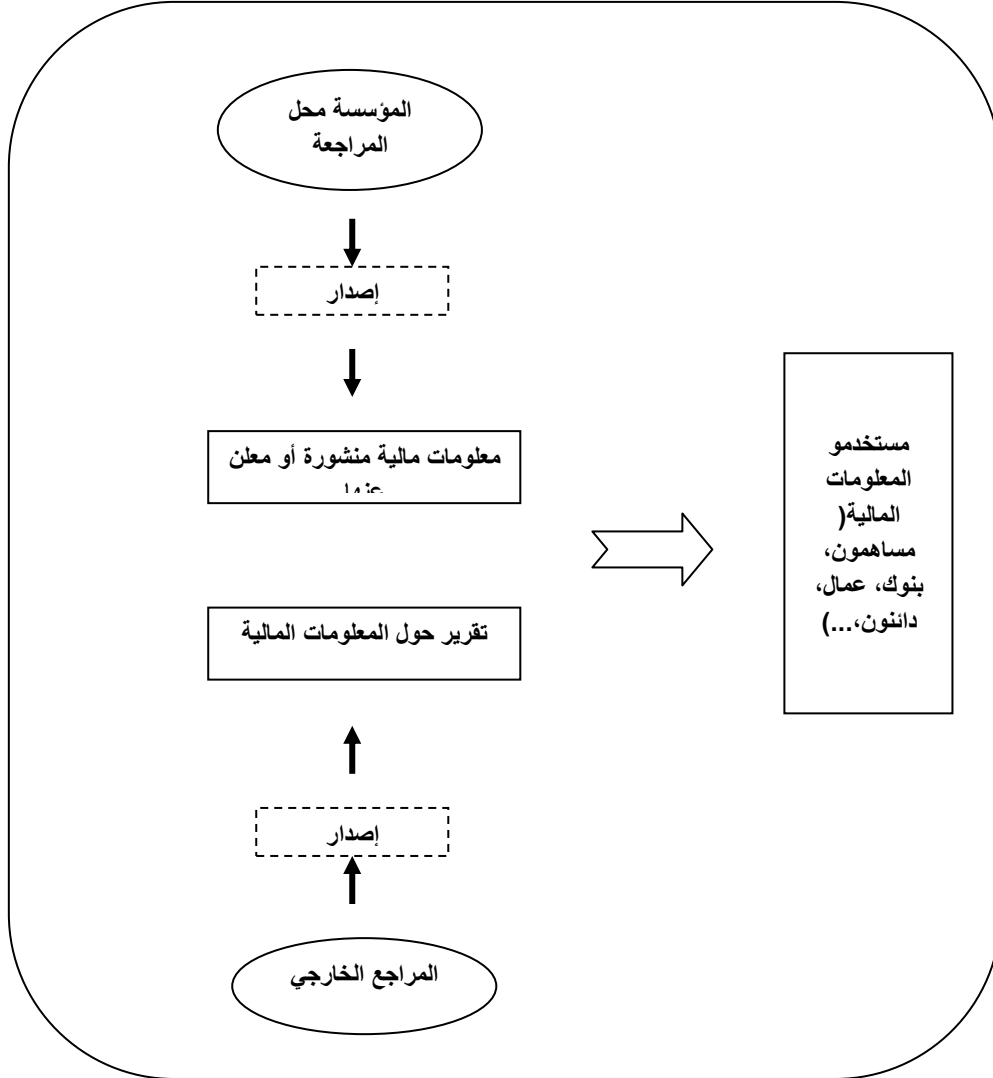
يقوم مستعملو القوائم المالية بعد تلقيهم لهذه الأخيرة، بترجمة محتواها و تقييم جودة المعلومة التي تحتويها. لكن هذه المهمة تعتبر صعبة على مستعملي القوائم المالية و ذلك بسبب صراع المصالح القائم بين معدي القوائم والمستعملين و تعقيد المعلومة. هذا الأمر يدفع مستعملي القوائم المالية إلى الاعتماد على طرف ثالث للقيام بتقييم المعلومات المتحصل عليها. هذا الطرف الثالث هو المراجع الخارجي الذي يصادق على هذه المعلومات.

و بالتالي، فإن عملية المراجعة الخارجية تحتوي على ثلاثة أطراف هي:

- الطرف محل المراجعة *L'audité* و يتمثل في الشركات، الحكومة، الأفراد أو أي هيئة أو منظمة.
- مستعملو القوائم المالية العائدة إلى الطرف الأول مثل المستثمرين، الوكالات الحكومية و الجمهور العام.
- المراجع الخارجي هو شخص طبيعي أو معنوي، و هو الذي يقوم بمراجعة القوائم المالية الخاصة بالطرف الأول لصالح الطرف الثاني.

و يمكن توضيح هذه العلاقة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (6) : العلاقة بين المراجع الخارجي و الأطراف الأخرى



المصدر: Mohamed Hamzaoui « Audit : gestion des risques d'entreprise et contrôle interne » 2<sup>ème</sup> Ed, Pearson, France 2008, p. 14.

و يعرف "حسن الذنبيات" المراجع الخارجي بأنه "الشخص الذي يمارس مهنة المراجعة الخارجية كعضو في شركة أو مكتب متخصص. و يتميز المراجع الخارجي بالتأهيل العلمي و العملي و الاستقلالية الذهنية و الفعلية و يقوم بالمراجعة بناء على معايير المراجعة الدولية أو معايير المراجعة المقبولة عموماً"<sup>1</sup>. أما *Bouquin* فيعرفه بأنه "شخص مستقل تماماً عن المؤسسة، و غالباً ما يكون محافظ حسابات أو خبير محاسبي. هذا الأخير يمكنه مراجعة حسابات المؤسسة في إطار قانوني باعتباره محافظ حسابات"<sup>2</sup>.

و يتميز المراجع الخارجي عن المراجع الداخلي بأنه يعطي رأياً مستقلاً و محايداً عن القوائم المالية للطرف محل المراجعة، في حين أن الآخر تتمثل مسؤوليته الأولى في تقييم استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة محل المراجعة و تطبيقاتها و لا يعبر عن رأيه في القوائم المالية.

و تختلف تسمية المراجع الخارجي من دولة إلى أخرى سواء في الدول العربية أو الدول الغربية، و الملاحظ أن التسميات في الدول العربية تتبع التسميات السائدة في الدول المستعمرة. فدول المغرب العربي مثلاً (تونس، المغرب و الجزائر) يسمي المراجع الخارجي بما محافظ أو مندوب حسابات *Commissaire aux comptes*، وهي التسمية السائدة في فرنسا و بعض الدول الفرنكوفونية. أما بلدان المشرق العربي، فمعظمها يتبنى تسمية المراجع القانوني أو مراقب الحسابات القانوني.

بالنسبة لمهام المراجع الخارجي تكون عادة محددة بموجب القانون. و رغم الاختلاف بين الدول في تحديد تفاصيل هذه المهام، إلا أنها عادة لا تخرج عن النطاق التالي<sup>3</sup>:

- المصادقة على أن الحسابات السنوية للمؤسسة منتظمة و تعطي صورة صادقة على وضع المؤسسة.
- مهام مرتبطة بمراجعة تطابق و صدق بعض المعلومات الموجهة للمساهمين و شركاء المؤسسة محل المراجعة، و المصادقة على احترام بعض الضمانات القانونية الخاصة و بالتحديد المساواة بين المساهمين.
- مهام خاصة مرتبطة بإنجاز بعض العمليات.

<sup>1</sup> علي عبد القادر حسن الذنبيات " تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة القانونية المحلية : نظرية و تطبيق " الجامعة الأردنية، عمان 2006، ص.55

<sup>2</sup> H. Bouquin " Audit " dans " L'encyclopédie de gestion" Ed Economica, Paris 1997, p.205.

<sup>3</sup> Mohamed Hamzaoui, op-cit, p.12-13.

### 2. نشأة و تطور المراجعة الخارجية

إن المراجعة الخارجية أو ما يعرف بمراجعة الحسابات هي نتاج لتطور تاريخي مستمر، سمح شيئاً فشيئاً بتحديد معالم هذا النشاط و تمييزه عن أنشطة أخرى متداخلة معها (مثل المحاسبة). و قد تطورت المراجعة الخارجية بفعل التغيرات الحاصلة في دور المراجعين، بيئة و تكنولوجيا المراجعة، و هي تعد اليوم واحدة من الأركان الأساسية لحوكمة الشركات\* .

و فيما يلي نستعرض أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة الخارجية. و قد اعتمدنا في تقسيم هذه المراحل على الأهداف التي تحققها المراجعة الخارجية.

#### 1.2 المراجعة الخارجية في القرن التاسع عشر

مع ظهور الثورة الصناعية، تطور حجم المشروعات بشكل متسارع و ظهرت شركات المساهمة الكبرى، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى تدعيم عمليات الرقابة بشتى أنواعها خاصة المراجعة الخارجية. و تمت هيكلة هذه الأخيرة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما تطورت بشكل مذهل أيضاً خلال هذه الفترة حيث أصبحت تمارس في شكل مؤسسات بعدما كانت تمارس بشكل فردي بداية في إنجلترا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك نجد أن الأسماء الكبيرة في هذا المجال و المتمثلة في مكاتب المراجعة الدولية الكبرى المعروفة بالثمانية الكبار *The big eight* تجد أصولها في هاتين المنطقتين خاصة الولايات المتحدة.

و قد كان الهدف الرئيسي للمراجعة الخارجية خلال هذه الفترة هو اكتشاف الأخطاء و المخالفات من خلال التركيز على المراجعة الحسابية و المستندية، بما فيها إعادة الحساب و فحص الترحيل و العمليات الحسابية على اختلافها إرضاء لمستخدمي التقارير المحاسبية الذين كانوا يهتمون بحماية أموالهم من الخطأ و الغش و التلاعب، و من ثم فقد كان المراجع مسؤولاً عن اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو

\* هناك العديد من الأدوار التي تلعبها المراجعة الخارجية ضمن نظام حوكمة الشركات، و من أهمها أن المراجعة الخارجية تمثل ألية للرقابة توفر تقييماً لأعمال الإدارة لصالح المساهمين.

غش أو تلاعب. و قد كان هذا الأمر ممكنا بحكم أن المشاريع كانت صغيرة الحجم و عملياتها قليلة و بسيطة و كان المراجع يقوم بمراجعة شاملة لجميع عمليات المشروع التي تمت خلال الفترة المحاسبية محل الفحص<sup>1</sup>.

### 2.2 المراجعة الخارجية في القرن العشرين

خلال القرن العشرين كان الشيء الوحيد الثابت بالنسبة للمراجعة الخارجية هو التغيير. حيث شهدت هذه الفترة مراحل جد حاسمة أدت إلى تطور المراجعة بشكل كبير و ذلك بفعل تطور حاجات مستخدمي التقارير. و يمكن تلخيص هذه المراحل في أربع محطات متميزة هي:

#### 1.2.2 بداية القرن العشرين

لم تخرج أهداف المراجعة الخارجية في بداية القرن العشرين عن نطاق اكتشاف الغش و المخالفات. لكن هذا الهدف بدأت تتراجع أهميته مع مرور الوقت و ذلك بفعل تعقد عالم الأعمال<sup>2</sup>. و بالموازاة مع ذلك، ظهرت أهمية إصدار المراجعين لحكم حول المصدقية العامة للقوائم المالية<sup>3</sup>. كما شهدت هذه الفترة تطور خدمات مكاتب المراجعة و توسعها بشكل يعكس تطور و نمو زبائنها<sup>4</sup>.

من بين ما ميز هذه الفترة أيضا، هو ظهور اهتمام المراجعين بنظام الرقابة الداخلية و زيادة اتجاههم نحو استعمال أسلوب المراجعة الاختبارية<sup>5</sup>.

#### 2.2.2 النصف الثاني من القرن العشرين

تعتبر هذه الفترة بالنسبة للكثير من الباحثين فترة انتعاش لمهنة المراجعة الخارجية. فقد أشار كل من *Pratt* و *Van Peurse* على سبيل المثال، إلى أنه رغم أن مفهوم المراجعة الخارجية ظهر منذ حوالي ثلاثة

<sup>1</sup> حسين أحمد دحدود " مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التزليل في التقارير المالية للشركات الصناعية و العوامل المؤثرة في اكتشافه" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 22، العدد الأول 2006، ص. 82.

<sup>2</sup> Lionel Collins et Gérard Valin " Audit et controle interne" Ed Dalloz , Paris 1992, p.19.

<sup>3</sup> لمزيد من الاطلاع على هذه الفترة يمكن الرجوع إلى كتاب:

T A Lee " company auditing Wokingham: Van Nostrand Reinhold, UK, 1986

<sup>4</sup> Roymond Béthoux " Audit: les grands acteurs" dans " L'encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit" Ed Dunod 2000, p.51

<sup>5</sup> Lionnel Collins, Gerard Valin " Audit et controle interne: Principes, objectifs et pratiques » 3 Ed Dalloz, Paris, 1986, p.4.

آلاف سنة، إلا أن الانطلاقة الحقيقية للمراجعة الخارجية و الأسس النظرية لها كانت في النصف الثاني من القرن العشرين<sup>1</sup>. كما حدد بعض الباحثين هذه الانطلاقة بسنة 1961 مع محاولة *Mautz* و *Sharaf* لتأسيس نظرية للمراجعة، و اعتبروا أنه يوجد مكان للنظرية لتفسير مسؤوليات مهنة المراجعة و أسس تطورها، ومن خلال هذه النظرية يمكن توفير الإطار اللازم لحل المشاكل التي تواجه المراجع بطريقة عقلانية و متينة.

من جهة أخرى، فقد اعتبر بعض الباحثين أن نهاية هذه المرحلة ( نهاية الستينات) هي نهاية للجيل الأول للمراجعة الذي تم وصفه بأنه " جيل مراجعة المعاملات المقيدة في السجلات المحاسبية"<sup>2</sup>.

### 3.2.2 مرحلة الثمانينات

أهم ما ميز هذه المرحلة هو إعادة النظر في طرق المراجعة. و رغم أن تطبيق الأنظمة الحديثة في المراجعة الخارجية عملية مكلفة، إلا أن المراجعين بدؤوا بتحسين أنظمة عملهم من خلال الاستعمال الكبير للإجراءات التحليلية. كما تميزت هذه المرحلة أيضا بظهور ما يسمى بـ " المراجعة القائمة على المخاطر *Risk-Based Auditing* خاصة في النصف الثاني من الثمانينات. و يعني تطبيق مفهوم الخطر في المراجعة الانتقال من الاهتمام باختيار استراتيجية معينة لجمع أدلة الإثبات إلى توفير معايير معينة يقوم عليها هذا الاختيار و تحديد اتجاه عمل المراجعة<sup>3</sup>. و قد أطلق على هذا التطور الجيل الثالث للمراجعة.

### 4.2.2 مرحلة التسعينات

في بداية التسعينات كان الاتجاه السائد هو تطبيق ما يسمى بـ " المراجعة القائمة على المخاطر". لكن مع بداية النصف الثاني من التسعينات ظهر مفهوم جديد و هو " المراجعة المتحرية *The investigatory Audit* " أو ما سمي أيضا بـ " مدخل مخاطرة الأعمال *The business risk approach* ". وبالتالي فقد

<sup>1</sup> Pratt, M.J. and Van Peurse, K "Towards a conceptual framework for auditing" Accounting Education, 2 (1), 1993, PP 11-32.

<sup>2</sup> Davis, R. "Serving the public interest" In "True and Fair" December 1995/January 1996, p.6.

<sup>3</sup> Turley, S. and Cooper, M "Auditing in the United Kingdom" Hemel Hempstead:Prentice Hall/ICAEW, 1991, P.15.

اتجهت مختلف مكاتب المراجعة الدولية إلى تطوير منهجيتها بناء على تحليل خطر الأعمال<sup>1</sup>. و قد اعتبرت هذه الطريقة بمثابة طريقة للمراجعة تنطلق من المنظمة و عملياتها و تعمل من خلال قوائمها المالية أكثر من الاعتماد على معرفة المنظمة و عملياتها من خلال قوائمها المالية.

### 3.2 المراجعة الخارجية في بداية القرن الواحد و العشرين

شهدت نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين الاتجاه نحو الاستخدام المكثف لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و تطوير أنظمة محاسبية أكثر دقة مما أدى إلى التقليل من الأخطاء في العمليات التي يمكن أن يكتشفها المراجع الخارجي. و من هنا فقد اتجهت أهداف المراجعة نحو الفحص المفصل للمعالجة الروتينية للمعاملات و ثقافة الرقابة في الشركة و المخاطر المحتملة<sup>2</sup>.

### 3.3 مبررات الطلب على خدمات المراجعة الخارجية

نظريا نشأ الطلب على خدمات المراجعة من الحاجة إلى تسهيل العلاقات التعاقدية بين المؤسسة محل المراجعة و مجموعة أصحاب المصالح من مساهمين و عمال و دائنين.

و قد تمت دراسة الطلب على المراجعة في إطار نظرية الوكالة بشكل واسع، و تم التأكيد على أن هذا الطلب ينبع من الأهمية الكبيرة للمراجعة باعتبارها آلية رقابية تسمح بحل مشاكل صراعات المصالح بين المسيرين و أصحاب المصلحة.

من جهة أخرى، فإن خدمات المراجعة تزيد من القيمة المعلوماتية لحسابات المؤسسة، و هي بذلك تقلص من مشكل اللاتناظر المعلوماتي بين ملاك المؤسسة و مسيرها و تعطي الانطباع بأن حسابات المؤسسة ذات مصداقية كما توحى برغبة المؤسسة في إرضاء أصحاب المصلحة.

<sup>1</sup> Lemon, W.M., Tatum, K.W. and Turley, W.S "Developments in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms", London: ABG Professional Information, 2000, p.1.

<sup>2</sup> Winograd, B.N., Gerson, J.S. and Berlin, B.L "Audit practices of Pricewater-house Coopers" In "Auditing: A Journal of Practice and Theory" Vol 19 , n° 2, 2000: 175-182



انطلاقاً من هذا الطرح، يمكننا تحليل الدور الاقتصادي للمراجعة الخارجية باعتبارها حلاً لمشاكل الوكالة و حلاً لمشاكل اللاتناظر المعلوماتي.

### 1.3 المراجعة الخارجية كحل لمشاكل الوكالة

تأسس المنظور الحديث في تفسير دور المراجعة الخارجية في إطار العلاقات التعاقدية المكونة للمؤسسة، وما يترتب عنها من تكاليف أهمها تكاليف الوكالة التي اعتمد عليها الكثير من الباحثين في تحديد محددات الطلب على خدمات المراجعة<sup>1</sup>. و عليه، فإن الطلب على المراجعة غالباً ما تم تفسيره وفق نظرية الوكالة، لذلك فهي تعد النظرية الأكثر استعمالاً في تفسير و تبرير عمليات المراجعة في المجتمعات الحديثة<sup>2</sup>.

و قد تم التركيز في دراسة دور المراجعة في الحد من صراعات الوكالة على الصراعات الموجودة بين المسيرين و المساهمين من جهة، و بين المسيرين و الدائنين من جهة أخرى.

#### 1.1.3 علاقة الوكالة و تكاليف الوكالة

حاولت نظرية الوكالة ل *Jensen* و *Meckling* (1976) دراسة علاقات الوكالة و تكاليفها. و قد عرف *Pratt* و *Zeckhauser* علاقة الوكالة بأنها " كل علاقة بين شخصين تتوقف فيها وضعية أحدهما ( الموكل) على عمل الآخر ( الوكيل) "<sup>3</sup>.

أما تكاليف الوكالة، فقد عرفها *Jensen* و *Meckling* بأنها " النفقات النقدية و غير النقدية التي يتحملها الوكيل أو الموكل لتخفيض مشاكل الوكالة"<sup>4</sup>. و تتمثل تكاليف الوكالة في:

- تكاليف الإشراف و التحفيز و يتحملها الموكل لتوجيه الوكيل
- تكاليف الواجب يتحملها الوكيل حتى لا يقوم بتصرفات تضر الموكل

<sup>1</sup> أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير " مشاكل معاصرة في المراجعة" القاهرة 2002 ، ص. 433.

<sup>2</sup> B. J. M Almeida "The agency theory: The main foundational base to explain the auditing in Portuguese investor-oriented firms" In " British journal of economics, management and trade" Vol 4, n° 2, 2013, p.279

<sup>3</sup> J. W. Pratt & R.J. Zeckhauzer "Principals and agents : An overview principals, agents: The structure of business" Cambridge university press, 1985.P.22.

<sup>4</sup> Jensen M & Meckling W "Theory of the firm: managerial behavioral agency and ownership structure" In " Journal of financial economics" n° 3, 1967, p.61.

- تكاليف تتعلق بالانحراف بين تصرفات الوكيل الفعلية و التصرفات التي تؤدي إلى تعظيم منفعة الموكل. وهي لا تتعلق بإنفاق حقيقي.

### 2.1.3 المراجعة الخارجية كحل لمشاكل الوكالة بين المسيرين و المساهمين

أشارت نظرية الوكالة إلى أن مهمة المراجع تركز على مراقبة المسيرين و المشاركين الآخرين في المؤسسة للتأكد من أنهم يسعون لتحقيق مصلحة المساهمين. و من ثم، فإن المراجعة الخارجية تمثل آلية للرقابة توفر تقييماً لأعمال الإدارة لصالح المساهمين، حيث يسمح تدخل المراجع الخارجي بإضفاء المصداقية على القوائم المالية التي يقدمها المسيريون. و بالتالي يتضح لنا أن المراجعة الخارجية تستعمل من جهة من طرف المسيرين كإشارة تسمح لهم بتبيان أداءاتهم التسييرية و احترامهم للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً عند إعدادهم للقوائم المالية، و من جهة أخرى فهي تمثل بالنسبة للمساهمين أداة لمراقبة المسيرين و أداءهم.

و تعد المراجعة الخارجية في هذا الإطار أفضل من الآليات الأخرى للحكومة خاصة عقد الفائدة، باعتبار أن هذا الأخير يعتمد بالأساس على النتائج المحاسبية، و هذه الأخيرة يتم إعدادها تحت إشراف هؤلاء المسيرين مما قد يولد خطر أن قيامهم باستعمال طرق محاسبية من شأنها تضخيم النتيجة المحاسبية لزيادة مداخيلهم<sup>1</sup>. و من هنا تبرز الحاجة إلى مراقبة هؤلاء المسيرين من خلال مهام المراجعة الخارجية لتفادي كل الأعمال التي يمكن أن تؤثر على قيمة المؤسسة التي تقوم على تأكيد صحة و مصداقية الحسابات و احترام المبادئ و القواعد المحاسبية المعمول بها.

### 3.1.3 المراجعة الخارجية في إطار العلاقة بين المسيرين والدائنين

تنشأ العلاقة التعاقدية بين ملاك المؤسسة و الدائنين من منطلق أن الطرف الثاني يوكل للطرف الأول موارد مقابل الحصول على فوائد و استرجاع مبلغ الدين عند موعد استحقاقه. هذه العلاقة قد تنشأ عنها صراعات عند قيام المسيرين باستغلال جزء من ثروة المؤسسة على حساب الدائنين.

<sup>1</sup> Pierre Loyer " L'indépendance des auditeurs financiers: Une approche des facteurs déterminants » Thèse de Doctorat en sciences de gestion, Institut d'administration des entreprises, Université Lille 1, 2006, p.65.

و بصفة عامة، فإن صراعات المصلحة بين المساهمين و الدائنين يمكن حلها بالرجوع إلى ثلاثة أنواع من الطرق و التي يكون لها تأثير على السياسة المالية للمؤسسة. المراجعة الخارجية يمكن أن تكون أهم هذه الطرق.

بالنسبة للطريقة الأولى المعتمدة في تقليص الصراع بين المسيرين و الدائنين تكمن في وضع شروط جزائية في عقد الدين يكون الهدف منها الحد من حرية المسيرين و المساهمين فيما يتعلق بالاستثمار، التمويل و توزيع الأرباح.

الطريقة الثانية التي تسمح بتخفيض صراعات الوكالة بين المساهمين و الدائنين تتمثل في إصدار أصول مالية خاصة، و بالتحديد سندات قابلة للتحويل إلى أسهم و سندات و شروط الاستحقاق المسبقة.

بالنسبة للمراجعة الخارجية، فإن المسيرين و المساهمين عند رغبتهم في الحصول على قروض من الدائنين وبالخصوص البنوك، فإنهم يستعملون المراجعة و بالتحديد تقرير محافظ الحسابات لتعظيم قيمة أسهم المؤسسة وزيادة مصداقية القوائم المالية. فالمسيرون عندما يحضرون معلومات لصالح مستعملين آخرين، من مصلحتهم ومصلحة شركتهم أن يقوم مراجع مستقل بالتصديق عليها. أما بالنسبة للدائنين و بالتحديد البنوك، فإن المراجعة تمثل وسيلة هامة تسمح لهم بالتأكد من أن القوائم المالية التي تم إعدادها من طرف مسيري المؤسسة صحيحة و ذات مصداقية من جهة و من جهة أخرى من احترام هؤلاء المسيرين لشروط عقد الدين التي تم الاتفاق عليها.

انطلاقاً من الأدوار التي يؤديها المراجع في إطار نظرية الوكالة، فقد تم وصفه أو تسميته بحارس الثقة بين المسيرين و أصحاب المصلحة<sup>1</sup>.

### 2.3 المراجعة الخارجية كحل لمشكل عدم تناظر المعلومات

إن الفصل بين الملكية و تسيير المؤسسة يؤدي إلى أن الوضعية المالية الحقيقية لا تكون معروفة إلا لدى المسيرين. و بالتالي فإن المساهمين و الأطراف الأخرى التي تربطها مصلحة بالمؤسسة، لا يمكنهم الاطلاع على

<sup>1</sup> C.Shapiro " Premiums for high quality products as returns to reputations" Quaterly journal of Economics, Novembre 1983, pp.659-679.

وضعية المؤسسة إلا من خلال القوائم المالية التي يعدها و يقدمها لهم المسكرون. و ليس هذا فحسب، بل و في معظم الأحيان يتم تقييم أعمال المسكرين بناء على المعلومات التي يقدمونها و يتم مكافأهم بناء عليها أيضا.

### 1.2.3 مفهوم اللاتناظر المعلوماتي

إن مشكل اللاتناظر المعلوماتي أو عدم تماثل المعلومات *L'asymétrie informationnelle* ينشأ من الاختلافات و الصراعات المعلوماتية بين مصدر المعلومات و استعمالها. هذا المشكل قد يحدث اضطرابا في السوق المالي ككل<sup>1</sup>. و يشير بعض الكتاب إلى أن عدم تماثل المعلومات يظهر عندما يكون بحوزة مستثمر أو عدة مستثمرين معلومات سرية حول قيمة المؤسسة، في حين أن بقية المستثمرين يطلعون فقط على المعلومات المتاحة المنشورة<sup>2</sup>.

و وفق نظرية اقتصاديات المعلومة ، فإن مسكري المؤسسة غالبا ما تكون لديهم معلومات عن سير المؤسسة أكثر من ملاكها<sup>3</sup>. و أنه عندما يتم مكافأة المسكرين بالاعتماد على المعلومات المحاسبية التي يقدمها، فإن من مصلحته تضخيمها و عدم تقديمها بوجه مختلف بغرض تعظيم منفعتة.

و من بين الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى مشكل عدم تماثل المعلومات<sup>4</sup>:

- صعوبة التوصل إلى معلومات مباشرة، لذلك يلجأ المستثمرون إلى مصادر أخرى، و بالتالي من المحتمل أن يكون هناك تحريف متعمد أو غير متعمد في هذه المعلومات.
- التحيز و الدوافع الشخصية لمعدي المعلومات.
- الحجم الكبير للمعلومات، حيث مع زيادة حجم المؤسسات تزداد العمليات التي تقوم بها مما يؤدي إلى زيادة احتمال التسجيل المحاسبي غير الصحيح لهذه العمليات.

<sup>1</sup> P.M.Healy, K. G. Palepu " Information asymmetry, corporate disclosure and capital markets: A review of the empirical disclosure literature" In " Journal of accounting and economics" n° 31, 2001, p.407-408.

<sup>2</sup> Brown S & Hillgeist S. H " How disclosure quality affects the level of information asymmetry" In " The review of accounting studies" Vol 12, September 2007, pp.443-477.

<sup>3</sup> Huang Quimin, Guo Haiyan "An analysis of the demand of high quality audit services" M&D Forum, p.209.

<sup>4</sup> ألفين أرينز، جيمس لويك " المراجعة: مدخل متكامل " ترجمة محمد عبد القادر الديسبي، الطبعة السابعة، دار المريخ، الرياض 2000، ص.28-29.

### 2.2.3 دور عدم تماثل المعلومات في بروز المراجعة الخارجية

نشأ الطلب على خدمات المراجعة أساساً من الرغبة في الحد من صراعات المصلحة و الآثار السلبية لمشكل عدم تماثل المعلومات<sup>1</sup>. و يتفق الكثير من الباحثين على أن عدم تماثل المعلومات لعب دوراً هاماً في وجود مكاتب المراجعة. كما أن معظم الدراسات التي تناولت مسألة فائدة تقرير المراجعة\* ركزت على تصور مستعملي تقرير المراجعة بمختلف وضعياتهم على المعلومات التي يحتويها هذا التقرير في الحكم على مصداقية القوائم المالية واتخاذ القرارات<sup>2</sup>.

لكن نجاح المراجعة في حل مشكل عدم تناظر المعلومات ليس بالأمر السهل، حيث أن هذا المشكل قد يكون بين المسيرين و ملاك المؤسسة الحاليين و المستثمرين المحتملين بخصوص القيمة السوقية للمؤسسة و خصوصاً في المؤسسات التي تكون فيها المعلومة جد سرية. و من جهة ثانية، فإن مشكل عدم تماثل المعلومات قد ينشأ بين المستثمرين الحاليين و المحتملين و تأكيدات المراجعين حول صحة و مصداقية القوائم المالية<sup>3</sup>.

و من بين المواضيع التي تم التركيز عليها بكثافة في دراسة دور المراجعة الخارجية في الحد من مشكل عدم تماثل المعلومات، العلاقة بين هذا الدور و جودة المراجعة. و تشير معظم النتائج المتوصل إليها إلى أن زيادة جودة المراجعة تزيد من مصداقية القوائم المالية، و بالتالي يواجه مستعملو القوائم المالية خطر معلوماتي أقل<sup>4</sup>. كما أن الكفاءة العالية للمراجعين و التي تؤدي إلى تحسين مصداقية المعلومات المالية، تساعد المتعاملين في السوق المالي

<sup>1</sup> Pittman J A, Fortin S " Auditor choice and the cost of debt capital for newly public firms" In " Journal of accounting and economics" Vol 37, n° 1, 2004, pp.113-136.

\* من أهم هذه الدراسات نجد: دراسة Libby (1979)، دراسة Houghton (1983)، دراسة Gul (1987)، دراسة Bamber et al (1997)، دراسة La Salle et al (1997)، دراسة Lin et al (2003).

<sup>2</sup> Kim Ittonen " A theoretical examination of the role of auditing and the relevance of audit reports" VAASA 2010, p.48.

<sup>3</sup> Idris Varici " The relationship between information asymmetry and the quality of audit: An empirical study in Istanbul stock exchange" In " Journal of international business research" Vol 6 n° 10, 2013, p.135.

<sup>4</sup> Dye R " Auditing standards , Legal liability and auditor wealth" In " Journal of political economy" Vol 101, n° 5, 1993, pp.887-914.

على التمييز بين القرارات الاستثمارية الجيدة و الرديئة. كما تمكن المستثمرين من تقييم أو تحديد قيمة الشركة بدقة أكثر و الحد من خطر عدم الاختيار الأفضل<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Almutairi A R “ The economic consequences of auditor industry specialization” PHD dissertation, Florida Atlantic University, 2006,p.156.

### المبحث الثاني: مكاتب المراجعة و أهم الخدمات التي تقدمها

تمارس مهنة المراجعة الخارجية بمختلف أنواعها إما بشكل فردي أو على شكل مؤسسات ضمن ما يسمى بمكاتب المراجعة *les cabinets d'audit*. و قد ركزت معظم الدراسات التي تناولت موضوع المراجعة الخارجية على الجوانب المفاهيمية و المنهجية للمراجعة و الطريقة التي يواجه بها المراجعون المشاكل التقنية التي تظهر عند ممارسة هذه المهنة، لكن القليل جدا منها تناول مميزات مكاتب المراجعة كشكل تنظيمي و نتائج ذلك على العمل المحقق<sup>1</sup>.

#### 1.1 طبيعة و خصائص مكاتب المراجعة

غالبا ما تستعمل كلمة مكاتب المراجعة في الأدبيات باعتبارها هي المراجع بشخصيته المعنوية، كما يقصد بها مكتب المراجعة في مجموعه: الأشخاص من الشركاء، المتعاونين، المساعدين، المتربصين،...، قيمه، تنظيمه و مناهج عمله. و هي تحتل مكانة خاصة في اقتصاد أي بلد، فكل المعلومات المالية و المحاسبية تمر عبر هذه المكاتب.

#### 1.1 طبيعة مكاتب المراجعة

مكاتب المراجعة هي عبارة عن مكاتب مهنية مهيكلة تمارس فيها مهنة المراجعة و تصنف ضمن المؤسسات الخدماتية الهادفة للربح التي تقدم خدمات مهنية ( خدمات المراجعة و المحاسبة و الخدمات الاستشارية)، و هي بذلك تعتمد أكثر على رأس المال البشري و الاتصال الشخصي المباشر مع الزبائن.

مكاتب المراجعة لا يتم فتحها إلا وفقا لشروط و متطلبات معينة يحددها القانون و القرارات و القواعد التنظيمية التي تختلف من دولة لأخرى و من بيئة لأخرى<sup>2</sup>. و غالبا ما يتم تنظيم هذه المكاتب كمحافظ

<sup>1</sup> Michel Power " Auditing, expertise and the society of technique" In " Critical perspectives on accounting" Vol 6, n° 4, pp. 317-339.

<sup>2</sup> Viet Ha Trun Vu « les dimensions de la performance des cabinets d'audit selon les auditeurs : Tentative d'explication théorique » Publié dans « Comptabilité, économie et société » Montpellier 2011, p.3.

حسابات أو خبير محاسبي ذو شخصية معنوية، لذلك نجد أن معظم مستخدمي هذه المكاتب هم محافظو حسابات و خبراء محاسبين<sup>1</sup>.

و باعتبارها وحدات اقتصادية تتميز بطابع خاص، فإن مكاتب المراجعة منظمات تستفيد من احتكار المصادقة على الحسابات، و هذا ما يوفر لها سوقا مغلقا و يؤدي إلى غياب المنافسة الخارجية للمهنة. لكن طبيعتها كهيكل خاصة تعرضها لمنافسة داخلية للمهنة و تقوم بالدرجة الأولى على التحكم في التكاليف.

### 2.1 خصوصيات مكاتب المراجعة

هناك الكثير من الخصائص التي تتميز بها مكاتب المراجعة و التي تقودنا إلى القول بأنها ليست كغيرها من المؤسسات التجارية، و من أهم هذه الخصائص<sup>2</sup>:

- تمارس مكاتب المراجعة نشاطها في سوق أو محيط يتميز بالتعقيد، لأنها تخضع لنظام قانوني معين، لمصالح مشتركة و منظمات مهنية و أيضا لمنافسين يبحثون عن الربح.

- تخضع لقيود المعايير الأخلاقية و المهنية

- مكاتب المراجعة هي عبارة عن منظمات اقتصادية و اجتماعية في آن واحد لأنها من جهة تقدم خدمات لهدف تحقيق الربح و من جهة أخرى فهي تسعى لتحقيق المصلحة العامة من خلال تأكيد صحة وموثوقية الحسابات لصالح العديد من الأطراف.

- مكاتب المراجعة تتميز بهيكل تنظيمي خاص يخضع للعمليات المحددة في إطار مهام المراجعة. لكن عادة ما يتوقف التنظيم السائد في مكتب المراجعة على حجم المكتب في المقام الأول، حيث نجد أن المكاتب الدولية الكبرى و المكاتب المحلية المهمة تكون لديها فروع لذلك نجدها تعتمد على التنظيم الشبكي.

<sup>1</sup> Olivier Herrbach “ Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d’audit financier : une approche par le contrat psychologique” Thèse de doctorat sciences de gestion , Université des sciences sociales , Toulouse 1, 2000, p.47.

<sup>2</sup> Olivier Herrbach Op-Cit, p.17.



### 3.1 أنواع مكاتب المراجعة

تأخذ مكاتب المراجعة عبر العالم العديد من الأشكال وفقا لمعايير معينة. و لعل أبرز هذه المعايير هو معيار الحجم حيث تصنف إلى مكاتب كبيرة، مكاتب متوسطة و مكاتب صغيرة.

#### 1.3.1 المكاتب الكبيرة

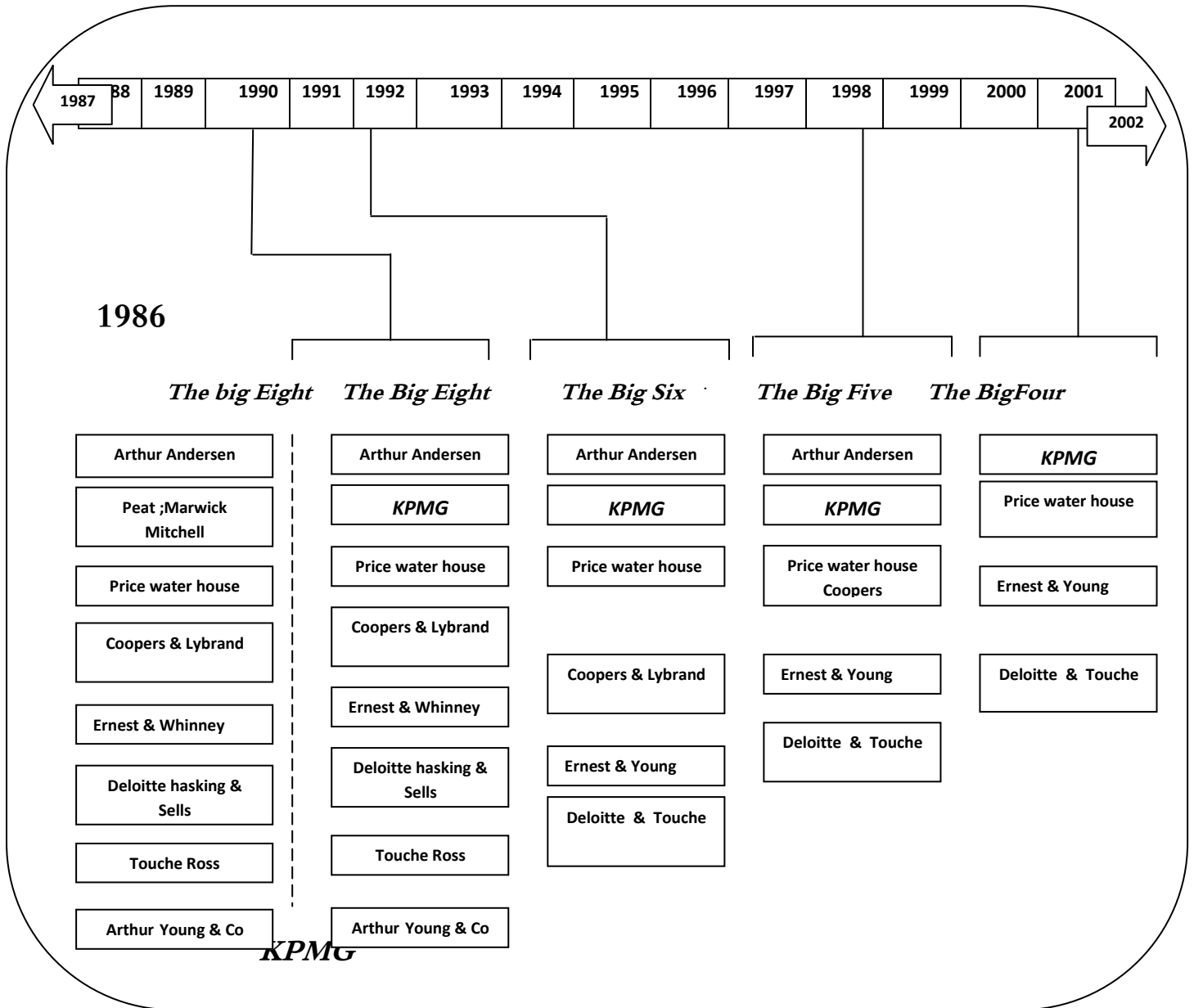
و هي المكاتب التي يكون عدد مستخدميها كبيرا جدا يتجاوز في الغالب 10000 عامل بين محافظي حسابات و خبراء محاسبين و مستشارين و غيرهم. و هي في معظم الأحيان مؤسسات ذات بعد دولي ( متعددة الجنسيات) حيث نجد لها فروعاً عبر مختلف دول العالم لذلك تعرف بالمكاتب الدولية و أبرزها اليوم الأربعة الكبار (*The Big Four*) *Deloitte, KPMG, Ernest & Young, Price waterhouse* *coopers* \*.

تتعامل مكاتب المراجعة الكبرى في غالب الأحيان مع المؤسسات الدولية الكبيرة و تقدم لها خدمات متنوعة بين المراجعة و المحاسبة و الاستشارة. و تحقق أرقام أعمال و إيرادات كبيرة جدا نتيجة تقديمها لخدمات متنوعة تتمثل أهمها في: خدمات التأكد، خدمات الضرائب و خدمات الاستشارة.

الشكل التالي يوضح لنا المراحل التي مرت بها مكاتب المراجعة العملاقة:

\* تتميز هذه المكاتب بالسيطرة التامة على سوق المراجعة، و هي تتواجد في معظم دول العالم (حوالي 130 دولة).

الشكل رقم (7) : المراحل التي مرت بها مكاتب المراجعة الكبرى في العالم



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مقال:

Roymond Béthoux “ Audit: les grands acteurs” dans “ L’encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit” Ed Dunod 2000.

### 2.3.1 المكاتب المتوسطة

تعرف هذه المكاتب بالمكاتب الإقليمية أو المحلية الكبرى و هي تسمى بالمتوسطة لأن عدد موظفيها يتجاوز 25 موظفا و لا يزيد عن 500 .

مكاتب المراجعة المتوسطة الحجم غالبا ما تعتمد على الشراكة بين اثنين من المراجعين بينهما مسؤولية تضامنية و يكون فيها مستوى الإشراف أقل من المكاتب الكبيرة و أكبر من المكاتب الصغيرة. و هي تنشط على مستوى محلي فقط و أحيانا تمتلك مكتبا واحدا، كما يمكن أن تمتلك عدة مكاتب تنتشر على مستوى مناطق موطن إقامتها.

### 3.3.1 المكاتب الصغيرة

عددتها كبير جدا مقارنة بالنوعين السابقين و هي مكاتب لا يتجاوز عدد عمالها 25 تتعامل أكثر مع المؤسسات الصغيرة و المؤسسات غير الهادفة للربح. و أهم ما يميز هذا النوع من المكاتب هو أنهما:

- تتوفر على عدد محدود من المراجعين يتراوح بين مراجع واحد و 25 مراجع.
- لا تتوفر على كافة فئات التوظيف.
- تمارس نشاطها في حدود المدينة أو المنطقة التي تتواجد بها.
- عدد عملائها قليل مما يعني قلة مداخيلها.
- لا توجد بالمكتب الصغير أقسام و لا يمتلك خبرات نادرة.

و الجدول التالي يوضح لنا الفروق الموجودة بين مكاتب المراجعة الصغيرة و مكاتب المراجعة الكبيرة من حيث الصفات المميزة لكل منهما:

### الجدول رقم (1) : الصفات المميزة لمكاتب المراجعة الكبيرة و الصغيرة الحجم

الصفات المميزة لمكاتب المراجعة الصغيرة	الصفات المميزة لمكاتب المراجعة الكبيرة
لا تتوافر لديها كافة فئات التوظيف	تتوافر لديها كافة فئات التوظيف ( محاسبون، استشاريون، مراجعون قانونيون،...)
يكون بها عدد محدود من المراجعين	يتوافر لديها عدد كبير من المراجعين و في كافة التخصصات
تمارس نشاطها في حدود المدينة التي تتواجد بها	اتساع نشاطها داخل الدولة و قد يكون لها فروع دولية
قلة العملاء و قلة الإيرادات	كثرة العملاء و ضخامة الإيرادات
نادرا ما يتواجد بها أقسام فنية داخلية و نادرا ما تمتلك خبرات نادرة	يتواجد بها العديد من الأقسام الفنية المتخصصة مع امتلاك الخبرات النادرة

**المصدر:** عبد السلام سليمان قاسم الأهدل " العوامل المؤثرة على جودة المراجع الخارجية في الجمهورية اليمنية" رسالة ماجستير، قسم المحاسبة و المراجعة، كلية التجارة، جامعة الحديدة، اليمن 2008، ص.9.

## 2. أهم الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة

تقدم مكاتب المراجعة لعملائها أنواعا عديدة من الخدمات و ذلك منذ بداية القرن التاسع عشر أي الفترة التي بدأت فيها المراجعة الخارجية إلى يومنا هذا. و يقترن السبب الرئيسي لتقديم المراجعين لخدمات مكملة لمهتهم الرئيسية بتوجه بعض مكاتب المراجعة إلى تنويع خدماتها خارج المراجعة عندما أصبحت خدمات المراجعة غير مربحة. و يصنف الباحثون الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة تصنيفات مختلفة أهمها خدمات تقليدية و خدمات حديثة، فالخدمات التقليدية هي الخدمات التي أنشأت من أجلها هذه المكاتب و سميت باسمها

## الفصل الثاني

وتتمثل في خدمات مراجعة الحسابات، أما الخدمات الأخرى فهي خدمات إضافية توسعية لجأت إليها مكاتب المراجعة لزيادة مداخيلها.

### 1.2 خدمات المراجعة

تتمثل الوظيفة التقليدية لمكاتب المراجعة في مراجعة الحسابات من خلال إضفاء مزيد من الثقة على القوائم المالية. هذه الوظيفة بقيت هي الوظيفة الرئيسية لمكاتب المراجعة و لم يتأثر هدفها الرئيسي المتمثل في إضفاء الثقة على القوائم المالية مع مرور الوقت رغم التطور الملحوظ لطبيعة إجراءات المراجعة في الدول الأنجلوساكسونية خاصة الولايات المتحدة.

خدمات المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة تطورت بشكل ملحوظ منذ ظهورها لأول مرة إلى يومنا هذا حيث عرفت أربعة أجيال هي:

#### الجيل الأول:

ساد هذا الجيل خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت المراجعة تقدم بمفهومها الشامل و تهتم بفحص و اختبار كل ما تتضمنه السجلات و القوائم المالية من عمليات و أرصدة.

#### الجيل الثاني:

نظرا لصعوبة المراجعة الشاملة التي سادت في القرن التاسع عشر و تكلفتها العالية، تم التركيز في النصف الأول من القرن العشرين على استخدام أساليب العينات الإحصائية و المراجعة التحليلية في تخفيض نطاق وعمق إجراءات المراجعة بسبب كبر حجم المنشآت المواكب للثورة الصناعية.

#### الجيل الثالث:

واكب هذا الجيل ظهور و تطور منظور المراجعة المستند إلى تقييم و تحليل المخاطر و تمييز مكوناتها كأساس لتبرير تخفيض نطاق و عمق إجراءات المراجعة الأساسية. و قد ساد خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

### الجيل الرابع:

مع نهاية القرن العشرين اتجهت مكاتب المراجعة الكبرى إلى تطوير طبيعة و نوعية خدمات المراجعة التي تقدمها، بحيث أصبح التركيز على القيمة المضافة التي يحصل عليها العميل، و هو ما أطلق عليه الجيل الرابع للمراجعة. و يتطلب هذا النهج الحديث في المراجعة توسيع نطاق وظيفة المراجعة التقليدية من مجرد إضفاء مزيد من الثقة على القوائم المالية، إلى تحقيق زيادة في مستوى أداء و ربحية المؤسسة محل المراجعة. و لتحقيق ذلك لا بد من ضرورة إعادة التعريف بالمراجعة و وظيفتها الأساسية و أدوار و مسؤوليات المراجعين و التزاماتهم أمام مختلف الأطراف المستفيدة من خدماتهم.

### 2.2 الخدمات الأخرى

كانت مكاتب المراجعة في بدايتها تعتمد على تقديم خدمات المحاسبة و المراجعة التقليدية فقط، لكنها ونتيجة لتفاعلها مع الظروف و التطورات الحاصلة في بيئتها، أصبحت تهتم بتقديم خدمات إضافية إلى جانب خدماتها الأساسية. هذه الخدمات تتمثل خاصة في خدمات الاستشارة. و قد تطورت هذه الخدمات بشكل كبير بغرض التكيف مع تطلعات الزبائن المتعددة و المتنوعة، و أيضا بغرض إدماج الكفاءات التي يكتسبها المراجعون مع مرور الوقت، إلى درجة أنه لم يعد بالإمكان التمييز بين خدمات المراجعة و الخدمات الأخرى<sup>1</sup>. وقد لوحظ في عام 2000 أن المكاتب الأربعة الكبرى تحقق 50% من عوائدها من خدمات التسيير و الاستشارة، في حين كانت هذه الخدمات تحقق 13% فقط من عوائد هذه المكاتب في عام 1981<sup>2</sup>.

### 1.2.2 خدمات المحاسبة

تعد خدمات المحاسبة من الخدمات الأولى التي أنشأت من أجلها مكاتب المراجعة بالإضافة إلى خدمات المراجعة. و هي تعد من الخدمات التي يتم تنظيمها بنصوص قانونية في معظم الدول. و تلجأ العديد من المؤسسات إلى مكاتب المراجعة لإعداد قوائمها المالية و المحاسبية التي تقدمها عندما تكون مصالحتها المحاسبية

<sup>1</sup> K K Jeppesen " Reinventing auditing, redefining consulting and independence" In The European accounting review, Vol 7, 1998, PP517-539

<sup>2</sup> Z V Palmrose " Audit fees and auditor size: further evidence" Journal of accounting research, Vol 24, N° 1, 1986, PP 97-110.

والمالية محدودة و لا تتمتع بالكفاءة اللازمة<sup>1</sup>. و يؤكد بعض الكتاب على أن أهمية مكاتب المراجعة في تطوير الحقل المهني للمحاسبة تنامت بشكل هائل في السنوات الأخيرة<sup>2</sup>، بل و يشير البعض إلى أن مكاتب المراجعة وبالتحديد المكاتب الكبرى كان لها وزن كبير في وضع المبادئ و المعايير المحاسبية الدولية.

### 2.2.2 خدمات الاستشارة

على عكس المراجعة، فإن الاستشارة مجالها أوسع و لا يتم فيها الاعتماد على مرجع معين. و قد تزايد توجه مكاتب المراجعة عبر العالم نحو هذا النوع من الخدمات بشكل ملحوظ منذ نهاية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات من هذه الخدمات إلى حد أن المكاتب قد تحصل على ما يقارب نصف إيراداتها إلا من جراء تقديم هذا النوع من الخدمات<sup>3</sup>.

و تهدف خدمات الاستشارة إلى مساعدة العملاء على إدارة أعمالهم بفاعلية أكبر، و هي تتراوح بين مجرد تقديم النصائح و الاقتراحات لتحسين النظم المحاسبية إلى تقديم الاستشارة في مجال الإستراتيجية التسويقية وتصميم نظم المعلومات و تركيب الشبكات المعلوماتية و الاستشارات التأمينية.

و قد عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الخدمات الاستشارية بأنها الاستشارات المهنية التي تهدف أساسا إلى تحسين كفاءة و فعالية استخدام العميل للطاقات و الموارد المتاحة له و بما يحقق أهداف المنظمة، وتشمل المجالات التالية<sup>4</sup>:

- تقديم النصح و المشورة للإدارة بخصوص تحليل و تخطيط و تنظيم و تنفيذ و رقابة الوظائف المختلفة للمؤسسة.
- القيام ببعض الدراسات الخاصة مثل دراسة نظام الرقابة المحاسبية و الإدارية الداخلية و إعداد التوصيات و تقديم المساعدة الفنية لتنفيذها.
- تقييم أو إعادة النظر في تطوير السياسات و الإجراءات و النظم و الطرق و العلاقات التنظيمية.

<sup>1</sup> G. Valin et autres " Controlor and auditor" Ed Dunod, Paris 2006, p.68.

<sup>2</sup> Cooper et Robson " Accounting, professions and regulation : locating the sites of professionalization" In "Accounting, Organizations and Society " Vol 31, n° 4/5 2006 ,p.415.

<sup>3</sup> Isidore Feuzo " Guide des audits: Quelles synergies gagnantes pour l'entreprise" Ed Afnor, 2005, p.87,88.

<sup>4</sup> وليم توماس، امرسون هنكي " المراجعة بين النظرية و التطبيق" ترجمة أحمد حجاج و كمال الدين سعد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1989، ص. 1050-1049.

- تقديم الأفكار و المفاهيم و طرق الإدارة الجدية للعميل.

### 3.2.2 عوامل تطور خدمات مكاتب المراجعة

مع مرور الوقت بدأت مكاتب المراجعة توحيد شيئاً فشيئاً عن نشاطها الرئيسي الذي أنشأت من أجله والمتمثل في مراجعة الحسابات ، و أصبحت تقدم خدمات متنوعة يعتبر الكثير منها من الأنشطة الرئيسية التي طغت على النشاط الأول و أصبحت تحقق منها عوائد أكبر بكثير .

قبل السبعينات من القرن الماضي كان النشاط الرئيسي لمكاتب المراجعة و على رأسها الثمانية الكبار يتمثل أساساً في المراجعة المحاسبية و المالية، إما في إطار قانوني ( باعتبارها محافظ حسابات) أو في إطار تعاقدي. لكنها بعد هذه الفترة أخذت منحى آخر و ذلك من خلال حدثين أساسيين هما<sup>1</sup>:

- العديد من مكاتب المراجعة قامت بإنشاء هياكل ملحقة يتمثل دورها في تقييم عمليات خاصة، تقديم نصائح في مجال الضرائب، مساعدة المجمعات في توحيد حساباتها و تقديم استشارات في مجال الإعلام الآلي\* . و يعود السبب في إنشاء هذه الهياكل الملحقة إلى القوانين المتعلقة بمهنة المراجعة، و التي تنص على أن المكتب الذي يصادق على حسابات مؤسسة معينة بصفته محافظ حساباتها لا يحق له تقديم خدمات أخرى للمؤسسة نفسها.

- مسيرو المؤسسات تأقلموا مع هذه الوضعية الجديدة و أصبحوا يوكلون إرادياً لموظفي الهياكل الملحقة التي ينشئها محافظو حساباتهم مهمات أخرى بعيدة عن المراجعة المحاسبية.

و من أهم العوامل التي تؤدي بالمؤسسات إلى طلب خدمات استشارة من مكاتب المراجعة ما يلي:

- الخبرة التي تكتسبها مكاتب المراجعة نتيجة مراجعة عمليات عملائها المختلفين و قيامها بتصميم الأنظمة المحاسبية و تفسير و تحليل البيانات، تؤهلها لتقديم خدمات استشارية أيضاً.

- قد لا تمتلك المؤسسة موظفين ذوي مهارات و معارف يمكنهم مواجهة الظروف التي قد تصادف المؤسسة، لذلك تلجأ إلى طلب الاستشارة من مكاتب المراجعة.

<sup>1</sup> Alain Mikol, Op-Cit, p.735.

\* خلال هذه الفترة ( بداية السبعينات ) ظهرت الحواسيب الصغيرة بدل الحواسيب الكبيرة ، لذلك كانت المؤسسات في حاجة إلى من يرشدها في هذا المجال .



### المبحث الثالث: العوامل المتحكمة في جودة خدمات المراجعة

تعد جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة مطلباً أساسياً لكل المتعاملين مع هذه المكاتب، باعتباره العنصر البارز الذي يتم على أساسه اللجوء إلى مكتب دون آخر و باعتباره أيضاً الركيزة التي تحقق من خلالها هذه المكاتب أهدافها. إلا أن هذه الجودة أصبحت اليوم من الصعب الحكم على هذه الجودة و تحديد مؤشراتهما، بدليل أن الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع و حاولت مناقشة كفاءة سوق المراجعة بلغت أكثر من 500 دراسة حتى عام 2005 . و قد اتجهت معظم الدراسات اليوم إلى دراسة تأثير تقديم الخدمات الأخرى على جودة المراجعة بشكل لافت للانتباه خاصة بعد فضيحة *Enron*.

#### 1. مفهوم جودة الخدمة و جودة المراجعة

ركزت معظم الأبحاث في مجال المراجعة في وقت سابق على البحث في العناصر التي تضمن استقلالية المراجعين الخارجيين، باعتبار هذه الأخيرة هي التي تضمن الأداء الجيد لمكاتب المراجعة. لكن هذا المنظور أصبح يعد ضيقاً و لا يكفي وحده للحكم على أداء مكتب المراجعة. لذلك ظهر مفهوم آخر أكثر شمولاً و هو " جودة المراجعة ".

##### 1.1 مفهوم الجودة و جودة الخدمة

أعطيت العديد من الترجمات لمصطلح الجودة على مدار عقود من الزمن. ففي البداية كان ينظر إلى جودة المنتج من خلال مواصفاته التي يمكن قياسها بموضوعية و التي ترتبط بالخصائص الكيميائية و الفيزيائية للمنتج. و فيما بعد أصبح ينظر إلى الجودة على أنها تعبير عن تصورات ذاتية لقدرة السلعة أو الخدمة على تلبية رغبات الزبائن، أو المدى الذي يخدم فيه المنتج أهداف المستهلك بنجاح خلال فترة الاستعمال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Juran J. M " quality control handbook" McGraw-Hill, 3d Ed, 1974, p.3.

و نظرا لطول الفترة التي تطور فيها مفهوم الجودة، فقد برزت هناك العديد من التعاريف لهذا المصطلح، لكن من الصعب إيجاد تعريف كاف و دقيق ضمن هذه التعاري و يعود السبب في هذا إلى ارتباط مفهوم الجودة بأربع مميزات لا يمكن الإحاطة بها في تعريف واحد و هي<sup>1</sup>:

### 1.1.1 تعدد الأبعاد

حيث تتكون السلعة أو الخدمة من جملة من المميزات و الخصائص المترابطة، و هو ما يؤدي إلى صعوبة إعطاء الأوزان المناسبة لكل ميزة في تحقيق الجودة في حين أن الحكم على الجودة غالبا ما يعطى بالنسبة للمنتوج ككل.

### 2.1.1 النسبية

حيث يتوقف الحكم على جودة المنتج على الإطار الزمني الذي تم فيه تقييم جودة السلعة أو الخدمة.

### 3.1.1 الذاتية

حيث يتوقف الحكم على جودة المنتج على رؤية المستهلك لهذه الجودة. و تختلف هذه الرؤية باختلاف حاجات المستهلكين و مقارنتهم بين الجودة التي يلاحظونها و توقعاتهم و حاجاتهم.

### 4.1.1 الديناميكية

إذ تتغير حاجات و تفضيلات المستهلكين مع مرور الوقت، و بالتالي فإن تصورهم لجودة المنتج يتأثر بمستوى هذا التغيير.

و قد ركزت الأبحاث في مجال الجودة اهتمامها لوقت طويل على جودة المنتجات، لكنها منذ بداية التسعينات أصبحت تتجه إلى جودة الخدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، أصبح كون جودة الخدمة من أهم المشاكل التي تواجه الإدارة من المفاهيم السائدة في بداية التسعينات<sup>2</sup>. و يرجع السبب في هذا الأمر إلى احتلال صناعة الخدمة لأهمية متزايدة في الدول الغربية، حيث أشارت الدراسات في ذلك الوقت إلى أن نسبة

<sup>1</sup> R J M Dassen " Audit quality: An empirical study of the attributes and determinants of audit quality perceptions" Thesis to obtain the title of doctor, Maastricht, Rijksuniversiteit Limburg, 1995, p. 20

<sup>2</sup> Cronin & Taylor "Measuring service quality: A reexamination and extension" Journal of Marketing, Vol 56, July 1992, p. 55.

السكان العاملين في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة انتقل من 30% عام 1900 إلى 74% عام 1984، كما أشارت إلى أن 75% من مناصب الشغل التي تم خلقها عام 1984 كانت في قطاع الخدمات<sup>1</sup>.

### 2.1 مفهوم جودة المراجعة

حظي موضوع جودة المراجعة باهتمام الكثير من الباحثين و المنظمات المهنية، إلا أنه لحد الآن لم يتبلور مفهوم واضح و محدد لمصطلح " جودة المراجعة". و يرجع السبب في هذا إلى صعوبة الحكم على جودة الخدمة على خلاف المنتجات المادية التي يمكن اختبار جودتها مسبقا و الحكم عليها بسهولة، كما أن هناك صعوبة في قياس جودة المراجعة لعدم وجود مقاييس محددة لها، بالإضافة إلى الاختلاف بين المستفيدين من خدمات المراجعة في إدراك جودة المراجعة و منظورهم إليها.

و من أهم الكتاب الذين حاولوا إعطاء تعريف ملائم لجودة المراجعة نجد " *De Angelo* " التي تعد كتاباتها مرجعا هاما في هذا المجال، حيث تعرفها كما يلي " هي قدرة المراجع على اكتشاف التحريف المادي في القوائم المالية - إذا كان موجودا - و التقرير عن هذا التحريف عند اكتشافه"<sup>2</sup>. و يلاحظ على هذا التعريف أنه ركز على اكتشاف الأخطاء و المخالفات التي تحتوي عليها القوائم المالية، في حين ركزت التعاريف الأخرى على عناصر أخرى منها: الالتزام بالمعايير المهنية و تحقيق مكاتب المراجعة لأهداف الأطراف المعنية أو أصحاب المصلحة. و يعتبر المختصون أن التركيز على عنصر من هذه العناصر بشكل منفرد في تعريف جودة المراجعة يعد غير كاف، حيث لا بد من التطرق إليها كلها. من هذا المنطلق يمكن الوصول إلى التعريف التالي لجودة المراجعة: هي أداء عملية المراجعة بكفاءة و فعالية وفقا لمعايير المراجعة، مع الإفصاح عن الأخطاء و المخالفات المكتشفة، و العمل على تحقيق تطلعات و أهداف أصحاب المصلحة.

<sup>1</sup> R J M Dassen, Op-Cit, p.21.

<sup>2</sup> L.E. DeAngelo " Auditor size and quality" In " Journal of accounting and economics" North Holland Publishing company, 1981, p.186.

### 2. مكونات جودة المراجعة

يمكن تقسيم الجودة في المراجعة إلى قسمين: الجودة الوظيفية و الجودة الفنية.

#### 1.2 الجودة الوظيفية

يقصد بالجودة الوظيفية للمراجعة الدرجة التي تلقى بها عملية المراجعة و إخراج نتائجها و إيصالها توقعات من العملاء. و تعتبر الجودة الوظيفية للمراجعة جزءا جد هام ضمن تقديرات المتعاملين مع مكتب المراجعة لجودة المراجعة ككل، و قد أشار الباحثون في موضوع جودة المراجعة أن الجودة الوظيفية ترتبط بمجموعة من العوامل منها ما هو عام و منها ما هو خاص و يتعلق بخصوصية الصناعة.

و يمكن تلخيص العناصر العامة التي تتحكم في الجودة الوظيفية للمراجعة في خمسة عناصر رئيسية هي<sup>1</sup>:

#### 1.1.2 الأدوات المستعملة

يرتبط هذا العنصر بالتسهيلات المادية و الأجهزة المستعملة في تقديم الخدمة و كذا مظهر مقدمي الخدمة. و على سبيل المثال، فقد لاحظ الباحثون أن الاستعمال المكثف للحاسوب في خدمات المراجعة يؤثر إيجابا على تقديرات زبائن المكتب لجودة هذه الخدمات<sup>2</sup>.

#### 2.1.2 الفاعلية

تعرف بأنها القدرة على تقديم خدمة المراجعة المنتظرة بشكل يتناسب و يتوافق مع تطلعات الزبائن. و تقاس عادة بالوقت المخصص لحل مشاكل العميل. و قد أشارت بعض الدراسات إلى أن عنصر الفاعلية هو عنصر مهم في تقدير أداء المراجع من قبل المؤسسات محل المراجعة. كما أشارت إلى أن تقديم المراجعين لخدماتهم

<sup>1</sup> Zeithaml et al " Delivering quality service" In The free press , New York, 1990, p.261.

<sup>2</sup> J V Carcello et al " Audit quality attributes: The perceptions of audit partners, preparers and financial statements users" In Auditing: a journal of practice and theory, spring 1992, p.7.

## الفصل الثاني

في الوقت المناسب هو المعيار الرابع الذي تعتمد عليه البنوك و مستخدمو القوائم المالية للوثوق بالمعلومات التي يوفرها المراجعون.

### 3.1.2 الاستجابة

يرتبط هذا العنصر بمستوى التحمس الذي يبديه موظفو مكتب المراجعة لمساعدة الزبائن و توفير الخدمة الفورية لهم. و في إحدى الدراسات تبين أن هناك علاقة مباشرة بين تصور الزبائن للجودة الكلية للمراجعة ومدى استجابة مكاتب المراجعة لاحتياجات زبائنهم، كما تبين أيضا بأن الاستجابة للزبائن هو ثالث أهم عنصر يعتمد عليه في الحكم على جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة بما فيها خدمات المراجعة<sup>1</sup>.

### 4.1.2 التحكم

يتعلق عنصر التحكم بمدى معرفة و كفاءة موظفي مكتب المراجعة و قدرتهم على كسب ثقة و طمأنينة الزبائن. و يقاس هذا البعد بالأمن و السرية و اللطافة التي يبديها المراجعون تجاه زبائنهم. و يمكن أن يلمس زبون مكتب المراجعة هذا البعد من خلال إحساسه بوجود درجة عالية من المعرفة و الخبرة لدى المراجع.

و قد أوضحت بعض الدراسات أن تقديم مكتب المراجعة لسلسلة واسعة من الخدمات يعكس هذا البعد، إذ يدل على وجود درجة عالية من الخبرة و المعرفة لدى مراجعي المكتب، كما أكدت بأن هذه الخبرة والمعرفة هي من المزايا الأكثر تمييزا في الحكم على أداء المراجعين و أنها ثالث أهم متغير يتم الاعتماد عليه في اختيار مكتب المراجعة<sup>2</sup>.

### 5.1.2 التفهم و الانسجام

يرتبط هذا العنصر بالتفهم و الاهتمام الفردي الذي تبديه مكاتب المراجعة تجاه زبائنهم. و غالبا ما يتم قياس هذا البعد من خلال السهولة التي يجدها زبائن المكتب في الوصول إلى الموظفين و فهم هؤلاء لحاجات الزبائن و أعمالهم. و قد أكدت بعض الدراسات أن العلاقات الشخصية التي تنشأ بين موظفي مكتب المراجعة

<sup>1</sup> Idem

<sup>2</sup> Scott and Vander Walt " Choice criteria in the selection of international accounting firms" European journal of marketing, n° 1, 1995,pp.27-39.

## الفصل الثاني

وعملائه تعد واحدا من العناصر الهامة التي يعتمد عليها هؤلاء في الحكم على أداء المراجعين. كما بينت ذات الدراسات أن 36 % من عملاء مكاتب المراجعة يعتبرون أن التسهيلات التي توفر لهم في الاتصال و التعامل مع مكتب المراجعة تعد من أهم العناصر التي يعتمدون عليها في اختيار مكتب المراجعة و هي تأتي في المرتبة الثانية بعد كفاءة المراجعين<sup>1</sup>.

و يمكن تلخيص هذه الأبعاد الخمسة للجودة الوظيفية للمراجعة في الجدول التالي:

### الجدول رقم (2): الأبعاد الخمسة لجودة المراجعة

الوصف	البعد
المعرفة و المعاملة التي يبديها موظفو مكتب المراجعة وقدرتهم على إبداء الحياد و الثقة	التحكم
الحرص و العناية و الاهتمام الفردي	التفهم و الانسجام
القدرة على تقديم الخدمة المتفق عليها بشكل ملائم	الفاعلية
الاستعداد لمساعدة العميل و توفير الخدمة العاجلة له	الاستجابة
ظهور تسهيلات مادية، تجهيزات و أدوات للاتصال .	الأدوات المستعملة

المصدر: *Angus Duff "Auditqual : Dimensions of audit quality" The institute of chartered accountants of Scotland, First published 2004, P.29.*

## 2.2 الجودة الفنية للمراجعة

<sup>1</sup> Angus Duff "Auditqual : Dimensions of audit quality" The institute of chartered accountants of Scotland, First published 2004, P.28.

الجودة الفنية تعني تقدير العملاء للدرجة التي تواجه بها المراجعة توقعات العملاء مع احترام اكتشاف والتقرير عن الأخطاء و الانحرافات الموجودة في الشركة محل المراجعة و وضعيتها المالية<sup>1</sup>. و نلاحظ أن هذا التعريف يتوافق كثيرا مع تعريف *De Angelo* ، الذي تم قبوله بشكل واسع في أدبيات المراجعة.

هناك العديد من التبريرات التي يمكن قبولها لتفسير الاهتمام بالجودة التقنية للمراجعة في مجال المهنة بشكل عام. و لعل من أبرز هذه التبريرات أن هذا النوع من جودة المراجعة يعتبر عنصرا تنافسيا هاما و يمكن فهم ذلك انطلاقا من نظرية الوكالة.

و تتمثل أهم مميزات و خصائص الجودة الفنية في تلخص المراجعين من الفجوات المتعلقة برأيه حول مصداقية القوائم المالية، الإبلاغ بمشاكل استمرارية المؤسسة، نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية، الإبلاغ بحالات الاختلاس و الإبلاغ بالأفعال غير القانونية.

### 1.2.2 رأي المراجع حول مصداقية القوائم المالية

كما هو معلوم، فإن إصدار المراجع لرأي حول مصداقية القوائم المالية يعتبر من المهام الرئيسية للمراجع. و حسب *De Angelo*، فإن قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء الموجودة في القوائم المالية و التقرير عنها يعتبر من أهم خصائص الجودة الفنية للمراجعة<sup>2</sup>.

إن تطلعات جمهور المراجعة فيما يخص مهام المراجع المتعلقة باكتشاف الأخطاء الموجودة في القوائم المالية و التقرير عنها تكون عالية. فالبنوك و عملاء مكاتب المراجعة بشكل عام يعتبرون أنها من الأعمال التقليدية الجوهرية للمراجع. و بالتالي، فإن الفشل في الاستجابة لهذه التطلعات يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على تقدير مستخدمي تقارير المراجعة لجودة المراجعة خاصة البنوك<sup>3</sup>.

### 2.2.2 رأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار

<sup>1</sup> R J M Dassen , Op-Cit, p. 30-31.

<sup>2</sup> L.E.De Angelo, Op-cit, p.190.

<sup>3</sup> R J M Dassen , Op-Cit, p. 43

إن الحالات التي يتم فيها إصدار تقارير مراجعة متحفظة قبل إفلاس المؤسسة بفترة قصيرة، يعد من الأحداث التي تحدث ارتباكاً كبيراً في ثقة الجمهور في مهنة المراجعة. ووفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإن المراجع مطالب بتحديد ما إذا كانت الوحدة محل المراجعة قادرة على الاستمرار في المستقبل. وإذا كانت هناك شكوك حول هذه المقدرة، يجب التعبير عنها سواء في القوائم المالية أو في تقرير المراجع.

و يعد تعبير المراجعين عن شكوكهم إزاء قدرة المؤسسة على الاستمرار، من الخصائص الهامة للجودة الفنية للمراجعة و من العناصر التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير الجودة الكلية للمراجعة، لأنه يعتبر بمثابة إنذار لمستعملي القوائم المالية باحتمال فشل المؤسسة، و يمكن أن يدفع الإدارة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على المؤسسة إذا تم في الوقت المناسب<sup>1</sup>.

### 3.2.2 رأي المراجع حول فعالية نظام الرقابة الداخلية

إن فحص المراجعين لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و التقرير عن جودته، يعد من المهام الرئيسية للمراجعين الخارجيين. فقد نبهت المعايير الدولية للمراجعة إلى أهمية اكتشاف نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية و التقرير عنها و اعتبرته من جزءاً مهماً في نشاط المراجعة.

و قد أكد كل من *Landsittel* و *Hooton* أن المستثمرين يحرصون على معرفة ما إذا كانت أعمال الشركة مراقبة من خلال وجود نظام رقابة داخلية فعال، لذلك يعد رأي المراجع حول هذا النظام أمراً مهماً جداً في الحكم على جودة خدمات المراجعة رغم أنه من المهام التقليدية للمراجعين الخارجيين<sup>2</sup>، و أن الفشل في الاستجابة لتوقعات الجمهور بالنسبة لهذه المهمة من المفروض أن يكون له تأثير عال نسبياً على تقدير البنوك و مستخدمي القوائم المالية للجودة الكلية للمراجعة.

### 4.2.2 رأي المراجع حول وجود الغش و المخالفات

<sup>1</sup> R J M Dassen, Op-Cit, p.44.

<sup>2</sup> Hooton & Landsittel " Adressing " Early warning" and the public interest : Auditor involvement with internal control" In " The CPA journal" June 1991, p.11.



إن مسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش *Fraud*، أصبحت من المداخل الهامة الأكثر ارتباطا بتحسين أداء المراجعين و بمفهوم فجوة التوقعات<sup>1</sup>. و تنص القوانين و المعايير الدولية على أن المراجعين مسؤولون عن اكتشاف الغش المادي الموجود في القوائم المالية و إبلاغ الإدارة و في بعض الظروف مجلس الإدارة به. لكن إذا لم تتخذ إدارة المؤسسة أي إجراء للحد من آثار هذا الغش أو تجنب حدوثه مرة أخرى، فإن المراجع يعبر في تقريره عن وجود حالات غش و يحدد الأسباب التي دفعته إلى ذلك.

و رغم أن توقعات جمهور المراجعة حول مهام المراجعين المتعلقة باكتشاف الغش مهمة جدا، مع عدم اعتبارها من المهام التقليدية للمراجعة، إلا أن بعض عملاء المراجعة و خاصة البنوك لا تعتبر هذه المهام من الخصائص الأساسية لتقدير الجودة الكلية للمراجعة، بسبب أن الغش لا يؤثر بشكل مباشر على مصالحها مثلما هو الحال بالنسبة لتقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار. أما بالنسبة لباقي العملاء، فيعتبرون أن اكتشاف الغش أمر مهم في تقدير الجودة الكلية للمراجعة، خاصة إذا رأت إدارة المؤسسة أن هذا الغش يشكل خطرا على المؤسسة.

### 5.2.2 رأي المراجع حول ظهور التصرفات غير القانونية

أكد المعيار رقم 54 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين *AICPA* و الذي يحمل عنوان " التصرفات غير القانونية للعملاء *Illegal acts of clients* " ، على أن المراجع يجب أن ينفذ مهامه بالشكل الذي يسمح له باكتشاف التصرفات غير القانونية المادية التي يكون لها أثر مباشر على شكل و مضمون القوائم المالية. كما تلزم التشريعات في مختلف الدول المراجعين بتقييم الأثر المحتمل لهذه التصرفات على القوائم المالية.

بالنسبة لتأثير هذه المهمة كخاصية للجودة الفنية للمراجعة، فقد تبينت الآراء بين البنوك و عملاء المراجعة الآخرين. حيث يرى موظفو البنوك أن تأثير اكتشاف التصرفات غير القانونية و التقرير عنها على تقديرهم للجودة الكلية للمراجعة محدود. أما باقي العملاء، فيعتبرون أن اكتشاف التصرفات غير القانونية أمر مهم لتقدير جودة المراجعة خاصة إذا كان لهذه التصرفات أثر مهم على القوائم المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Humphrey et al " The audit expectation gap in Britain- An empirical investigation" unpublished paper ,university of Manchester, 1991.

<sup>2</sup> Angus Duff, op-cit, p.41.

### 3. محددات جودة خدمات المراجعة

إن جودة الخدمة بشكل عام لا يمكن الحكم عليها بالنظر إلى بعد واحد فقط، و قد تحدث الباحثون عن الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة خدمات المراجعة. و يمكن تقسيم هذه العوامل إلى: عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة، عوامل مرتبطة بالمراجعين و عوامل مرتبطة بالشركة محل المراجعة.

#### 1.3 محددات مرتبطة بمكتب المراجعة

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من الاعتبارات و المقومات المرتبطة بمكتب المراجعة و التي يعكس توافرها جودة المراجعة. و تتمثل هذه المقومات في: حجم مكتب المراجعة، سمعة مكتب المراجعة، تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين و مدة ارتباط العميل بمكتب المراجعة. و الآن سنحدد المقصود بكل عنصر من هذه العناصر و مدى مساهمة كل منها في تحقيق جودة المراجعة.

##### 1.1.3 حجم مكتب المراجعة

يعد حجم مكتب المراجعة مرجعا أساسيا للحكم على جودة الخدمات التي يقدمها. و تشير معظم الدراسات إلى أن مكاتب المراجعة الكبيرة تقدم خدمات ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب الصغيرة و المتوسطة و على رأسها المكاتب الدولية المعروفة بـ *Big Four*. حيث توصلت العديد من الأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية و أستراليا و كندا، إلى أن هذه المكاتب تتمتع بقدرة فائقة على اكتشاف الأخطاء و المخالفات و تقديم أحسن الاستشارات في ميادين مختلفة، بالإضافة إلى التزامها بمعايير الرقابة على جودة المراجعة\* بشكل كامل.

و على الرغم من أن الكثير من الدراسات بل معظمها يسير في هذا الاتجاه و يؤكد وجود علاقة إيجابية بين حجم المكتب و جودة الخدمات التي يقدمها، إلا أن اقتران جودة الخدمات بحجم المكتب قد لا يكون صالحا

\* تتمثل معايير الرقابة على جودة المراجعة في مجموعة الإجراءات و السياسات التي تتبناها مكاتب المراجعة لتوفير القناعة المعقولة لإنجاز مهام المراجعة وفقا للمبادئ الأساسية للمراجعة. و قد قامت العديد من المنظمات المهنية بإصدار العديد من هذه المعايير من بينها الاتحاد الدولي للمحاسبين و المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين .

دائماً. و لعل فضيحة مكتب *Andersen* خير مثال على هذا الطرح، حيث رغم كون المكتب كان الرقم واحد في العالم في مجال المراجعة، إلا أنه فشل في إبلاغ المستثمرين بالوضعية المالية الحقيقية لشركة *Enron*. بالإضافة إلى هذا فإن قلة العملاء بالنسبة لمكاتب الصغيرة لا تعود إلى كون هذه الأخيرة غير قادرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية، وإنما لكونها أقل شهرة.

### 2.1.3 سمعة مكتب المراجعة

يحاول كل مكتب مراجعة و بطرق مختلفة خلق اسم و سمعة له في السوق تكون بمثابة أصل معنوي للمكتب يساهم في زيادة نصيبه في السوق و تحقيقه لعوائد غير عادية على المدى الطويل. و ترتبط سمعة مكتب المراجعة بعدة عوامل، توصلت معظم و أهم الدراسات إلى أن أهمها يكمن في حجم مكتب المراجعة و عدد عملائه و انتمائه إلى أحد المكاتب الدولية.

و ترتبط جودة خدمات مكاتب المراجعة كثيراً بسمعتها، حيث تزيد السمعة الجيدة في وزن جودة الخدمات التي يقدمها مكتب المراجعة لدى العملاء. فقد أكدت الدراسات أن الحصول على سمعة جيدة له أهمية بالغة بالنسبة لمكاتب الخدمات المالية و في مقدمتها مكاتب المراجعة. فالمراجعون الذين يتمتعون بسمعة جيدة يقدمونه بمهام مراجعة ذات جودة عالية و يصادقون بشكل أفضل على مصداقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية<sup>1</sup>.

بالنسبة لخدمات المراجعة القانونية، أشار الباحثون إلى أن مستخدمي القوائم المالية لا يمكنهم الحكم بدقة على جودة المراجعة، و قد يعتمدون في معظم الأحيان على سمعة المكتب بدل قدرة مراجعيه على اكتشاف الأخطاء و المخالفات الموجودة في القوائم المالية و التقرير عنها كقياس للحكم على جودة المراجعة.

و في دراسات أخرى تم التوصل إلى أن سمعة مكاتب المراجعة تنعكس على سمعة الشركات المتعاملة معها. فقد أكد كل من *Jang & Ling* أن حجم التعاملات في البورصة يكون كبيراً جداً بالنسبة للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب الثمانية الكبار مقارنة بالشركات التي تمت مراجعتها من مكاتب غير الثمانية الكبار،

<sup>1</sup> S. Krishnamurthy, J.Zhou " Auditor reputation, Auditor independence and the stock market impact of Andersen's indictment on its clients firms" In " Contemporary accounting research" Vol 23, n° 2, Summer 2006, p.466.

وذلك بسبب السمعة الكبيرة التي تحظى بها هذه المكاتب و الثقة التي يضعها مستخدمو القوائم المالية في تقارير المراجعة التي تصدرها هذه المكاتب<sup>1</sup>.

و ترتبط سمعة مكتب المراجعة كما سبق و أشرنا بالعديد من العوامل وقد ركز الباحثون على عامل مهم يمكن أن يؤثر بشكل كبير على سمعة مكاتب المراجعة. هذا العامل يتمثل في عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة\* . و قد توصل معظم هذه الدراسات إلى أن عدم وجود دعاوى قضائية مرفوعة ضد مكتب المراجعة يعبر على جودة عمليات المراجعة التي ينجزها. و في الجهة المقابلة، فإن وجود هذه الدعاوى يترتب عليه تحمل المراجعين للعديد من التكاليف المتمثلة في العقوبات التي يمكن توقيعها على مكتب المراجعة، و أيضا في التأثير السلبي لتلك الدعاوى على سمعة المكتب و بالتالي على إدراك العملاء لجودة الخدمات التي يقدمها<sup>2</sup>.

### 3.1.3 تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين

يختلف طالبو الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة من حيث طبيعة النشاط، الأمر الذي يفرض على مكاتب المراجعة تكييف خدماتها مع كل قطاع نشاط لأن هذا الاختلاف له تأثيره القوي و المباشر على المتطلبات الخاصة بإعداد القوائم المالية و طبيعتها و كيفية نشرها. و قد انتهت مجمل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلى نتيجة مفادها أن تعامل مكاتب المراجعة مع مؤسسات مختلفة من حيث قطاع النشاط يؤدي إلى تحملها أعباء كثيرة، ليس هذا فحسب، بل قد يؤدي إلى تدهور نوعية الخدمات المقدمة. و لذلك يرى الكثير من الباحثين أنه ينبغي على مكاتب المراجعة التخصص في قطاع نشاط معين لأنه يؤدي إلى تحقيق جملة من الفوائد سواء بالنسبة لمكتب المراجعة أو بالنسبة لعميلها و التي تتمثل في:

- زيادة مداخيل مكتب المراجعة من خلال تخفيض تكاليف الخدمة و ذلك نتيجة زيادة معرفة و خبرة موظفي المكتب بنشاط معين، مما يجعلهم بارعين في معالجة المشاكل و الصعوبات التي قد تواجههم.

- تقليل الوقت اللازم للقيام بعمليات الفحص المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق رضا العميل.

<sup>1</sup> Jang & Lin " Audit quality and trading volume reaction: A study of initial public offering of stocks" In " journal of accounting and public policy" Vol 12, n° 3, 1993, pp.263-287.

\* بعض الدراسات حاولت دراسة تأثير عدد الدعاوى المرفوعة ضد مكتب المراجعة على جودة المراجعة مباشرة كعنصر مستقل عن سمعة مكتب المراجعة، لكن ارتأينا إدراجه مع هذا الأخير نظرا لارتباطه الوثيق به.

<sup>2</sup> K. Schipper " Discussion of an analysis of auditor litigation disclosure" In " Auditing: journal of practice and theory" Vol 10, 1991, pp 72-76.

- الوصول إلى نتائج أحسن بفضل الخبرة و الكفاءة التي يكتسبها موظفو مكتب المراجعة من خلال تعاملهم مع قطاع نشاط واحد.

- زيادة الحصة السوقية لمكتب المراجعة من خلال انجذاب المؤسسات إلى المكاتب المتخصصة لكونها تقدم خدمات ذات جودة عالية مقارنة بالمكاتب غير المتخصصة.

من هذا المنطلق يمكننا القول بأن جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة تقتزن أيضا بتخصص هذه الأخيرة في التعامل مع مؤسسات تنشط في القطاع نفسه أو في قطاعات متقاربة.

و قد توصلت الدراسات التي حاولت دراسة العلاقة الموجودة بين جودة خدمات المراجعة و تخصص مكتب المراجعة في قطاع معين، إلى أن التخصص في مراجعة نشاط معين يعتبر أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة، وأن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة و تخصص مكتب المراجعة في قطاع نشاط معين نتيجة الخبرة والمهارات العالية التي يكتسبها موظفو المكتب.

### 4.1.3 مدة ارتباط مكتب المراجعة بالزبون

إن علاقة مكتب المراجعة بالعميل من العلاقات التي تتميز بطول مداها الزمني مقارنة بالمثل الأخرى. حيث رغم أن ارتباط العميل بمكتب المراجعة يكون بموجب عقد يغطي فترة مالية واحدة خاصة بالنسبة لخدمات المراجعة القانونية، و رغم أن المؤسسة تحتفظ بحق تغيير المراجع عند انتهاء هذا العقد، إلا أن معظم المؤسسات ترجح خيار إبقاء المكتب الحالي و ذلك لعدة اعتبارات أهمها أن طول مدة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لهذا الأخير. ففي هذا الإطار أشارت كل من لجنة *Cohen* و لجنة *Treadway* أن قصر مدة ارتباط المراجع بالعميل يعد أحد الأسباب الرئيسية لحدوث مراجعات دون المستوى. إن تبرير وجهة النظر هذه يستند إلى أن طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بالمؤسسة يؤدي إلى زيادة خبرته بالمؤسسة و اطلاعه على كل ما يجري فيها، مما ينعكس في تقديم خدمات مراجعة و خدمات استشارة ذات جودة عالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> S. H. Tech " auditor independence, dismissal threats and the market reaction to auditor switches" In " Journal of accounting research" Vol 30, n° 1, 1992, pp.1-23.

و في المقابل أكدت بعض الدراسات أن طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل قد ينعكس سلبا على نوعية الخدمات المقدمة خاصة خدمات المراجعة. ذلك أن تعامل مكتب المراجعة مع المؤسسة لفترة طويلة يؤدي إلى تولد علاقات شخصية بين المراجعين و مسيري المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من إجراءات المراجعة و عدم اكتشاف الأخطاء و المخالفات الموجودة في القوائم المالية إما عمدا أو نتيجة الثقة العمياء التي يضعها المراجعون في مسيري المؤسسة و في القوائم التي يعدونها.

### 2.3 عوامل مرتبطة بالمراجعين

يضم أي مكتب مراجعة مجموعة من العاملين يمكن تقسيمها إلى فئات مختلفة حسب عدد و نوع الخدمات التي يقدمها المكتب. و مهما كان التقسيم، فإنه لا يخلو من فئة المراجعين و خاصة المرخص لهم بممارسة النشاط ، كما أنه في معظم الأحيان يحتوي على فئة الاستشاريين.

و يرتبط نجاح مكتب المراجعة و تقديمه لخدمات عالية الجودة تنماشى و تطلعات عملائه ارتباطا قويا بتأهيل و كفاءة الفريق العامل بالمكتب. و يتحقق هذا التأهيل و الكفاءة من خلال تضافر جملة من العناصر أهمها الكفاءة و التي تقتزن في معظم الأحيان بالتأهيل و الخبرة و كذا الاستقلالية.

### 1.2.3 التأهيل العلمي و الخبرة المهنية :

لقد أشار العديد من الكتاب و في مقدمتهم *De Angelo* أن الكفاءة المهنية للمراجع ( التعليم المهني، الخبرة، التكوين المهني المستمر) تعد الركيزة الأولى التي تقوم عليها جودة المراجعة، لأنها تؤدي إلى القدرة على اكتشاف الأخطاء و المخالفات الموجودة<sup>1</sup>.

و تؤدي الكفاءة المهنية إلى تحكم المراجعين في أفضل التقنيات و الأدوات و استخدامها في أعمالهم مما يسمح بتحسين أدائهم و تقديم أجود الخدمات<sup>2</sup>. من جهة أخرى فقد أثبتت الدراسات أن الخبرة المهنية تلعب

<sup>1</sup> DeAngelo, Op-Cit, p.190.

<sup>2</sup> Sutton& Lampe "A framework for evaluating process quality for audit engagement" In " Accounting and business research" Vol 21, n° 83, 1991, pp.275-288.

دورا هاما في جودة أداء المراجعين، حيث تبين أن هناك فرق واضح بين كبار ممارسي المراجعة و المراجعين حديثي العهد من حيث القدرة على اكتشاف الأخطاء و المخالفات و كذا المعرفة بالقطاعات محل المراجعة، ذلك أن القدرة على اكتشاف الأخطاء تعتمد على تكرار حدوث الخطأ و مدى تعرض المراجع لهذه الأخطاء و هو ما يتوفر عليه كبار المراجعين.

### 2.2.3 الاستقلالية و الموضوعية :

إن ممارسة موظفي مكاتب المراجعة لمهامهم دون اعتبارات ذاتية و دون ضغوط من جهات أخرى ينعكس بالإيجاب على جودة الخدمات المقدمة خاصة خدمات المراجعة القانونية. لذلك تعد استقلالية المراجعين مطلبا رئيسيا في مجال مهنة المراجعة مثل غيرها من المهن، لأنه يمثل أساس الثقة في المعلومات التي توفرها مكاتب المراجعة لمستخدمي القوائم المالية. و مادامت الحاجة إلى خدمات المراجعة نشأت كما سبق و أشرنا بسبب تعارض المصالح، فإن هذا يتطلب من المراجعين الاستقلال و الحياد.

و يعتبر استقلال المراجع الخارجي من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات الأكاديمية و الإصدارات المهنية، و التي اتفقت كلها على الأهمية البالغة لهذه الخاصية باعتبارها أحد أهم معايير المراجعة و هي بمثابة حجر الزاوية في ممارسة مهنة المراجعة. و يعبر استقلال المراجع الخارجي عن حالة ذهنية تجعل المراجع مجردا من أي مصالح عند إبداء رأيه، و أن ينظر إلى كل الحقائق بصورة موضوعية مع ضرورة تفهم المراجع لكافة الضغوط والعوامل التي قد تؤثر على موضوعيته<sup>1</sup>. و يتحقق عنصر الاستقلالية إذا توفر للمراجعين حق الحصول على المعلومات و الوثائق و توجيه أعمالهم دون أي تدخل من المؤسسة محل المراجعة، و إذا توفرت لهم أيضا الحرية التامة في اختيار إجراءات و طرق الفحص، بالإضافة إلى حرية التعبير عن الرأي في التقرير الذي يدلي به على القوائم المالية.

و هناك العديد من العوامل التي تتحكم في استقلالية المراجعين، و يتمثل أهمها في: تقديم خدمات استشارية للمؤسسة محل المراجعة، الحالة المالية للمؤسسة محل المراجعة، درجة المنافسة في سوق المراجعة، حجم مكتب المراجعة، طبيعة الخلافات بين المراجع و الإدارة، وجود لجان المراجعة، النواحي الشخصية للمراجع والمصالح المالية له و مدى وجود قيود على الفحص و التقرير.

<sup>1</sup> أحمد محمد نور و آخرون " دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات " الدار الجامعية، الاسكندرية 2007، ص.28، 29.

بالنسبة للعامل الأول، يرى معظم الباحثين أن قيام مكتب المراجعة بتقديم خدمات استشارية للعميل فضلا عن خدمات المراجعة يمثل تهديدا حقيقيا لاستقلالية المراجعين، حيث غالبا ما يتمتع هؤلاء عن التقرير عن نقاط الضعف الناجمة عما قدموه من استشارات\* . أما بالنسبة لتأثير الحالة المالية للشركة على استقلالية المراجع، فقد أكد بعض الباحثين و على رأسهم *MC Knapp* على أن قوة الهيكل المالي للشركة تؤدي إلى زيادة قدرتها على فرض أدائها على مراجع الحسابات في حالة وجود أي تعارض بينهما<sup>1</sup>. و فيما يتعلق بتأثير المنافسة في سوق المهنة على استقلال مراجع الحسابات يرى بعض الكتاب أن سيادة المنافسة تؤدي حتما إلى زيادة استقلالية المراجعين.

### 3.3 عوامل مرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة

#### 1.3.3 حجم المؤسسة

نظريا تختلف الحاجة إلى خدمات المراجعة باختلاف حجم المؤسسات، حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة و تعقدت عملياتها كلما زاد الفصل بين الملكية و الإدارة زادت صراعات الوكالة، و بالتالي يفترض أنه كلما زاد حجم الشركة زادت حاجتها إلى خدمات مراجعة ذات جودة عالية<sup>2</sup>.

و قد حاولت العديد من الدراسات التوصل إلى العلاقة بين حجم المؤسسة محل المراجعة و جودة المراجعة، و اعتمدت على الكثير من المؤشرات في قياس حجم المؤسسة ( قيمة الأصول، رقم الأعمال، عدد العاملين).<sup>3</sup> لكن النتائج المتوصل إليها كانت نوعا ما متناقضة. فبعض الدراسات توصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين حجم المؤسسة محل المراجعة و جودة المراجعة، بحكم أن حجم المؤسسة و قوة مركزها المالي يمكنها من ممارسة ضغوط على مكاتب المراجعة و التهديد بتغييرها إذا لم تعمل لصالح المؤسسة<sup>4</sup>. في حين توصلت دراسات

\* سنعود إلى هذا العنصر بشيء من التفصيل في المطلب الثالث.

<sup>1</sup> Michael C Knapp " Audit conflict: An Empirical Study of the perceived Ability of auditors to resist management pressure" In " The accounting Review" April 1985, pp.202-211.

<sup>2</sup> كمال الدين الدهراوي " مناهج البحث في مجال المحاسبة" الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية 2002، ص.233.

<sup>3</sup> سامي محمد " نموذج مقترح لقياس و ضبط جودة الأداء المهني في المراجعة" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2003، ص. 183.

<sup>4</sup> D. R. Deis, G A Giroux " Determinants of audit quality in the public sector" In " The accounting review" Vol 67, n°3, 1992, p.463.



أخرى إلى أن هناك علاقة إيجابية بين جودة المراجعة و حجم المؤسسة محل المراجعة و قوتها المالية، حيث أن المؤسسات كبيرة الحجم غالبا ما تتعامل مع مكاتب مراجعة كبيرة تتميز بخدمات ذات جودة عالية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> D. Hay, D. Davis “ The voluntary choice of an auditor of any level of quality” In “ Auditing: A journal of practice and theory” Vol 23, n° 2, September 2004, p.37.

### 2.3.3 هيكل الرقابة الداخلية

إن فهم نظام الرقابة الداخلية يعد أحد أهم العوامل التي تؤثر على قبول المراجعين التعامل مع مؤسسة ما، بل و أحد أهم المعايير المساعدة على تحديد أتعاب المراجعة<sup>1</sup>. و من ثم فقد اعتبره الكثير من الباحثين كأحد العوامل التي تؤثر إيجابا على جودة المراجعة، لأنه يسمح بفهم سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية التي تعتبر من أهم عناصر منع الأخطاء و الغش<sup>2</sup>.

### 3.3.3 تعقد مهام المراجعة

يرتبط تعقد مهام المراجعة غالبا بالمؤسسة محل المراجعة من حيث النشاط الذي تمارسه، عدد الفروع التابعة لها و تعقد عملياتها و درجة اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات.

و قد حاول العديد من الباحثين دراسة العلاقة بين تعقد مهام المراجعة و جودة المراجعة، لكن النتائج لم تتفق على اتجاه واحد. فمن جهة توصل بعض الباحثين إلى أن تعقد مهام المراجعة له آثار سلبية على جودة أحكام المراجعة، و أنه لا بد من إيجاد حلول مناسبة لهذا التعقيد حتى يمكن تحقيق الجودة في مهام المراجعة<sup>3</sup>. و من جهة أخرى توصل باحثون آخرون إلى أن تعقد مهمة المراجعة يرتبط أيضا بمخاطر الأعمال، و بالتالي فإن المؤسسات التي لها مخاطر أعمال كبيرة يكون دور المراجع فيها كبير أيضا، الأمر الذي يزيد من ضغط العملاء لتحسين جودة المراجعة في هذه الوضعية<sup>4</sup>. و هناك رأي ثالث يشير إلى أن تعقد مهمة المراجعة الناتج عن تعقيد النظم المحاسبية للمؤسسة لا يؤثر بالضرورة على جودة المراجعة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> فاروق أحمد حسن " التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية" مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، العدد الأول 1999، ص.79.

<sup>2</sup> Meier et al " How to improve audit quality: Perceptions of auditors and clients" In " Ohio CPA Journal, Vol 51, n° 3, 1992, p.22

<sup>3</sup> عبد العاطي عيده " نحو مدخل متكامل لدراسة المتغيرات المسببة لتعقد مهمة المراجعة و معالجة آثارها السلبية على جودة أحكام المراجعين" مجلة التكاليف الصادرة عن الجمعية العربية للتكاليف، العدد الثاني و الثالث، 1995، ص.50

<sup>4</sup> Lu , Sapra H " Auditor conservation and investment efficiency" In " The Accounting review" Vol 84, n° 6, pp. 1933-1958.

<sup>5</sup> سامي محمد، مرجع سابق، ص. 409.

### 4.3 العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية لمكتب المراجعة

تعتبر كل من العلاقات الشخصية و درجة التدخل الحكومي في المهنة و تأثير مهنة المراجعة في المجتمع والعوامل القانونية و التشريعية و الرقابية من أبرز عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر على جودة المراجعة، حيث تتحكم في اختيار و تعيين المراجعين<sup>1</sup>.

و تشير الدراسات أن القيود القانونية و التشريعية قد تؤثر سلبا مثلما يمكن أن تؤثر إيجابا على جودة المراجعة. حيث أن المبالغة في هذه القيود قد يؤثر على تحفيز المراجعين. و من جهة أخرى، فإن اتسام القوانين بالضعف و عدم الشمول و التناقض و التضارب، قد يشجع المراجعين على اختراقها و الاستفادة من الثغرات الموجودة فيها لتحقيق مصالحهم الخاصة.

### 4. تقديم مكاتب المراجعة للخدمات الأخرى و تأثيره على جودة المراجعة

إن توسع مكاتب المراجعة من خدمات المراجعة التقليدية إلى الخدمات الاستشارية أثار جدلا كبيرا بين الباحثين بين مؤيد و معارض. و بالتالي ظهر هناك اتجاهان: الاتجاه الأول ينادي بأهمية قيام مكاتب المراجعة بتوسيع مكاتب المراجعة لنطاق خدماتها و كذا طبيعة و مكونات و أهداف و وظائف خدمات المراجعة، في حين يحذر الاتجاه الثاني من قيام مكاتب المراجعة بأي عمل خلاف المراجعة الخارجية. و فيما يلي سنتعرض لمبررات كل اتجاه مع توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب عن على توسيع نطاق خدمات مكاتب المراجعة على جودة المراجعة.

<sup>1</sup> عبد المطلب سرطاوي " مهندات استقلالية مدقق الحسابات في بيئة تدقيق الحسابات الأردنية " مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد الثاني، المجلد التاسع عشر، جوان 2011، ص. 9.

### 1.4 العوامل التي قد تؤدي بمكتب المراجعة إلى توسيع نطاق خدماته

لقد تناولت العديد من الدراسات مختلف العوامل التي أدت إلى توسيع نطاق خدماتها و التي هي في معظمها مشاكل و تحديات فرضت هذا الاتجاه خاصة منذ بداية التسعينات. و قد أفضت نتائج هذه الدراسات إلى إجمال أهم هذه العوامل فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أ. زيادة حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة:

أدت المنافسة المتزايدة في سوق المراجعة الناجمة عن التغيرات الكبرى في الجوانب الاقتصادية و التنظيمية لبيئة المراجعة التي شهدتها نهاية الثمانينات، إلى تسابق مكاتب المراجعة نحو تقديم خدمات أخرى متميزة تتوافق مع هذه التغيرات و التكيف مع زيادة العرض في هذه السوق و الاستجابة للضغوط التنافسية المتزايدة.

من جهة أخرى فقد أشارت الدراسات إلى أن سوق خدمات المراجعة هو سوق تنافسي احتكاري، وكلما زاد تركيز هذا السوق ازدادت حدة المنافسة على الأسعار و بالتالي تقل الأتعاب، الأمر الذي يؤدي إلى لجوء المكاتب الكبرى التي تتمتع بسمعة عالية إلى تقديم خدمات أخرى لتعويض تكاليف مراجعة الحسابات.

#### ب. انخفاض الأتعاب المهنية:

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي أدت بمكاتب المراجعة إلى توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها، وذلك بغرض إيجاد مصادر أخرى للدخل. و قد تم تصنيف أتعاب الخدمات الأخرى إلى: أتعاب خدمات الضرائب، أتعاب خدمات المحاسبة و أتعاب الخدمات الاستشارية. هذه الأتعاب أصبحت اليوم تضاهي الأتعاب المحصل عليها من خدمات المراجعة و في بعض الأحيان قد تفوقها، كما أنها أصبحت تمثل النسبة الأكبر من عوائد الكثير من مكاتب المراجعة. من جهة أخرى، بينت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين أتعاب المراجعة و أتعاب الخدمات الأخرى، حيث أن طالبي الخدمات الأخرى يدفعون أتعاب مراجعة أعلى لأنهم يتوقعون مجهود مراجعة أكبر.

<sup>1</sup> فوزية حامد الجفري و حسام عبد المحسن العنقري " اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية" مجلة الملك عبد العزيز " الاقتصاد و الإدارة" م 21 ع 2، 2007، ص 219-288. ( بتصرف).

و قد أجهت معظم الدراسات إلى محاولة إيجاد تفسيرات اقتصادية للتباين الموجود بين أسعار المراجعة المطبقة في مكاتب المراجعة الكبرى و التي تكون مرتفعة و تلك المطبقة في المكاتب الصغرى و التي تكون منخفضة نوعا ما<sup>1</sup>، و كانت النتيجة المتوصل إليها هي أن جودة الخدمة المقدمة هي السبب الرئيسي في هذا التباين.

### ج. القيود التنظيمية و التشريعية:

إن القوانين و التشريعات تدفع مكاتب المراجعة إلى توسيع نطاق خدماتها عندما تسمح للمراجعين بتوفير كل أنواع الخدمات و التنظيم الذاتي لها. كما أن تحديد ضوابط عرض الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها المراجعون لعملاء المراجعة، و تيسير السلطات التشريعية لإجراءات تقديمها، من شأنه أن يزيد من ميل مكاتب المراجعة إلى عرض خدمات أخرى غير المراجعة.

من جهة أخرى، يمكن للقوانين أن تحد من اتجاه مكاتب المراجعة لتقديم خدمات أخرى. ففي دراسة لـ *Karlson & Sjoberg* أجريت عام 2004، حاولا من خلالها معرفة أثر تطبيق قانون *Sarbanes-Oxley* و الذي يتطلب الفصل بين خدمات المراجعة و الخدمات المهنية الأخرى بعد زيادة إقبال معظم مكاتب المراجعة على عرض خدمات المراجعة و الخدمات الأخرى في آن واحد و لنفس العملاء، و بعد إجراء اللقاءات الشخصية المتعمقة مع ممثلي مكاتب المراجعة الأربعة الكبار و مع مجموعة من الأفراد ذوي العلاقة، أشارت النتائج أن هذا القانون كان له تأثير على أنشطة مكاتب المراجعة، و أنه في ظل هذا القانون يحتمل أن تزيد أتعاب المراجعة و تنخفض أتعاب الخدمات الأخرى مما يخفض من الاتجاه نحوها<sup>2</sup>.

## 2.4 آثار توسيع نطاق خدمات مكاتب المراجعة

الكثير من الدراسات أشارت إلى أنه أصبح من الضروري على مكاتب المراجعة تنويع و توسيع الخدمات التي تقدمها و عدم اقتصرها على المراجعة التقليدية استجابة للظروف المحيطة بها، و لتدعيم قدرتها على الاستمرار و المنافسة في سوق المهنة. كما تؤكد هذه الدراسات على عدم اشتراط تأثر استقلالية المراجعين عند تقديمهم

<sup>1</sup> Ferdinand A. Gul " Audit prices, Product differentiation and Economic Equilibrium" In " Journal of Auditing " Vol 18, n° 1, spring 1999, p.1.

<sup>2</sup> Karlson & Sjoberg « The division of audit and non audit services: An investigation of the effects of section 201 of the Sarbanes – Oxley act on the activities of Swedish firms” Found at “ <http://www.hgu.se/item.aspx?id=419>.

لخدمات أخرى، خاصة و أن تقديمها لا يقتضي في جميع الأحوال الجمع بين مراجعة الحسابات و الخدمات الاستشارية للعميل نفسه.

على عكس الاتجاه الأول، فقد لاحظ الكثير من الباحثين و المنظمات المهنية و في مقدمتها المعهد الدولي للمحاسبين *IFAC* في بداية التسعينات، أن المراجعة المحاسبية و المالية لم تعد تستجيب لمتطلبات السوق، بسبب اتجاه مكاتب المراجعة إلى تقديم خدمات أخرى. و على هذا الأساس فقد حذرت هذه الجهات من أن قيام المراجعين الخارجيين بأي عمل غير المراجعة الخارجية قد يؤثر على حياده و استقلاله، وأوصت بضرورة احترام قواعد السلوك المهني التي تنص على عدم جواز الخلط بين خدمة مراجعة الحسابات و الخدمات ذات الطبيعة الاستشارية للعميل نفسه.

### 3.4 تأثير تقديم المراجعين للخدمات الأخرى على جودة المراجعة

شهد القرن العشرين نموا هائلا في الطلب على الخدمات الأخرى لمكاتب المراجعة نتج عنها زيادة نسبة إيرادات المكاتب خاصة الكبرى منها، الأمر الذي تولدت عنه زيادة قوة الروابط الاقتصادية بين المراجعين وعملائهم مما أثار مخاوف المنظمات المهنية من تأثير جودة المراجعة من خلال سعي المراجعين لإرضاء العملاء والحفاظ على تلك الروابط.

و قد سارعت الجهات المعنية من هيئات مهنية و مجالس إدارة و لجان مراجعة و غيرها إلى دراسة المخاطر المرافقة لتقدم مكاتب المراجعة لخدمات أخرى، و توصلت إلى تحديد قائمة من الخدمات التي لا بد أن يكون من غير القانوني أن يقدمها مكتب المراجعة مع خدمات المراجعة، و هي: إمساك الدفاتر، خدمات أخرى مرتبطة بسجلات المحاسبة أو القوائم المالية، و تصميم نظم المعلومات المالية و تنفيذها، و خدمات التقييم أو المشاركة في تقارير التوزيعات العينية، و الخدمات الائتمانية، و خدمات التقييم و المراجعة الداخلية، و أعمال الإدارة أو الموارد البشرية و الخدمات الاستشارية و الخدمات القانونية و خدمات الخبراء غير المرتبطة بالمراجعة و الخدمات خارج نطاق ممارسة المراجعين.

من جهتها تناولت البحوث الأكاديمية بشكل واسع إمكانية تقديم المراجعين لخدمات استشارية لإدارة المؤسسات التي يقومون بمراجعة حساباتها. و تم التركيز خاصة على مدى تأثير ذلك على نتائج المراجعة. و كانت النتيجة العامة لمعظم الدراسات أن أي وضعية تزيد من احتمال عدم نقل المراجع للنتائج الفعلية للفحص الذي قام به بما فيها تقديم خدمات استشارية للمؤسسة محل المراجعة، يمكن اعتباره تهديدا لاستقلالية المراجع و بالتالي جودة المراجعة<sup>1</sup>.

بعض الباحثين توصل إلى نتيجة مغايرة تماما، حيث أن تقديم مكاتب المراجعة لبعض الخدمات الأخرى للمؤسسات محل المراجعة، يمكن أن يحسن من جودة و كفاءة خدمات المراجعة من خلال التعرف أكثر على المشاكل الموجودة. فتقديم مكتب المراجعة لاستشارة في مجال نظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يساعده في القيام بأعمال مراجعة الحسابات بشكل أفضل مما يزيد في جودة التقارير التي يصدرها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Dan A Simunic "Auditing, consulting and auditor independence" In " Journal of accounting research" Vol 22, 1984, p. 679.

<sup>2</sup> W. R Kinnay et al " Auditor independence , Non audit services and restatements: Was the U S government right?" In " Journal of accounting research" Vol 42, n° 5, June 2004, p. 566.

### خلاصة الفصل:

لقد بينت الأدبيات المحاسبية منذ وقت طويل أن مكاتب المراجعة تضمن دورا مركزيا في العلاقات الاجتماعية المتشابكة متعددة الأبعاد. و يظهر ذلك من خلال ضرورة استجابتها لاحتياجات زبائنها و احترام المعايير و التشريعات الموضوعية من جهة، و الوفاء بالتزاماتها المحاسبية و القانونية تجاه مستعملي تقارير المراجعة، باعتبارها تمثل العون الاقتصادي المستقل الذي يقوي مصداقية القوائم المالية، من جهة أخرى.

و قد بينت نظرية الوكالة المستمدة من أعمال *Jensen & Meckling*، أنه انطلاقا من كون المؤسسة عبارة عن مجموعة من العقود الرسمية و غير الرسمية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، الذين يهدفون إلى تعظيم منافعهم الخاصة، فإن المراجعة غالبا ما تعتبر عنصرا أساسيا لضمان التوازن التعاقدية للمؤسسة من خلال حل مشاكل صراعات الوكالة و التوفيق بين مصالح مختلف الأعوان و أيضا الحد من التجاوزات المحاسبية.

و مع مرور الوقت، و بسبب الأزمات التي هزت مهنة المراجعة الخارجية بشكل خاص و نظام حوكمة الشركات بشكل عام، كثر الحديث سواء في وسط المستفيدين من خدمات المراجعة أو المنظمات المهنية أو الباحثين الأكاديميين، عن مفهوم جودة المراجعة. و اعتبر مطلبا أساسيا لا بد من البحث في سبل تحقيقه لأنه يؤدي إلى تحسين أداء مكاتب المراجعة، و زيادة الثقة في مصداقية القوائم المالية و الاعتماد على تقارير المراجعين في اتخاذ القرارات المناسبة.

و تقاس جودة المراجعة بمجموعة من الأبعاد الوظيفية و الفنية، الأولى تتعلق بخصائص المراجعين وكفاءتهم في تقديم خدمات المراجعة من حيث الدقة و السرعة و جودة التعامل. أما الثانية فتتعلق بقدرة مكتب المراجعة على أداء بعض المهام الرئيسية في مهنة المراجعة خاصة تقييم نظام الرقابة الداخلية و تقدير إمكانية استمرار المؤسسة و الإبلاغ بحالات الغش و التصرفات المخالفة للقانون.

من جهة أخرى، فإن جودة المراجعة تخضع لمجموعة من العوامل المرتبطة سواء بمكتب المراجعة و العاملين به مثل حجم المكتب و سمعته و خبرة مراجعيه و استقلاليتهم، أو بالمؤسسة محل المراجعة مثل حجم المؤسسة وقوتها المالية و درجة تعقيد عملياتها أو البيئة الخارجية مثل المعايير المهنية و القيود القانونية و التنظيمية.



---

## الفصل الثالث

### مقدمة:

شهدت أدبيات المراجعة خلال العقدين الماضيين، محاولات عديدة لفهم و تحديد نطاق مسؤولية المراجعين عن الانهيارات المالية التي عرفتها كبريات الشركات العالمية. و قد اقترنت هذه المحاولات بالقضايا التي تم رفعها ضد مكاتب المراجعة التي تولت مراجعة القوائم المالية لتلك الشركات، حيث لم يكن في تقاريرها ما يشير إلى عدم إمكانية استمرارها في النشاط. و عليه فقد تم التركيز على دراسة الأسباب التي أدت بالمراجعين إلى عدم الإبلاغ المبكر عن احتمال انهيار الشركات في إطار دورهم المتعلق بتقييم استمرارية المؤسسة الذي تحدده معايير المراجعة الدولية.

و قد انصبت جل اهتمامات الباحثين التي تدور حول تقييم مقدرة المراجعين على تقييم استمرارية المؤسسة، خاصة في الدول الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، على دراسة الجوانب المؤثرة على رأي المراجعين عن قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، و الأدوات التي يمكن أن يستخدمها مراجعو الحسابات في تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار. كما ركزت أيضا على الآثار المتوقعة لرأي و تحفظات المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار على مستعملي القوائم المالية و ردود الفعل التي يبدونها.

و من المواضيع التي نالت جانبا هاما من البحث و الدراسة نجد أيضا موضوع قدرة تحفظات المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار على التنبؤ بفشل المؤسسة. في هذا الفصل سنتناول هذا الموضوع من خلال دراسة العناصر التالية:

- نتطرق إلى المسؤوليات المهنية للمراجع الخارجي تجاه المؤسسات التي تواجه صعوبات توحى بإمكانية تعثرها في المبحث الأول.
- الأهمية التي يكتسيها رأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار نستعرضها في المبحث الثاني.
- في المبحث الثالث نوضح العلاقة الموجودة بين تحفظات مراجعي الحسابات حول قدرة المؤسسة محل المراجعة على الاستمرار و التنبؤ بتعثرها و كذا العوامل المتحكمة في هذه العلاقة.

### المبحث الأول: المسؤوليات المهنية للمراجعين الخارجيين تجاه المؤسسات المعرضة لخطر الفشل

لقد قامت العديد من الدول و المنظمات المهنية بتحديد مسؤوليات المراجعين الخارجيين عندما تتعرض المؤسسات إلى صعوبات توحى بإمكانية عدم قدرتها على الاستمرار في النشاط. و كان ذلك في شكل قوانين ومعايير مهنية توضح للمراجعين الإجراءات و المؤشرات التي يعتمدون عليها في اكتشاف هذه الصعوبات و التقرير عنها.

#### 1. مفهوم استمرارية المؤسسة في المحاسبة والمراجعة

يرتبط مفهوم الاستمرارية\* ارتباطا وثيقا بعلمي المحاسبة و المراجعة. حيث يعتبر فرض الاستمرارية من الفروض القليلة التي بنيت عليها نظرية المحاسبة، بل هناك من يعده من أهم المبادئ التي بني عليها علم المحاسبة والمراجعة. كما أن أي تطور لمهنتي المحاسبة و المراجعة لا يتعارض مع وجود فرض الاستمرارية كأساس لهما، و إنما يعزز التطور الحاصل في مهنتي المحاسبة و المراجعة وجود فرض الاستمرارية.

##### 1.1 فرض الاستمرارية في المحاسبة

يعتبر العديد من منظري المحاسبة أن فرض استمرارية المؤسسة يعد حجر الزاوية في بناء نظرية المحاسبة، فهو يعد بالنسبة لهم من الأعراف المحاسبية التقليدية الجوهرية. و قد أطلق عليه في المعيار رقم 4 المتعلق بالمبادئ المحاسبية الصادر سنة 1970 تسمية " المعلم الأساسي للمحاسبة المالية *Basic feature of financial accounting*"<sup>1</sup>.

و تعني استمرارية المؤسسة في الفكر المحاسبي أن المؤسسة سوف تستمر في عملياتها في المستقبل، و لن تخرج من السوق أو تصفي أصولها<sup>2</sup>. و حتى يتسنى لها ذلك يجب أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل

\* إن تعبير الاستمرارية هو ترجمة لمصطلح *Going Concern*، و هناك ترجمات أخرى سائدة في الكتابات مثل قدرة المؤسسة على الاستمرار أو استمرارية الاستغلال. بالنسبة للغة الفرنسية فقد ترجمت إلى *Continuité d'exploitation*.

<sup>1</sup>Diana Ruth Franz " An analysis of the effect of the expectation gap statements on auditing standards on the reporting of going concern " doctorate thesis in business administration, graduate faculty of Texas tech university, 1993, p. 30.

<sup>2</sup> يوسف جربوع " مدى مسؤولية المراجع الخارجي للتنبؤ باستمرارية المشروع" مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، العدد 2، 2005، ص.440.

كاف، و لفترة زمنية غير محدودة تمكنها من تنفيذ خططها و الوفاء بالتزاماتها و نمو أنشطتها دون تكبد خسائر جسيمة لرأس المال المستثمر<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، فإن النصوص التي تركز عليها القوانين و المخططات المحاسبية في غالبية دول العالم، تؤكد كلها على أن الحسابات السنوية و الحسابات الموحدة لا بد أن يتم إعدادها انطلاقا من فرضية أن المؤسسة ستستمر في نشاطها في المستقبل. و إن لم تكن هذه الفرضية متاحة، فمن الواجب إعادة النظر في تقييم عناصر الأصول و الخصوم و تبرير النتائج المتوصل إليها.

ففي المخطط المحاسبي الفرنسي 1982-1999 مثلا، تعرف استمرارية النشاط بأنها مبدأ محاسبي يفترض على أساسه أن المؤسسة قادرة على مواصلة أنشطتها في الدورة المقبلة<sup>2</sup>.

و بدورها تناولت المعايير المحاسبية الدولية مفهوم مبدأ استمرارية النشاط و الذي يمكن استنتاجه من خلال الفقرة 24 من مجلس معايير المحاسبة IASB الصادر في أبريل 2001، الذي يتضمن الإطار التصميمي لإعداد القوائم المالية. حيث تشير هذه الفقرة إلى أن " إعداد القوائم المالية يفترض أن يتم انطلاقا من أن المؤسسة ستواصل نشاطها وعملياتها في المستقبل المنظور، وبالتالي يفترض أن المؤسسة ليس في نيتها تصفية نشاطها أو تقليصه بشكل مهم وليست مجبرة على فعل ذلك. أما إذا كان العكس، فإن تقديم القوائم المالية يتم وفق أسس أخرى لا بد من الإعلان عنها و نشرها"<sup>3</sup>.

وقد حاولت المعايير المحاسبية الدولية أيضا إبراز الدور الذي تقوم به إدارة المؤسسة تجاه فرض الاستمرارية. حيث يشير المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (1) الصادر سنة 2004 و المتعلق بـ " تقديم القوائم المالية"، في فقرته الـ 23 على أنه " عند إعداد القوائم المالية يجب على إدارة المؤسسة أن تقيم مقدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها. و يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة ستستمر في نشاطها، إلا إذا كانت إدارتها تنوي أو ليس لها حل سوى التصفية أو توقيف النشاط. و إذا انتابت الإدارة عند إجرائها لهذا التقييم شكوك كبيرة حول وجود

<sup>1</sup> منذر المومني، زيار شويات " قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء" مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1، 2008، ص.143.

<sup>2</sup> Elisabeth BERTIN « De la confiance dans la certification des comptes : Le cas de l'avis du commissaire aux comptes Sur la continuité de l'exploitation » Communication présentée au XVèmes journées des IAE Bayonne – Biarritz ,Septembre 2000, p.77.

<sup>3</sup> Alain Burlaud " L'auditeur et la question de la continuité d'exploitation en période de crise économique" dans " International conference on accounting and management information system » Bucarest university of economic studies, 2009, p.2-3.

ظروف أو أحداث يمكنها التأثير على قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها، يجب عليها تبيان و توضيح هذه الشكوك، كما يجب عليها الإشارة إلى أن إعداد القوائم المالية لم يتم على أساس استمرار النشاط و توضيح القاعدة التي تم على أساسها هذا الإعداد، و أيضا تحديد الأسباب التي أدت إلى اعتبار المؤسسة غير قادرة على الاستمرار"<sup>1</sup>.

مجلس معايير المحاسبة المالية بدوره قام بإصدار نشرة بعنوان " الاستمرارية *Going concern* " سنة 2008 أوضح فيها أن المؤسسة و إدارتها هي المسؤول الأول عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار<sup>2</sup>.

### 2.1 مفهوم الاستمرارية في المراجعة

لا يختلف مفهوم استمرارية النشاط في المراجعة عن مفهومها في المحاسبة، بحيث يعني به أن المؤسسة قادرة على مواصلة نشاطاتها في المستقبل<sup>3</sup>. لكن الاستمرارية في المراجعة تتطلب أن يبدي مراجعو الحسابات رأيهم عما إذا كانت الشركة قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، وأن يأخذ بعين الاعتبار عند مراجعة القوائم المالية مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها ونشاطاتها لمدة معينة بعد انتهاء إعداد البيانات المالية موضع المراجعة<sup>4</sup>. فالاستمرارية في المراجعة لا تتطلب أن يقوم المراجع بالبحث عن دعم هذا الفرض الذي يتم إعداد القوائم المالية على أساسه، بل يتطلب منه الحكم إذا ما كانت كل نتائج إجراءات المراجعة تدل بأنه يمكن أن يكون هناك شك جوهري حول قدرة المؤسسة على الاستمرار<sup>5</sup>.

المراجعون أيضا لديهم مسؤولية مهنية مباشرة تجاه فرض الاستمرار، حيث عندما تكون القيم الواردة في القوائم المالية محل تساؤل نظرا لوجود شك بخصوص قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، فإن المراجع يتخذ

<sup>1</sup> Idem

<sup>2</sup> Lawrence S Burke « Going concern : Evolving standards and management's future role » In « Florida CPA today » , Nov- Dec 2010, p.9

<sup>3</sup> Paul Barnes, H Den Huan " The auditor's going concern decision: some UK evidence concerning independence and competence" In the journal of business finance and accounting, Vol 20 N° 2,19 p.213

<sup>4</sup> لطفي، أمين السيد، "نحو منهج متكامل لتقييم وتقدير المراجع لقدرة الشركات على الاستمرارية بالتنسيق على شركات قطاع الأعمال" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، يناير 1995.

<sup>5</sup>D. R. Carmichael & Paul H. Rosenfield " Accountants handbook , Volume one : Financial accounting and general topics" Tenth edition, John Wiley & Son, Inc, London 2003, P.26.15.

قرارا بإصدار تقرير حول الاستمرارية. نظريا تقرير المراجعة هذا يعلم مستخدمي القوائم المالية بأن المراجع لديه شك بخصوص قدرة المؤسسة على الاستمرار في الوجود<sup>1</sup>.

و وفقا للمعايير الدولية المنظمة لمسؤولية المراجعين في هذا الإطار، فإن مفهوم الاستمرارية في المراجعة يغطي أربعة جوانب أساسية هي<sup>2</sup>:

### – الفترة التي يصدر فيها رأي المراجع حول الاستمرار:

حيث أن الفترة التي تقيم فيها إدارة المؤسسة فرض الاستمرار تتزامن مع الفترة التي يصدر فيها المراجع حكمه. المراجعون يغطون الفترة نفسها التي تستعملها إدارة المؤسسة للقيام بتقييمها و التي يتطلبها إعداد التقارير أو يتطلبها القانون إذا كان يحدد فترة طويلة. هذه الفترة عادة ما تكون سنة. إذا كان تقييم الإدارة لقدرة المؤسسة على الاستمرار تغطي أقل من 12 شهرا ابتداء من التاريخ الذي نشرت فيه القوائم المالية، فإن المراجعين يطلبون من الإدارة تمديد تقييمها ليشمل 12 شهرا.

### – إجراءات المراجعة في إعطاء رأي حول الاستمرار:

بالنسبة للحكم المهني للمراجع، فإن مبدأ الاستمرارية ليس مجرد اختبار للميزانية. حيث بالرجوع إلى المعيار 570 الفقرة 16، فإن المراجعين لا بد أن يحصلوا على أدلة مراجعة كافية و ملائمة لتحديد ما إذا كان هناك شك مادي من خلال أداء إجراءات مراجعة إضافية.

### – الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تشير شكاً بخصوص فرض الاستمرار:

حيث يجب على المراجعين الانتباه إلى ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف توحى بشك جوهري حول مقدرة المؤسسة على الاستمرار، و بعد تحديدهم لهذه الأحداث و الظروف يجب عليهم القيام بتحليل تأثيرها على المؤسسة.

<sup>1</sup> Louwress et al " The relationship between going concern opinions and the auditor's loss function" In " Journal of accounting research" Vol 36, n°1, pp.143-156.

<sup>2</sup> Adela Socol " Significant doubt about the going concern assumption in audit" Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 2010, vol. 1, issue 12, pages 293, 294,295.

### - تأثير الشك بالاستمرار على تقرير المراجع:

لا بد أن يعبر المراجعون عن رأيهم حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقرير المراجعة. و هناك خمسة أنواع من الآراء التي يمكن أن يعبر بها المراجع في تقرير المراجعة هي: رأي غير متحفظ، رأي غير متحفظ مع فقرة توضيحية، رأي متحفظ، رأي معاكس، عدم التعبير عن الرأي\*.

## 2. تطور معايير المراجعة المتعلقة بمسؤولية مراجعي الحسابات عند تقييم فرض الاستمرارية

تبين معايير المراجعة المبادئ التي يتبعها المراجع في إجراء أعمال المراجعة. و إذا قام المراجع بترجمة و تطبيق هذه المبادئ بشكل مخالف، فإن ذلك سيؤثر ليس فقط على التناسق بين المراجعين بل و أيضا على مصداقية المراجعة<sup>1</sup>.

و الملاحظ أنه لم تكن هناك توجيهات مهنية رسمية قبل عام 1962 فيما يتعلق بمسؤولية المراجعين عن تحديد مقدرة المؤسسة على الاستمرار. و بعد هذا التاريخ تولت المنظمات الدولية المهتمة بمهنة المراجعة، و على رأسها المعهد الدولي للمحاسبين IFAC إصدار مجموعة من المعايير تحدد فيها إرشادات حول مسؤوليات المراجعين في اكتشاف الأحداث التي يمكن أن تؤثر على إمكانية استمرار المؤسسة. و الأساس الذي تقوم عليه هذه المعايير هو أن المراجعين مطالبين بتقييم فرض الاستمرارية الذي تعد على أساسه القوائم المالية، و ترجمة المشاكل التي تعيق تحقق هذا الفرض و التعبير عنها في تقرير المراجع.

و نظرا للتغيرات و الأزمات التي هزت مهنة المراجعة و التي أدت إلى بروز ما يسمى بـ فجوة التوقعات التي تعني الفارق بين ما ينتظره الجمهور من المراجعين و ما يحققه هؤلاء فعلا من الممارسة المهنية<sup>2</sup>، اضطر المعهد في كل مرة إلى توسيع هذه المسؤولية بما يتناسب و متطلبات الظروف المحيطة. و تتمثل النشرات التي تناولت هذه

\* سنقدم تفاصيل عن هذه الآراء لاحقا.

<sup>1</sup> Christen Tronnes " Consistency in audit report behaviour: Evidence from going concern modifications" A thesis submitted in fulfilment of the requirements of the degree of doctor, School of accounting, University New South Wales, 2011, p.11

<sup>2</sup> L. Dobroţeanu, C. Dobroţeanu, D. Ciolpan, D. Manea, „Economic crises generate the change of the perceptions on the role of audit? ", Audit financiar magazine, no. 1/2010.

المسؤولية في: النشرة رقم 34 الصادرة سنة 1981، النشرة رقم 59 الصادرة سنة 1988، و المعيار رقم 750 الذي صدر في صيغتين: سنة 2003 و سنة 2009 .

### 1.2 المعايير الصادرة قبل 1981:

تشير بعض الكتابات إلى أن أول محاولة رسمية لتحديد آثار الشك حول استمرارية المؤسسة على تقرير المراجع كانت في معيار ممارسة المراجعة *SAP* رقم 15 الصادر سنة 1942. و الذي أوضح بأن تراكم الشكوك سيؤدي إلى وضع استثناءات في تقرير المراجع أو عدم إبداء الرأي<sup>1</sup>.

في حين تشير كتابات أخرى إلى أن تقديم التوجيهات الرسمية الأولى للمراجعين و المتعلقة بإبداء آرائهم حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط كان في السلسلة المحاسبية رقم 90 التي تحمل عنوان " المصادقة على قوائم الدخل *Certification of income statements* " الصادرة عن لجنة الأوراق المالية والتبادل *SEC* سنة 1962. ثم تم تدعيم هذه السلسلة بصدور قائمة إجراءات المراجعة رقم 33 عن معهد المحاسبين القانونيين *AICPA* عام 1963، و التي تؤكد على أن تقارير المراجعة يجب أن تنبه بشكل خاص إلى وجود شكوك عندما تكون هناك آثار محتملة لم يتم تحديدها عند إعداد القوائم المالية<sup>2</sup>.

و في العام 1974 تم إصدار معيار المراجعة رقم *SAS n°2* من طرف معهد المحاسبين القانونيين تحت عنوان " تقارير حول القوائم المالية التي تمت مراجعتها " ، و قد احتوى على أول مرجع رسمي لمميزات القوائم المالية التي تحتوي على تقرير حول الاستمرارية. و بالتالي فهو ينصح المراجعين عندما تكون هناك شكوك مادية، إما بأن يتحفظوا في تقاريرهم أو أن يمتنعوا عن إبداء الرأي.

و في عام 1977، أوصى المعهد و بالتحديد اللجنة التنفيذية لمعايير المراجعة التابعة للمعهد بإلغاء كل الآراء من نوع *subject to* بما فيها الرأي حول الاستمرارية. لكن هذه التوصية لقيت معارضة من قبل لجنة الأوراق المالية و التبادل، و لم يتم العودة إليها أبدا. و يعود السبب في إصدار مثل هذه التوصية إلى أن اللجنة لاحظت بأن التوصيات الحالية تعد غير كافية بالنظر إلى تطلعات كل من مستخدمي القوائم المالية و المراجعين المستقلين.

<sup>1</sup> Bell T, Wright A « Auditing practice , research and education : a productive collaboration » american institute of certified public accountants » New York, 1995.

<sup>2</sup> Diana Ruth Franz " An analysis of the effect of the expectation gap statements on auditing standards on the reporting of going concern " doctorate thesis in business administration, graduate faculty of Texas tech university, 1993, p. 31.



### 2.2 نشرة معايير المراجعة رقم (34) لسنة 1981:

صدرت هذه النشرة عن مجلس معايير المراجعة التابع للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، و قد أخذت عنوان " وجهة نظر مراجع الحسابات عندما يثار التساؤل حول استمرارية وجود الوحدة المحاسبية".

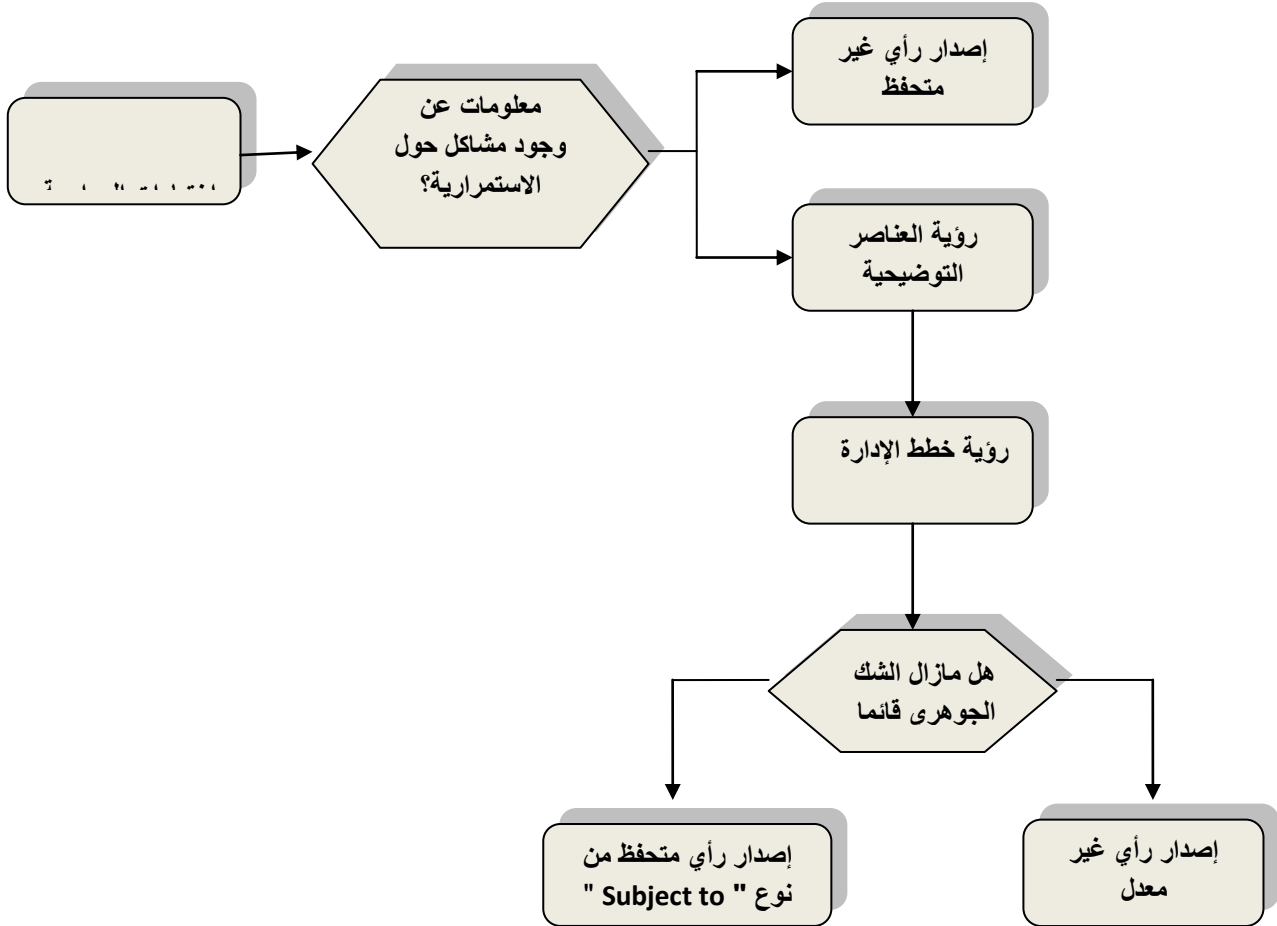
و قد حددت هذه النشرة الإجراءات التي يتعين على مراقب الحسابات إتباعها عندما تنشأ مشاكل بخصوص استمرارية المؤسسة. حيث تستلزم النشرة قيام مراقب الحسابات بدراسة كل العوامل المضادة التي تعيق استمرار المؤسسة، وتقييم خطط الإدارة للتخفيف من هذه العوامل وآثار ذلك على القوائم المالية وتقرير المراجع .

ويرى الباحثون أن هذه النشرة لم تفرض على مراجع الحسابات مسؤولية التقرير عن الاستمرارية إلا في حالة وجود شك أو مشاكل تتعلق بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

و يمكن توضيح الإجراءات التي نصت عليها نشرة المعايير رقم 34 و التي يتبعها المراجع عند وجود شك باستمرارية الاستغلال، من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (8) : مسؤولية المراجعين حول تقييم و التقرير عن استمرارية الاستغلال

وفق المعيار الدولي رقم 34



المصدر: Diana Ruth Franz " An analysis of the effect of the expectation gap statements on auditing standards on the reporting of going concern " doctorate thesis in business administration, graduate faculty of Texas tech university, 1993, p.28

3.2 نشرة معايير المراجعة رقم (59) لسنة 1988

كان من نتيجة التوسع في أسواق رأس المال، وأهمية تقرير مراجع الحسابات، وضرورة الإنذار والتحذير المبكر بخصوص احتمال فشل المشروعات، أن قام مجلس معايير المراجعة بإصدار النشرة رقم 59 لسنة 1988 والتي بدأ تطبيقها عام 1989 بعنوان " وجهة نظر مراجع الحسابات بشأن مقدرة الوحدة المحاسبية على الاستمرار" لتحل محل النشرة رقم 34 الصادرة عام 1981، والتي تطلب من مراجعي الحسابات الدراسة والتقرير عن مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

وقد تضمنت هذه النشرة ثلاث جوانب أساسية يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي<sup>1</sup>:

\* يجب على مراجع الحسابات تقييم ما إذا كان هناك شك مادي بخصوص قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط لفترة معقولة من الزمن - لا تزيد عن سنة- بعد تاريخ القوائم المالية محل المراجعة.

\* يجب على مراجع الحسابات أن يقوم بتعديل تقرير المراجعة عندما يتوافر لديه الشك بخصوص القدرة على الاستمرارية، حتى في حالة عدم إمكانية استرداد الاستثمارات والأصول.

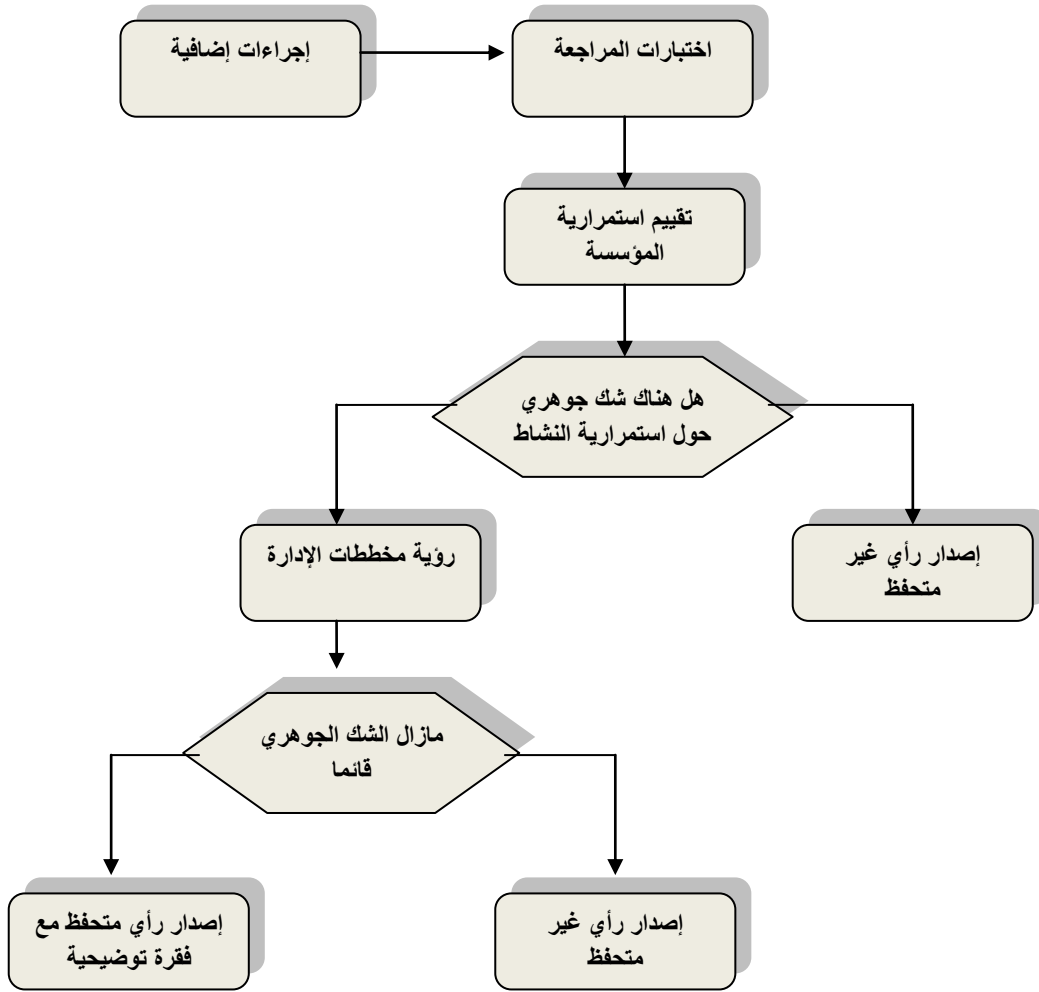
\* أنه في حالة الشك في الاستمرارية لنشاط المؤسسة، فإن نشرة معايير المراجعة رقم (59) أوجبت على مراجع الحسابات إصدار تقرير غير متحفظ مصحوباً بفقرة توضيحية عن مقدرة المؤسسة على الاستمرار، بدلاً من التقرير المتحفظ.

و يمكن أن نلخص تفاصيل هذه النشرة في الشكل الآتي:

**الشكل رقم (9): مسؤولية المراجعين حول تقييم و التقرير عن استمرارية الاستغلال**

<sup>1</sup> لطفي أمين السيد، مرجع سابق، ص. 32.

وفق المعيار الدولي رقم 59.



المصدر: Diana Ruth Franz " An analysis of the effect of the expectation gap

statements on auditing standards on the reporting of going concern " doctorate thesis in business administration, graduate faculty of Texas tech university, 1993, p.29

و إذا ما قارنا بين النشرتين رقم 34 و رقم 59، نجد أن نشرة معايير المراجعة رقم (34) لم تفرض على مراقب الحسابات ضرورة التقرير عن الاستمرارية إلا في حالة وجود مشاكل تثير الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار، وأوجبت على مراقب الحسابات في هذه الحالة ضرورة دراسة هذه المشاكل وأيضاً إمكانية استرداد

الأصول والاستثمارات، بينما تفرض نشرة معايير المراجعة رقم (59) على مراقب الحسابات ضرورة التقرير عن الاستمرارية من أجل التحذير أو الإنذار المبكر عن الفشل الوشيك وعدم القدرة على الاستمرار في النشاط، كما أوجبت ضرورة إصدار تقرير غير متحفظ به فقرة إيضاحية عن تلك القدرة. و الملاحظ أيضا بالنسبة لهاتين النشرتين أن في كليهما استعمل تعبير " الشك الجوهرى " ، لكن دون تحديد دقيق لمعناه. و عليه، فإن أمر تحديد مستوى الشك الجوهرى متروك للتقدير الشخصي لمراجع الحسابات في ظل الظروف المحيطة بمهنة المراجعة و بعد الأخذ بعين الاعتبار لخطط الإدارة لحل المشكلات التي تعيق الاستمرارية.

### 4.2 معيار المراجعة الدولي رقم ISA 570\* :

تم إصدار هذا المعيار بصيغتين الأولى كانت سنة 1994، و هي بمثابة إعادة صياغة لمعيار المراجعة الدولي رقم 23 الصادر عن اللجنة الدولية لممارسات المراجعة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين و الذي كان تحت عنوان " الاستمرارية *Going Concern* ". و قد كان الهدف من إصدار هذا المعيار هو توفير إرشادات حول مسؤوليات المراجعين فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية.

أما الصيغة الثانية فقد كانت سنة 2003، و كان السبب الرئيسي في صدورهما هو الفضيحة التي تعرض لها مكتب المراجعة *Andersen* بعد فشله في اكتشاف إمكانية إفلاس شركة *Enron*.

يشير هذا المعيار إلى أن الغرض منه هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مسؤولية مراجع الحسابات عند مراجعته للبيانات المتعلقة بملائمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية، وبالتالي عليه مراعاة ملاءمة فرض الاستمرارية والذي على أساسه يتم إعداد البيانات المالية عند التخطيط لعملية المراجعة وإنجاز إجراءات المراجعة، وعند تقييم نتائجه، وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين (*IFAC*) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الشركة، وقام بتصنيفها إلى مؤشرات تشغيلية، مالية، ومؤشرات أخرى. هذه المؤشرات لا تشمل كافة المؤشرات، كما إن وجود واحد، أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائماً بأن فرض الاستمرارية موضع تساؤل.

\* *International standards on auditing* ( كانت التوجيهات الخاصة بتنظيم مهنة المراجعة كما رأينا بالنسبة للمعايير السابقة الذكر تسمى *Statement of auditing standard* و ابتداء من عام 1991 تم إعادة تسميتها بالمعايير الدولية للمراجعة *International standards on auditing* و التي سرعان ما لاقت قبولا في معظم دول العالم).

و قد جاء نص المعيار رقم 570 في الصيغة الصادرة سنة 2009 بعنوان " الاستمرارية". تم فيها تحديد الاجراءات التي يتبعها المراجعون عندما تكون لديهم شكوك حول استمرارية المؤسسة.

و إذا ما قارنا بين المعيار ISA 570 و المعيار السابق SAS 59 نجد أن هناك بعض جوانب الاختلاف. إذ نلاحظ أن نص المعيار 570 في الفقرة 9 " إذا كان هناك شك جوهري بخصوص الأحداث أو الظروف التي تثير شكاً هاماً حول مقدرة الوحدة على الاستمرار"، أما نص المعيار SAS 59 في الفقرة 2 فقد كان " إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المؤسسة على الاستمرار...". ففي المعيار الأول يصف الشك حول عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار بالهام في حين المعيار الثاني يصفه بالجوهري، و رغم أنه من الناحية اللغوية صفة الجوهري أقوى من صفة الهام، إلا أن البعض من المختصين يرى بأن كلا المفردتين هما مترادفتان و ليس هناك فرق ملموس و ذو أهمية بينهما<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لفترة التقييم، فنلاحظ أن المعيار ISA 570 وضع حداً أدنى لهذه الفترة في حين أن المعيار SAS 59 وضع حداً أقصى لهذه الفترة. حيث يتطلب الأول أن يأخذ المراجع بعين الاعتبار نفس الفترة التي تستعملها الإدارة و لم يقتصرها على 12 شهراً مثلما هو الحال بالنسبة للمعيار الثاني، إذ يتطلب من المراجع أن يقوم بتقييم ما إذا كان هناك شك جوهري لفترة معقولة من الزمن لا تتجاوز سنة من تاريخ مراجعة القوائم المالية.

### 3. مراحل تقييم المراجع لقدرة المؤسسة على الاستمرار

إن تقييم المراجع لاستمرارية المؤسسة يمكن تصوره في مرحلتين أساسيتين: مرحلة الحكم أو تكوين رأي أولي حول استقرار المؤسسة و إمكانية فشلها، و مرحلة اتخاذ القرار و التي يحدد فيها المراجع نوع الرأي الذي يعبر

<sup>1</sup> P. Ch. Tronnes " Consistency in audit reporting behaviour : Evidence from going concern modifications" SCHOOL OF ACCOUNTING, THE UNIVERSITY OF NEW SOUTH WALES, 2011, p.35-36.

عنه<sup>1</sup>. و يتوقف احتمال تلقي المؤسسة محل المراجعة لرأي بعدم قدرتها على الاستمرار على ثلاثة عناصر: مستوى الفشل المالي للمؤسسة، درجة كفاءة المراجع و مستوى استقلاليته<sup>2</sup>.

### 1.3 مرحلة الحكم و تكوين الرأي

تتوقف هذه المرحلة على الصحة المالية للمؤسسة محل المراجعة و أيضا على كفاءة المراجع في اكتشافها. تتضمن هذه المرحلة ثلاث خطوات رئيسية: مرحلة التخطيط، تقييم المراجع لتقييم الإدارة و مرحلة التأكد من الشكوك.

#### 1.1.3 مرحلة التخطيط

أثناء تخطيط أعمال المراجعة يتوجب على المراجع دراسة مدى وجود ظروف أو أحداث قد يكون لها تأثير على قدرة المؤسسة على الاستمرار، كما يجب أن يبقى محتاطا تجاه هذه الظروف و الأحداث خلال عملية المراجعة، و إذا ثبت وجودها فعليه بالإضافة إلى تنفيذه لإجراءات المراجعة العادية، أن يدرس مدى تأثيرها على تقييمه لمكونات مخاطر المراجعة.

### 2.1.3 تقييم المراجع لتقييم الإدارة

حيث يقوم المراجع بالحكم على تقييم الإدارة لقدرة المؤسسة على الاستمرار و يتعين عليه الأخذ بعين الاعتبار نفس الفترة الزمنية التي اعتمدت عليها الإدارة في تقييمها طبقا للإطار العام لإعداد التقارير المالية، فإذا كانت تلك الفترة تقل عن 12 شهرا من تاريخ إعداد القوائم المالية، فعليه أن يطلب من الإدارة إطالة فترة تقييمها

<sup>1</sup> S Asare " The auditor's Going- Concern decision: Interaction of task variables and the sequential processing of evidence" In Accounting review Vol 62 N° 2, 1992, pp.379-393.

<sup>2</sup> E R-Barbadillo et al " Audit Quality and the Going-concern Decision-making Process: Spanish Evidence" In " European accounting review" Vol 13 N° 4, 2004, p. 601.

تشمل 12 شهرا من تاريخ إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى الاستفسار عن مدى اطلاع الإدارة على وجود أحداث أو ظروف في الفترة التي تلي فترة التقييم و التي تثير الشك حول وضعية الاستمرارية.

و تشير المعايير الدولية للمراجعة و بالتحديد المعيار رقم 570 المتعلق بالاستمرارية إلى أن المراجع لا يتحمل مسؤولية وضع أي إجراءات، و يكتفي فقط بتقديم استفسار للإدارة بغرض اختبار وجود مؤشرات عن وجود مشاكل في الفترة اللاحقة للفترة التي تم فيها تقييم الإدارة لفرض الاستمرارية. و إذا كان تاريخ المؤسسة يشير إلى تحقيقها لأرباح و إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل جاهزة بكل حرية، يمكن للإدارة إعداد تقييمها دون تفاصيل تحليلية و من ثم فلا يجب أيضا أن يقوم تقييم المراجع على إجراءات تفصيلية.

و بعد قيام المراجع بتنفيذ الإجراءات الإضافية الضرورية، و الحصول على المعلومات المطلوبة و كذلك خطط الإدارة و الحلول التي وضعتها، يجب عليه التأكد من أن الصعوبات محل الشك قد تم حلها<sup>1</sup>.

إن الدور الموكل للمراجع فيما يتعلق بتقييمه لتقييم الإدارة لإمكانية استمرار المؤسسة و كما هو الحال بالنسبة لكل الأدوار التي يقوم بها، لا يعطيه الحق في التدخل في تسيير المؤسسة و بالتالي فهو يكتفي فقط بالتأكد من وعي المسيرين بالصعوبات التي تواجه المؤسسة و إذا ما كانوا يتخذون الإجراءات اللازمة لضمان استمراريتها دون محاولة تحديد هذه الإجراءات أو تنفيذها.

### 3.1.3 التأكد من الشكوك حول استمرارية المؤسسة

إن الشكوك التي يثيرها وجود أحداث توحى بصعوبات قد تعرقل استمرارية المؤسسة في النشاط، تستدعي من المراجع الوصول إلى حكم نهائي حول إمكانية تأثير هذه الأحداث على الاستمرار. و للوصول إلى هذا الحكم، لا بد أن يعتمد على مجموعة من المؤشرات. و قد حددت المعايير الدولية المتعلقة بتنظيم مهنة المراجعة كما سبق و أشرنا مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن يؤكد بها المراجع شكوكه و من أهم هذه المؤشرات تلك التي أشار إليها المعيار رقم 570 و هي موضحة في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (3): المؤشرات المعتمدة في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار

<sup>1</sup> محمد حلمي جمعة و آخرون " مفاهيم التدقيق المتقدمة " إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان 2001، ص.9.



## الفصل الثالث

المؤشرات	نوع المؤشرات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة:</li> <li>- قرب استحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد أو التجديد أي مشاكل في الاقتراض.</li> <li>- ظهور النسب الماليّة الأساسيّة بشكل سلبي</li> <li>- خسائر تشغيليّة متكررة</li> <li>- تأخر توزيعات الأرباح، أو توقّفها</li> <li>- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها</li> <li>- صعوبة الالتزام بشروط اتفاقيات القروض</li> <li>- إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً</li> <li>- عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد، أو استثمار آخر ضروري</li> </ul>	مالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- فقد مديرين مهمين دون إيجاد من يحلّ محلهم</li> <li>- فقدان سوق رئيس، أو امتياز، أو مورد رئيس</li> <li>- صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة، أو نقص في المستلزمات الهامة</li> </ul>	تشغيلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونيّة الأخرى</li> <li>- قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها</li> <li>- تغيير في السياسات، والقوانين الحكوميّة</li> </ul>	مؤشرات أخرى

المصدر: المعيار الدولي للمراجعة رقم 570 الفقرة A2، ص. 17

عند اكتشاف المراجع لل صعوبات و وضعها في مؤشرات يجب الإبلاغ بها في الوقت المناسب بحيث لا يكون متأخراً كثيراً و لا سابقاً للأحداث. و هذا بغرض عدم إفزاز شركاء المؤسسة في حين يمكن إنقاذ هذه الأخيرة.

### 2.3 مرحلة اتخاذ القرار و إصدار التقرير

بعد إجراء الفحوصات و المقارنات اللازمة للتأكد من صحة الشكوك الدائرة حول استمرارية الشركة، وإذا كان هناك شك جوهري بأن الشركة لن تكون في عالم الأعمال في السنة المالية الموالية، فإنه يجب على المراجع إصدار تقرير برأيه حول استمرارية المؤسسة. و يعد إبداء المراجعين لرأيهم حول استمرارية النشاط أحد أعقد و أصعب القرارات التي يمكن اتخاذها في مهنة المراجعة<sup>1</sup>. حيث يخضع قرار المراجع و رأيه لعدة عوامل تتمحور خاصة حول مدى استقلالية المراجع الخارجي\* .

و قد اختلفت القوانين المنظمة لهذه العملية من دولة إلى أخرى، لذلك سنتطرق إلى الوضعيات التي يمكن أن يكون أمامها المراجع وفق ما نص عليه المعيار المراجعة رقم 570 المتعلق بالاستمرارية في الفقرة المتعلقة باستنتاجات و تقرير المراجع، حيث يشير هذا المعيار إلى الحالات الثلاث التالية<sup>2</sup>:

### 1.2.3 فرض الاستمرارية ملائم مع وجود الشكوك المادية:

في هذه الوضعية يجد المراجع نفسه أمام الحالات التالية:

أ. إذا استنتج المراجع أن استخدام فرض الاستمرارية ملائم في مختلف الظروف مع وجود شكوك جوهريّة، ينبغي أن يحدد المراجع ما إذا كانت البيانات المالية:

<sup>1</sup> Chee W. Chow " The demand for external auditing: size, debt and ownership influences" In The accounting review, Vol 57 N° 2, April 1982, pp.272-291.

\* يمكن أن يكون لرأي المراجع حول استمرارية المؤسسة آثار عميقة سواء على المراجعين أو على المؤسسة محل المراجعة، حيث يمكن أن يثير صراعات سواء بين المراجع و زبونه ( المؤسسة محل المراجعة) أو بين المراجع و مستعملي القوائم المالية، كما يمكن أن يجر الكثير من المخاطر بالنسبة للمراجعين منها خطر النزاعات القانونية، خطر فقدان السمعة و الشهرة أو حتى فقدان المهنة. هذه المخاطر و الصراعات بدورها قد تؤثر على قرار المراجع المتعلق برأيه حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

<sup>2</sup> المعيار الدولي رقم 570 " المنشأة المستمرة" سارية المفعول لتدقيق البيانات المالية للفترة التي تبدأ اعتباراً من 15 ديسمبر 2009 أو بعد ذلك.

\* تصف بشكل كافي الأحداث أو الظروف الرئيسية التي يمكنها أن تلقي بتكهنتات سلبية على قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة مستمرة وخطة الإدارة للتعامل مع هذه الأحداث أو الظروف؛ و

\* تفصح أن هناك شكوكاً جوهرية تتعلق بالأحداث أو الظروف الرئيسية التي يمكنها أن تلقي بتكهنتات سلبية على قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة مستمرة؛ ولذلك، يمكن أن تكون غير قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال الطبيعي.

ب. في حال تقديم إفصاحات كافية في البيانات المالية، ينبغي على المراجع أن يعبر عن رأي غير معدل ويضم فقرة التأكيد المسألة في تقرير المراجع من أجل:

\* إبراز وجود شكوك جوهرية تتعلق بالأحداث أو الظروف التي يمكنها أن تلقي بتكهنتات سلبية على قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة مستمرة؛ و

\* لفت الانتباه إلى الملاحظة في البيانات المالية التي تفصح عن المسائل الواردة.

ج. إذا لم يتم عمل إفصاح كافي في البيانات المالية، فينبغي على المراجع التعبير عن رأي مؤهل أو رأي مخالف، حسبما هو ملائم. ويذكر المراجع في التقرير أن هناك شكوكاً جوهرية يمكنها أن تلقي بتكهنتات سلبية على قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

و على هذا الأساس، فإن الآراء التي يمكن أن يعبر عنها المراجع وفقاً للحالات السابقة تكون كما يلي:

### أولاً. رأي غير متحفظ مع فقرة توضيحية:

يكون هذا الرأي عندما يكون فرض الاستمرار ملائم مع وجود الشكوك الجوهرية و في الوقت نفسه يكون المراجع مقتنعاً بأن هناك إفصاح كافي عن هذه الشكوك. و تكون الفقرة التوضيحية أو فقرة التأكيد على الشكل التالي: " دون أن يكون رأينا متحفظاً، فإننا نلفت الانتباه إلى الملاحظة X في البيانات المالية و التي تشير إلى أن الشركة تكبدت صافي خسارة مقدارها zzz خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 20xx ، و من ذلك التاريخ ، تجاوزت التزامات الشركة الحالية إجمالي أصولها بقيمة yyy . هذه الظروف إلى جانب المسائل الأخرى

## الفصل الثالث

المحددة في الملاحظة X تشير إلى وجود شكوك جوهرية يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة."

### ثانياً. رأي متحفظ:

و يكون هذا الرأي بناء على تقدير المراجع لما هو مناسب، و تكون فقرة أساس الرأي المتحفظ كما يلي: تنتهي اتفاقيات تمويل الشركة و تكون المبالغ غير المسددة مستحقة الدفع في 19 مارس 20x1 . و كانت الشركة غير قادرة على إعادة التفاوض بشأن الشكوك الجوهرية التي يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة و لذلك يمكن أن تكون الشركة غير قادرة على تحقيق أصولها و الوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال الطبيعي. و لا تفصح البيانات المالية و الملاحظات عليها بالكامل عن هذه الحقيقة. و تكون فقرة الرأي المتحفظ كما يلي: " برأينا، باستثناء الإفصاح غير الكامل للمعلومات المشار إليها في فقرة أساس الرأي المتحفظ، تعرض البيانات بشكل عادل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 20xx و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في تاريخه وفقاً ل...".

### ثالثاً. رأي سلبي:

تكون فقرة أساس الرأي السلبي كما يلي: تنتهي اتفاقيات تمويل الشركة و كانت المبالغ غير المسددة مستحقة الدفع في 31 ديسمبر 20xx و كانت الشركة غير قادرة على إعادة التفاوض أو الحصول على تمويل بديل و تدرس إعلان إفلاسها. تشير هذه الأحداث إلى شكوك جوهرية يمكن أن تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة و لذلك يمكن أن تكون الشركة غير قادرة على تحقيق أصولها و الوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال الطبيعي، و لا تفصح البيانات المالية و الملاحظات عليها بالكامل عن هذه الحقيقة. و على أساس هذه الفقرة تكون فقرة الرأي السلبي كما يلي: " برأينا، و بسبب الخطأ في المعلومات الواردة في فقرة أساس الرأي السلبي، لا تعرض البيانات المالية بشكل عادل المركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 20xx و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في تاريخه وفقاً ل...".

### 2.2.3 استعمال فرض الاستمرارية غير ملائم

إذا تم إعداد البيانات المالية على أساس المنشأة المستمرة ولكن، بتقدير المراجع، كان استخدام الإدارة لفرض المنشأة المستمرة في البيانات المالية غير ملائم، فعلى المراجع التعبير عن رأي سلمي بغض النظر عما إذا شملت البيانات المالية أم لم تشمل إفصاحاً عن مدى استخدام الإدارة لفرض الاستمرار.

إذا كان مطلوباً من إدارة المؤسسة أو اختارت إعداد البيانات المالية عندما يكون فرض الاستمرارية غير ملائم في مختلف الظروف، يتم إعداد البيانات المالية على أساس بديل (أساس التصفية مثلاً).

### 3.2.3 الإدارة غير مستعدة لإجراء أو توسيع تقييمها :

يشير المعيار رقم 570 في فقرته 27 إلى أنه إذا طلب المراجع من الإدارة إجراء أو توسيع تقييمها و لم تستجب له، فقد يكون الرأي السلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي في تقرير المراجع ملائماً لأنه قد لا يكون من الممكن بالنسبة للمراجع الحصول على أدلة ملائمة و كافية فيما يخص استخدام فرض المنشأة المستمرة في إعداد البيانات المالية، مثل الأدلة المتعلقة بوجود خطط وضعها الإدارة قيد التنفيذ أو وجود عوامل تخفيف أخرى.

الجدول الآتي يلخص لنا الحالات التي يعبر فيها المراجع عن هذه الآراء حسب استعمال الإدارة لفرض الاستمرارية، وجود شكوك مادية من خلال الأحداث و الظروف التي تمت ملاحظتها و ملائمة الإفصاح عن الشكوك في القوائم المالية.

### الجدول رقم (4): العلاقة بين ملائمة فرض الاستمرارية و آراء المراجعين

آراء المراجعين	ملاءمة الإفصاح في القوائم المالية	شكوك جوهرية	استعمالات الإدارة لفرض الاستمرارية
----------------	-----------------------------------	-------------	------------------------------------

## الفصل الثالث

ملائمة	غير موجودة	مناسب	رأي غير متحفظ
ملائمة	موجودة	مناسب	رأي غير متحفظ مع فقرة توضيحية في تقرير المراجع
ملائمة	موجودة	عدم وجود بعض الافصاحات	رأي متحفظ أو رأي سلبي
غير ملائمة	موجودة	غير هام	رأي سلبي
غير ملائمة	شكوك مادية هامة في كل القوائم المالية	غير هام	الامتناع عن إبداء الرأي

المصدر: Adela Socol " Significant doubt about the going concern assumption in audit" Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 2010, vol. 1, issue 12, p.295.

### المبحث الثاني: أهمية رأي المراجعين الخارجيين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار

لحوالي نصف قرن من الزمن كانت فائدة تقارير المراجعة موضوع العديد من الأبحاث، و غالباً ما كان تقرير المراجعة محل انتقاد من حيث فشله في توفير محتوى معلوماتي لمستعملي القوائم المالية. الأمر نفسه طرح بالنسبة لرأي المراجع حول استمرارية المؤسسة.

و قد حاولت العديد من الدراسات توضيح أهمية رأي المراجعين حول استمرارية المؤسسة، لكن غالبيتها اعتمدت على عينات صغيرة جداً تغطي عدد محدوداً من المؤسسات، كما كانت تعتمد على المدى القصير، الأمر الذي أدى إلى تباين النتائج المتوصل إليها. و من هنا يمكن القول بأن أدبيات المراجعة لم توفر فهماً واضحاً للكيفية التي يؤثر بها تقرير المراجع حول استمرارية المؤسسة.

#### 1. المحتوى المعلوماتي لرأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار

أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن تقرير المراجع حول استمرارية المؤسسة يعتبر مثالا جيدا للتقرير الذي يمكن أن يقدم فيه المراجع معلومات لمستعملي القوائم المالية بشكل أحسن<sup>1</sup>. و قد حاولت هذه الدراسات اختبار أهمية تقرير المراجعين حول استمرارية النشاط من خلال فحص رد فعل السوق المالي منذ أول وهلة لإصدار التقرير. لكن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات كانت متباينة بين تلك التي أكدت بأنه ليس هناك تأثير واضح لتقرير المراجع حول استمرارية المؤسسة و تلك التي أوضحت بأن هناك رد فعل كبير من السوق المالي تجاه هذا التقرير.

### 1.1 الدراسات القائمة على عدم وجود قيمة معلوماتية لرأي المراجع حول الاستمرارية

أفادت بعض الدراسات بأن إصدار المراجع تقرير حول استمرارية المؤسسة لا يثير رد فعل هام\* . كما نوهت هذه الدراسات بأنه حتى و إن كان هناك أثر، فإنه لا يظهر في الفترة التي يصدر فيها التقرير أو في فترة قصيرة لاحقة، و إنما يظهر قبل فترة طويلة نسبيا تفوق 10 أسابيع من إصدار التقرير<sup>2</sup>. و من الأمثلة على هذه الدراسات نجد دراسة *Elliot* عام 1982، حيث فشل هذا الأخير في إيجاد رد فعل عكسي على تقرير عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار خلال فترة إصداره و المقدرة بـ 14 أسبوعا. كما وجد بأن العوائد غير الطبيعية يتم ملاحظتها في ظرف 45 أسبوعا قبل إصدار المراجع لتقريره<sup>3</sup>. في دراسة مماثلة بين *Dodd* من جهته أن إصدار تقرير حول استمرارية النشاط له تأثير بسيط على أسعار الأسهم و أن السوق يتوقع هذا الحدث أي احتمال عدم استمرار المؤسسة في نشاطها قبل صدور التقرير بفترة معتبرة<sup>4</sup>.

بعض الدراسات الحديثة فشلت هي الأخرى في إيجاد رد فعل على المدى القصير للسوق المالي عند أول إصدار تقرير حول استمرارية النشاط. ففي دراسة على عينة تتكون من 229 شركة، حاول كل من *Herbohn*،

<sup>1</sup> Sormunen et al “ Harmonization of audit practice: Empirical evidence from going concern in Scandinavia” Working paper, 2012, p. 12.

\* في الواقع معظم هذه الدراسات لم تختص بدراسة تأثير تحفظات المراجعين حول استمرارية المؤسسة بالتحديد، بل تأثير تحفظات المراجعين بشكل عام و من ضمنها التحفظ حول استمرارية المؤسسة.

<sup>2</sup> Church et al “The auditor’s reporting model: A literature overview and research synthesis” In Accounting horizons, Vol 22 N° 1, pp.69-90.

<sup>3</sup> John A. Elliot “ “ subject to” Audit opinions and abnormal security returns – outcomes and ambiguities” In Journal of accounting research, Vol 20 N° 2 pt II, 1982, p.617-638.

<sup>4</sup> Dodd et al “ Qualified audit opinions and stock prices: information content , announcement dates and concurrent disclosures” In Journal of Accounting & Economics, N° 6, 1984, p. 3-38.

*Garsden و Ragunathan* في دراسة أجريت عام 2007، معرفة مدى تأثير السوق المالي في أستراليا بإصدار المراجعين لتقارير حول استمرارية المؤسسة لهذه العينة من الشركات، فوجدوا بأن السوق المالي فعلا تأثر سلبا لل صعوبات التي تواجهها هذه الشركات، لكن كان ذلك منذ سنة قبل صدور تقارير المراجعين<sup>1</sup>.

### 2.1 الدراسات القائمة على وجود قيمة معلوماتية لتقرير المراجعين حول استمرارية النشاط

إن الطريقة المثلى لمعرفة مدى مصداقية المعلومة المحاسبية بالنسبة للمستثمرين تكمن في تحليل رد فعل هؤلاء عند نشرها. فإذا كان هناك رد فعل على شكل زيادة أو تغير في حجم و سعر الأوراق المالية مثلا، يمكن افتراض أن هذه المعلومة كانت دقيقة و مفيدة بالنسبة للمستثمرين. و من هنا فإن دراسة تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة تمت انطلاقا من رد فعل المستثمرين في الأسواق المالية لدى نشر رأي المراجع. و قد كان هذا موضوع العديد من الدراسات التي تنطلق من كون تقرير المراجعة له محتوى معلوماتي و بالتالي فهو يفيد في اتخاذ قرارات الاستثمار خاصة عندما يحتوي على بعض التحفظات.

لكن و رغم الفائدة الجلية لهذه الدراسات في اختبار رد فعل السوق المالي عند صدور رأي المراجع ، والذي يتم في غالب الأحيان بتحفظ في حين أن السير العادي لعالم الأعمال يصاحبه إصدار المراجعين لتقاريرهم بدون تحفظات، إلا أنها تعالج إشكاليات جد متنوعة مما تجعل من الصعب إعادة صياغة النتائج المتوصل إليها بشكل دقيق. لذلك سنحاول التركيز على النتائج و المبادئ المشتركة لهذه الدراسات و من أهمها:

- إن معظم الأبحاث تنطلق من فرضية أن نشر المراجعين لتقاريرهم مع تحفظات حول العناصر الجديدة لتقييم الوضعية الحقيقية للمؤسسة له تأثير على القيمة السوقية للأوراق المالية للمؤسسة المعنية. و على هذا الأساس فإن قياس رد فعل السوق المالي يتحصل عليه من خلال الفرق بين مردودية الورقة المالية المعنية عند وجود تحفظات في تقرير المراجع و المردودية المنتظرة في حال عدم وجود تحفظات. و هو ما يسمح بمقارنة رد فعل المستثمرين تجاه مختلف الآراء التي يعبر عنها المراجع في تقريره.

<sup>1</sup> K Herbohn, V Ragunathan, R Garsden "The horse has bolted: revisiting the market reaction to going concern modifications of audit reports" In Journal of accounting and finance, Vol 47 N° 3, September 2007, p.473-493.



- الفرضية الثانية التي تنطلق منها هذه الأبحاث، هو أن الأسواق المالية تمتاز بالكفاءة بمعنى أنها تستجيب فوراً لكل معلومة جديدة يتوفر عليها كل مستثمر وبتكلفة منخفضة نسبياً.

- البعض من الباحثين ركزوا أعمالهم على مجموعة من التحفظات، في حين أن معظمهم كرسوا أعمالهم لدراسة و تحليل تأثير تحفظ واحد و المتمثل خاصة في التحفظ المرتبط بالتغيرات الحاصلة في المناهج والمبادئ المحاسبية و المحتوى المعلوماتي للتحفظ المسمى " *subject to* " \* و الذي يعبر فيه عن رأيه المتمثل في أن القوائم المالية صادقة بالرغم من وجود بعض الشكوك التي لم يدرج تأثيرها بشكل صحيح عند إعداد حسابات المؤسسة.

أما بالنسبة لمحتوى النتائج التي توصلت إليها مجموع هذه الأبحاث، فإنها لا تسمح باستخلاص نتيجة جد دقيقة حول حقيقة تأثير تقارير المراجعين على المستثمرين. و بالرغم من هذا إلا أن معظم الدراسات تؤكد أن بعض التحفظات تحتوي على معلومات هامة يمكن أن يعتمد عليها المستثمرون في تكوين محافظهم و ذلك فور نشر تقارير المراجعة التي تحتوي على هذه التحفظات، خاصة إذا كانت تستجيب لما هو منتظر. و تضيف بأن رد الفعل قد يكون سلبياً أو إيجابياً حسب نوع التحفظات و حسب درجة حدتها.

و قد أشار الباحثون إلى أن المراجعين الخارجيين يساهمون في التخفيض من اللاتناظر المعلوماتي بين الشركات و المستثمرين المحتملين من خلال إبداء رأيهم حول القوائم المالية بشكل عام و حول فرض الاستمرارية بشكل خاص<sup>1</sup>. فإذا تولدت لدى المراجعين شكوك جوهرية حول استمرارية المؤسسة، فإن تحقق فرض الاستمرارية يكون محل شك. و بالتالي فإن المراجعين يكونون مطالبين بالتعبير عن هذه الشكوك في تقرير المراجعة. و يعد هذا التعبير علامة عن أخبار سيئة بالنسبة للمستثمرين.

---

\* صنف Elliot التحفظات المسماة " *subject to* " إلى أربعة أنواع: تحفظ متعلق باستمرارية النشاط ( *going concern* ) و الذي غالباً ما يتم إيدأوه عندما تواجه المؤسسة أحداثاً اقتصادية غير ملائمة قد تؤثر على استمراريتها، تحفظ حول تحقيق الأصول و الذي يعني أن المراجع لا يتوافق مع الإدارة حول قيمة تحقيق الأصول و التحفظات المتعلقة بمستوى استهلاك الطاقة في حالة مؤسسات الغاز الكهربائي.

<sup>1</sup> Ruben M T. Peixinho " How do analysts deal with bad news? Going concern opinions and analyst behavior" Ph. D. Thesis, The university of Edinburgh, 2008, p. 52.

### 2. تأثير تحفظ المراجعين حول استمرارية المؤسسة على أصحاب المصلحة

إن أي معلومات يمكن توفيرها عن المؤسسة تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمساهمين بشكل خاص وأصحاب المصلحة بشكل عام. و قد قسم *White* أصحاب المصلحة لأي مؤسسة إلى ثلاث مجموعات تتمثل المجموعة الأولى في المقرضين و المستثمرين و تتمثل الثانية في الحكومة ممثلة في الجهاز التشريعي و مصالح الضرائب، أما المجموعة الثالثة فتشمل الجمهور العام ممثلا في مجموعات المصالح الخاصة و اتحادات العمال و مجموعات المستهلكين<sup>1</sup>.

لقد بينت نتائج البحوث و الدراسات التجريبية التي أجريت في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا خلال فترة السبعينات و الثمانينات، أن التحفظات التي يبدونها المراجعون حول استمرارية المؤسسة في تقاريرهم، لها مضمون معلوماتي مهم يعتمد عليه أطراف كثيرة يأتي على رأسها المستثمرون في اتخاذ قرارات الاستثمار والبنوك في اتخاذ قرارات منح القروض، و أيضا المحللون الماليون. كما لم تحمل هذه الدراسات تأثير الأراء المعدلة حول استمرارية الاستغلال على المؤسسات المنافسة و لو أنها لم تكن بنفس الكثافة التي تم بها تناول الأطراف الأخرى.

و فيما يلي سنحاول التفصيل في النتائج التي توصلت إليها هذه الأبحاث من خلال تحليل تأثير التحفظات الواردة في تقرير المراجعة حول تهديد استمرارية المؤسسة على قرار الاستثمار في السوق المالي و على سلوك مسيري البنوك و المحللين الماليين بغرض استنباط فائدة هذا المصدر المعلوماتي على المستعملين الرئيسيين.

#### 1.2 تصور فائدة تقرير المراجعة حول إمكانية استمرار المؤسسة من السوق المالي

هناك أمثلة عديدة للدراسات التي أثبتت نتائجها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بان السوق المالي يظهر رد فعل على تحفظات المراجعين حول استمرارية المؤسسة\*. ففي دراسة لـ *Firth* عام 1978، تبين أن تقرير

<sup>1</sup> G White, AC Sondhi & D.V Fried " The analysis and use of financial statements" third edition, John Wiley & Sons, Inc, London, 2003, p.4.

\* معظم هذه الدراسات هي الأخرى حاولت دراسة تأثير تقارير المراجعين التي تحتوي على تحفظات على مستعملي القوائم المالية بما في ذلك التحفظات حول استمرارية الشركة.

## الفصل الثالث

المراجعين بعد إمكانية استمرار نشاط المؤسسة له تأثير هام على أسعار أسهم الشركات المعنية خلال فترة إصدار التقرير<sup>1</sup>.

و من منظور آخر، حاول كل من *Fields* و *Wilkins* في دراسة لهما عام 1991، التأكد من أن تقرير الاستمرارية له قيمة معلوماتية، فوجدا بأن هناك آثارا إيجابية كثيرة مرتبطة بإصدار تقرير حول استمرارية النشاط<sup>2</sup>.

و في دراسات متقدمة، حاول بعض الباحثين التأكد من دقة النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة. و من بين هؤلاء نجد *Carlson*، *Glesen* و *Benifield*. ففي الدراسة التي قاموا بها سنة 1998، بينت النتائج المتوصل إليها أن الباحثين السابقين كانوا على حق، و أن المستثمرين يتخذون قراراتهم تبعا لتقرير المراجعين حول استمرارية الاستغلال و غالبا ما يتم ذلك في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدور التقرير<sup>3</sup>. و في دراسة أكثر حداثة أجريت عام 2008، وجد *Citron* و باحثون آخرون أن آراء المراجعين حول عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار يكون لها أثر سلبي بالغ على أسعار الأوراق المالية في السوق المالي مع عدم وجود فرق واضح بين ما إذا كان تقرير المراجع هو الأول الذي أشار إلى إمكانية عدم استمرار المؤسسة في النشاط أو مصدر آخر<sup>4</sup>.

من جهته لاحظ *Louder* و آخرون أنه بالنسبة للتحفظات من نوع "subject to" مثلا بما فيها التحفظ حول استمرارية المؤسسة، فإن السوق يظهر رد فعل سلبي هام عند احتواء تقرير المراجع على هذا النوع من التحفظات، و يظهر هذا خاصة في تدهور أسعار الأسهم المعنية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> للاطلاع على مضمون الدراسة راجع: Firth M "Qualified audit reports : their impact on investment decisions" In The accounting review, Vol 53 N°3, July 1978, pp. 642-650

<sup>2</sup> للاطلاع على مضمون الدراسة راجع:

Fields L, Wilkins M "The information content of withdrawn audit qualifications: New evidence on the value of "subject to" opinions" In: Auditing: A journal of practice and theory, Vol 10 N° 2, 1991, pp.62-69.

<sup>3</sup> Carlson, S., Glezen, G., Benifield, M "An investigation of investor reaction to the information content of a going concern audit report while controlling for concurrent financial statement disclosures" In "Quarterly Journal of Business and Economics" Vol 37, 1998, PP. 25-39.

<sup>4</sup> Citron. D, R. Taffle " Delays in reporting price-sensitive information: the case of going concern. Journal of Accounting and Public Policy" Vol 27, n° (1), 2008, pp. 19-37.

<sup>5</sup> Louder M.L., I.K. Khurana, R. Sawyers, C. Cordery, C. Johnson, J. Lowe and R. Wunderle " The Information Content of Audit Qualifications" In " Auditing: A Journal of Practice and Theory" Vol 11,1998, pp.8- 69.

و بغض النظر عن النتائج المتوصل إليها في الدراسات التي تطرقنا إليها، وكما هو معروف، فإن السوق المالي حساس لمجرد الإشاعات فمابالك بآراء و تقارير المراجعين. لذلك يمكننا القول أن تحفظات المراجعين حول استمرارية المؤسسة يكون لها بالتأكيد صدى في السوق المالي.

### 2.2 تصور فائدة تحفظ المراجع حول استمرارية المؤسسة من طرف البنوك و المحللين الماليين

هناك العديد من الأبحاث التي حاولت دراسة تأثير التحفظات التي يبديها المراجع في تقريره على قرارات منح القروض من قبل البنوك أو قرارات الاستثمار و توظيف الأموال التي يوصي بها المحللون الماليون. لكن أغلبيتها كان يركز على فئة واحدة فقط و نادرا ما تم الاهتمام بدراسة الفئتين معا.

و كما هو الحال بالنسبة لتصور رد فعل السوق المالي حول التحفظات التي يبديها المراجع في تقريره حول استمرارية المؤسسة، فقد كان هناك تباين ملحوظ بين مختلف الدراسات من حيث الفرضيات و الظروف التي أجريت فيها هذه الدراسات، لم يسمح باستخلاص نتيجة صافية حول حقيقة فائدة تقرير المراجعة بالنسبة للبنوك و المحللين الماليين. فبعض النتائج تؤكد أن سلوك مسؤولي البنوك و المحللين الماليين يتأثر بالرسالة التي يحتويها تقرير المراجع مهما كان نوعها. في حين بينت نتائج دراسات أخرى أن البنوك لا تعد وجود المراجع كعامل محدد لقرار منح القرض، و أن تقرير المراجع يأتي في المركز ما قبل الأخير خاصة إذا كان لا يحتوي على تحفظات.

و في نفس السياق، أشارت دراسات أخرى إلى أنه باستثناء التحفظ المتعلق بعدم احترام المبادئ المحاسبية، فإن البنوك و المحللين الماليين يتصرفون بشكل مخالف للرأي المعبر عنه في تقرير المراجعة عن المؤسسات المعنية. و النتيجة نفسها بالنسبة للتحفظ المتعلق باستمرارية النشاط و التحفظات من نوع "Subject to". حيث كلما أبدى المراجع عدم تأكده من استمرارية المؤسسة كلما اهتمت البنوك و المحللون الماليون بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة.

### 1.2.2 تأثير تحفظ المراجع حول الاستمرارية على البنوك والمؤسسات المالية

تعتبر البنوك هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل المؤسسات، و بالتالي فهي تعتبر واحدا من المستعملين الرئيسيين للمعلومات المالية حول الشركات التي تتعامل معها. لذلك نجدها تبدي اهتماما متزايدا بالتقارير التي يصدرها المراجعون الخارجيون بما فيها تلك التي تحتوي على تعديلات حول استمرارية المؤسسة.

و قد حاولت العديد من الدراسات التجريبية رصد الآثار التي تتركها تقارير المراجعين التي تحتوي على تحفظات بما فيها التحفظات المتعلقة باستمرارية المؤسسة على قرارات منح القروض. و إذا كان تقرير مراجع الحسابات يعد من الناحية النظرية مؤشرا قويا حول مصداقية أو عدم مصداقية القوائم المالية و مصدرا معلوماتيا مهما لاتخاذ قرارات منح القرض، إلا أن الدراسات التي حاولت فحص فائدة تقارير المراجع الخارجي بما فيها آراؤه حول استمرارية المؤسسة في عملية منح القروض أظهرت نتائج متباينة.

فقد أظهرت بعض الدراسات الأولى بأن تقرير مراجع الحسابات ليس له تأثير على أحكام مانحي القروض و قراراتهم. و من ضمن هذه الدراسات نجد دراسة *Estes & Reimer* (1977) و دراسة *Libby* (1979) و دراسة *Houghton* (1983)<sup>1</sup>. كما بينت دراسات أخرى أجريت في وقت لاحق أن الرسالة التي يحتويها تقرير المراجع الخارجي يمكن أن تؤثر على الشروط التي تفرضها الجهة المانحة للقرض<sup>2</sup>.

و في دراسات حديثة وجد كل من *Lin et al* (2003) و *Bessel et al* (2003) أن المحتوى المعلوماتي الذي تحمله تقارير المراجعة المعدلة يساعد بشكل جد محدود مانحي القروض على فهم و استعمال القوائم المالية. و برر *Bessel et al* هذه النتيجة بكون تقارير المراجعة المتعلقة باستمرارية المؤسسة عادة يتم إصدارها عندما تشرف الشركة على الفشل، و بالتالي فهي لا تعد ذات أهمية في توقعات الخطر و اتخاذ الإجراءات المناسبة. لذلك فإن مستعملي القوائم المالية بما فيهم البنوك و المؤسسات المالية لا يعيرونها اهتماما كبيرا<sup>3</sup>. على عكس هذه الدراسة، توصلت دراسة جد حديثة لكل من *Guiral & Ruiz* أجريت عام

<sup>1</sup> Houghton, K.A. (1983). Audit Reports: Their Impact on the Loan Decisions Process and Outcome: An Experiment. Accounting and Business Research 53, pp. 15-20.

<sup>2</sup> Bamber, E.M. & R.A. Stratton (1997) The Information Content of the Uncertainty-modified Audit Report: Evidence from Bank Loan Officers. Accounting Horizons 11, pp. 1-11.

<sup>3</sup> Bessell, M., A. Anandarajan , A. Umar "Information Content, Audit Reports and Going-Concern: an Australian Study" In " Accounting & Finance Journal" Vol 43,2003, pp. 261-282.

2011، إلى أن مانحي القروض يعتبرون أن تقرير المراجعة الذي يحتوي على تحفظات حول استمرارية المؤسسة هو الآلية الأولى التي يعتمد عليها مانحو القروض كنظام إنذار مبكر بالتعثر المالي للمؤسسة<sup>1</sup>. في حين توصل كل من *Niemi & Sundgren* في دراسة أجريت خلال السنة نفسها، إلى أن المؤسسات المالية تعتبر بأن تقارير المراجعة المتحفظة حول استمرارية المؤسسة هي مصدر إضافي للمعلومات<sup>2</sup>.

من جانب آخر، و في ما يتعلق بشروط منح القرض، فقد أكدت بعض الدراسات أن التحفظات من نوع "Subject to" تزيد من الخطر الذي يحيط بمنح القرض مما يؤدي بالبنوك إلى اشتراط ضمانات معينة. كما توصلت بعض الأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية بأن ظروف عدم التأكد التي تحيط بنشاط المؤسسة و التي يعبر عنها المراجع في تقريره تزيد من درجة الخطر التي تعطيها البنوك لطلبات القروض، الأمر الذي يجعلها تطلب أسعار فائدة أعلى.

### 2.2.2 على المحللين الماليين

نظرياً، تشير الأدبيات إلى أن دور المحللين الماليين في السوق المالي يكون كبيراً عندما تكون هناك معلومات سيئة عن الشركات، لأن المستثمرين يكونون أقل فعالية في التصرف مع الأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة<sup>3</sup>. لذلك يفترض أن يزيد دور المحللين الماليين تجاه المستثمرين عند تلقي الشركة لآراء متحفظة حول استمراريته.

لكن نتائج الدراسات التجريبية بالنسبة لتأثير تحفظات المراجعين حول استمرارية المؤسسة على سلوك المحللين الماليين، كانت متباينة نوعاً ما حيث أخذت اتجاهين: الاتجاه الأول يؤكد على أن المحللين الماليين يميلون

<sup>1</sup> Andre's Guiral, Emiliano Ruiz, Waymond Rodgers "To what extent are auditors' attitudes toward the evidence influenced by the self-fulfilling prophecy" In "Auditing: A journal of practice and theory" Vol. 30, n°. 1, February 2011, pp. 173-190.

\* سبق و أشرنا إلى أن البنوك و المؤسسات المالية لها اجتهاداتها الخاصة في دراسة وضعية المؤسسة المتعامل معها.

<sup>2</sup> Co Viger et al "The impact of going concern reporting format on investors decisions" Working paper 05-2002, Centre de recherches en gestion, Canada, February 2002, p.7 (<http://www.uqam.ca/crg>).

<sup>3</sup> Kausar, A., Taffler, R., & Tan, C "The going-concern market anomaly" In "Journal of

Accounting Research" Vol 47, 2009, pp. 213-239.

إلى إعطاء توصيات للمستثمرين خلال هذه الوضعية في حين يؤكد الاتجاه الثاني على أن المحللين الماليين يتوقفون عن دعم المستثمرين في هذه الوضعية. بالنسبة للحالة الثانية، يرى بعض الباحثين أن المحللين الماليين يبدون أقل اهتماما عندما تتلقى المؤسسة تقريرا متحفظا بشأن استمراريته من المراجعين و لا يغيرون توصياتهم بشكل هام مقارنة بالفترة قبل صدور تقرير المراجع، لذلك فإن المستثمرين لا يمكنهم الاعتماد تماما على توصيات المحللين الماليين<sup>1</sup>.

و من جهة أخرى تشير الدراسات أن المحللين الماليين لا يمكنهم توفير معلومات عن إمكانية توقف المؤسسة عن الاستمرار بالكفاءة و الخبرة التي لدى المراجعين، و أن توصياتهم غالبا ما تكون بعد صدور تقرير المراجع بمدة معينة. في حين تؤكد دراسات أخرى العكس، حيث أن المحللين الماليين قادرين حتى على توقع بعض أنواع الغش المحاسبي و إشهار الإفلاس<sup>2</sup>.

### 3.2 تأثير تحفظات المراجع حول استمرارية المؤسسة على المؤسسات المنافسة

حاولت بعض الدراسات استخلاص الآثار التي يمكن أن تجرّها تقارير المراجعة المعدلة حول استمرارية المؤسسة على المؤسسات العاملة في قطاع النشاط نفسه. و توصلت نتائج هذه الدراسات إلى أن هناك ثلاثة احتمالات<sup>3</sup>:

- أولا: إصدار رأي معدل للمراجع حول استمرارية المؤسسة يمكن أن يؤدي إلى أثر تنافسي، حيث يشير هذا الرأي إلى أن المؤسسة يمكن أن تواجه إجراءات الإفلاس و بالتالي يمكن أن يستفيد منافسوا المؤسسة من هذا إذا توقف المتعاملون مع المؤسسة على التعامل معها بسبب تدهور سمعتها. و يفسر هذا بانخفاض الطلب على

<sup>1</sup> R.Peixinho, R Taffler " Do analysts know but not say?: The case of going concern opinions" CEFACE-UE Working Paper 2011/09, p. 31

<sup>2</sup> Clarke, J., Ferris, S., Jayaraman, N., & Lee, J "Are analyst recommendations biased? Evidence from corporate bankruptcies" In " Journal of Financial and Quantitative Analysis" Vol 41, 2006, pp. 169-196.

<sup>3</sup> L. Coello, R.Peixinho, S. Terjensen " Going concern opinions are not bad news : Evidence from industry rivals" wp16/2012/DE working papers: ISSN n° 0874-4548.

منتجات المؤسسة و توجيهه إلى المؤسسات المنافسة التي تحقق مبيعات أكبر و تدفقات نقدية أكبر و بالتالي ترتفع أسعار أسهمها.

- ثانيا: قد يكون لرأي المراجع حول استمرارية المؤسسة أثر سلبي على المنافسة. و يحدث هذا عندما يعتقد المستثمرون بأن المؤشرات التي اعتمد عليها رأي المراجع حول استمرارية المؤسسة يمكن أن تؤثر سلبا على الأرباح والتدفقات النقدية المحتمل تحصيلها من قطاع النشاط ككل، خاصة إذا كانت هذه المؤشرات هيكلية. و يعرف هذا الأثر في أدبيات المراجعة بـ أثر العدوى *Contagion effect* بين المؤسسة التي أصدر تقرير المراجعة بشأنها و منافسيها، و يتجسد هذا الأثر في تراجع أسعار الأسهم للشركات المنافسة على المدى القصير.

- ثالثا: هناك من الكتاب من يرى بأن رأي المراجع الخارجي حول استمرارية المؤسسة يقتصر أثره على المؤسسة المعنية فقط. و بالتالي لا يكون له أثر إطلاقا على قطاع النشاط و المؤسسات المنافسة التي لا تتأثر أسعار أسهمها خلال فترة إصدار التقرير.

### المبحث الثالث: القدرة التنبؤية بتعثر المؤسسة لتحفظات المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار

إن العلاقة بين رأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار و التنبؤ بفشلها تم إقرارها في الأدبيات المحاسبية و أدبيات المراجعة. فقد ثار التساؤل في الفكر المحاسبي لعقود من الزمن حول العلاقة بين آراء المراجعين حول العلاقة بين آراء المراجعين المتعلقة بعدم التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار و إفلاسها، و تم تخصيص العديد من الدراسات للبحث في هذا الموضوع.

الأمر الآخر الذي يؤكد العلاقة بين رأي المراجع حول الاستمرارية و فشل المؤسسة، هو أن الدراسات التي تناولت موضوع رأي المراجع حول الاستمرارية لا تخلو من الإشارة إلى المصطلحات المرتبطة بفشل و تعثر المؤسسة مما يؤكد العلاقة الوثيقة بينهما. ففي دراسة *Hopwood et al* (1997) مثلا استعمل الكثير من



المصطلحات المرتبط بفشل المؤسسة مثل المؤسسات المتعثرة و المؤسسات غير المعسرة و الفشل السريع و غير المنتظر و التعثر المالي<sup>1</sup>.

و رغم أن هناك من الكتاب من أشار إلى أن المراجعين الخارجيين عند تقييمهم لقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط لا يقومون بالتنبؤ، و استندوا في هذا الرأي على نص المعيار الذي أصدره الـ *AICPA* سنة 1993 ، و الذي يشير إلى أن المراجع ليس مسؤولاً عن التنبؤ بفشل المؤسسة و أن إصدار رأي حول قدرة المؤسسة على الاستمرار، لا يعني تنبؤاً بالتعثر. إلا أنه بناءً على الكتابات و الدراسات التي تناولت موضوع رأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار بشكل عام و علاقته بالتنبؤ بتعثر المؤسسة بشكل خاص، يمكننا توضيح هذه العلاقة في الجوانب الأساسية التالية: فائدة رأي المراجع في الإنذار المبكر باحتمال فشل المؤسسة، استعمال النماذج الكمية للتنبؤ بتعثر المؤسسة في إيجاد مؤشرات عدم مقدرة المؤسسة على الاستمرار و العوامل المتحكمة في إصدار المراجعين لرأي حول الاستمرارية، حيث تقوم معظم الدراسات التي تناولت هذا الجانب على تحديد مواصفات المراجعين الذين أصدروا رأياً بالنسبة للمؤسسات التي فشلت فعلاً.

### 1. دور تحفظات المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في الإنذار المبكر باحتمال فشل المؤسسة

معظم الدراسات التي اهتمت بتقييم دقة آراء المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار انطلقت من حقيقة أن المستثمرين غالباً ما يتوقعون أن يوفر المراجع لهم تنبؤاً بفشل قريب للمؤسسة. حيث أشار *Altman* مثلاً إلى أن مستخدمي القوائم المالية غالباً ما يتصورون تحفظات مراجعي الحسابات حول استمرارية المؤسسة في النشاط بمثابة تنبؤ بالإفلاس<sup>2</sup>. كما كان الهدف من هذه الدراسات هو التعرف على مدى دقة المراجعين في توفير إشارات تحذيرية عن مخاطر فشل المؤسسات لفائدة مستخدمي القوائم المالية. و كان أغلبها ينطلق من فكرة أن إصدار رأي حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط يزيد في نزعة المستثمرين نحو احتمال فشل المؤسسة. وبالتالي فهم يعتبرونه إشارة أو إنذاراً مبكراً بالتعثر المالي للمؤسسة.

<sup>1</sup> Mutchler, J., Hopwood, W. and McKeown, J.C. (1997), "The influence of contrary information and mitigating factors on audit opinion decisions on bankrupt companies", *Journal of Accounting Research*, Vol. 35, No. 2, pp. 295-310

<sup>2</sup> Kevin C.W. Chen " Going concern opinions and the market's reaction to bankruptcy filing " in " The accounting review" Vol 71, n° 1, January 1996, p. 118.

و قد أخذت هذه الدراسات اتجاهين: الأول حاول دراسة القدرة التنبؤية لرأي المراجع حول استمرار المؤسسة في النشاط و الثاني حاول دراسة رأي المراجع كعامل لفشل المؤسسة.

### 1.1 تحفظات المراجعين المتعلقة بالاستمرارية كآلية للتنبؤ بتعثر المؤسسة

يؤكد معظم الباحثين أن القدرة التنبؤية الدقيقة بفشل المؤسسة تتطلب علاقة مستقرة بين الطرف المتنبئ و المؤسسة و هو ما يتوفر لدى المراجعين الخارجيين. كما أن الفائدة الأولى التي ينتظرها مستخدمو القوائم المالية من رأي المراجعين الخارجيين حول مقدرة المؤسسة على الاستمرار، هي التنبيه المبكر باحتمال تعثر و فشل المؤسسة<sup>1</sup>.

و قد تم تخصيص الكثير من الدراسات لمحاولة معرفة طبيعة العلاقة بين التحفظات التي يبديها المراجعون حول إمكانية استمرار المؤسسة في ممارسة نشاطها و فشل المؤسسات التي تسلمت هذه التحفظات. أجريت معظم هذه الدراسات في أمريكا والدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا وأستراليا، وتم تطبيق النتائج المتوصل إليها في الدول الأخرى، على الرغم من الاختلافات الاقتصادية بينهما وتنوع المعايير المحاسبية التي تطبقها.

و قد تباينت نتائج هذه الدراسات إلى حد ما بالنظر إلى طبيعة العينات التي أجريت عليها الدراسة. حيث تم إجراء جزء من الدراسة على عينة من المؤسسات المتعثرة في حين اعتمد الجزء الآخر على آراء المراجعين فقط.

#### 1.1.1 الدراسات المبنية على فشل المؤسسات التي تلقت تقارير متحفظة حول استمرارية المؤسسة

اهتمت بعض الدراسات في عدد من الدول المتقدمة بدراسة العلاقة بين تحفظات المراجعين المتعلقة بعدم التأكد من قدرة المؤسسات على الاستمرار في النشاط و احتمال فشلها، و توصل معظمها إلى النتيجة نفسها والتي مفادها أن هناك علاقة سالبة بين آراء المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار و فشلها لكن بنسب

<sup>1</sup> Zavgren, C. "The prediction of corporate failure: the state of the art" In "Journal of Accounting Literature" n°2, 1983, pp. 1 – 38

## الفصل الثالث

متفاوتة إلى حد ما، لكن معظمها يدور حول إصدار رأي حول استمرارية المؤسسة بالنسبة لأقل من نصف المؤسسات التي تفلس<sup>1</sup>.

ففي الدراسات الأولى مثل دراسة *Hooi و Barnes* (1987) وجد بأن 5% فقط من الشركات التي فشلت تلقت تحفظات بشأن الاستمرارية<sup>2</sup>. و في دراسة *Raghunandan & Rama* عام 1994 توصل الباحثان إلى أنه من بين 174 شركة أفلست، 22 منها فقط تلقت تقارير مراجعة متحفظة<sup>3</sup>. الأمر نفسه بالنسبة لدراسة *Krishnan & Krishnan* (1996) و التي أجريت في الولايات المتحدة على عينة مكونة من 1837 مؤسسة أعلنت إفلاسها، حيث وجد الباحثان أن 677 مؤسسة فقط من هذه العينة تلقت تحفظات حول الاستمرارية<sup>4</sup>.

و هناك دراسات توصلت إلى النتيجة نفسها أي وجود علاقة سالبة بين فشل المؤسسات و تلقيها تقارير متحفظة، لكن بطريقة عكسية أي بقياس نسبة الشركات التي تفشل من بين الشركات التي تتلقى تحفظات. و من بين هذه الدراسات نجد دراسة *Taffler و Tseung* (1984) و التي بينت نتائجها أن من بين 40 شركة تلقت تحفظات حول استمراريتهما 10 فقط فشلت فعلا<sup>5</sup>.

بالنسبة للدراسات التي أجريت بعد فضيحة *Enron* لم تكن النتائج مختلفة عن الدراسات السابقة. ففي دراسة ل *Geiger, M.A و Raghunandan* أجريت في الولايات المتحدة عام 2002، بينت النتائج أنه من بين 635 مؤسسة فشلت 3 منها فقط تلقت تحفظات حول قدرتها على الاستمرار<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> P.Ohman, A Nilsson " Pre-Bankrupt going concern warning : Prediction accuracy, extent and degree of wording ambiguity and phrasing patterns in Sweden" paper presented at " Nordic accounting conference" Copenhagen business school, 2012, p.6-7.

<sup>2</sup> Barnes, P. and D. Hooi "The Strange Case of the Qualified Success" In Journal of Accountancy, 1987 p. 32-33

<sup>3</sup> Raghunandan, K., D.V. Rama "Audit Reports for Companies in Financial Distress: Before and After. SAS No. 59." In "Auditing: A Journal of Practice and Theory." Spring. 1995, pp 50-63.

<sup>4</sup> Krishnan J, Krishnan J "The role of economic trade offs in audit opinion decision: am empirical analysis" In " Journal of accounting, auditing and finance" Vol 11, n° 4, pp. 565- 586.

<sup>5</sup> Taffler and M. Tseung The Audit Going Concern Qualification in Practice - Exploding Some Myths" In The Accountant's Magazine, 1984, pp. 263-269

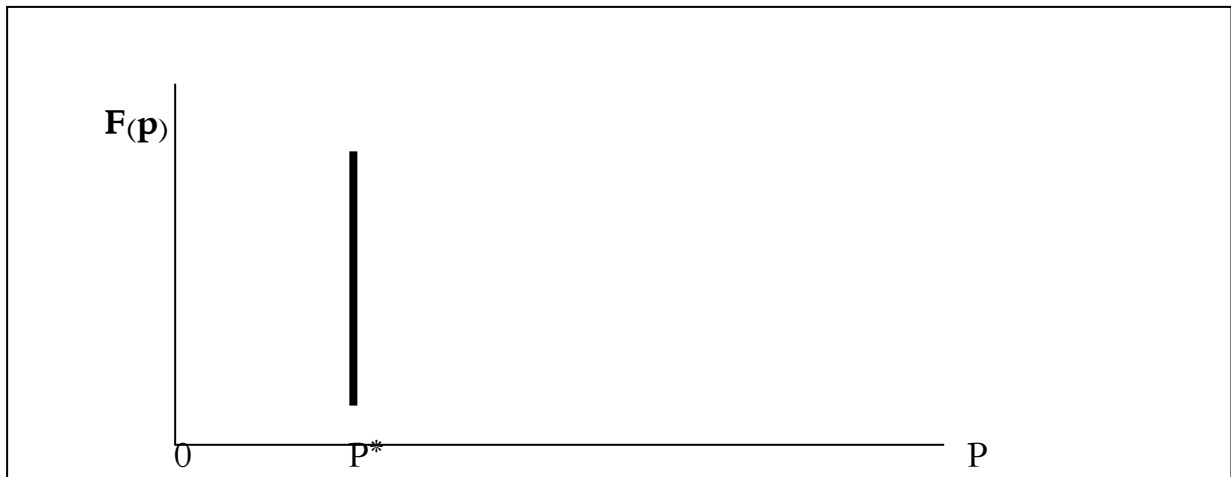
<sup>6</sup> Geiger, M.A. and Raghunandan, K. (2002), "Auditor tenure and audit reporting failures", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 21, No. 1, pp. 67-78.

## الفصل الثالث

و في دراسة حديثة أجريت في السويد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عام 2009، وجد كل من *Stefan Sundgren* و *Tobias Svanström* أنه من بين 1202 شركة أفلست، هناك 211 شركة فقط تلقت تحفظات من المراجعين<sup>1</sup>.

هذه الدراسات و رغم اختلاف النسب المتوصل إليها\* إلا أنها تشترك في نتيجة واحدة و هي أن هناك عددا قليلا من الآراء التي يصدرها المراجعون حول عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار بالنسبة للمؤسسات الفاشلة. كما أن معظمها لم يعنى بتحديد الأسباب التي تجعل آراء المراجعين لا تتمتع بالدقة الكافية للتنبؤ بفشل المؤسسة. و يمكن تمثيل هذه النتائج في شكل بياني كما يلي:

### الشكل رقم (10): توقعات المراجعين باحتمال إفلاس الزبون



المصدر: " *Clive Lennox* "Are large auditors more accurate than small auditors?" in " *Journal of business and Accounting and business research* " Vol 29, n° 3, 1999, p. 218

"Auditor-In-Charge Characteristics and Going Concern Reporting , *Tobias Svanström*<sup>1</sup> *Stefan Sundgren* Behavior: Does number of assignments, age and client fee dependence matter?" Unpublished paper, Umeå School of Business, University of Vaasa, and BI Norwegian School of Management, 2010. Available at ([http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1717943](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1717943))

\* هذا الاختلاف قد يعود إلى عوامل خاصة منها إصدار المعيار رقم 59 و المعيار 570 ، اختلاف أو التغير في الوضعية الاقتصادية، اختلاف تقاليد مهنة المراجعة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية..الخ.

حيث يمثل:

- P توقعات المراجعين حول احتمال إفلاس المؤسسة

-  $F(p)$  دالة الكثافة

-  $P^*$  احتمال الفشل

يمثل المحور الأفقي توقعات المراجعين بخصوص احتمال إفلاس زبائنهم، أما المحور العمودي فيمثل دالة الكثافة.

الشكل رقم 9 يعطينا صورة عن الوضعية التي تكون فيها معظم المؤسسات لديها توقع ضعيف باحتمال إفلاسها. و هو يفترض أن يختار المراجع احتمال الفشل  $p^*$  cut-off ، الذي يحدد عدد المؤسسات التي يعطى لها تقارير سلبية. حيث أن المؤسسات التي يكون احتمال إفلاسها ضعيف و التي تقع على يسار  $p^*$  تتلقى تقارير سلبية في حين أن المؤسسات التي يكون احتمال إفلاسها مرتفع و التي تقع على يمين  $p^*$  تتلقى تقارير إيجابية<sup>1</sup>.

### 2.1.1 الدراسات المبنية على آراء المراجعين

حاولت بعض الدراسات معرفة آراء المراجعين الخارجيين بخصوص العلاقة بين تحفظاتهم بعدم التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط و فشلها. و كانت هذه الدراسات في شكل استقصاءات أجري معظمها قبل صدور المعايير المتعلقة بفرض الاستمرارية خاصة المعيار 59 لسنة و المعيار 570 ، لذلك نجد أن أغلبها لم يناقش المشكلات التي تواجه المراجعين عند تطبيق هذه المعايير و التعديلات التي أجريت عليها، كما أنها لم تتضمن إطارا متكاملا للإجراءات التي يمكن تطبيقها بواسطة المراجعين للتعرف على قدرة المؤسسات على الاستمرار في النشاط.

و لقد تباينت النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا الإطار بين تغليب الرأي بكون أحكام المراجعين دقيقة بخصوص التنبؤ بفشل المؤسسة في بعض الدراسات و تغليب الرأي المعاكس أي أن آراء المراجعين

<sup>1</sup> Clive Lennox , Op-Cit, p.218

ليست دقيقة و أنه في معظم الحالات لا تفشل المؤسسات التي صدرت بحقتها هذه الأحكام. ففي إحدى الدراسات التي تم فيها استقصاء آراء 15 مراجعا في الولايات المتحدة للتعرف على وجهة نظرهم بخصوص العلاقة بين تحفظاتهم المتعلقة بالشك في قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط و وقوعها في الفشل، أن 11 مراجعا أي مايعادل 73.33 % من بين 15 يتفقون على أن التحفظات المتعلقة بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، تؤدي إلى انهيار فرص تلك المؤسسات على الاستمرار. كما أوضحت نتائج استقصاء آخر ل 16 مراجعا يعملون في مكاتب المراجعة الكبرى في الولايات المتحدة أن 6 منهم أي نسبة 37.5 % يتفقون على أن آراء المراجعين المتعلقة بعدم إمكانية استمرارية المؤسسة في النشاط لا تتمتع بالدقة الكافية في توقع فشل المؤسسة<sup>1</sup>.

### 2.1 تحفظات المراجعين كسبب لفشل المؤسسة

اعتبر عدد من الكتاب أن تحفظات المراجعين بشأن إمكانية استمرار المؤسسة ما هو إلا مؤشر من بين مؤشرات أخرى عن احتمال إفلاس المؤسسة. و من بين هؤلاء الكتاب نجد *Levitan & Knoblett* اللذان توصلا عند تحليلهما للنتائج المحصل عليها من الدراسة التي قاما بها عام 1985، إلى أن رأي المراجع بعدم إمكانية استمرار المؤسسة يعد إشارة صريحة بفشل المؤسسة و أن غياب هذا الرأي لا يعني بالضرورة عدم تعرض المؤسسة للتوقف عن النشاط<sup>2</sup>.

و تؤكد دراسات أخرى أن آراء المراجعين المتعلقة بعدم التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، قد تؤدي إلى زيادة احتمال تعثرها. حيث أن تقرير المراجع الذي يتضمن تحفظا يتعلق بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط ينظر إليه من جانب مستخدمي القوائم المالية على أنه تحذير بالانهيار الوشيك للمؤسسة، مما يؤثر على ردود أفعالهم خاصة الدائنين الذين قد يتوقفون أو يعزفون عن منح القروض للمؤسسة مما يعجل بانحيارها<sup>3</sup>. و مما يؤكد هذا الطرح هو أن بعض المؤسسات تقدم على تغيير أسمائها اعتقادا منها بأن

<sup>1</sup> جورج دانيال غالي " تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة " الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص. 162.

<sup>2</sup> Diana Ruth Franz , Op-Cit, P. 51.

<sup>3</sup> جورج دانيال غالي، مرجع سابق، ص. 184

التحفظات التي يبدونها المراجعون حول إمكانية استمرارها في النشاط قد تؤثر على سمعتها من جهة، و من جهة أخرى فإن المراجعين في كثير من الحالات قد لا يرغبون في إبداء مثل هذه التحفظات<sup>1</sup>.

و قد حاولت بعض الدراسات في هذا الإطار التعرف على تأثير آراء المراجعين المتعلقة بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط و أسعار الأسهم، و توصلت إلى أنه يوجد بصفة عامة رد فعل سالب على أسعار الأسهم نتيجة لإصدار تقارير المراجعة التي تتضمن تحفظات المراجعين بخصوص عدم التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط<sup>2</sup>.

من جهة أخرى، توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مختلفة. حيث تبين أن تحفظات المراجعين المتعلقة بعدم التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط لا تؤدي حتما إلى فشلها. و إنما الصعوبات التي تواجهها هي التي تؤدي إلى فشلها. كما تبين أنه ليس هناك ارتباط بين هذه التحفظات و أسعار الأسهم و أن هذه الأخيرة تتأثر قبل إصدار تحفظات المراجعين بل أن هذه الأخيرة قد تنشأ من التغيرات التي يلاحظها المراجعون على أسعار الأسهم و التي تعتبر إشارات تحذيرية عن مخاطر تواجهها المؤسسة<sup>3</sup>.

## 2. نماذج التنبؤ بتعثر المؤسسة وتحفظات المراجعين حول مقدرة المؤسسة على الاستمرار

إن المقارنة بين المؤشرات المستعملة في النماذج الكمية للتنبؤ التي رأيناها في الفصل الأول و المؤشرات التي يعتمد عليها المراجعون في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار، تؤكد بأنه ليس هناك فرق كبير بينهما. و قد بين كل من *Levitan & Knowlett* في الدراسة التي قاما بها عام 1985 و التي كان الهدف منها هو تحديد ما إذا كان المراجعون يعتمدون على المتغيرات نفسها التي تستعمل في النماذج الكمية للتنبؤ لإبداء رأي دقيق حول إمكانية استمرار المؤسسة في النشاط، أن هناك تداخل كبير بين المتغيرات التي يستعملها كل من المراجعين ونماذج التنبؤ بالإفلاس<sup>4</sup>. و رغم أن هذه الدراسة كانت قبل إصدار المعيار 570 و هي الفترة التي تميزت باعتماد كل من

<sup>1</sup> Fleak, SK & Wilson, ER " The incremental information content of the going concern audit opinion " in " Journal of accounting, auditing and finance " n° 1994, p.151.

<sup>2</sup> S.B. Killer & L.F.Davidson " An assessment of individual investor reaction to certain qualified audit opinions " in " Auditing: a journal of practice and theory " n° 1983, p.22.

<sup>3</sup> جورج دانيال غالي، مرجع سابق، ص. 185

<sup>4</sup> Ibid, p. 50.

النماذج و المراجعين على متغيرات مالية و محاسبية بحتة، إلا أن الفكرة مازالت قائمة، حيث أن المتغيرات في كلا الحالتين تطورت و أصبح المراجعون و النماذج يعتمدان على متغيرات كمية و كيفية.

و قد تناولت الكثير من الأبحاث دراسة العلاقة بين رأي المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار والنماذج الكمية المستعملة في التنبؤ بإفلاس المؤسسات. و منها ما ركز على المقارنة بين القدرة التنبؤية لهما، ومنها ما حاول إبراز إمكانية استعمال النماذج كأداة مساعدة للمراجعين.

### 1.2 مقارنة قدرة النماذج الكمية على التنبؤ بتعثر المؤسسات و آراء المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار

للتعرف على القدرة التنبؤية لآراء المراجعين الخارجيين مقارنة بالنماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة تم إجراء بعض الدراسات خاصة في الولايات المتحدة. في الواقع، معظم هذه الدراسات استعملت النماذج كمرجع مقارن (*Benchmark*) لتقييم دقة تقارير المراجعة المتعلقة بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط<sup>1</sup>، و لم يكن هدفها المقارنة في حد ذاتها، و خاصة عند دراسة العوامل المتحكمة في هذه الدقة ( حجم مكتب المراجعة، استقلالية المراجعين... ). و توصل معظمها إلى النتيجة نفسها. بحيث ثبت أن للنماذج الإحصائية قدرة تنبؤية أكبر من رأي المراجع حول استمرارية المؤسسة. و من بين أشهر هذه الدراسات نجد دراسة *Altman* و *McGough* التي أجريت سنة 1974 و كان الهدف منها هو إيجاد الفرق بين نماذج التنبؤ و حكم المراجعين على استمرار النشاط، حيث تمت المقارنة بين النموذج الذي وضعه *Altman* سنة 1968 المسمى " *Z-score* " و أحكام المراجعين على مقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها بالنسبة لعينة تتكون من 34 مؤسسة فاشلة بين سنة 1970 و 1973 و ذلك سنة قبل الإفلاس. و كانت النتيجة أن النموذج استطاع التنبؤ بحوالي 82 % من حالات الإفلاس في حين كان حكم المراجعين بعدم استمرارية النشاط يتعلق بأقل من نصف الحالات فقط<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Clive Lennox, OP-CIT, p.218.

<sup>2</sup> Altman. E., McGough. T "Evaluation of a Company as a Going Concern" In " Journal of Accountancy" December 1974, pp. 50-57.



من جهتها أوضحت لجنة *Cohen* (*Cohen commission*) منذ أكثر من عقدين من الزمن أن نماذج التنبؤ بإفلاس المؤسسة يمكنها التنبؤ بفشل المؤسسة بشكل أكثر دقة من آراء المراجعين حول استمرارية النشاط<sup>1</sup>. و بالتالي فقد تم تعديل معايير المراجعة الدولية بالشكل الذي يفعل دور المراجعين في هذا الإطار بشكل أفضل.

لكن ما يميز الدراسات التي اهتمت بالمقارنة بين القرّة التنبؤية بفشل المؤسسة لتحفظات مراجعي الحسابات و النماذج، أن معظمها تم قبل تعديل معايير المراجعة الدولية المتعلقة بتقييم استمرارية النشاط. لذلك نجد أن بعض الدراسات الحديثة توصلت إلى نتائج مغايرة نوعا ما. ففي دراسة *Hopwood et al* مثلا، بينت النتائج أن المراجعين يصطدمون مع مشاكل قرار مختلفة في حالة المؤسسات المتعثرة أكثر من المؤسسات غير المعسرة. و بالتحديد فهم يوثقون و يحللون نوعين من عمليات الفشل: الأول يتمثل في الفشل السريع و غير المنتظر عندما يكون التعثر المالي غير واضح، و الثاني يمتد على مدى طويل أين يكون التعثر المالي واضحا. وبالتالي فقد توصل الباحث إلى أن النماذج الإحصائية لا تفسر سوى النوع الثاني من الفشل. و على هذا الأساس فهو يعارض النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة التي تقول بأن آراء المراجعين لها قدرة تنبؤية أقل من النماذج الإحصائية<sup>2</sup>. و هناك الكثير من الدراسات التي توصلت إلى نتيجة مماثلة لكنها أعطت تفسيرات أخرى، فمنها من توصل إلى أن مستعملي المعلومات المحاسبية بما فيهم المراجعون تكون دقة قراراتهم لا تختلف كثيرا عن النماذج الإحصائية<sup>3</sup>.

## 2.2 استخدام النماذج كأداة

حاول بعض الباحثين إيجاد نماذج كمية على غرار النماذج التي تستعملها البنوك تحتوي على مؤشرات معينة يمكن للمراجعين استخدامها عند تقييمهم لاستمرار المؤسسة في النشاط يعزز هذا الطرح. و يمكننا في هذا الإطار أن نذكر العديد من الأمثلة أهمها الدراسة التي قامت بها *Mutchler* سنة 1985 و التي حاولت فيها وضع المعلومات التي يعتمد عليها المراجعون في اتخاذ القرار بشأن قدرة المؤسسة على الاستمرار في نموذج يمكن

<sup>1</sup> H. Haron et al " Factors influencing auditors' going concern opinion" Asian Academy of Management Journal, Vol. 14, No. 1, January 2009, p3.

<sup>2</sup> Mutchler, J., Hopwood, W. and McKeown, J.C, Op-Cit. pp.295-310.

<sup>3</sup> Gadenne. D & E. R. Iselin " the role of accounting and financial information in financial distress prediction: a study of auditors, bankers and security analysts " in " Pacific accounting review " vol 8 n° 2 December 1996, p. 45.

للمراجعين أن يسترشدوا به<sup>1</sup>. و الدراسة التي قام بها *Dopuch et al* سنة 1987 و التي تم من خلالها تطوير نموذج من نوع *Probit* يقوم على متغيرات مالية و متغيرات سوقية\* يجعل المراجعين يقدمون على إصدار تحفظ بعدم التأكد من استمرار المؤسسة في النشاط<sup>2</sup>.

من جانب آخر، فإن النتائج التي توصلت إليها الدراسات و التي تؤكد في معظمها أن النماذج الإحصائية تتمتع بقدرة تنبؤية أكبر من تقييم المراجعين لاستمرارية المؤسسة، جعل الباحثين و المنظمات المهنية تنصح باستعمال المراجعين لهذه النماذج كأداة مساعدة على القرار. و قد نشط الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينات لإجراء دراسات تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن أن يسترشد بها المراجعون للتنبؤ باحتمال إفلاس المؤسسة و الحكم بدقة على مدى قدرتها على الاستمرار، و ذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و هيئة البورصات و ذلك في خضم الجدل الذي احتدم آنذاك حول مسؤولية مراجع الحسابات عن حوادث الإفلاس التي أخذت تتزايد ملحقة أضراراً كبيرة بالمساهمين و المقرضين و غيرهم ممن تربطهم مصلحة بالمؤسسة<sup>3</sup>.

و قد تم إقرار فائدة هذه النماذج في الأدبيات الخاصة بفجوة التوقعات منذ السبعينات عندما اقترح تقرير لجنة *Cohen* حول مسؤوليات المراجعين الصادر سنة 1978 استعمال نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات كوسيلة للحد من فجوة التوقعات<sup>4</sup>، و ذلك باعتبارها وسيلة للتخفيف من هذه الفجوة بين المراجعين و مستعملي القوائم المالية، و التي ألفت على عاتق المراجعين مسؤوليات كبيرة تتعلق بإصدار رأي دقيق حول إمكانية استمرار المؤسسة في النشاط<sup>5</sup>. و لم تكتف الأدبيات الخاصة بفجوة التوقعات بالحديث عن فائدة النماذج بل تحدثت أيضا عن تنظيم استعمال هذه النماذج من حيث إيجاد النموذج الأمثل الذي يمكن أن يعتمد عليه المراجعون في إعطاء أحكام حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، و كان من بين النماذج التي تم الحكم عليها بأنها الأحسن

<sup>1</sup> B.Goodman et al " Explaining auditors' going concern decisions: Assessing managements capability" In " Journal of applied business research" Vol 11, n° 3, p.84.

\* يعد النموذج الذي أعده *Dopuch et al* أول نموذج أدخل المتغيرات السوقية أو متغيرات سوق الأوراق المالية.

<sup>2</sup>Diana Ruth Franz, op-cit, p. 62.

<sup>3</sup> محمد مطر ، مرجع سابق، ص. 346.

<sup>4</sup> N. Kuruppu et al " The efficacy of liquidation and bankruptcy prediction models for assessing going concern" In Managerial auditing journal , Vol 18, N° 6/7, 2003, p.578.

<sup>5</sup> Nirosh Kuruppu & al " The efficacy of liquidation and bankruptcy prediction models for assessing going concern" Centre of accounting education and research , Lincoln university , May 2002, p. 2.

## الفصل الثالث

نموذج *Altman Zeta* الذي تم استعماله من طرف 80 زبونا لمكتب المراجعة الذي أجريت عليه التجربة<sup>1</sup>. في حين أكد كل من *Koh* و *Brown* أن النموذج المناسب الذي يمكن أن يساعد المراجعين على تحديد المؤسسات عالية المخاطر عند تخطيط أعمال المراجعة هو النموذج الذي يعتمد على تحليل *Probit*، و هذا الأمر يساعد المراجع على تخطيط إجراءات مراجعة خاصة تؤدي إلى تحقيق الدقة و الملاءمة في الحكم على مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط<sup>2</sup>.

من بين أبرز النماذج التي يعتمد المراجعون إلى استعمالها و التي غالبا ما تتحدث عنها الأدبيات المتعلقة بالمهنة نجد نموذج التحليل التمييزي الخاص بـ *Altman* و نموذج *Z SCORE* نظرا لبساطتهما و تلاؤمهما مع المؤشرات المنصوص عليها في المعايير الدولية المتعلقة بتقييم استمرار المؤسسة في النشاط. لكن استعمال النماذج في المراجعة لا يعدو عن أن يكون أداة مساعدة فقط بالنظر إلى أن هذه النماذج قد لا تحتوي على بعض المؤشرات التي نصت عليها المعايير الدولية و التي قد تكون سببا في إفلاس المؤسسة.

و قد تم تخصيص الكثير من الأبحاث التجريبية لبيان أهمية استعمال نماذج التنبؤ بتعثر المؤسسات للحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط. الجدول التالي يلخص لنا أهم هذه الدراسات و أهم النتائج التي توصلت إليها.

**الجدول رقم 5: بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة استعمال نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات**

**في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط**

التوصيات	النتائج	المنهج ( النموذج )	مفهوم فشل المؤسسة	العينة	مكان الدراسة	الدراسة
نماذج التنبؤ بالإفلاس يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة للمراجعين	دقة النماذج بلغت 82 % في حين بلغت دقة أحكام المراجعين 46 %	<i>MDA</i>	الإفلاس	33 مؤسسة فاشلة و 33 مؤسسة غير فاشلة	و.م.أ	<i>Altman and McGough</i>

<sup>1</sup> N. Sormunan, T. Laitinen " Late Financial Distress Process Stages and Financial Ratios: Evidence for Auditor's Going-Concern Evaluation" In "The Finnish Journal of Business Economics : special issue about bankruptcy and reorganizations",1/2012, p.36.

<sup>2</sup> Koh, H. and R. Brown "Probit prediction of going and non-going concerns" In " Managerial Auditing Journal" Vol 6, n°3, 1991, pp. 18-23

## الفصل الثالث

						(1974)
على المراجعين أن يفحصوا المناهج التحليلية و التي يمكن أن تساعد على إصدار حكم دقيق على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.	الدقة المتوسطة للنموذج بلغت 86 % مقارنة بدقة المراجعين التي بلغت 48.1 %	MDA	الإفلاس	40 مؤسسة فاشلة	و.م.أ	Altman(1983)
دقة النماذج في التنبؤ بالإفلاس أفضل مقارنة بأراء المراجعين	بالنسبة لسنة قبل الإفلاس، فإن دقة النماذج تصل إلى 84 % و دقة المراجعين 66 %، في حين أنه بالنسبة لثلاث سنوات قبل الإفلاس، فإن دقة النماذج بلغت 67 % و دقة المراجعين بلغت 33 %	MDA	الإفلاس	32 مؤسسة فاشلة و 32 مؤسسة غير فاشلة	و.م.أ	Levitan and Knoblett (1985)
إجراء دراسات أكثر حول فوائد آراء المراجعة بشكل عام مادام أن هذه الآراء من المعلومات التنبؤية ذات الفائدة العامة	النموذج كان قادرا على التنبؤ برأي المراجعين حول استمرارية المؤسسة بنسبة 83 %	MDA	تلقي تحفظ بعدم الاستمرار في النشاط	119 مؤسسة أصدر مراجعوها تحفظات حول إمكانية استمرارها، و 119 لم تصدر عن مراجعيها تحفظات	و.م.أ	Mutchler (1985)
أكدت على ضرورة أن توجه الدراسات المستقبلية إلى توفير نماذج أكثر تطورا و أكثر دقة لصالح المراجعين لمساعدتهم على حل المشاكل المتعلقة بالأحكام حول استمرار المؤسسة في النشاط.	النموذج و المراجعين كانت لهما الدقة نفسها فيما يخص المؤسسات غير الفاشلة ( 88.6 % و 88.86 % على التوالي) أما بالنسبة للمؤسسات الفاشلة فقد فاقت دقة النموذج دقة المراجعين ( 78.57 % مقابل 21.43 %)	MDA	الشركات التي اعتبرت فاشلة من طرف الدليل اليومي لبورصة Wall street ) لم توفر هذه الدراسة تفاصيل أكثر	35 مؤسسة فاشلة و 35 مؤسسة غير فاشلة	و.م.أ	Koh and Killough (1990)
أقتراح النموذج كأداة فعالة	النموذج تنبأ بـ 82.50 % من النسبة للمؤسسات	PROBIT	الإفلاس	40 مؤسسة فاشلة و 40 مؤسسة غير		Koh and

## الفصل الثالث

لللمراجعة	الغير فاشلة و ب 100 % بالنسبة للمؤسسات الفاشلة أي بمتوسط 91.25 % ، أما المراجعون فكان متوسط نجاحهم 68.75 % و بنسبة 40 % بالنسبة للمؤسسات الفاشلة			فاشلة	و.م.أ	<i>Brown (1991)</i>
هذه النماذج التي تم تطويرها في هذه الدراسة يمكن مقارنتها بالممارسات الحديثة في مكاتب المراجعة . من هذا المنطلق يمكن تطوير نماذج أفضل و تطبيقها في مجال المراجعة	معدلات الدقة بالنسبة للشركات الفاشلة باستعمال Logit ، MDA و RP كانت على التوالي: 76.08 % ، 81.88 % و 70.3 % . دقة المراجعين لم يتم مقارنتها في هذه الدراسة	<i>Logit, MDA, RP</i>	العائد السنوي أقل من 50 - %	138 مؤسسة فاشلة و 112 مؤسسة غير فاشلة	كندا	<i>Cornier et al (1995)</i>

**المصدر:** Nirosh Kuruppu & al " The efficacy of liquidation and bankruptcy prediction models for assessing going concern" Centre of accounting education and research , Lincoln university , May 2002, p. 7

إن النتائج المتوصل إليها في الدراسات التحريية التي يلخصها الجدول أعلاه، يؤكد معظمها على أن النماذج الإحصائية للتنبؤ بالتعثر يمكن أن تساعد المراجعين على إعطاء أحكام أكثر دقة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط. و هذا ما يساعد مهنة المراجعة على التخفيف من فجوة التوقعات و زيادة ثقة الجمهور في هذه المهنة.

### 3.العوامل المؤثرة على دقة آراء المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار

لقد اهتمت بعض الدراسات بالبحث في تأثير بعض العوامل على مدى دقة آراء المراجعين حول استمرارية المؤسسة في النشاط. لكن التركيز لم يكن في تحديد هذه العوامل، حيث انطلقت معظم الدراسات من

فرضية أن العوامل المؤثرة على دقة رأي المراجع حول استمرارية المؤسسة هي نفسها العوامل المتحكمة في جودة المراجعة، لذلك كان التركيز أكثر على كيفية تأثير هذه العوامل.

### 1.3 العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة

#### 1.1.3 حجم مكتب المراجعة

بالنسبة لتأثير حجم مكتب المراجعة على فعالية تقرير المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار، فقد تباينت نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. فمن جهة نجد أن البعض منها يؤكد أن المكاتب الكبرى و على رأسها ما كان يسمى الخمسة الكبار لها ميل أقل من المكاتب الصغيرة لإصدار رأي بعدم قدرة زبائنها على الاستمرار في النشاط<sup>1</sup>. و منها من يبين بأن تقارير المراجعين الكبار تتميز بدقة أكبر من تقارير المراجعين الصغار باعتبارها كمؤشر عن احتمال إفلاس المؤسسة<sup>2</sup>. ففي دراسة أجراها كل من *Marshal A. Geiger* و *Dasaratha V. Rama* ل عينة تتكون من 1042 مؤسسة تسلمت تحفظات بعدم التأكد من قدرتها على الاستمرار في النشاط خلال الفترة ما بين 1990 و 2000 و 710 مؤسسات تعرضت للإفلاس خلال الفترة من 1991 و 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي كانت تهدف إلى إيجاد مدى دقة تقارير مكاتب المراجعة الكبيرة فيما يتعلق بالحكم على إمكانية استمرار المؤسسة في النشاط مقارنة بالمكاتب المتوسطة والصغيرة انطلاقاً من نوعين من الخطأ: الخطأ الأول يتمثل في إصدار المراجعين آراء بعدم إمكانية الاستمرار في حين أن المؤسسة لم تفشل خلال الفترة المتوقعة، و الخطأ الثاني يتمثل في عدم إصدار رأي بعدم التأكد من استمرار المؤسسة في حين أن المؤسسة أفلست خلال الفترة المتوقعة ( سنة )، تبين أن كلا نوعي الخطأ كان مستواهما منخفضاً بنسبة معتبرة في المكاتب الكبرى ( الأربعة الكبار *Big four* ) مقارنة بالمكاتب الأخرى، في حين لم يكن هناك فرق كبير بين المكاتب المتوسطة والصغيرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Tae G.Ryu & Chul-Young Roh " The auditor's going concern opinion decision " in " International journal of business and economics " vol 6 n° 2, 2007, p. 90-91.

<sup>2</sup> Clive Lennox , Op-Cit, p. 218.

<sup>\*\*</sup> خلال فترة الدراسة ( 2000-1990 ) كانت المكاتب الكبرى عبارة عن ستة مكاتب و قد شملتها الدراسة ، لكن الباحثان استعملا تسمية الأربعة الكبار بالنظر إلى كون المكاتب أصبحت معروفة بهذا الاسم بعد اندماج مكتب Andersen مع مكتب آخر.

<sup>3</sup> Marshal A. Geiger & Dasaratha V. Rama " Audit firm and going concern reporting accuracy " in " accounting horizons " Vol 20, n° 1 March 2006, p.2.

### 2.1.3 خبرة و استقلالية المراجعين

بالنسبة لتأثير كل من عاملي الخبرة و الاستقلالية على دقة حكم المراجع على إمكانية استمرار المؤسسة في النشاط، فقد أشار بعض الكتاب إلى أن هذا الحكم يتم على مرحلتين: في المرحلة الأولى يقوم المراجع بتقييم المعلومات لتكوين رأي أولي حول الظروف المالية للمؤسسة، أما في المرحلة الثانية، فيقوم المراجع باتخاذ القرار بالرأي الذي سيضعه في تقريره. و بالتالي، فإن المرحلة الأولى تتوقف على تأهيل المراجع أما المرحلة الثانية فتتوقف على مدى استقلالية المراجع<sup>1</sup>. و من بين الدراسات التي أثبتت وجود تأثير لعامل الخبرة، نجد دراسة Libby & Frederick (1990) التي توصلت إلى أن خبرة المراجعين و معرفتهم تؤثر على حكمهم باحتمال عرقلة استمرارية المؤسسة. و أن المراجعين الذين قاموا بإصدار تحفظات حول استمرارية المؤسسة في هذه الدراسة يتوفرون على 3 سنوات خبرة أو أكثر<sup>2</sup>.

لكن معظم الأبحاث التي حاولت دراسة تأثير هذين العاملين على رأي المراجعين حول الاستمرارية، أكدت بأن عامل الاستقلالية هو الأكثر تأثيراً. فقد بينت دراسة لـ *Barbadillo et al* (2003) أن جودة المراجعة و التي تم قياسها بمستوى استقلالية و معرفة المراجعين، تؤثر على احتمال أن المؤسسات الفاشلة تتلقى تقارير معدلة حول الاستمرارية. هذا الاحتمال لا يتأثر فقط بقدرة المراجع على اكتشاف الصعوبات المالية بل أيضاً على قرار المراجع بخصوص نوع الرأي الذي يجب أن يقوم بإصداره في النهاية<sup>3</sup>. كما بينت بعض الدراسات مثل دراسة *Mckeown et al* أن المشكلة ليست في قدرة المراجعين على اكتشاف الصعوبات، لكنها في إصدار التقرير. حيث في معظم الحالات يصل المراجعون إلى التأكد من عدم إمكانية المؤسسة على الاستمرار لكنهم يختارون عدم إصدار تقرير بذلك<sup>4</sup>. و يعود السبب في هذا لتخوف المراجعين من فقدان السمعة و الدخول في نزاع مع المؤسسة محل المراجعة.

<sup>1</sup> Ann Vanstraelen " Auditor economic incentives and going concern opinions in a limited litigious continental European business environment: empirical evidence from Belgium" in " Accounting and business research" Vol 32, n° 3, 2002, p.172.

Asian Academy of Management " In " Factors influencing auditor's going concern opinion" Hasnah Hqron et al <sup>2</sup> Journal, Vol. 14, No. 1, 1-19, January 2009, p.7.

<sup>3</sup> Barbadillo.E. R " Audit quality and the going- cocern decision making process: Spanish evidence" In " European accounting review" Vol 13, n° 4, 2004, pp.597-620.

<sup>4</sup> McKeown, J., Mutcler, J. and Hopwood, W " Towards an explanation of auditor failure to modify the audit .opinions of bankrupt companies" In " Auditing: A Journal of Practice and Theory" Supplement 1991, pp. 1 – 13

و في دراسة أخرى لـ *Vanstraelen* حاولت فيها دراسة تأثير استعمال النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي على جودة رأي المراجع بخصوص الاستمرارية، تبين أنه سواء استعمل المراجعون هذه النماذج أم لا يستعملوها، فإن ذلك ليس له تأثير على قرار المراجع، و بالتالي فإن هذا القرار ليس فقط مسألة كفاءة بل هو مسألة استقلالية بالدرجة الأولى<sup>1</sup>.

### 2.3 عوامل مرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة

#### 1.2.3 حجم المؤسسة محل المراجعة

أكدت العديد من الدراسات خاصة في الولايات المتحدة، أن المؤسسات الكبيرة قليلا ما يصدر المراجعون تقارير تتعلق باستمرارها في النشاط. و من بين أهم الأسباب التي طرحتها هذه الدراسات هو أن العمليات التي تقوم بها المؤسسات الكبيرة يتم متابعتها بعناية من المشاركين في السوق المالي أكثر من العمليات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة<sup>2</sup>.

#### 2.2.3 توفير المعلومات

قد تقوم إدارة المؤسسة بإخفاء بعض المعلومات عن المراجع و عدم اطلاعه على الحقيقة، كما قد تكون بعض المعلومات غير واضحة بالنسبة له، مما قد لا يتيح له الفرصة للتعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة و التي قد تعيق استمرارها في المستقبل. من جهة أخرى، فإن تعامل مكاتب المراجعة مع مؤسسات متنوعة النشاط يؤدي إلى عدم تحكمها في المعرفة الخاصة بقطاع النشاط الخاص بالمؤسسة محل المراجعة، لذلك نجد أن معظم المكاتب الكبيرة بدأت منذ بداية التسعينات تتوجه نحو التخصص في قطاع معين.

<sup>1</sup> Ann Vanstraelen " The auditors' going concern opinion decision: A pilot study" In " International journal of auditing" n°1 3, 1999, pp.41-57.

<sup>2</sup> Bryan, Daniel, Samuel L. Tiras and Clark M. Wheatley "The association of audit opinion, auditor change and accounting choice with bankruptcy emergence" State University of New York at Buffalo working paper. 2002.



### 3.2.3 كثرة و تعقد أسباب التعثر

إن حكم المراجع على قدرة المؤسسة على الاستمرار كما رأينا في المبحث الأول، يعتمد على مؤشرات مختلفة. هذه المؤشرات منها ما يستطيع المراجع التوصل إليه من خلال الفحص العادي الذي يقوم به لتحقيق أهداف المراجعة المتعارف عليها، و منها ما يحتاج إلى إجراءات خاصة و معقدة تتطلب من المراجع خبرة كافية و تحتاج إلى جهود و فحوصات خاصة و قد تتطلب تكاليف إضافية. الصعوبة الكبيرة بالنسبة للمراجع هي تحديد درجة حدة المؤشرات التي يعتبرها مؤثرة على استمرارية المؤسسة. هناك الكثير من الأدوات التي تساعد المراجع على التخلص من هذه الصعوبة من أهمها نجد التحليل المالي، كما يمكنهم الاستعانة بالنماذج الكمية الموضوعة لغرض تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار.

### 3.3 العوامل القانونية و التنظيمية

من بين العوامل التي لقيت اهتماما كبيرا بالإضافة إلى حجم المؤسسة و حجم مكتب المراجعة واستقلالية المراجعين نجد إصدار المعايير خاصة المعيار 59 و المعيار 570.

فبالنسبة لمعايير المراجعة المتعلقة بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار، أسفرت نتائج الدراسات على أن المراجعين يتميزون بقدرة تنبؤية أكبر لما تم إخضاعهم للمعيار رقم 59 مقارنة بالمعيار رقم 34. و يعود السبب في هذه النتيجة إلى التفاصيل التي يتميز بها المعيار 59، كما أسفرت نتائج دراسات أخرى على أنه ليس هناك فرق بين كلا المعيارين و أن المعيار 59 لم يكن سوى معيار للتخلص من فجوة التوقعات<sup>1</sup>.

في دراسة أخرى، حاول مجموعة من الباحثين دراسة تأثير المعيار الذي صدر بعد فضيحة شركة *Enron* ( المعيار 570) على مساهمة آراء المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في توفير إشارات تحذيرية لمستعملي القوائم المالية\*، و قد خلصت نتيجة هذه الدراسة إلى أنه قبل إصدار المعيار كانت المؤسسات التي تفلس قليلا ما تتلقى تقارير من المراجعين بعدم قدرتها على الاستمرار في النشاط<sup>2</sup>، و توصلت إلى أن هناك تغيرا ملحوظا في قرارات المراجعين التي كانت تتميز بالتحفظ أكثر قبل صدور المعيار رقم 570 عام 2003، و السبب في ذلك أنه

<sup>1</sup> Daniel Bryan " The relation of audit and change with bankruptcy emergence" working paper, November 2000.  
\* هذه الدراسة كانت أول دراسة تناولت التغيرات في مهنة المراجعة بعد 2001 أي بعد فضيحة شركة Enron.

<sup>2</sup> Marshall A. Geiger, K. Raghunandan, Dasaratha V.Rama " Recent changes in the association between bankruptcy and prior audit opinions " in " Auditing: a journal of practice & theory " Vol 4 n° 1, May 2005, pp. 21-35

من جهة كان هذا المعيار أكثر صرامة من المعايير السابقة مع توفير كل ما يحتاجه المراجعون للقيام بدورهم في هذا الإطار، و من جهة أخرى فإن هذه الفترة أتت بعد الأزمة التي عرفتتها مهنة المراجعة بعد انهيار مكتب Andersen و الذي جعل المراجعين أكثر تحفظا في قراراتهم بغرض المحافظة على سمعتهم من خلال زيادة جودة الخدمات التي يقدمونها بما فيها إصدار الأحكام الخاصة بقدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها في المستقبل.

كما بينت دراسات أخرى أن المراجعين يقبلون على إصدار آراء حول الاستمرارية عندما تتوفر لهم الحماية القانونية في السوق المالي و من طرف الحكومة<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للإطار التشريعي المنظم لمهام مراجعي الحسابات بمفهومه العام ، فلم يتم تحديد العلاقة المباشرة بينه و بين جودة المراجعة في الأدبيات إلا بشكل نادر. كما أن معظم الدراسات ركزت على دراسة تأثير بعض عناصر هذا الإطار فقط مثل نظام الأتعاب و مدة التعامل مع المؤسسة. و من بين الدراسات التي توصلت إلى أهمية الإطار القانوني في ضمان جودة المراجعة و منها جودة الحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار، نجد دراسة Gonthier Besacier في فرنسا (2011). حيث أفادت نتائج استطلاع آراء عينة من معدي القوائم المالية بأن هؤلاء يولون أهمية بالغة للقوانين الخاصة بتنظيم مهام محافظ الحسابات في تحقيق جودة المراجعة ويعتبرونها أهم من الخصائص المرتبطة بفريق المراجعة. كما اعتبروا بأن تقوية الإطار القانوني يعد عاملا رئيسيا لضمان مراجعة قانونية ذات جودة عالية<sup>2</sup>.

هناك الكثير من العوامل الأخرى التي تناولتها الدراسات بالإضافة إلى العوامل التي تطرقنا إليها و التي يمكنها أن تؤثر على رأي مراجع الحسابات بخصوص عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار. لكن في نظرنا معظم هذه العوامل يعتبر من محددات استقلالية المراجع مثل تقديم الخدمات الأخرى، مدة العلاقة مع المؤسسة و غيرها.

<sup>1</sup> Farther N.L, Jiang L “ Changes in the audit environment and auditor’s propensity to issue going concern opinions” In “ Auditing: A journal of practice and theory” Vol 27, n°2, 2008, pp.55-77.

<sup>2</sup> Gonthier Besacier « L’impact des changements réglementaires récents sur la qualité perçue de l’audit : Etude exploratoire auprès des préparateurs d’information financière » publié dans « Comptabilités, économie et société, Montpellier : France (2011)

### خلاصة الفصل:

إن المسؤولية الأساسية للمراجعين الخارجيين تكمن في إعطاء صورة دقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفائدة مستخدمي القوائم المالية. و قد عرفت هذه المسؤولية تطورا كبيرا، حيث لم يعد المطلوب من المراجعين هو الإفصاح عن الوضعية المالية الحقيقية الحالية للمؤسسة، بل تعداه إلى إنذار المستثمرين و جمهور المراجعة بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط في المستقبل المنظور. و يرتبط هذا الدور بكون القوائم المالية يتم إعدادها تحت فرض أن المؤسسة مستمرة و ليس هناك ما يوحي بعكس ذلك. فإذا كان لدى المراجع شكوك حول تحقق هذا الفرض، فعليه التعبير عن رأي مبرر بذلك في تقرير المراجعة.

و قد لقي موضوع تقدير المراجع الخارجي لقدرة المؤسسة على الاستمرار، اهتمام واسعا من الباحثين سواء بدراسة تأثير هذا الرأي على مختلف مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين و بنوك و غيرهم. أو إبراز أهمية هذا التقرير في التنبؤ بتعثر المؤسسة.

بالنسبة لموضوع أهمية رأي المراجع في التنبؤ بتعثر المؤسسة، فقد خصصت له العديد من الدراسات التي حاولت الإحاطة بمختلف جوانبه. فبعض الدراسات اهتمت بإبراز مدى قدرة رأي المراجع على التنبؤ بفشل المؤسسة من خلال معرفة مدى تلقي المؤسسات التي تفلس لآراء متحفظة حول الاستمرارية. و البعض الآخر ركز على دراسة رأي المراجع كسبب من أسباب فشل المؤسسات. في حين حاولت دراسات أخرى المقارنة بين القدرة التنبؤية لنماذج التنبؤ بالتعثر و رأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار، و أيضا دراسة إمكانية استخدام هذه النماذج كأداة مساعدة للمراجعين.

من جانب آخر، فقد نال موضوع العوامل التي تؤثر على رأي المراجع حول استمرارية المؤسسة و دقته في التنبؤ باحتمال فشل المؤسسة، نصيبه من البحث و الدراسة. و توصلت معظم النتائج إلى أن هذه العوامل هي في غالبيتها نفس العوامل المؤثرة في جودة المراجعة.

### خلاصة الجزء الأول:

تناول الجزء الأول الجوانب النظرية للبحث، مما سمح لنا بفهم أفضل لمتغيرات الدراسة. فبالنسبة للفصل الأول تلخصت أهميته في توضيح مفهوم تعثر المؤسسة و التنبؤ بتعثر المؤسسة و إبراز فائدته و أهم أدواته. و يمكن حصر أهم ما جاء في هذا الفصل في الآتي:

- فشل و تعثر المؤسسة هو مفهوم معقد للغاية و الدليل على ذلك تعدد التسميات و المصطلحات.

- التنبؤ بتعثر المؤسسة مهم جدا بحكم الآثار و التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية المترتبة عن هذه الظاهرة من جهة و الأطراف العديدة التي يمكنها الاستفادة من التنبؤ من جهة أخرى.

- هناك الكثير من الأدوات و النماذج المستخدمة في التنبؤ بفشل المؤسسة.

أما بالنسبة للفصل الثاني، فقد تم تخصيصه لدراسة مفهوم المراجعة الخارجية و مكاتب المراجعة و أيضا جودة المراجعة و العوامل المتحكمة فيها. و يمكن تلخيص ما احتواه هذا الفصل في الآتي:

- مكاتب المراجعة هي عبارة عن منظمات ذات طبيعة خاصة.

- تقدم مكاتب المراجعة خدمات متنوعة تحتل فيها خدمات المراجعة القانونية مكانة خاصة.

- جودة المراجعة تخضع لمجموعة من العوامل المرتبطة سواء بمكتب المراجعة و العاملين به مثل حجم المكتب

و سمعته و خبرة مراجعيه و استقلاليتهم، أو بالمؤسسة محل المراجعة مثل حجم المؤسسة و قوتها المالية

و درجة تعقيد عملياتها أو البيئة الخارجية مثل المعايير المهنية و القيود القانونية و التنظيمية.

الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة العلاقة بين تحفظات مراجعي الحسابات حول استمرارية المؤسسة و التنبؤ

بتعثرها. أبرز ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل:

- معايير المراجعة الدولية تنص على ضرورة أن يتأكد مراجع الحسابات من تحقق فرض الاستمرارية

Going concern عند أداء مهامه. و أن يبدي رأيه إذا تولد لديه شك بقدره المؤسسة على

الاستمرار.

- العديد من الكتاب يرى بأن المراجعين عندما يتأكدون من شكوكهم حول قدرة المؤسسة على الاستمرار

و يدلون برأيهم حول ذلك فهم يقومون بالتنبؤ باحتمال تعثرها.

## الفصل الثالث

---

- أشار العديد من الباحثين إلى أنه بإمكان المراجعين الاستعانة بنماذج التنبؤ للحصول على نتائج أكثر دقة.
- ملاءمة آراء مراجعي الحسابات بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار تتحكم فيها العديد من العوامل تصب كلها في العوامل المتحكمة في جودة المراجعة.

الجزء الثاني: دراسة ميدانية للعوامل  
المتحكمة في دور مكاتب المراجعة في التنبؤ  
بتعثر المؤسسات في الجزائر

**الفصل الرابع: دراسة الإطار القانوني لدور محافظ الحسابات في تقدير**

**استمرارية المؤسسة في الجزائر**

**الفصل الخامس: منهجية الدراسة الميدانية**

**الفصل السادس: عرض نتائج الدراسة**

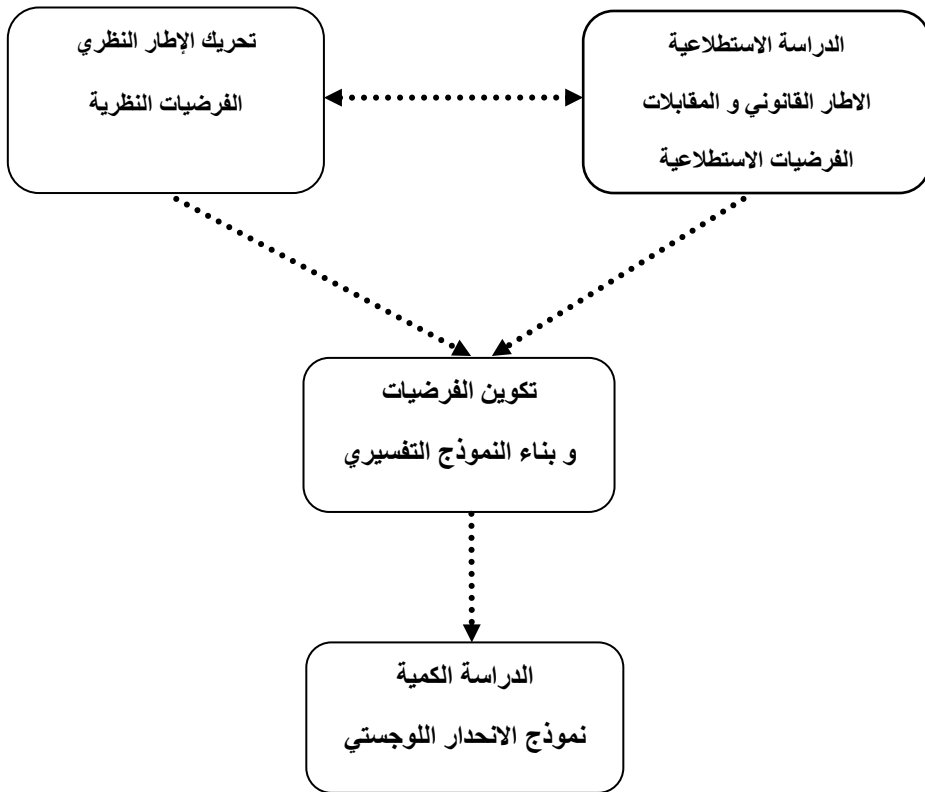
**الفصل السابع: تحليل نتائج الدراسة**

## مقدمة الجزء الثاني:

الجزء الأول من الدراسة تم تخصيصه لوصف الجوانب النظرية للإشكالية، سنتناول في جزء ثاني الدراسة الميدانية. انطلاقا من هدف هذا البحث، و المتمثل في دراسة العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على حكم مراجع الحسابات بعدم إمكانية استمرار الشركات المتعثرة ، فإن الدراسة الميدانية تتضمن مرحلتين:

- دراسة استطلاعية وصفية تهدف إلى الاحاطة بموضوع الدراسة بشكل أفضل من خلال تحديد الاشكالية بشكل دقيق و إبراز الفرضيات و الأفكار التي لم تظهر خلال القراءات النظرية.
  - دراسة كمية الهدف منها هو دراسة العوامل المؤثرة و بناء نموذج مفسر لدور مكاتب المراجعة في الجزائر في التنبؤ بتعثر المؤسسات من خلال التنبيه إلى التهديد المحتمل لاستمرارية الاستغلال.
- الشكل الآتي يستعرض لنا سير البحث مع بيان مرحلتي الدراسة:

### الشكل رقم (11) : سير الدراسة الميدانية





في هذا الجزء الثاني سنستعرض أولاً القوانين التي توطر دور مراجع الحسابات ( محافظ الحسابات) في تقدير استمرارية المؤسسة في الجزائر ( الفصل الرابع) . هذا الفصل سيساعدنا في تكييف إشكالية و فرضيات الدراسة المستخرجة من الأدبيات مع الدور المسند لمراجع الحسابات وفق القوانين في الجزائر . سيتم أيضا في هذا الجزء عرض منهجية الدراسة الميدانية ( الفصل الخامس) و نتائج هذه الدراسة ( الفصل السادس). نختتم هذا الجزء بتحليل و مناقشة النتائج المحصل عليها في الفصل السابع

الفصل الرابع

## الفصل الرابع

### مقدمة :

أمام الأهمية التي تمثلها الرقابة على الشركات في ظل اقتصاد السوق، و رغم ما قد ينجم عن هذه الرقابة من صراعات و نزاعات، فقد ألزم المشرع الجزائري الشركات بتعيين مختصين لممارسة هذه الرقابة و أطلق عليهم اسم محافظي حسابات أو مندوبي حسابات و هو اقتباس للمصطلح الفرنسي *Commissaires aux comptes*.

و قد خص المشرع الجزائري مهنة محافظة الحسابات بتشريع خاص بها تمثل في القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27-04-1991 الملغى بواسطة القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29-06-2010. و الملاحظ أن معظم النصوص القانونية المتعلقة بهذه المهنة مأخوذة من القانون الفرنسي.

و من بين المهام الكبرى التي أوكلها المشرع الجزائري لمحافظ الحسابات بموجب هذين القانونين، تلك المتعلقة بإصدار تقرير خاص عندما يلاحظ وجود صعوبات من شأنها عرقلة استمرارية الشركة.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على هذه المهمة من حيث مسبباتها و الإجراءات المرتبطة بها وكذا آثارها. و بالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول نعرف فيه بمهنة محافظة الحسابات في الجزائر و مراحل تطورها. المبحث الثاني نعرض فيه القوانين المحددة لمسؤولية المراجعين عند عرقلة استمرار المؤسسة في النشاط. المبحث الثالث نتطرق فيه إلى مصادر المعلومات والمؤشرات المستخدمة في التأكد من تهديد استمرارية المؤسسة و كذا المؤسسات المعنية. المبحث الرابع يتناول الآثار المترتبة على شكوك محافظي الحسابات حول تهديد استمرارية المؤسسة و المسؤوليات التي تقع على عاتقه عندما لا يقوم بهذه المهمة.

### المبحث الأول: التعريف بمهنة محافظة الحسابات في الجزائر و مراحل تطورها

عرفت مهنة محافظة الحسابات في الجزائر تطورا كبيرا منذ صدور القانون 91-08، سواء من حيث عدد الممارسين أو من ناحية المهام الموكلة لمحافظي الحسابات. حيث أصبح عدد الممارسين لهذه المهنة يفوق 1500 محافظ وفق الإحصائيات الأخيرة. كما أن المهام الموكلة لمحافظ الحسابات عرفت تنوعا كبيرا في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ التسعينات.

#### 1. التنظيم المهني للمراجعة القانونية في الجزائر

تمارس مهام المراجعة القانونية في الجزائر من قبل محافظي الحسابات و أيضا من قبل الخبراء المحاسبين باعتبارهم محافظي حسابات<sup>1</sup> سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين لحسابهم الخاص، و ذلك على مستوى كامل التراب الوطني من خلال فتح مكاتب واحدة تسيير بشكل فردي أو في شكل شركة أو تجمع.

و الملاحظ أنه و على غرار الدول الفرنكوفونية، فإن القوانين في الجزائر تتميز بتميزا واضحا بين محافظ الحسابات و الخبير المحاسبي . هذا التمييز يظهر من خلال الطبيعة القانونية لكلا الطرفين: فالأول ( محافظ الحسابات) يرتبط بالمؤسسة في إطار قانوني و الثاني يرتبط بالمؤسسة في إطار تعاقدية<sup>2</sup>.

#### 1.1 التعريف بمهنة محافظة الحسابات في الجزائر

تمثل محافظة الحسابات في الجزائر ما يعرف بالمراجعة القانونية. و قد استعمل المشرع الجزائري تارة مصطلح محافظ حسابات و تارة مصطلح مندوب حسابات\* . كما استلهم المشرع الجزائري جميع أحكام القوانين الخاصة

<sup>1</sup> أنظر المادة 18 من القانون رقم 10-01.

<sup>2</sup> محمد بوتين " المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.  
\* الملاحظ أن هناك عدم اتفاق على مصطلح محافظ الحسابات في اللغة العربية. فإذا كان المشرع الجزائري يتبنى هذه التسمية أو تسمية مندوب حسابات، فإن المشرع المصري يستعمل مصطلح مراقب الحسابات أو مفوض المراقبة، أما المشرع اللبناني و المشرع الأردني فيستعملان مصطلح مدقق الحسابات، أما المشرع المغربي فيطلق على المراجع الخارجي تسمية مندوب الحسابات.

## الفصل الرابع

بمهنة محافظة الحسابات من قانون الشركات الفرنسي 66-537 الذي أعطى دفعا قويا لهذه المهنة ( هذا القانون تم إلغاؤه بالأمر رقم 2000-912 المؤرخ في 18/09/2000)<sup>1</sup>.

و قد ورد تعريف محافظ الحسابات في الجزائر في كل من القانون رقم 91-08 و القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب- محافظ الحسابات - المحاسب المعتمد.

ففي القانون الأول تم تعريف محافظ الحسابات في نص المادة 27 بأنه " كل شخص يمارس بصفة عادية و تحت مسؤوليته مهنة الشهادة بصحة و انتظامية حسابات الشركات و الهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى\* من ذات القانون بموجب أحكام التشريع المعمول به"<sup>2</sup>.

أما القانون الثاني فلا يختلف تعريفه لمحافظ الحسابات عن التعريف الذي جاء به القانون الأول، حيث تنص المادة 23 من هذا القانون على أن " محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"<sup>3</sup>.

و يمكننا أيضا استخلاص تعريف محافظ الحسابات من القانون التجاري، حيث جاء في نص المادة 715 مكرر 4 من القانون أنه " تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر، لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني، و تتمثل مهمتهم الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقق في الدفاتر و الأوراق المالية للشركة، و في مراقبة انتظام حسابات الشركة و صحتها"<sup>4</sup>.

و الملاحظ على المواد السابقة أنها تضمنت أربعة جوانب أساسية في تعريف محافظ الحسابات هي:

- محافظ الحسابات هو شخص يتخذ مهنة محافظة الحسابات مهنة عادية له و باسمه الخاص. هذا الشخص يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا.

<sup>1</sup> بن جميلة محمد " مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة" رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص. 11.

\* جاء في نص المادة الأولى من هذا القانون تحديد الشركات التي تخضع لمراقبة محافظ الحسابات، و المتمثلة في الشركات التجارية بما فيها شركات رؤوس الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري و كذا لدى الجمعيات و التعاضديات الاجتماعية و النقابات.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة في 01 ماي 1991.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادرة في 11 جويلية 2010.

<sup>4</sup> القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص. 184.

- محافظ الحسابات يمارس مهنته تحت مسؤوليته معنى هذا أنه يتحمل كل النتائج المترتبة عن ممارسة مهامه.
- محافظ الحسابات هو شخص مؤهل لا بد أن تكون له شهادات مهنية و جامعية تسمح له بالانضمام إلى الهيئة المشرفة على المهنة لكي يمكنه ممارسة مهنة محافظة الحسابات.
- محافظ الحسابات هو شخص يقوم بممارسة مهمة مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

### 2.1 شروط تعيين محافظ الحسابات

وفقا لنص القانون المنظم لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر رقم 01-10، فإن مهنة محافظة الحسابات تمارس من طرف شخص طبيعي أو معنوي متى توافرت في كل منهما الشروط اللازمة لذلك.

#### 1.2.1. ممارسة المهنة من طرف شخص طبيعي

حددت المادة 08 من القانون 01-10 الشروط الواجب توفرها في الشخص الطبيعي الذي يريد مزاوله مهنة محافظ الحسابات، و تتمثل هذه الشروط في<sup>1</sup>:

أ- أن يكون جزائري الجنسية: حيث فرض المشرع الجزائري الجنسية الجزائرية للأشخاص الذين يمارسون مهنة محافظ حسابات في القانون 01-10 كشرط أساسي\* .

ب- أن يكون متمتعاً بكافة الحقوق السياسية و المدنية: بمعنى ألا يكون محروماً من الحقوق الوطنية للأسباب المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري.

<sup>1</sup> بن جميلة محمد، مرجع سابق، ص. 34-39 بتصرف  
\* على عكس القانون 01-10 ترك القانون 08-91 إمكانية الترخيص للأشخاص الأجانب بممارسة مهنة محافظة الحسابات مفتوحة، مع وضع شروط لها في إطار المعاملة بالمثل.

## الفصل الرابع

ج- أن لا يكون قد صدر بحقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة: و المقصود بالجنايات والجنح المخلة بشرف المهنة تلك الناتجة عن الإخلال بالمسؤوليات أو القيام بمهام ممنوعة مثل القيام بأعمال التسيير و الإدارة.

د- حيازة شهادة لممارسة المهنة: حيث نصت المادة 08 من القانون 01-10 على أن يكون المترشح حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها و التي تمنح من طرف معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو المعاهد المعتمدة من طرفه. كما أوجبت ذات المادة إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين على شهادة جامعية في الاختصاص للالتحاق بهذا المعهد.

ر- أن لا تتوفر فيه حالة من حالات التنافي: لم ينص القانون الخاص بالمهنة سواء القديم أو الجديد على هذا الشرط صراحة، لكن يمكن فهمه من خلال المواد من 64 إلى 68 من القانون 01-10 و المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري.

هـ- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية: حيث قبل أن يؤدي محافظ الحسابات اليمين، لا بد أن يتم اعتماده من طرف وزير المالية حسب الشروط و الكيفيات المحددة.

و- أن يؤدي اليمين القانونية: يجب على محافظ الحسابات تأدية اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لخل تواجد مكتبه حسب نص المادة 06 من القانون 01-10.

ي- أن يكون مسجلا في جدول الغرفة الوطنية: حتى يمارس محافظ الحسابات مهامه لا بد أن يكون مسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظة الحسابات. و لكي يتسنى له التسجيل في هذه الغرفة لا بد أن يكون لديه عنوان خاص بالإضافة إلى وثائق تثبت جنسيته و اعتماده و تأديته لليمين.

### 2.2.1 ممارسة المهنة من طرف شخص معنوي

أجاز المشرع الجزائري في القانون 01-10 إمكانية ممارسة محافظي الحسابات لمراجعة الحسابات في إطار شركات أو تجمعات تدعى شركات الخبرة المحاسبية أو شركات محافظة الحسابات، على شكل شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة. و ذلك وفقا للشروط التالية:

## الفصل الرابع

- أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية
- أن يكون الشركاء مسجلون بصفة فردية كمحافظي حسابات في الغرفة الوطنية
- أن يكون الثلث الشريك غير المعتمد و غير المسجل من جنسية جزائرية حاملا لشهادة جامعية و له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة.
- أن تضم الشركة المدنية أعضاء الغرفة الوطنية فقط و أن يكون الشركاء غير المعتمدين و غير المسجلين من قانونيين و اقتصاديين أو أي حامل لشهادة التعليم العالي في حدود ريع الشركاء.
- أن تعين الأجهزة المسيرة للشركات و التجمعات من بين المهنيين المسجلين فقط.
- أن لا تعين الأجهزة المسيرة في أكثر من شركة أو تجمع.
- عدم ممارسة مهام كلف بها المحافظ جراء تسجيله في الجدول و أن توكل هذه المهام وجوبا إلى الشركات والتجمعات.

### 2. مراحل تطور مهنة المراجعة في الجزائر

مرت مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر بجملة من التغيرات ارتبطت بالظروف و الاتجاهات الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال. و يستند معظم الباحثين في الموضوع إلى فترة الإصلاحات، باعتبارها نقطة البداية لتحول جذري في مجال المراجعة الخارجية في الجزائر. و على هذا الأساس، فقد تم تقسيم مراحل تطور مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة ما قبل الإصلاحات ( قبل 1988) و مرحلة ما بعد الإصلاحات ( بعد 1988).

#### 1.2 المرحلة ما قبل 1988

لفهم سير هذه المرحلة بشكل جيد يمكن تقسيمها بدوره إلى فترتين بارزتين هما: الفترة ما بين 1969 و 1980 و الفترة من 1980 إلى 1988 .



## الفصل الرابع

### 1.1.2 الفترة من 1969 إلى 1980

مورست مهنة محافظة الحسابات في الجزائر منذ الاستقلال في الشركات التابعة للقانون الخاص، و ذلك بمقتضى القوانين الفرنسية التي تواصل العمل بها إلى غاية إنشاء القانون التجاري. أما مراقبة الشركات الوطنية فقد كرس في نهاية الستينات من خلال صدور الأمر 107/69 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970. حيث أشارت المادة 38 منه إلى تكليف وزير الدولة المكلف بالتخطيط بتعيين مراجعي حسابات للمؤسسات الوطنية و المنظمات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري بغرض التأكد من سلامة و مصداقية الحسابات و تحليل الوضعية المالية للأصول و الخصوم<sup>1</sup>.

و قد تناول المرسوم رقم 173/70 المؤرخ في 1970 /11/16 مهام و واجبات مراجعي الحسابات واعتبرهم مراقبين دائمين لتسيير المؤسسات العمومية. و قد تمثلت هذه المهام فيما يلي<sup>2</sup>:

- المراقبة البعدية لشروط إنجاز العمليات التي يفترض أن تكون لها آثار اقتصادية و مالية على التسيير بصفة مباشرة أو غير مباشرة،

- متابعة إعداد الحسابات و الموازنات أو الكشوفات التقديرية طبقا لمواصفات الخطة.

- مراجعة مصداقية الجرد

و منذ ذلك الحين توالى و تطورت النصوص القانونية مع تطور المهنة و تطور دورها بسبب تطور الظروف الاقتصادية ( إعادة تنظيم الاقتصاد و إعادة هيكلة المؤسسات، تطبيق نظام اقتصاد السوق، خصوصية المؤسسات،...) و التي كانت تهدف إلى توضيح كيفية ممارسة المهنة.

### 2.1.2 الفترة من 1980 إلى 1988:

أدت إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات في مطلع الثمانينات إلى زيادة هامة في عدد المؤسسات الوطنية، الأمر الذي تطلب تنويع وظيفة الرقابة على المؤسسات من خلال إنشاء عدة هيئات رقابية و على

<sup>1</sup> قانون المالية للجمهورية الجزائرية لسنة 1970.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، رقم 97 المؤرخة في 1970/11/20.

## الفصل الرابع

رأسها المجلس الوطني للمحاسبة الذي أنشئ بموجب القانون رقم 80 / 05 الصادر في 01/03/1980. وقد أشار هذا القانون في المادة 05 إلى أن " مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية، أين تتم مراقبة صحتها و قانونيتها و مصداقيتها"<sup>1</sup>. و في هذه المادة إشارة ضمنية إلى إلغاء المرسوم رقم 173/70 الخاص بمحافضة الحسابات.

### 2.2 المرحلة ما بعد 1988:

اتسمت هذه المرحلة بوجود اهتمام أكثر بمهنة مراجعة الحسابات، هذا الاهتمام فرضته التحولات الاقتصادية التي عرفتتها المؤسسات الجزائرية انطلاقا من سنة 1988 بداية باستقلالية المؤسسات إلى الخوصصة وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

#### 1.2.2.1. المرحلة من 1988 إلى 1991

لقد كان لإصدار القانون رقم 88/01 المتعلق بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية في 12/01/1988، دور كبير في تطور مهنة المراجعة في الجزائر، و ذلك من خلال تحرير المؤسسات العمومية من كل القيود الإدارية. الأمر الذي استدعي تأهيل مهنة المراجعة الخارجية للتكيف مع هذا الواقع الاقتصادي الجديد.

#### 2.2.2.2. المرحلة ما بعد 1991:

إن التطور الذي عرفته مهنة المراجعة بعد الإصلاحات و في ظل غياب إطار تشريعي قوي، كان يتم بوتيرة بطيئة إلى غاية صدور القانون 91/08 في 27/04 من سنة 1991 الذي يعد الانطلاقة الحقيقية لمهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، حيث تم فيه و لأول مرة وضع أسس حقيقية لهذه المهنة من خلال تحديد شروط

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، رقم 43 المؤرخة في 01/03/1980، ص. 1507

## الفصل الرابع

ممارسة محافظة الحسابات و مهام محافظ الحسابات و حقوقه و حالات التنافي\* . كما تم تعزيز هذا القانون بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 136/96 في 15/04/1996 الذي تضمن قانون أخلاقيات المهنة لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين.

و في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي عرفتها الجزائر في بداية القرن الواحد و العشرين، كان لابد من إحداث تعديلات في القانون 91-08 بما يتناسب و هذه التحولات خاصة مع صدور القانون المحاسبي الجديد، فتم إصدار القانون رقم 10/01 في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الذي تم بموجبه إلغاء القانون السابق.

و قد اقترن إصدار القانون 10-01 بمجموعة من النصوص التنظيمية المكملة المتمثلة في:

- نص تنظيمي يحدد تشكيلة أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وسيره
- نص تنظيمي يحدد شكل اللجان متساوية الأعضاء وصلاحياتها
- نص تنظيمي يحدد كيفية منح الاعتماد
- نص تنظيمي يحدد شروط الدخول للمعاهد المخولة لمنح شهادات ممارسة المهنة
- نص تنظيمي لتحديد مقاييس وشروط مكاتب ممارسة المهنة
- نص تنظيمي يحدد تشكيلة كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- نص تنظيمي يحدد رتب وصلاحيات ممثل وزير المالية في المجالس المذكورة في الفقرة أعلاه.
- نص تنظيمي يحدد شكل التقارير الصادرة عن محافظ الحسابات.
- نص تنظيمي يحدد شروط اختيار محافظ الحسابات.

\* يرى بعض المختصين أنه في هذا التاريخ لم يكن هناك دافع حقيقي لوجود مهنة محافظة الحسابات في الجزائر بعد. من جهة لأن النسيج الاقتصادي للدولة كان يتكون في الغالبية العظمى من المؤسسات العمومية، و من جهة المؤسسات الخاصة التي كانت موجودة تتميز بالطابع العائلي أو أنها فروع للمؤسسات الأجنبية متعددة الجنسيات.

## الفصل الرابع

- نص تنظيمي يحدد شروط ممارسة مهمة محافظ الحسابات والقوانين المتعلقة بها والمتابعة لتنفيذ المهمة
  - نص تنظيمي يحدد العقوبات التأديبية وترتيبها عن طريق التنظيم
  - نص تنظيمي لكيفية ومدة إجراء التبرص المهني
  - نص تنظيمي لكيفية منح الأجرة للمتبرصين
  - نص تنظيمي لكيفية إجراء الامتحان النهائي للخبرة المحاسبية
  - نص تنظيمي لكيفية تشكيل اللجنة المتساوية الأعضاء المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس المهنية.
- كما تم في عام 2016 إصدار أول معايير للمراجعة في الجزائر تضمنت أربعة معايير أساسية هي: المعيار رقم 210 اتفاق حول أحكام مهام المراجعة، المعيار رقم 505 التأكيدات الخارجية، المعيار رقم 560 الأحداث اللاحقة و المعيلر رقم 580 التصريحات الكتابية.

### 3. مهام محافضي الحسابات في الجزائر و التقارير المترتبة عنها

أوكل القانون الجزائري لمحافظ الحسابات مسؤوليات هامة و أسند إليه ثلاثة أنواع من المهام تنسجم مع دوره الرئيسي المتمثل في حماية حقوق المساهمين و كل الأطراف المعنية التي لها مصلحة مع المؤسسة. النوع الأول يتمثل في المهام الرئيسية أو الدائمة التي ترتبط بالمراجعة الدائمة بغرض المصادقة على حسابات المؤسسة، أما النوع الثاني فيتمثل المهام الخاصة و تتعلق ببعض العمليات .

#### 1.3 مهام محافظ الحسابات

##### 1.1.3 المهام العامة الدائمة

تتمثل أهم المهام الدائمة لمحافظ الحسابات وفق نصوص قانون المهنة و القانون التجاري فيما يلي<sup>1</sup>:

- يشهد محافظ الحسابات على صحة الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة و كذا للوضعية المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات. و لكي يتسنى له ذلك، يجب على محافظ الحسابات التأكد من تطابق حسابات الشركة مع القوانين و التنظيمات المنظمة لهذه الحسابات، وكذا تطابقها مع تلك المعمول بها في السنوات المالية السابقة. كما يجب عليه التأكد من أنه قد تم إعدادها وفق المخطط المحاسبي الوطني.

- يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص. حيث تعد عملية مراقبة المعلومات الواردة في تقرير التسيير نتيجة حتمية لعملية مراجعة دفاتر الشركة وحساباتها، و هو ما يؤكد ضمنيًا نص المادة 1/23 من القانون 10-01 "... يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الأسهم...". و بدورها أشارت المادة 715 مكرر 2/4 من القانون التجاري إلى أن محافظ الحسابات يضطلع بهذه المهمة "... كما يدققون في صحة المعلومات في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة...".

- يبدي رأيه حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو المسير.

- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات. حيث ألزم المشرع الجزائري في نص المادة 1/23 من القانون 10-01 بتقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة و المؤسسات التابعة لها أو بين المؤسسة و المؤسسات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة مصالح مباشرة أو غير مباشرة. كما حدد القانون التجاري الجزائري من خلال نص المادة 2/628 كيفية منح الترخيص لهذا النوع من الاتفاقيات. كما نصت المادة 25 من القانون الخاص بالمهنة على تقديم تقرير خاص للجمعية العامة التي تأذن على أساسه بإبرام هذه الاتفاقيات.

- يعلم المسيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه و اطلع عليه من شأنه أن يعرقل استمرار الاستغلال الشركة أو الهيئة.

<sup>1</sup> شريقي عمر " التنظيم المهني للمراجعة: دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية " رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2011/2012، ص.134.

- يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة و انتظام الحسابات المدعمة و المدججة و صورتها الصحيحة و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة.

### 2.1.3 المهام الخاصة لمحافظ الحسابات

بالإضافة إلى المهام الدائمة و الأساسية، يقوم محافظ الحسابات ببعض المهام الخاصة التي تتعلق ب<sup>1</sup>:

- في حالة تحويل شركات المساهمة، يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير يشهد فيه أن الأصول تساوي على الأقل رأسمال الشركة، و هذا التقرير هو الذي على أساسه قرار التحويل.
- في حالة مشروع الادمج أو الانفصال، يقدم مجلس الإدارة أو القائمين بالإدارة هذا المشروع لمحافظ الحسابات و يقدم هذا الأخير تقرير عن طرق الإدمج و خاصة عن مكافأة الحصص المقدمة للشركة المدججة. كما يتحقق محافظ الحسابات من أن رأس المال الصافي الذي قدمته الشركات المدججة يعادل على الأقل مبلغ زيادة رأس مال الشركة المدججة أو رأس مال الشركة الجديدة الناتجة عن الإدمج.
- إعداد التقارير الخاصة في الحالات الآتية:

- قرار الشركة بزيادة أو خفض رأس المال.
- الإصدار عن طريق اللجوء العلني للادخار.
- إنشاء شهادات الاستثمار و شهادات الحق في التصويت بنسبة لا تتجاوز ربع رأس مال الشركة.
- إصدار قيم منقولة.
- إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم.
- عرض تعديل حساب الاستغلال و قائمة حساب النتائج و الميزانية.

### 2.3 التقارير المترتبة عن مهام محافظ الحسابات

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 136

## الفصل الرابع

وضحت المادة 25 من القانون 10-01 أنواع التقارير التي يقوم محافظ الحسابات بإصدارها، والمتمثلة في التقرير العام و الخاص. كما أوضحت هذه المادة أيضا أنواع الرأي الذي يبديه محافظ الحسابات في التقرير العام وكذا الحالات التي يصدر فيها تقريرا خاصا.

### 1.2.3 التقرير العام

يعلم محافظو الحسابات مساهمي الشركة و شركائها من خلال التقرير العام بمدى انتظام و صحة الوثائق السنوية للمؤسسة و صورتها الصحيحة، كما يعلمهم بصحة الحسابات المدججة أو المدعمة. و يوضحون فيه المخالفات الموجودة و يبررون عدم مصادقتهم على الحسابات أو امتناعهم عن ذلك.

و عليه يمكن أن يحتوي التقرير العام الآراء التالية<sup>1</sup>:

#### أ. التقرير النظيف الخالي من التحفظ

هذا التقرير يعني مصادقة محافظ الحسابات بانتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة، بناء على الأدلة الكافية التي يتوصل إليها من خلال أعمال المراجعة المعمقة. و يمكن أن يرفق محافظ الحسابات هذا التقرير بملاحظات يشرح فيها للمساهمين الفحوصات التي قام بها بشرط ألا تكون لهذه الملاحظات آثار على حقيقة الحسابات.

#### ب. التقرير برأي متحفظ

يمكن أن يرفق محافظ الحسابات شهادته باحتياط أو تحفظ عندما تكون الأهمية النسبية للأخطاء والانحرافات غير جوهرية و لا تؤثر على مصداقية الحسابات السنوية. و يلتزم محافظ الحسابات في هذا النوع من

<sup>1</sup> حكمة مناعي " تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر" مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2008/2009، ص.204-206

## الفصل الرابع

التقارير بالتحديد الدقيق لطبيعة و مضمون التحفظات و كذا الكيفية التي تؤثر بها على حسابات المؤسسة ونتيجتها.

### ج. رفض المصادقة

يرفض محافظ الحسابات المصادقة على الحسابات السنوية عندما يتأكد من أن القوائم المالية ليست دقيقة و صحيحة، نتيجة حجم و خطورة الأخطاء و التلاعبات الواردة فيها. كما قد يرفض محافظ الحسابات المصادقة على الحسابات عندما يكون في وضعية عدم اليقين الناتجة عن ظروف معينة مثل تعيين محافظ الحسابات بعد انتهاء الفترة المراد مراقبتها، حوادث أتلقت الوثائق المحاسبية أو امتناع إدارة المؤسسة عن تزويده بالمعلومات اللازمة.

### 2.2.3 التقرير الخاص

بناء على نص المادة 25 من القانون 10-01، فإن محافظ الحسابات يقوم بإصدار التقرير الخاص الحالات التالية:

- الاتفاقيات المنظمة.
- تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة و النتيجة حسب السهم أو حسب الحصص الاجتماعية.
- إجراءات الرقابة الداخلية.
- وجود تهديد محتمل حول استمرارية الاستغلال.



### المبحث الثاني: القوانين المحددة لمسؤولية المراجعين نحو تهديد استمرار المؤسسة في النشاط

لم يتم التطرق لمسؤولية المراجعين عند تهديد استمرارية المؤسسة في القوانين المتعلقة بتنظيم مهنة المراجعة قبل 1991، و كان القانون 91-08 أول قانون أشار إلى هذه المسؤولية. كما تم تنظيم هذه المسؤولية أيضا من خلال القانون التجاري.

#### 1.1 قانون المهنة

تم تنظيم مسؤولية المراجعين في الجزائر حول تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط من خلال القوانين الخاصة بمهنة المراجعة و بالتحديد في القانون الصادر سنة 1991 و القانون الأخير الصادر سنة 2010. و بالتالي يمكن القول بأن القانون 08/91 يحتوي على القواعد الأولى لمعالجة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات و تهدد استمراريته. المقاربة التي اتبعها المشرع الجزائري بموجب هذا القانون هي تحقيق الوقاية من انهيار المؤسسة من خلال الانذار L'alerte . يتحقق هذا الأخير بالنسبة لمحافظ الحسابات من خلال إعلام و تحسيس إدارة المؤسسة باهمية الصعوبات التي تواجهها المؤسسة.

##### 1.1 قانون 1991:

نصت المادة 28 من القانون الصادر في 1991 المحددة لمهام محافظ الحسابات، على أن من بين مهام محافظ الحسابات " إعلام مسيري المؤسسة و الجمعية العامة للمساهمين بكل نقص تمكن من معرفته من شأنه أن يعرقل استمرارية الاستغلال في المؤسسة"<sup>1</sup>.

##### 2.1 قانون 2010

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20 الصادر في 1 ماي 1991.

## الفصل الرابع

لقد نص القانون الصادر عام 2010 في المادة 23 المحددة للمهام التي يضطلع بها محافظ الحسابات على وجوب قيام محافظ الحسابات باعتباره المراجع القانوني للمؤسسة، بإعلام مسيري المؤسسة و الجمعية العامة للمساهمين بكل نقص يكتشفه أو اطلع عليه و الذي يمكن أن يعرقل استمرار نشاط المؤسسة. كما أوجب عليه أيضا في المادة 25 المتعلقة بالتقارير المترتبة عن المهام التي يقوم بها محافظ الحسابات إصدار تقرير خاص في حالة ملاحظته لتهديدات محتملة تعيق استمرار المؤسسة.

من جهة أخرى، و في إطار تطبيق أحكام القانون 2010، اعتبر المرسوم رقم 11-202 الصادر في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات في المادة 2 منه، أن استمرارية الاستغلال هي من معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات ، كما حدد محتوى هذا المعيار بموجب القرار.

و الملاحظ أن قانون 2010 تميز عن القانون السابق بتحديد القوانين المتممة له للإجراءات المتبعة والمؤشرات أو الأحداث التي تؤكد شكوك محافظ الحسابات حول تهديد استمرارية المؤسسة ( الأمر رقم 30 الصادر في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات)<sup>1</sup>.

## 2. القانون التجاري

لقد تضمن القانون التجاري الجزائري العديد من المواد التي تصب في إطار الإبلاغ بحالة الشك بقدرة المؤسسة على الاستمرار. حيث نصت المادة 715 مكرر 11 على أنه يجوز لمحافظ الحسابات أن يطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين عند اكتشافه لوقائع يمكن أن تعرقل استمرار نشاط المؤسسة أثناء ممارسة مهامه.

كما تنص ذات المادة على أنه في حالة عدم الرد أو الرد بشكل ناقص، فإنه يتعين على محافظ الحسابات أن يطلب من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين استدعاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة للمداولة في الوقائع التي تمت ملاحظتها، و أنه يتم استدعاء محافظ الحسابات لحضور هذه الجلسة.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، العدد 24 ، 2014، ص.19.

و في حالة عدم احترام الإدارة للأحكام التي تخرج بها هذه الجلسة، أو إذا لاحظ أنه رغم التدابير التي تم اتخاذها إلا أن استمرار الاستغلال مازال مهدداً، فإنه يتوجب عليه إعداد تقرير خاص بذلك و يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة أو جمعية عامة غير عادية، و في الحالات الأكثر استعجالاً يقوم باستدعائها بنفسه لتقديم النتائج التي توصل إليها.

و نلمس هنا أن هناك إشارة إلى أن محافظ الحسابات توكل له مهمة إنذار " *Alerte* " عندما ينقل للمسيرين و الجمعية العامة الوقائع التي قد تؤثر على استمرار الاستغلال.

### 3. القانون المحاسبي

لقد تطرق القانون المحاسبي الجزائري إلى استمرارية الاستغلال كمبدأ من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و التي تعد القوائم المالية وفقها<sup>1</sup>. كما نص المرسوم التنفيذي 156/08 في المادة السابعة منه أن الكشف المالية تعد على أساس هذا المبدأ، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في المستقبل المتوقع، إلا إذا كانت هناك أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب. كما نصت ذات المادة على أنه إذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة و مبررة و يحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق<sup>2</sup>.

و بما أن مهمة محافظي الحسابات هي التأكد من أن حسابات المؤسسة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة وفقاً للمبادئ المحاسبية و من بينها مبدأ استمرارية الاستغلال، فإن عدم احترام هذا المبدأ يؤثر على رأي محافظ الحسابات الذي يدلي به في التقرير العام.

### المبحث الثالث: المؤسسات المعنية و المؤشرات المستخدمة

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 27 / 11 / 2007، ص. 3.  
<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 28 / 05 / 2008، ص. 11.

تمثل مصادر المعلومات و المؤشرات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في اكتشاف و التأكد من جدية الصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة، من الأمور الهامة التي لا بد أن يحددها الإطار القانوني لضمان نجاح مهمة محافظ الحسابات. و قبل التطرق إلى نوعية هذه المصادر و المؤشرات سنتطرق أولاً إلى المؤسسات المعنية بإجراءات الإنذار و إصدار التقرير الخاص عند تهديد استمرارية الاستغلال.

### 1. المؤسسات المعنية :

لقد تم تحديد إجراءات الإنذار التي يتبناها محافظ الحسابات عندما يلاحظ أحداثاً من شأنها عرقلة استمرار المؤسسة بموجب المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري كما سبق و أشرنا. لكن نلاحظ أن هذه الإجراءات بموجب هذه المادة لا تخص سوى شركات الأسهم. أما بقية أنواع الشركات فلم يخصها القانون التجاري بهذه الإجراءات.

من جهة أخرى، نص القرار رقم 30 الصادر في 24 جوان 2013 على أنه عندما يكتشف أحداثاً يمكن أن تعرقل استمرار الاستغلال، و عندما يتأكد من أن هذه الأحداث تعني عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار، فإنه يقوم بتطبيق إجراءات الإنذار المحددة في المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري. الملاحظ هنا أيضاً أن هناك لبس فيما يتعلق بالشركات المعنية بتطبيق هذه الإجراءات لأن المادة 715 تخص شركات الأسهم.

رغم هذا، و بما أن قانون المهنة ينص على قيام محافظ الحسابات بإصدار تقرير خاص في حال لاحظ أحداثاً قد تعرقل استمرار الاستغلال، فإن هذا الإصدار يعني كل أنواع المؤسسات التي يتعامل معها محافظ الحسابات ( شركات الأسهم SPA ، الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL و المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد EURL بالإضافة إلى البنوك و المؤسسات المالية).

### 2. مصادر المعلومات

لم يشر المشرع الجزائري صراحة إلى مصادر المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها المراجع في شكوكه حول استمرارية الاستغلال، إلا أنه يمكن استنتاجها من الوثائق التي أعطى له القانون حق الاطلاع عليها و المتمثلة في: المعلومات الموجودة في المؤسسة و المعلومات المحصل عليها من الغير.

كما أجاز المشرع الجزائري لمحافظ الحسابات الاطلاع على كل السجلات المحاسبية و الميزانيات والمراسلات والمحاضر و كل الوثائق و الكتابات التابعة للشركة و في أي وقت ممكن، وأجاز له أيضا أن يطلب من القائمين بالإدارة و الأعوان و التابعين للشركة كل التوضيحات و المعلومات بما فيها تلك المتعلقة بالمؤسسات المرتبطة بالشركة أو التي لها علاقة مساهمة معها، و منح له أيضا حق القيام بكل الفحوصات التي يراها ضرورية.

من جهة أخرى، فقد أشار القرار رقم 30 الصادر في 24 جوان 2013 إلى "ضرورة أن تضع إدارة المؤسسة تحت تصرف محافظ الحسابات، على الأقل 45 يوما قبل انعقاد الجمعية العامة العادية، مختلف الوثائق الضرورية لتأسيس تقاريره".

هذه المعلومات و الوثائق و الحرية المطلقة التي أعطاها المشرع لمحافظ الحسابات في الحصول عليها تتيح له إمكانية الإحاطة بوضعية المؤسسة بما فيها إمكانية استمرارها من عدمه. كما أتاح القانون الجزائري من خلال المادة 34 من قانون المهنة لمحافظ الحسابات إمكانية إعلام هيئات التسيير في حالة عرقلة مهامه.

### 3. المؤشرات المستعملة

حدد المشرع الجزائري في القرار رقم 30 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 24 جوان 2013 و الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات في الفصل الثامن، بعض الوقائع أو الأحداث التي تشكل مؤشرات تجعل إمكانية استمرارية الاستغلال محل تساؤل، و أوجب على محافظ الحسابات تحليلها في إطار مهمته. و تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1.2 مؤشرات ذات طبيعة مالية:

<sup>1</sup> هذا القرار متوفر على الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للمحاسبة.

## الفصل الرابع

- \* رؤوس الأموال الخاصة سالبة.
- \* عدم القدرة على تسديد الدائنين عند الاستحقاق.
- \* قروض لأجل ثابت بلغت تاريخ استحقاقها دون آفاق حقيقية للتجديد أو إمكانية التسديد.
- \* اللجوء المبالغ فيه إلى القروض قصيرة الأجل قصد تمويل الأصول طويلة الأجل.
- \* مؤشرات سحب الدعم المالي من طرف المقرضين أو الدائنين.
- \* القدرة على التمويل الذاتي غير كافية و مستمرة.
- \* النسب المالية الرئيسية غير إيجابية.
- \* خسائر الاستغلال المكررة أو التدهور المعترف لقيمة أصول الاستغلال.
- \* توقيف سياسة توزيع أرباح الأسهم.
- \* عدم القدرة على الحصول على التمويل من أجل تطوير منتجات جديدة أو استثمارات حيوية أخرى.

### 2.2 مؤشرات ذات طبيعة تشغيلية :

- \* مغادرة المستخدمين الرئيسيين دون استخلافهم.
- \* خسارة صفقة مهمة أو إعفاء أو رخصة أو ممول رئيسي.
- \* نزاعات اجتماعية خطيرة.
- \* نقص دائم في المواد الأولية الضرورية.

### 3.2 مؤشرات أخرى :

## الفصل الرابع

---

\* عدم احترام الالتزامات المتعلقة برأس المال الاجتماعي أو التزامات قانونية أساسية أخرى.

\* الإجراءات القضائية الجارية ضد الكيان الذي يمكن أن تكون لها آثار مالية لا يمكن للكيان مواجهتها.

الملاحظ على هذه المؤشرات أنها تتشابه تقريبا مع المؤشرات الموضوعة في معايير المراجعة الدولية

وبالتحديد المعيار 570 المتعلق بالاستمرارية. كما أنها تقوم على نفس التصنيف المتبع في هذا المعيار.

### المبحث الرابع: الآثار المترتبة على شكوك محافظي الحسابات حول استمرارية المؤسسة

عندما يكتشف محافظ الحسابات أحداث من شأنها التأثير على إمكانية استمرار المؤسسة، فإن ذلك سيؤثر على أعماله، و قد يصل هذا التأثير إلى الرأي الذي يديه في التقرير العام و أيضا إلى إصدار تقرير خاص.

#### 1.1. الإجراءات القانونية المترتبة عن اكتشاف أحداث يمكن أن تعرقل استمرار المؤسسة

حدد القانون التجاري الجزائري الإجراءات اللاحقة التي يقوم بها المراجع في حال اكتشافه لأحداث تؤثر على إمكانية استمرار الاستغلال في المؤسسة محل المراجعة. و تتمثل هذه الإجراءات في:

##### 1.1 طلب توضيحات

حيث نص القانون التجاري على أنه يمكن لمحافظ الحسابات عندما يلاحظ أثناء ممارسة مهامه وجود وقائع أو أحداث قد تتسبب في عرقلة استمرار الاستغلال، أن يطلب تفسيرات و توضيحات حول هذه الوقائع من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين. و يبقى على هذا الأخير الرد على كل استفسارات محافظ الحسابات بشأن هذه الوقائع و تقديم التوضيحات اللازمة.

و في نفس السياق، أشار القرار المتعلق بمعايير تقرير محافظ الحسابات في الفصل الخاص بمعيار التقرير حول استمرارية الاستغلال، على أن محافظ الحسابات عندما يحدد الوقائع أو الأحداث التي يمكن أن تؤثر على استمرارية الاستغلال، فإنه:

- يدرس خطط عمل الإدارة لمواجهة المشاكل الناتجة بهدف متابعة الاستغلال.
- يجمع العناصر الأساسية المقنعة الكافية و الملائمة لتأكيد أو لنفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الاستغلال.



- يحصل على تصريح كتابي من الإدارة يتعلق بخطط عملها في المستقبل.

### 2.1 استدعاء مجلس الإدارة

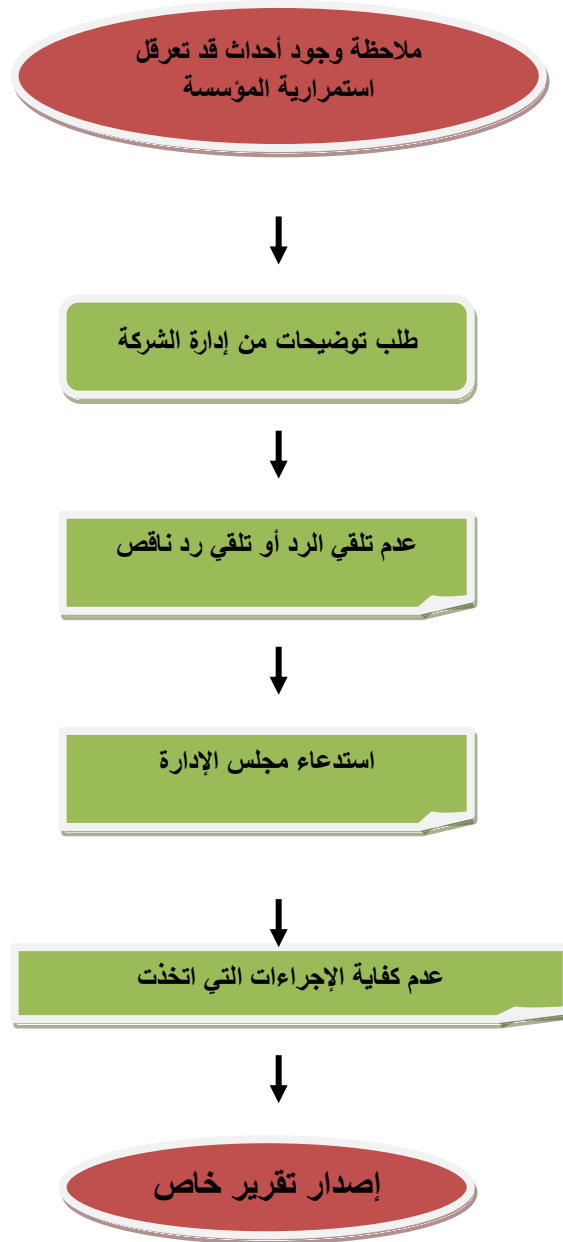
عندما لا يتلقى محافظ الحسابات الردود المناسبة بشأن الشكوك التي تراوده حول استمرارية الاستغلال على ضوء الأحداث التي لاحظها أثناء ممارسة مهامه، سواء كان ذلك بعدم الرد نهائيا أو الرد الناقص، فإنه في هذه الحالة يتوجب عليه أن يطلب من رئيس مجلس الإدارة أو من مجلس المديرين استدعاء مجلس الإدارة للمداولة في الأحداث التي تم اكتشافها و يكون هو حاضرا فيها و ذلك لاتخاذ القرارات المناسبة لإيقاف التهديدات التي تعرقل استمرارية الاستغلال في المؤسسة.

### 3.1 إصدار تقرير خاص

إذا لاحظ محافظ الحسابات أن القرارات و الإجراءات التي تم اتخاذها لتفادي للخروج من التهديد بعدم استمرارية الاستغلال، أو إذا تبين له أنه رغم اتخاذ هذه القرارات و الإجراءات، إلا أن استمرارية الاستغلال بقيت مهددة، فإنه في هذه الحالة لا يبقى أمامه سوى إصدار تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة أو يقوم باستدعاء جمعية عامة غير عادية إذا استعجل الأمر. و يتم تقسيم هذا التقرير قبل 15 يوما من انعقاد الجمعية<sup>1</sup>. و يمكن تلخيص الإجراءات التي يقوم بها المراجعون عند ما تراودهم شكوك حول استمرارية الاستغلال في الشكل الآتي:

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 2011/06/01، ص.20.

الشكل رقم(12): إجراءات الإنذار حسب القانون التجاري الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبة

### 2. تأثير وجود الشك باستمرارية الاستغلال على التقرير العام لمحافظ الحسابات

يعتبر مبدأ استمرارية الاستغلال من المبادئ المحاسبية الهامة التي تعد على أساسها القوائم المالية للمؤسسات، و قد نص القانون المحاسبي الجديد كما سبق و أشرنا على أنه إذا كانت هناك أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات و التي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة و مبررة و يحدد الأساس المستند عليه في ضبطها\* و عليه فإن تقرير المراجع المتعلق بالمصادقة على الحسابات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا المبدأ، خاصة إذا تولدت لديه شكوك حول استمرارية الاستغلال في حين أن القوائم المالية للمؤسسة لم تتضمن ذلك.

و هنا يجد المراجع نفسه أمام ثلاث حالات:

#### 1.2 عدم المصادقة على الحسابات:

إذا كانت الشكوك بالاستمرارية مؤكدة و أن هناك تهديدات حقيقية لاستمرارية الاستغلال و القوائم المالية تعكس وضعية مغايرة تماما، يكون من حق محافظ الحسابات رفض المصادقة على الحسابات.

#### 2.2 المصادقة مع تحفظ:

عندما تكون لدى محافظ الحسابات شكوك بشأن استمرارية الاستغلال في حين لاحظ أن هناك إهمال أو خطأ بشأن المبدأ المحاسبي " استمرارية الاستغلال" بحيث لا يمس بمصادقية و شرعية الحسابات بشكل جوهري، فإنه بإمكانه المصادقة على حسابات الشركة لكن بتحفظ.

#### 3.2 المصادقة بدون تحفظ:

\* فقد أشار القرار رقم 30 الصادر في 24 جوان 2013 إلى أن محافظ الحسابات يحدد في التقرير العام ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقاً للقواعد و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

نجدها في الحالتين التاليتين:

- إذا لم تراود المراجع شكوك حول استمرارية الاستغلال مع ملاحظة احترام مبدأ " استمرارية الاستغلال " في إعداد القوائم المالية.
- إذا لاحظ المراجع أن هناك أحداثا قد تعيق استمرارية الاستغلال و في الوقت نفسه لاحظ أن القوائم المالية للشركة تم إعدادها على هذا الأساس، أي أن الشكوك في استمرارية الاستغلال كانت مبينة و مبررة في القوائم المالية للشركة و تم تحديد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق وفقا لنص القانون المحاسبي.

### 3.المسؤولية التي تقع على محافظ الحسابات في حال عدم اتباع إجراء الإنذار عند ملاحظته لأحداث تعرقل استمرارية الاستغلال:

تعتبر الأخطاء التي يرتكبها محافظ الحسابات فيما يتعلق بمهمة الإنذار للوقاية من صعوبات المؤسسة من خلال عدم اتباع هذا الإجراء أو إجرائه بعد فوات الأوان سواء متعمدا أو غير متعمد، من الأخطاء الإعلامية التي توقع على عاتق محافظ الحسابات المسؤوليات المختلفة المنصوص عليها في القانون و هي:

#### 1.3 المسؤولية المدنية:

و نلمسها في نص المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري، حيث يعتبر محافظو الحسابات مسؤولون أمام الشركة و أمام الغير عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء و اللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم.

#### 2.3 المسؤولية الجزائية:

يمكن إدراج عدم قيام محافظ الحسابات بمهامه المتعلقة بالإبلاغ بأي حدث يثير الشك حول استمرارية الاستغلال و قيامه بالمصادقة على حسابات الشركة دون احترام فرض الاستمرارية، من الأعمال التي تدخل ضمن

إطار توفير و المصادقة على معلومات كاذبة خاصة إذا كان هذا الأمر عن سوء نية، و التي يعاقب عليها حسب نص المادة 830 من القانون التجاري، و التي تنص على أنه يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من 20000 إلى 500000 أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل محافظ حسابات يتعمد إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيدها عن حالة الشركة أو الذي لم يكشف لوكيل الجمهورية عن الوقائع الإجرامية التي علم بها.

### 3.3 المسؤولية الانضباطية :

تنجم هذه المسؤولية عن الأخطاء الانضباطية التي يرتكبها مراجعو الحسابات و التي يمكن تقسيمها إلى أخطاء مرتبطة بالكفاءة المهنية و أخطاء ناتجة عن الإخلال بشرف و المهنة.

## الفصل الرابع

### خلاصة الفصل:

احتوى هذا الفصل على الإطار القانوني للمهام الموكلة لمحافظ الحسابات عندما يلاحظ وجود تهديد لاستمرارية المؤسسة. و رغم أن المشرع الجزائري حاول تحديد الإجراءات والمسؤوليات التي يؤديها محافظو الحسابات في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار سواء في قانون المهنة رقم 10-01 أو من خلال نصوص القانون التجاري، إلا أن الكثير من الأمور المتعلقة بهذه المهمة تبقى غامضة و تركها المشرع للتقدير الشخصي لمحافظ الحسابات. بالإضافة إلى عدم وجود أشكال نموذجية للتقارير التي يصدرها المراجع في حال تأكده من عدم إمكانية استمرار المؤسسة، و هو الأمر الذي قد يحول دون قيام محافظي الحسابات بهذه المهمة على أكمل وجه.

الفصل الخامس

### مقدمة :

إن الهدف من هذا الفصل هو وضع الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، حيث أن هذه الأخيرة تحتاج إلى قاعدة معطيات. هذه المعطيات تم الحصول عليها من خلال الاستبيان . في هذا الفصل سنقوم بتوضيح طريقة إعداد هذا الاستبيان و مزايا استعماله .

و قبل التعرف على عينة الدراسة و الأدوات المستخدمة في جمع و تحليل المعلومات، سنقدم عرضا تفصيليا عن محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين بالجزائر من حيث عددهم و توزيعهم على مختلف مناطق الوطن . هذا العرض سيساعدنا في تحديد مجتمع و عينة الدراسة.

سيتم تناول كل هذه العناصر في أربعة مباحث:

- المبحث الأول: توزيع محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين في الجزائر
- المبحث الثاني: مجتمع و عينة الدراسة
- المبحث الثالث: أدوات جمع المعلومات
- المبحث الرابع: أدوات تحليل المعلومات



### المبحث الأول: توزيع محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في الجزائر

بلغ عدد مراجعي الحسابات القانونيين في الجزائر حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن مجلس المحاسبة في جوان 2014 حوالي 1942 مراجع منهم 1708 محافظ حسابات فقط و 234 خبير محاسبي ومحافظ حسابات في آن واحد\*، موزعين كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): عدد المراجعين القانونيين في الجزائر

العدد	المراجع القانوني	
233	الأشخاص الطبيعيين	خبير محاسب
1	الأشخاص المعنويين	
1706	الأشخاص الطبيعيين	محافظ حسابات
2	الأشخاص المعنويين	
1942	المجموع	

**المصدر:** سايج فايز " أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي - دراسة حالة الجزائر - " رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2014/2015، ص.238.

يتبين لنا من خلال الجدول أن مراجعي الحسابات في الجزائر غالبيتهم أشخاص طبيعيون. أما الأشخاص المعنويون ( شركات ) الحاصلون على صفة مراجع قانوني فهما إثنان فقط: *FID ACCOUNTING* و *BDO*

\* حيث أن اكتساب الخبير المحاسب لهذه الصفة في الجزائر لا يفقده صفة محافظ الحسابات.

## الفصل الخامس

*Algérie*: الأولى شركة ذات مسؤولية محدودة *SARL* و تحمل صفة محافظ حسابات و الثانية شركة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد *EURL* و تحمل صفة خبير محاسب.

### 1. توزيع محافظي الحسابات حسب الولايات

بلغ عدد محافظي الحسابات المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات حوالي 1708 حسب آخر إصدار لمجلس المحاسبة. و يتوزع هؤلاء عبر مختلف ولايات الوطن كما يوضحه الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (7) : توزيع عدد محافظي الحسابات حسب الولايات

الولاية	العدد	الولاية	العدد	الولاية	العدد	الولاية	العدد
الجزائر	636	جيجل	18	المدية	26	ادرار	2
بجاية	64	البويرة	18	سكيكدة	27	البيض	2
ورقلة	47	غرداية	18	المسيلة	15	سوق أهراس	7
باتنة	31	بسكرة	25	الواد	25	قلمة	14
عنابة	72	تيزي وزو	49	تيبازة	20	الطارف	4
سطيف	92	بشار	5	تبسة	9	تيسمسيلت	3
قسنطينة	78	ورقلة	48	البرج	15	تمنراست	1
مستغانم	14	ام البواقي	11	خنشلة	1	تيندوف	1
ميلة	19	سعيدة	9	معسكر	6	عين تيموشنت	6
وهران	95	بومرداس	44	الشلف	6	تلمسان	27

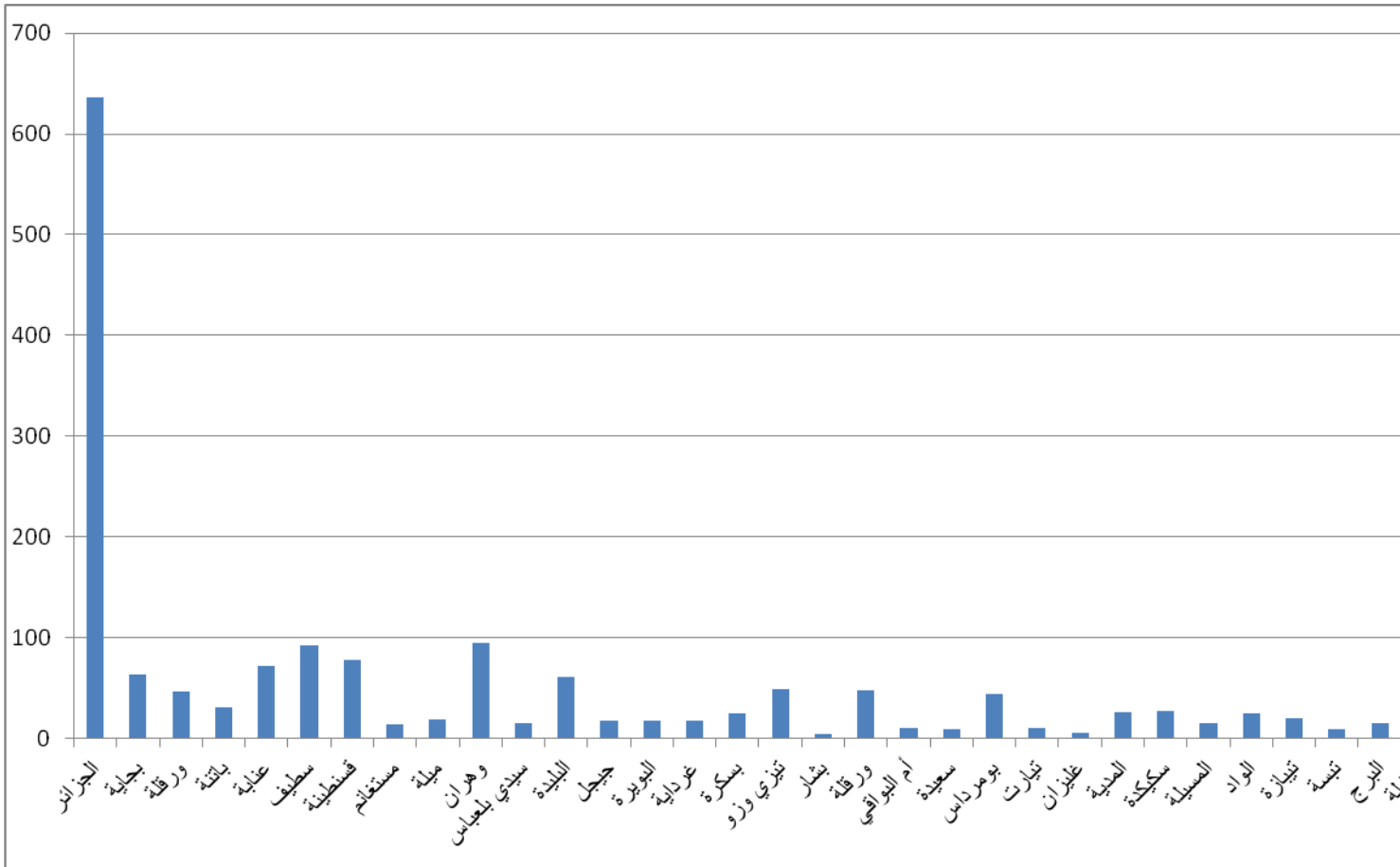
## الفصل الخامس

9	الجلفة	6	عين الدفلى	10	تيارت	15	سيدي بلعباس
2	إليزي	14	الأغواط	6	غليزان	61	البليدة

**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات المجلس الوطني للمحاسبة. متوفر على موقع الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ( www.cn-cncc.dz ) ( تاريخ الاطلاع جوان 2014).

ولتوضيح التوزيع بشكل أفضل نعرض الشكل الآتي:

## الفصل الخامس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 7

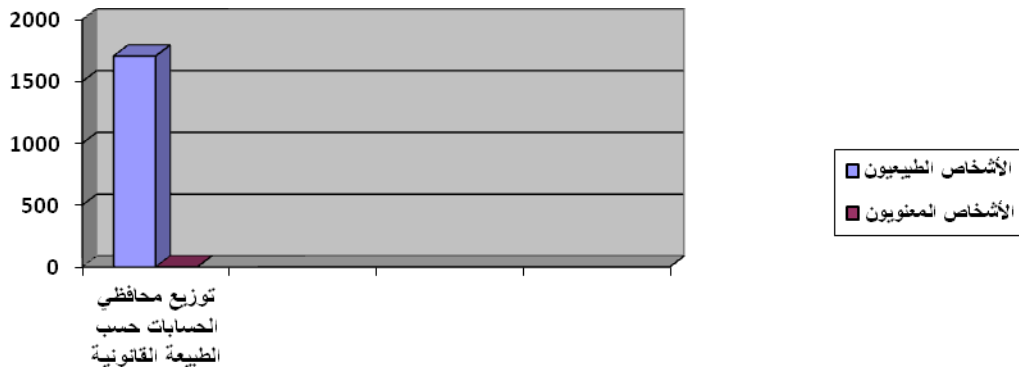
## الفصل الخامس

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن معظم محافظي الحسابات يتمركزون بالجزائر العاصمة بحوالي 636 محافظ. و يعود السبب في نظرنا إلى كون العاصمة هي مركز النشاط التجاري والصناعي في الوطن بالنظر إلى تعداد السكان. و تليها لكن بعدد أقل بكثير كل من وهران بحوالي 95 محافظ و سطيف بحوالي 92 محافظ.

أما بقية الولايات فلا يتجاوز عدد محافظي الحسابات فيها 50 محافظ بالنظر إلى نقص النشاط التجاري والصناعي بماته الولايات و خاصة المناطق الجنوبية أين لا يتعدى عدد محافظي الحسابات محافظ أو اثنين.

كما يمكن توضيح توزيع محافظي الحسابات حسب الشكل القانوني في الشكل الآتي:

### الشكل رقم(14): توزيع محافظي الحسابات عبر ولايات الوطن حسب الشكل القانوني



المصدر: من إعداد الطالبة

يبين لنا الشكل أعلاه أن الغالبية العظمى من محافظي الحسابات هم أشخاص طبيعيون ويعملون على مستوى مكاتب محلية. أما محافظو الحسابات الذين يأخذون صفة الشركات ( أشخاص معنوية ) فهما اثنان فقط و تتمثل في شركة *FID ACCOUNTING* و شركة *BDO* الجزائر.

## الفصل الخامس

### 2. توزيع الخبراء المحاسبين:

حسب إحصائيات 2014 يوجد بالجزائر حوالي 234 خبير محاسبي. و للتعرف على توزيع هؤلاء الخبراء على مختلف ولايات الوطن نورد الجدول الآتي:

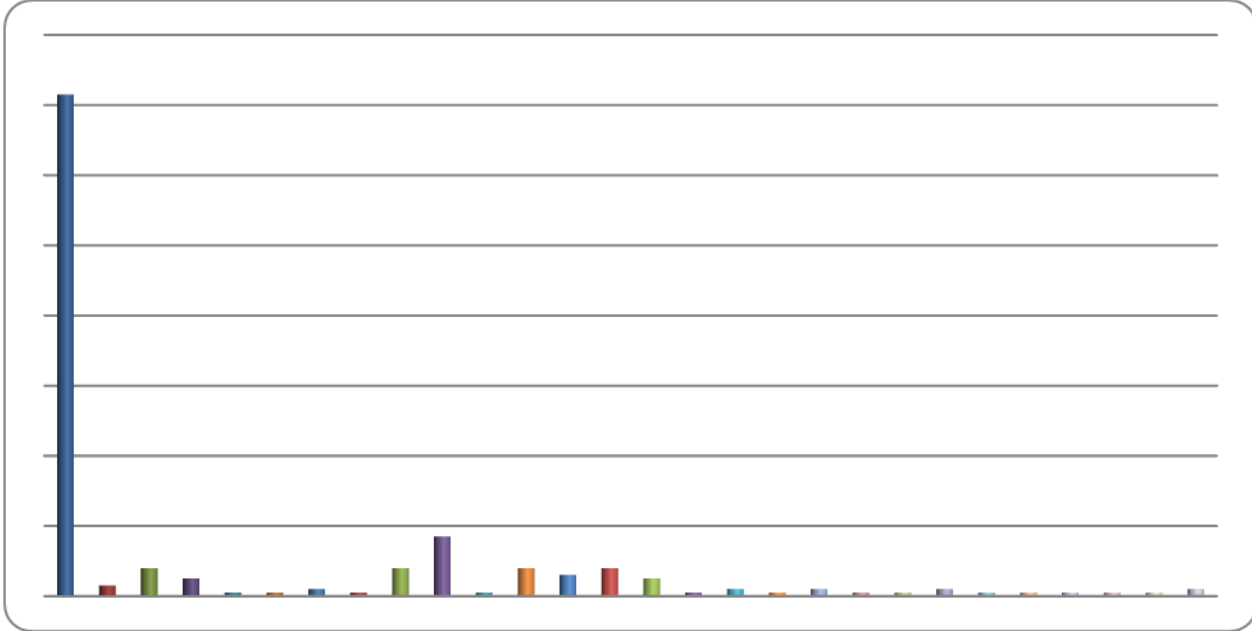
الجدول رقم(8) : توزيع الخبراء المحاسبين حسب الولايات

الولاية	العدد	الولاية	العدد	الولاية	العدد	الولاية	العدد
الجزائر	143	سطيف	8	باتنة	2	المدية	1
مستغانم	3	وهران	17	جيجل	1	سكيكدة	1
بومرداس	8	معسكر	1	عين الدفلى	2	غرداية	1
البليدة	5	تيزي وزو	8	سيدي بلعباس	1	غليزان	1
الواد	1	بجاية	6	مسيلة	1	الأغواط	1
تيزازة	1	عنابة	8	ورقلة	2	ميلة	1
البويرة	2	قسنطينة	5	البرج	2		

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المجلس الوطني للمحاسبة. متوفر على موقع المجلس الوطني للمحاسبة ([www.cnc.dz](http://www.cnc.dz)) تاريخ الاطلاع جوان 2014.

و للتوضيح أكثر نورد الشكل الآتي :

الشكل رقم (15): توزيع الخبراء المحاسبين عبر ولايات الوطن

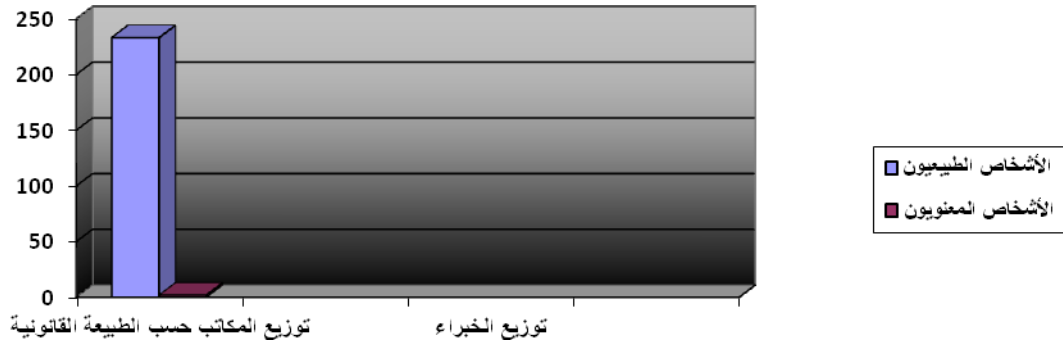


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (8)

كما هو الحال بالنسبة لمحافظي الحسابات، فإن الخبراء المحاسبين يتمركز معظمهم بالجزائر العاصمة بجوالي 143 خبير. و يرجع هذا بطبيعة الحال إلى تمركز الحركة التجارية و الصناعية بشكل كبير في هذه الولاية. و تلي العاصمة ولاية وهران بجوالي 17 خبير. كما أنه ليس كل الولايات بها مكاتب خبرة محاسبية ( 27 ولاية فقط) في حين أن مكاتب محافظ الحسابات موجودة بكل ولايات الوطن.

و يمكن توضيح توزيع الخبراء المحاسبين حسب الشكل القانوني في الشكل الآتي:

الشكل رقم (16): توزيع الخبراء المحاسبين حسب الشكل القانوني



المصدر: من إعداد الطالبة

بين لنا الشكل أعلاه أن الغالبية العظمى من الخبراء المحاسبين هم أشخاص طبيعيون و يعملون بمكاتب فردية محلية مثلما هو الحال بالنسبة لمحافظي الحسابات. أما الخبراء الذين هم عبارة عن شركات (أشخاص معنوية) فهي واحدة فقط و تتمثل في شركة BDO الجزائر.

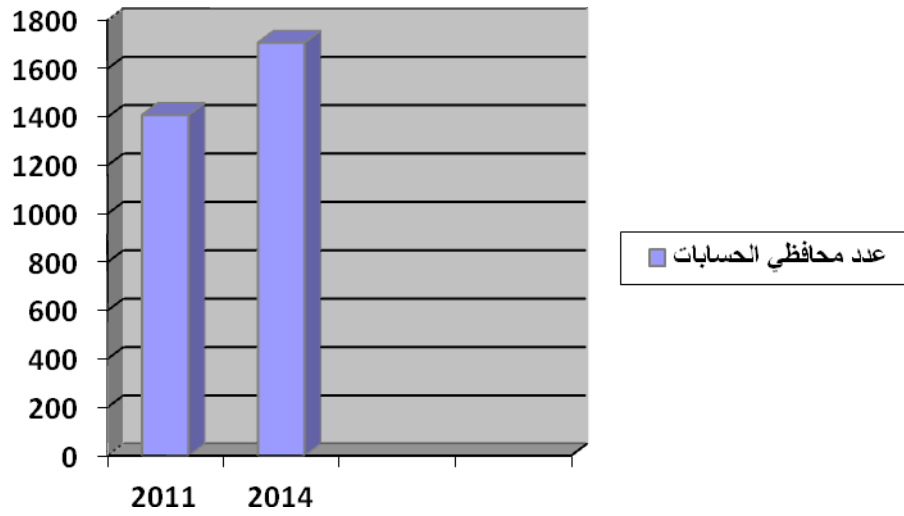
### 3. تطور عدد المراجعين بين 2011 و 2014

#### 1.3 تطور محافظي الحسابات

كان عدد محافظي الحسابات حسب إحصائيات سنة 2011 حوالي 1409 في حين بلغ عددهم في عام 2014 كما سبق و أشرنا حوالي 1708 . و للمقارنة بين عدد محافظي الحسابات في 2014 و 2011 عبر مختلف ولايات الوطن نورد الشكل الآتي:

الشكل رقم (17) : تطور عدد محافظي الحسابات بين 2011 و 2014





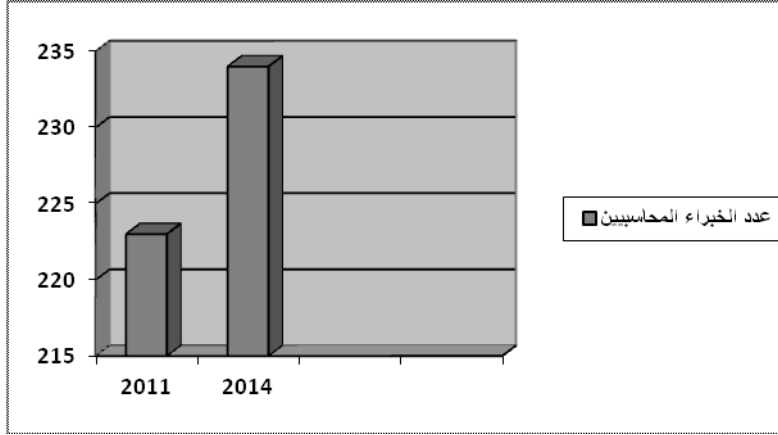
المصدر: من إعداد الطالبة

يبرز لنا الشكل أعلاه أن هناك زيادة بنسبة معتبرة لمحافظي الحسابات في ظرف ثلاث سنوات ( حوالي 299 محافظ بنسبة 17.50%). هذه الزيادة منطقية و يمكننا تحليلها بالتعيين السنوي لمحافظي الحسابات عن طريق المسابقات. لكن ما يمكننا قوله على نسبة الزيادة هو أنها نسبة ضئيلة نوعا إذا ما قارناها باحتياجات السوق المتزايدة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات خلال هذه الفترة.

### 2.3 تطور عدد الخبراء المحاسبين بين 2011 و 2014

انتقل عدد الخبراء المحاسبين من 223 سنة 2011 إلى 234 سنة 2014. و من الواضح أن هذه الزيادة ضئيلة جدا مقارنة بالزيادة في محافظي الحسابات. يمكننا توضيح هذه الزيادة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (18) : تطور عدد الخبراء المحاسبين بين 2011 و 2014



المصدر: من إعداد الطالبة

يبدو من خلال الشكل أن هناك زيادة في عدد الخبراء المحاسبين. نسبة الزيادة كانت تقريبا 5% )

.%4.7

### المبحث الثاني: أدوات جمع المعلومات

نخصص هذا المبحث لتقديم الأدوات التي تم استخدامها في جمع المعطيات. و هي تتمثل أساسا في المقابلات الاستطلاعية و الاستبيان. فبالنسبة للمقابلات كان الهدف منها هو فحص و استطلاع الظاهرة المدروسة لتعميق البحث و تحديد الفرضيات. أما الاستبيان فالغرض منه هو الحصول على المعطيات اللازمة لاختبار الفرضيات.

#### 1. المقابلة

##### 1.1 أهمية المقابلات للدراسة

إن اختيار أسلوب المقابلات الاستطلاعية ينبع من رغبتنا في تقييم تصور مختلف الفاعلين لواقع تطبيق محافظتي الحسابات لإجراءات الإنذار و إصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة و العوامل المتحكمة في ذلك. حيث أن أسلوب المقابلة هو الأكثر ملاءمة لتحقيق مثل هذه الأهداف و لتحليل المعنى الذي يعطيه هؤلاء الفاعلون لهذه التطبيقات. فحسب *Blanchet et Gotman* ، تكمن "وظيفة المقابلة الاستطلاعية في إلقاء الضوء على جوانب الظاهرة التي لا يمكن للباحث ان يفكر فيها بشكل عفوي و إتمام أرضيات البحث التي تم اقتراحها من القراءات"<sup>1</sup>.

و عادة ما تكون المقابلات الاستطلاعية مقابلات فردية تتم وجها لوجه . فالمقابلات الفردية تسمح بتجنب الضغوطات الممارسة من قبل المجموعة و بالتالي تسمح بالحصول على أفكار أكبر من الجماعة. من هذا المنطلق فقد اعتمدنا على هذا النوع من المقابلات أي المقابلات الفردية و كلها تمت وجها لوجه ما عدا واحدة تمت بالاعتماد على الأنترنت.

<sup>1</sup> Blanchet et Gotman " l'enquête et ses méthodes: L'entretien" 2éme Ed, Paris Colin, 2005, p.43.

### 2.1 العينة المستجوبة عن طريق المقابلة

إن الدراسة النوعية الاستطلاعية تتميز بـ "عينات ذات حجم صغير" ليس لها هدف تمثيلي بالمعنى الإحصائي للمصطلح، لكنها تستجيب لمعايير دقة هيكل المجتمع المدروس مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المشكل المدروس<sup>1</sup>.

في إطار دراستنا، قمنا بإجراء المقابلات مع مجموعة من الفاعلين الذين بإمكانهم إفادتنا حول موضوع البحث و تزويدنا بمعلومات هامة لتكوين الفرضيات المناسبة. و بالتالي فإن عينة الدراسة ليس الهدف منها هو تعميم النتائج و إنما هو الحصول على فهم أفضل للظاهرة المدروسة.

و لتنوع وجهات النظر و الحصول على رؤية دقيقة عن مدى اتباع محافظي الحسابات في الجزائر لإجراءات الانذار عند وجود صعوبات تهدد استمرارية الاستغلال و العوامل المؤثرة، فقد قمنا بانتقاء نوعين من الأطراف الفاعلة: المهنيون المعنيون و مستعملو القوائم المالية.

#### 1.2.1 عينة المهنيين: *Les professionnels concernés*

تتمثل هذه المجموعة في محافظي الحسابات المعنيين بتطبيق إجراءات الانذار. و قد قمنا بإجراء مقابلات مع مهنيين ذوي شهرة و خبرة، و بنينا قرار إجراء مقابلات مع هذه الفئة انطلاقا من أهمية الحصول على معلومات من أشخاص ممارسين تفيد في الفحص المعمق للتحديات التي تواجههم.

تتكون العينة من ستة مهنيين كما هو موضح في الجدول الآتي مع إبراز مميزات المقابلات التي تم إجراؤها معهم.

<sup>1</sup> Evrard et a « Etudes et recherches en Marketing » 3<sup>ème</sup> Ed, DUNOD, Paris 2003, p.100.

### الجدول رقم (9) : خصائص المقابلات مع المهنيين

المهني	الوظيفة	المنطقة	نوع المقابلة	مدة المقابلة
م1	خبير محاسبي	سطيف	وجها لوجه	1سا و 15 د
م2	محافظ حسابات	سطيف	وجها لوجه	1سا
م3	خبير محاسبي	العاصمة	وجها لوجه	1سا و 30 د
م4	محافظ حسابات	سطيف	وجها لوجه	1 سا و 5 د
م5	خبير محاسبي	العاصمة	الأنترنت	50 د
م6	خبير محاسبي	سطيف	وجها لوجه	1 سا

يوضح لنا الجدول أعلاه مهنة المستجوبين و مكان تواجدهم. فهم عبارة عن 4 خبراء محاسبين اثنان من ولاية سطيف و اثنان من العاصمة و 2 محافظي حسابات، كلاهما من منطقة سطيف.

### 2.2.1 عينة مستعملي القوائم المالية *Les parties prenantes*

لتكملة المرحلة الأولى و الحصول على معلومات موضوعية، قمنا بإجراء سلسلة أخرى من المقابلات، لكن هذه المرة مع الجهة المقابلة و التي تتمثل في فئة مستخدمي القوائم المالية. و قد وقع اختيارنا على موظفين بينكين عاملين بولاية سطيف و موظف بمصلحة الضرائب بالولاية نفسها. الجدول الآتي يوضح لنا مميزات المقابلات التي تم إجراؤها مع هذه الفئة.

### الجدول رقم (10) : مميزات المقابلات مع مستعملي القوائم المالية

المستعمل	الوظيفة	المنطقة	نوع المقابلة	مدة المقابلة
مس 1	مدير بنك CPA	سطيف	وجها لوجه	1سا
مس 2	مدير قرض ببنك BDL	سطيف	وجها لوجه	1سا و 10د
مس 3	موظف بمصلحة الضرائب	سطيف	وجها لوجه	45 د

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الفئة الثانية المستجوبة اثنين من عناصرها الثلاثة هما موظفان بالبنك، واحد منهم هو مدير بنك CPA و الآخر مدير قرض بالبنك BDL. أما العنصر الثالث فهو موظف بمديرية الضرائب و بالتحديد بمصلحة الاحصاء. و قد وقع اختيارنا على هاتين الفئتين بالذات لدافعين أساسيين: إذ من جهة تعتبر البنوك و مصالح الضرائب من الجهات الأكثر تأثرا بوضعية المؤسسة و بالتالي فإن مهام محافظ الحسابات المتعلقة بتقييم استمرارية المؤسسة تعنيها بشكل أساسي. و من جهة أخرى، لأن أصحاب المصلحة الآخرين ( المساهمين بالخصوص) من الصعب الاتصال بهم خاصة في ظل ضعف نشاط البورصة.

### 3.1 دليل المقابلة

إن المقابلة الفردية المباشرة بين الباحث و الشخص المستجوب تتم عادة بمساعدة دليل مقابلة يتم إعداده مسبقا حول الموضوع المعني. لكن هذا الدليل يمكن تطويره و تغييره أثناء المقابلة. إن دليل المقابلة يسمح بالتطرق إلى مختلف جوانب الموضوع المحددة مسبقا بأسئلة تقديمية و مقدمة، أسئلة رئيسية حول الموضوع المعالج، أسئلة تحري تسمح بتوضيح المفاهيم و أسئلة تضمينية تهدف إلى تحديد فكرة ما<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> R.A Thiéart « Méthodes de recherches en management » 3ème Ed, DUNOD, Paris 2007, p.236.

بالنسبة لدراستنا، فقد تم إعداد دليل المقابلة انطلاقاً من القراءات النظرية و الإطار القانوني الذي تناولناه في الفصل السابق. و بالتالي فهو يحتوي على العديد من الاجزاء مع جزء تمهيدي يهدف إلى تقديم البحث وإعلام المستجوب بأساليب المحاورة.

الشكل الآتي يوضح لنا الهيكل العام لدليل المقابلات التي قمنا بإجرائها:

### الشكل رقم (19) : الهيكل العام لدليل المقابلة

<p><b>I- مرحلة التقديم</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>● تقديم الباحث لنفسه و لموضوع البحث</li><li>● طريقة سير المقابلة</li></ul> <p><b>II- مرحلة وصف المستجوب</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>● الخطوط العريضة للسيرة المهنية للمستجوب</li><li>● وصف الوظيفة الحالية للمستجوب</li></ul> <p><b>III- مرحلة الاستماع حول الموضوع المدروس</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>● عموميات حول المفاهيم</li><li>● أسئلة حول تقدير محافظ الحسابات لاستمرارية المؤسسة</li><li>● أسئلة حول العوامل المتحكمة</li></ul>
--

وبما أننا سنقوم باستجواب فئتين، ستكون لدينا نسختان من دليل المقابلة:

- دليل المقابلة مع المهنيين ( الملحق 1 )

- دليل المقابلة مع مستعملي القوائم المالية ( الملحق 2 )

### 4.1 فائدة المقابلات الاستطلاعية بالنسبة لدراسة الميدانية

بالإضافة إلى دورها في تحديد الفرضيات المناسبة، فقد ساهمت المقابلات الاستطلاعية في توجيهنا توجيهها صحيحا لإجراء الدراسة الكمية و أخذ صورة مقربة عن الواقع المهني لإعداد الاستبيان بالشكل الصحيح.

#### 1.4.1 التوجيه الصحيح للدراسة الميدانية

لقد أفادتنا الدراسة الاستطلاعية الميدانية كثيرا في توجيه الدراسة الكمية من حيث:

**أ. عينة الدراسة:** من خلال استطلاعنا لآراء المستجوبين تأكد لنا أن الدراسة لا بد أن تتوقف على فئة محافظي الحسابات لأن فئة مستعملي القوائم المالية التي تم استجوابها ليس لها علم حتى بوجود مهمة لحفاظ الحسابات تتمثل في تقييم الاستمرارية.

**ب. المكاتب المقصودة:** خلال محادثتنا مع المهنيين تم توجيهنا إلى مكاتب معينة في سطياف و العاصمة يمكن أن تكون تعاملت مع مؤسسات متعثرة. هذا الأمر خفف علينا نوعا ما عناء البحث العشوائي.

**ج. ضرورة الاتصال المباشر بالمستجوبين الذين يوجه لهم الاستبيان:** لأنه خلال الدراسة الاستطلاعية لاحظنا عدم وضوح بعض الأسئلة لدى المستجوبين بسبب جهلهم لبعض الأمور أو عدم تذكرهم لبعض الآخر تطلبت تفسيرها. هذا الأمر أكد لنا ضرورة الاتصال مباشرة بالمستجوبين لتفادي أي غموض أو لبس.

#### 2.4.1 إعداد الاستبيان

لقد أفادتنا الدراسة الاستطلاعية بشكل كبير في إعداد الاستبيان من خلال:

- تحديد مستويات أو مجالات الإجابة بالنسبة للمعلومات الخاصة بمفردات العينة و بالتحديد مجالات سنوات الخبرة و طبيعة الخدمات المقدمة



- طريقة طرح الأسئلة و ضرورة استعمال اللغتين العربية و الفرنسية. بالنسبة لهذه الأخيرة لاحظنا أنه في كل مرة نضطر إلى توضيح بعض النقاط و المصطلحات باللغة الفرنسية.

### 3.4.1 إعادة النظر في الفرضيات

لقد أفادتنا المقابلات الاستطلاعية التي أجريناها مع المهنيين في تثبيت بعض الفرضيات و الاستغناء عن البعض الآخر، كما نبهتنا إلى تأثير بعض المتغيرات التي لم نتوصل إليها من خلال الجزء النظري، منها على سبيل المثال: انتماء المؤسسة إلى القطاع العام أو الخاص و بعض العوامل التي تدخل ضمن الإطار القانوني.

## 2. الاستبيان

إذا ما أردنا تصنيف هذه الدراسة ضمن الدراسات التي تناولت الموضوع و التي تم عرضها في الفصل الثالث من هذه الأطروحة، فإننا نصنفها ضمن الدراسات التي اعتمدت على آراء المراجعين. و على هذا الأساس فإن الأداة الرئيسية لجمع المعلومات كانت هي الاستبيان.

### 1.2 مبررات اختيار الاستبيان:

لقد تم اللجوء إل هذه الأداة لاعتبارين أساسيين هما:

**الأول و هو الأهم:** يكمن في أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها حاولت التعرف على تأثير معظم العوامل المتحكمة في جودة المراجعة على ملاءمة تقدير المراجعين لاحتمال عدم استمرارية المؤسسة. وبالتالي فإن الاعتماد على نفس المنهجية في الدراسات الأخرى و التي تناولت مجموعة محدودة من العوامل قد لا يفي بالغرض (معظم الدراسات اعتمدت على ملفات أو قاعدة معطيات عن المؤسسات محل المراجعة). فبعض العوامل ( خاصة تلك المرتبطة بالإطار القانوني ) لا يمكن الحصول على معطيات حولها من خلال ملفات خاصة بالمؤسسات المتعثرة.

الثاني: بعد أن استنفذنا كل المحاولات للحصول على ملفات خاصة بعينة كافية من المؤسسات المتعثرة مرفقة طبعاً بتقرير محافظ الحسابات، و التي باءت معظمها بالفشل لعوامل ذاتية بالدرجة الأولى تتمثل في تخوف الأطراف المعنية و عدم فهمهم للموضوع.فما كان أمامنا إلا اللجوء إلى الاستبيان لجمع المعلومات اللازمة.

### 2.2 العينة الموجه إليها الاستبيان

#### 1.2.2 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين العاملين بالجزائر العاصمة و ولاية سطيف. و قد وقع الاختيار على هاتين المنطقتين للاعتبارات التالية:

- قرب المكان ( بالنسبة لولاية سطيف ) .
  - تركز عدد كبير من هذه مكاتب في العاصمة ( أكثر من ثلث العدد  $1706/636=0.37$ ).
  - تعتبر المنطقتين من أنشط المناطق في الجزائر من حيث الحركة التجارية و الصناعية. إذ تحتل العاصمة الرتبة الأولى من حيث عدد التسجيلات في السجل التجاري في ب 44242 و تأتي سطيف في المرتبة الثانية ب 17047 تسجيل حسب إحصائيات 2014<sup>1</sup>.
- و على هذا الاساس فقد بلغ عدد مفردات مجتمع الدراسة  $728=92+636$  مراجع منها 143 خبير محاسبي في الجزائر العاصمة و 8 في سطيف. هذا العدد يقترب من نصف عدد المراجعين الاجمالي (  $43\%=1706/728$ ).

#### 2.2.2 اختيار العينة

<sup>1</sup> Ministère du commerce, Centre nationale du registre de commerce « Le registre du commerce : indicateurs et statistiques » Mai 2014.

نلاحظ من الجدول رقم (6) الذي تم عرضه سابقا، أن المجتمع الكلي للدراسة كبير جدا و يصعب حصره ( 1942 محافظ حسابات). لذلك قمنا بالتركيز على منطقتين فقط يتمركز بهما عدد معتبر من مكاتب المراجعة وهما سطيف و الجزائر العاصمة. فالعاصمة لوحدها يتواجد بها حوالي نصف عدد محافظي الحسابات. من جهة أخرى، فإن مفردات هذا المجتمع ليست كلها معنية بالدراسة، حيث سنوجه الأسئلة فقط للمراجعين الذين تعاملوا مع مؤسسات تعثرت من قبل ( إما بالتصفية أو إشهار الافلاس أو تعرضت لخسائر متتالية).

انطلاقا من العاملين السابقين، كان من اللائق بنا اتباع أسلوب العينة القصدية.

### 3.2.2 تحديد حجم العينة :

في الواقع طبيعة الموضوع جعلت من الصعب تحديد حجم معين لعينة الدراسة في ظل الظروف التالية:

- صعوبة الوصول إلى محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين الذين تعاملوا مع مؤسسات متعثرة، إذ تطلب الأمر بحثا طويلا و مجهدا.
  - رفض البعض من المعنيين الإجابة على أسئلتنا خاصة بالجزائر العاصمة.
  - الكثير من الاستبيانات التي تم بعثها عبر الأنترنت لم يتم الرد عليها.
- لذلك اكتفينا بـ 87 مفردة بعد الاتصال بجوالي 289 معني. هذه العينة تعتبر كافية بالنظر إلى حجم مجتمع الدراسة  $0.12=728/87$  أي 12%. ضف إلى هذا فإن المراجعين المقصودين بأسئلة الدراسة هم فقط الذين تعاملوا مع شركات تعثرت من قبل. و هذا ما يجعل مجتمع الدراسة أقل من العدد المذكور (728).

### 3.2 بناء الاستبيان

تم إعداد الاستبيان بشكل يتناسب مع تساؤلات الإشكالية و الفرضيات الموضوعية. و قد استمدت الباحثة محتواه من الجانب النظري للبحث و كذا الدراسة الاستطلاعية للنصوص التشريعية المنظمة لعمل محافظ الحسابات في الجزائر و بالتحديد دوره في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار و كذا استقراء آراء المهنيين و المعنيين من خلال المقابلات. كما تم إعداد الاستبيان باللغة العربية و ترجمته الباحثة إلى اللغة الفرنسية باعتبار أن واقع ممارسة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر يفرض استعمال اللغة الفرنسية، الأمر الذي يجعل معظم محافظي الحسابات يتحكمون في اللغة الفرنسية أكثر.

### 1.3.2 مواضيع الاستبيان

تضمن الاستبيان جزأين أساسيين:

#### الجزء الأول: معطيات عن مفردات العينة:

الهدف من هذا الجزء هو التعرف على مفردات العينة. حيث تم تخصيص القسم الأول للتعرف على الشخص المستجوب أما القسم الثاني فللتعرف على المكتب الذي يعمل به. و قد تم مراعاة الواقع المهني و كذا النصوص القانونية المعمول بها. كما تم التركيز على الجوانب التي تخدم الموضوع من حيث خبرة المكتب و طبيعة نشاطه و المؤسسات المتعامل معها.

#### الجزء الثاني: أسئلة الدراسة

تم تقسيم هذا الجزء بناء على الفرضيات الموضوعية و البالغ عددها أربع فرضيات رئيسية. و على هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا الجزء إلى قسمين:

**القسم الأول:** تخصص أسئلة هذا القسم لاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بمدى تطبيق إجراءات الانذار من طرف المستجوبين. و بالتالي يحتوي هذا القسم على المحور الأول من الاستبيان.

## الفصل الخامس

### القسم الثاني: العوامل المؤثرة

يحتوي هذا القسم على ثلاثة محاور، و قد تم توزيع أسئلة هذا الجزء انطلاقا من حالتين:

- الحالة التي يقوم فيها محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار عند تهديد استمرارية المؤسسة بالنسبة للمؤسسات المتعثرة التي تعامل معها.
  - الحالة الثانية و هي الحالة التي لا يقوم فيها محافظو الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار عند تهديد استمرارية المؤسسة. حيث تم ربط ذلك بعدم توفر العوامل المذكورة في الحالة الأولى.
- فيما يلي نقوم بتفصيل محتوى محاور الاستبيان الأربعة:

#### المحور الأول:

هذا المحور خاص باختبار الفرضية الأولى أي اختبار مدى تطبيق محافظي الحسابات في الجزائر للإجراءات المنصوص عليها عندما يكتشفون وجود صعوبات تعرقل استمرارية المؤسسة في المستقبل. و قد استلهمت أسئلته من النصوص القانونية الواردة في القانون التجاري و قانون تنظيم مهنة محافظة الحسابات و بالتحديد المواد المتعلقة بإجراءات الانذار عندما يلاحظ محافظ الحسابات وجود تهديدات تعرقل استمرار المؤسسة.

وقد تضمن هذا المحور 7 أسئلة تم توزيعها على أجزاء المحور كما يلي:

- الجزء الأول: اكتشاف الصعوبات و التأكد منها 2 سؤال ( الملحق 3 ).
- الجزء الثاني: إعلام إدارة المؤسسة 3 أسئلة ( الملحق 3 ).
- الجزء الثالث: إصدار التقارير 2 أسئلة ( الملحق 3 ).

#### المحور الثاني:

تم تخصيص أسئلة هذا المحور لاختبار الفرضية الثانية أي اختبار تأثير العوامل المتعلقة بالمؤسسات محل المراجعة على قدرة محافظ الحسابات على التنبؤ باحتمال عد استمرار المؤسسة من خلال تطبيقه لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص.

## الفصل الخامس

و قد تم بناء أسئلة هذا المحور من الجزء النظري للبحث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على جودة رأي المراجع الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار إجابات و إفادات المستجوبين في المقابلة.

و قد تضمن هذا المحور 6 أسئلة حسب العوامل التي تمثل المؤسسات محل المراجعة.

### المحور الثالث:

تم تخصيص هذا المحور لاختبار الفرضية الثالثة أي اختبار مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة على قدرة محافظ الحسابات على التنبؤ باحتمال عد استمرار المؤسسة من خلال تطبيقه لإجراءات الانذار وإصدار تقرير خاص. و قد استمدت أسئلة هذا المحور من الجانب النظري مع مراعاة الواقع المهني في الجزائر و ما ورد في إجابات المهنيين الذين استجوبناهم في المقابلات.

تضمن هذا المحور جزأين:

- الجزء الأول: العوامل المرتبطة بكفاءة و خبرة محافظ الحسابات و تضمن 5 أسئلة
- الجزء الثاني: العوامل المرتبطة باستقلالية محافظ الحسابات و تضمن 5 أسئلة

### المحور الرابع:

تم تخصيص هذا المحور لاختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بتأثير العوامل القانونية على قدرة محافظ الحسابات على التنبؤ باحتمال عد استمرار المؤسسة من خلال تطبيقه لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص. و قد تضمن هذا المحور 6 أسئلة .

## 2.3.2 شكل الأسئلة و سلم القياس

## الفصل الخامس

إن اختيار شكل السؤال تم بناء على رغبتنا في التقليل من معدل عدم الإجابة. و بالتالي حاولنا قدر الامكان أن تتميز الأسئلة بالبساطة الشديدة و الاختصار، كما اعتمدنا على الأسئلة المغلقة ذات الاختيار الواحد.

أما بالنسبة لسلم الإجابة، فقد اعتمدنا على سلم ليكرت الخماسي بالنسبة لأسئلة المحور الأول أي مدى تطبيق محافظي الحسابات لإجراءات الانذار عند تهديد استمرارية المؤسسة. أما بالنسبة لبقية المحاور و الخاصة بالعوامل المؤثرة، فقد راعينا في اختيار سلم الإجابة طبيعة المتغيرات من جهة و الأدوات الاحصائية التي سنستخدمها في تحليل الإجابات فيما بعد.

### 3.3.2 تنقيط و ترقيم الاجابات

#### المحور الأول:

في هذا المحور تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، لذلك كان تنقيط الإجابات من 1 إلى 5.

#### الجدول رقم (11) : تنقيط الإجابات الخاصة بالمحور الأول

الرقم	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
الإجابة المقابلة	1	2	3	4	5

#### بقية المحاور ( المحور 2، 3، 4):

بما أن المتغيرات كلها هي متغيرات اسمية، و القيم التي تأخذها تتراوح بين 0 و 1 ، فقد تم ترقيم الإجابات حسب إجابات المستجوبين ب 1 لما تتوفر الصفة في المتغير و 0 لما تتوفر الصفة المعاكسة ( أو لا تتوفر الصفة). ( أنظر الجدول رقم 12 )

### 4.2 تحكيم الاستبيان و اختبار صدقه

### 1.4.2 اختبار ثبات الاستبيان

يعد اختبار ثبات الاستبيان عملية مهمة لإضفاء مزيد من المصداقية على استخدام الاستبيان في الدراسة. و عليه، فقد قمنا بهذه العملية بالاعتماد على معامل الثبات *Alpha Cronbach* الذي يعرف بمقياس الاتساق الداخلي لنتائج الاستمارة أي الحصول على النتائج ذاتها في حال ما إذا أعيد استخدامها مرة أخرى.

و لإجراء هذا الاختبار ، تم الاعتماد على برنامج *SPSS* لاحتساب معامل ألفا كرونباخ و كانت النتائج كما يلي:

- بالنسبة للجزء الأول من الاستبيان ( المحور الأول) و الذي يتضمن الأسئلة الخاصة بتطبيق إجراءات الانذار البالغ عددها 7 أسئلة، كانت قيمة المعامل 0.898 ( الملحق 4 )
- بالنسبة للجزء الثاني المتعلق بالعوامل المتحكممة في تطبيق إجراءات الانذار كانت النتائج:
  - المحور الثاني الخاص بالعوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة و يتضمن 6 أسئلة، قدر معامل الثبات بـ 0.617 ( الملحق 4)
  - المحور الثالث المتعلق بالعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة و يتضمن 10 أسئلة ، قدرت قيمة المعامل بـ 0.691 ( الملحق 4 )
  - المحور الرابع يتعلق بالعوامل المرتبطة بالإطار القانوني و يتضمن 6 أسئلة، بلغت قيمة معامل الثبات 0.717 ( الملحق 4)

الجدول التالي يلخص لنا النتائج السابقة مع إبراز قيمة معامل الصدق *Validité* و الذي يعني أن المقياس يقيس فعلا ما وضع لقياسه. هذا المعامل يتم الحصول عليه من خلال حساب جذر معامل الثبات.



الجدول رقم(12): معامل الثبات و الصدق لأسئلة الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
تطبيق الإجراءات	7	0.898	0.947
العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة	6	0.617	0.785
العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة	10	0.691	0.831
العوامل المرتبطة بالإطار القانوني	6	0.717	0.846
مجموع الأسئلة	29	0.781	0.857

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الملاحظة العامة التي يمكن أن نعطيها على الجدول أعلاه، أن معامل الثبات كانت قيمته مقبولة بالنسبة لمختلف محاور الاستبيان و أسئلته، حيث كانت أكبر 0.6 ( و هي القيمة المعيارية المعتمدة) مما يدل على صدق الاستبيان لاعتماده كأداة لجمع المعلومات و اختبار الفرضيات.

الملاحظة نفسها يمكن إطلاقها على معامل الصدق، حيث كانت القيم مقبولة بالنسبة لكل العبارات الأمر الذي يعكس قدرة الاستبيان على قياس متغيرات الدراسة و شمولها لجوانب الموضوع المدروس.

### 2.4.2 تحكيم الاستبيان

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المختصين لتحكيمة ، و تتكون هذه المجموعة من ( الملحق 5):

- أساتذة مختصين في موضوع البحث : تتكون من ثلاثة أساتذة، و قد تركزت ملاحظاتهم حول مضمون الأسئلة، حيث تم التخلي عن بعضها و إضافة البعض الآخر.
- أساتذة مختصين في المنهجية و الإحصاء: طبيعة الإجابات و إمكانية المعالجة الإحصائية لها

- ممارسين للمهنة: تمثلت معظم ملاحظاتهم في ضرورة تبسيط الاسئلة بعض الاقتراحات المرتبطة بتغيير بعض الأسئلة و إضافة البعض الآخر.

بالإضافة إلى أدوات جمع المعلومات الرئيسية ( المقابلة و الاستبيان) كانت هناك أدوات ثانوية. هذه الأدوات كان الهدف منها هو الحصول على معلومات تكميلية فقط ، و تمثلت أساسا في بعض الوثائق حيث عند استجوابنا لبعض محافظي الحسابات تم اطلاقنا على بعض الملفات الخاصة ببعض المؤسسات التي طبقت عليها إجراءات الإنذار.

### 3. الحدود المكانية و الزمانية للدراسة الميدانية و صعوباتها

#### 1.3 الحدود المكانية

تم إجراء الدراسة الميدانية في ولاية الجزائر العاصمة كمنطقة رئيسية و ولاية سطيف كمنطقة ثانوية. بالنسبة للجزائر العاصمة كانت أهم المناطق التي وزعنا فيها الاستبيان هي: الرويبة، بالرقبي، القبة، برج البحري، حيدرة ، دالي ابراهيم و الجزائر وسط.

#### 2.3 الحدود الزمانية

تم الشروع في توزيع الاستبيان و إجراء المقابلات ابتداء من شهر جويلية 2014 و استمرت العملية إلى غاية شهر جوان 2015. و بالتالي استمرت العملية سنة كاملة ما يعكس صعوبة الموضوع من جهة وصعوبة الحصول على المعلومات من جهة أخرى.

### 3.3 صعوبات الدراسة

خلال إعداد الرسالة واجهت الباحثة صعوبات جمة، سواء على مستوى الإطار النظري أو على مستوى الدراسة الميدانية.

فعلى المستوى النظري تمثلت الصعوبات خاصة في نقص الدراسات باللغة العربية و صعوبة ترجمة بعض المصطلحات و تحديد معناها بدقة.

أما على مستوى الدراسة الميدانية فقد كانت هناك صعوبات هائلة يتمثل أهمها في:

- صعوبة الحصول على المعلومات و استغراق وقت و جهد كبير لتوزيع و استرجاع الاستبيانات.
- رفض بعض المهنيين التعامل معنا و منهم من طلب منا مبلغ مالي مجرد الإجابة على الاستبيان.

### المبحث الثالث: أدوات التحليل الكمي للمعطيات

هناك العديد من التقنيات التي تم اتباعها في معالجة المعلومات المحصل عليها بالاعتماد على الأدوات المشار إليها في المبحث السابق. هذه التقنيات تم تطبيقها بمساعدة برنامج *SPSS*. و قبل توضيح أهم الأدوات والتقنيات التي اعتمدنا عليها في تحليل المعطيات المحصل عليها عن طريق الاستبيان، سنحاول أولاً تحديد نموذج ومتغيرات الدراسة لكي نفهم سبب اختيارنا لهذه الأدوات والتقنيات.

### 1. تحديد نموذج و متغيرات الدراسة

#### 1.1 فرضيات الدراسة

سنحاول عرض الفرضيات بالتفصيل. حيث قمنا بتقسيمها إلى قسمين: الفرضيات التي اعتمدنا في تكوينها على نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها في الجانب النظري للدراسة نسميها فرضيات نظرية، والفرضيات المستمدة من المقابلات نسميها فرضيات استطلاعية.

### 1.1.1 الفرضيات المستخلصة من الإطار النظري ( الفرضيات النظرية)

سنقوم هنا بوصف الفرضيات النظرية التي تم إثباتها من خلال المقابلات الاستطلاعية. حيث حتى وإن كان الهدف الأساسي من المرحلة الاستطلاعية للدراسة (المقابلات) هو استخراج فرضيات من الواقع العملي ( من الميدان)، فهي تسمح أيضا بدعم بعض الفرضيات المستخرجة من الإطار النظري. و بالتالي سنقوم في هذا المطلب بوصف الفرضيات التي ظهرت خلال الدراسة الاستطلاعية و التي تتوافق مع الفرضيات المستخلصة من الأدبيات.

أ. مدى تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و إصدار تقرير خاص في الفصل السابق استنتجنا بأن إبلاغ مراجع الحسابات عن الصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة و الذي اعتبرته الأدبيات بمثابة تنبؤ بفشلها، يقابل تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار بالنسبة للمؤسسات التي يلاحظ صعوبات تعرقل استمراريتهما في الجزائر و إصداره لتقرير خاص.

معظم الأبحاث التي حاولت دراسة مدى قيام المراجع الخارجي بإصدار تقرير باحتمال عدم إمكانية استمرار المؤسسة قبل وقوعها في مرحلة الفشل النهائي توصلت إلى أن نسبة ضئيلة من المراجعين الخارجيين يقومون بذلك. هذه النتيجة كانت تتوافق مع آراء المستجوبين المهنيين الذين أجرينا مقابلات معهم و تتوافق أيضا مع آراء مستعملي القوائم المالية . و عليه يمكننا أن نبي الفرضية الرئيسية الأولى كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: " لا يطبق محافظو الحسابات في الجزائر إجراءات الانذار بالنسبة للمؤسسات التي تنعثر"

#### ب. العوامل المؤثرة

إذا رجعنا إلى الجانب النظري، يمكننا استنتاج الكثير من المتغيرات لتفسير سلوك محافظي الحسابات تجاه احتمال عدم قدرة المؤسسات على الاستمرار. و بناء على النظريات التي تم عرضها في الفصل الثالث يمكن تصنيف العوامل المتحكمة في إمكانية تطبيق محافظ الحسابات إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص باحتمال

عدم استمرارية المؤسسة، إلى ثلاثة أنواع من العوامل و هي : العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة، العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة و العوامل المرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي.

### • العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة

لقد تبينت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعوامل المتعلقة بالمؤسسة محل المراجعة و إمكانية تأثيرها على رأي محافظ الحسابات. الأمر نفسه بالنسبة لآراء الأفراد المستجوبين في المقابلات الاستطلاعية. لذلك سننطلق من الفرضية التالية:

**الفرضية الرئيسية الثانية:** "تؤثر كل العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة على احتمال تطبيق محافظ الحسابات إجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة و إصداره تقرير خاص"

لتسهيل اختبار و دراسة هذه الفرضية قمنا بتجزئتها حسب العوامل الممثلة للمؤسسة محل المراجعة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية (1):** مدة العلاقة التي تجمع بين محافظ الحسابات و المؤسسة تؤثر سلبا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما زادت مدة علاقة محافظ الحسابات مع المؤسسة كلما اتجه إلى عدم تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (2):** يؤثر عدد الزبائن إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما زاد عدد زبائن محافظ الحسابات كلما اتجه إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (4):** حجم المؤسسة محل المراجعة يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كان حجم المؤسسة كبير كلما اتجه محافظو الحسابات إلى عدم تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (6):** درجة وضوح أسباب فشل المؤسسة محل المراجعة تؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كانت

أسباب فشل المؤسسة واضحة كلما اتجه محافظو الحسابات إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

### • العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة

تعتبر العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة من العوامل التي نالت قسطا كبيرا من اهتمام ودراسة الباحثين. ومعظم الدراسات توصلت إلى التأثير الكبير لهذه العوامل على إمكانية إبداء محافظ الحسابات تحفظات عند تهديد استمرارية المؤسسة في تقريره. كذلك الأمر بالنسبة للمستجوبين في المقابلات، معظمهم أشار إلى أهمية هذه العوامل في تحديد اتجاه محافظ الحسابات.

لذا قمنا بوضع الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية الثالثة: " تؤثر كل العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة على احتمال تطبيق محافظ الحسابات إجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة و إصداره تقرير خاص "

و تقسم معظم الأدبيات العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة إلى نوعين و تحاول دراسة تأثير كل نوع على مدى مع المقارنة بينهما في بعض الدراسات.

### 1. العوامل المرتبطة بكفاءة المراجعين:

يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التي تمثل هذه العوامل كما يلي:

- **الفرضية الفرعية (8):** خبرة مكتب المراجعة تؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كانت لدى محافظ الحسابات خبرة كلما اتجه إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (9):** استعمال التحليل المالي يؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما اعتمد محافظ الحسابات على التحليل المالي كلما اتجه إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

- **الفرضية الفرعية (10):** عدم استعمال الأدوات الاحصائية يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( عدم اعتماد محافظ الحسابات في الجزائر على الأدوات الاحصائية يزيد من احتمال عدم تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (11):** الاعتماد على كل المؤشرات يؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما اعتمد محافظ الحسابات على كل المؤشرات كلما اتجه إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

### II. العوامل المرتبطة باستقلالية المراجعين:

يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التي تمثل هذه العوامل كما يلي:

- **الفرضية الفرعية (12):** يؤثر تقديم خدمات أخرى للمؤسسة محل المراجعة سلبا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كان مكتب المراجعة يقدم خدمات أخرى للعميل كلما اتجه محافظو الحسابات إلى عدم تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص عند تعثر هذا العميل).
- **الفرضية الفرعية (13):** تؤثر كفاية الأتعاب إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كانت الأتعاب كافية كلما اتجه محافظو الحسابات إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (16):** يؤثر ضغط الإدارة سلبا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كان هناك ضغط من إدارة المؤسسة على محافظ الحسابات كلما اتجه إلى عدم تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

### \*العوامل المرتبطة بالإطار القانوني

إن جهل المستجوبين في المقابلات لبعض النصوص القانونية و عدم فهمهم للبعض الآخر، بالإضافة إلى إشارة بعضهم إلى عدم اكتمال النصوص القانونية المنظمة لدور محافظ الحسابات في تقدير قدرة المؤسسة على

## الفصل الخامس

الاستمرار، أكد لنا أهمية تأثير الإطار القانوني في هذا المجال مثلما تأكد لنا من خلال الإطار النظري. و بالتالي قمنا بإدراجه ضمن العوامل المؤثرة التي يجب دراستها، من خلال طرح الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية الرابعة: "تؤثر كل العوامل المرتبطة بالإطار القانوني على احتمال تطبيق محافظ الحسابات إجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة و إصداره تقرير خاص "

قمنا بتجزئة هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية (17):** صرامة القوانين تؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( صرامة القوانين تساعد محافظي الحسابات على تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

**الفرضية الفرعية (18):** وضوح القوانين يؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( وضوح القوانين يساعد محافظ الحسابات على تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

**الفرضية الفرعية (19):** اكتمال القوانين يؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( اكتمال القوانين يساعد محافظ الحسابات على تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

**الفرضية الفرعية (20):** تحديد الاجراءات يؤثر إيجابا على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( تحديد القوانين للإجراءات الواجب اتباعها بدقة في القانون الجزائري يساعد محافظ الحسابات على تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).



**الفرضية الفرعية (21):** توفير القانون للحماية اللازمة لمحافظ الحسابات يؤثر إيجاباً على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( توفير القانون للحماية اللازمة يساعد محافظ الحسابات على تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

### 2.1.1 الفرضيات المستخلصة من المقابلات ( الفرضيات الاستطلاعية )

لقد سمحت لنا المقابلات الاستطلاعية بتطوير فرضيات جديدة تسمى فرضيات استطلاعية أو ناشئة. وهي تتمثل في إضافة عوامل لم يتم التطرق لها في الدراسات السابقة يمكنها أن تؤثر على قرار محافظ الحسابات حول تطبيق إجراءات الانذار:

- **الفرضية الفرعية (3):** يؤثر القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ( شكل المؤسسة ) سلبياً على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كانت المؤسسة خاصة كلما اتجه محافظ الحسابات إلى عدم تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (5) :** تؤثر فعالية نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة إيجاباً على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما كان نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة فعال كلما اتجه محافظ الحسابات إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (7):** يؤثر مدى معرفة محافظ الحسابات بما يجب عمله عند ملاحظته وجود صعوبات تهدد المؤسسة إيجاباً على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية وإصداره تقرير خاص ( كلما كان محافظ الحسابات على معرفة مسبقة بما يجب عمله كلما اتجه إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).
- **الفرضية الفرعية (14):** تؤثر حرية الاطلاع على وثائق المؤسسة محل المراجعة إيجاباً على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما تمكن

محافظ الحسابات من الاطلاع على وثائق المؤسسة بكل حرية كلما اتجه إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

- **الفرضية الفرعية (15) :** تؤثر حرية إجراء الفحوصات اللازمة في المؤسسة محل المراجعة إيجاباً على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( كلما تمكن محافظ الحسابات من إجراء الفحوصات اللازمة كلما اتجه إلى تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).

- **الفرضية الفرعية (22) :** تؤثر الرقابة من الهيئات المهنية سلباً على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار الخاصة بالاستمرارية و إصداره تقرير خاص ( عدم وجود رقابة من الهيئات المهنية يؤدي بمحافظ الحسابات في الجزائر إلى عدم تطبيق هذه الإجراءات وإصدار تقرير خاص).  
يمكن تلخيص الفرضيات الرئيسية و الفرعية في الشكل الآتي:

**الشكل رقم (20): مخطط وضع فرضيات الدراسة**

يقوم محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الإنذار على

المؤسسات المتعثرة



### 2.1 وصف متغيرات الدراسة و استعمالاتها في النموذج

من الفرضيات المحددة سابقا يمكننا تحديد متغيرات الدراسة في الشكل الآتي:

#### الشكل رقم (21): المتغيرات المستخرجة من الدراسة الاستطلاعية

##### المتغيرات الناشئة

##### العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة:

- انتماء المؤسسة إلى القطاع العام أو الخاص ( الشكل القانوني للمؤسسة)
- نظام إنتاج المعلومات

##### العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة:

- معرفة ما يجب عمله
- الاطلاع على الوثائق
- إجراء الفحوصات اللازمة

##### العوامل المرتبطة بالإطار القانوني:

- الرقابة من الهيئات المهنية

##### المتغيرات المثبتة

##### العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة:

- مدة العلاقة مع المؤسسة محل المراجعة
- عدد المؤسسات المتعامل معها ( عدد الزبائن)
- حجم المؤسسة
- نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة محل المراجعة
- أسباب فشل المؤسسة محل المراجعة

##### العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة:

- خبرة محافظ الحسابات
- استعمال التحليل المالي
- استعمال الأدوات الإحصائية
- الاعتماد على كل المؤشرات

##### العوامل المرتبطة بالإطار القانوني:

- صرامة القوانين
- وضوح القوانين
- اكتمال القوانين
- تحديد الإجراءات
- حماية محافظ الحسابات عند النزاع مع المؤسسة

تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الإنذار و إصدار تقرير خاص

المصدر: من إعداد الطالبة

## الفصل الخامس

من الشكل أعلاه يمكننا تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

### 1.2.1 المتغير التابع:

المتغير الذي نريد تفسيره في هذه الدراسة هو احتمال تطبيق المراجع ( محافظ الحسابات ) لإجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و إصداره التقرير الخاص. هذا المتغير يتم تحديده انطلاقا من متغير ثنائي، تطبيق أو عدم تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار عندما يلاحظ وجود تهديد لاستمرارية المؤسسة.

في البداية سنقوم بالتعرف على مدى توفر هذا المتغير في الجزائر أي مدى تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و إصداره التقرير الخاص. ثم نحاول رصد العوامل التي تتحكم في هذا الأمر أي استخراج المتغيرات المفسرة.

### 2.2.1 المتغيرات المستقلة ( المفسرة ):

تمثل المتغيرات المستقلة في العوامل المتحكممة في إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و إصداره التقرير الخاص. هذه المتغيرات سيتم إعطاؤها رموز معينة . و حسب الفرضيات التي وضعناها في السابق، سيكون لدينا مجموع العوامل المدروسة =28 عاملا، كلها متغيرات إسمية تأخذ القيم وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): المتغيرات المستقلة مع القيم التي تأخذها

القيمة		المتغير
0	1	المتغيرات المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة
قصيرة	طويلة	1- مدة العلاقة مع المؤسسة
قليل	كثير	2- عدد الزبائن
خاصة	عامّة	3- شكل المؤسسة محل المراجعة

صغيرة	كبيرة	4- حجم المؤسسة
غير فعال	فعال	5- نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة
معقدة	واضحة	6- أسباب فشل المؤسسة
<b>المتغيرات المرتبطة بمكتب المراجعة</b>		
ناقصة	تامة	7- المعرفة المسبقة بما يجب عمله
حديثه	قديمه	8- خبرة محافظ الحسابات
لم يستعمل	استعمل	9- استعمال التحليل المالي
غير مستعملة	مستعملة	10- استعمال الأدوات الاحصائية
مالية فقط	مالية و غير مالية	11- المؤشرات المعتمدة
لا	نعم	12- تقديم خدمات أخرى للمؤسسة محل المراجعة
غير كافية	كافية	13- الأتعاب
غير موجودة	موجودة	14- حرية الاطلاع على الوثائق
غير موجودة	موجودة	15- حرية إجراء الفحوصات
غير موجود	موجود	16- ضغط الإدارة
<b>المتغيرات المرتبطة بالإطار القانوني</b>		
غير صارمة	صارمة	17- صرامة القوانين
غير واضحة	واضحة	18- وضوح القوانين
غير كاملة	كاملة	19- اكتمال القوانين
غير محددة بغناية	محددة بعناية	20- تحديد الاجراءات

غير موفرة	موفرة	21-توفير الحماية
غير متوفرة	متوفرة	22-الرقابة من الهيئات المهنية

المصدر: من إعداد الطالبة

### 3.1 نموذج الدراسة

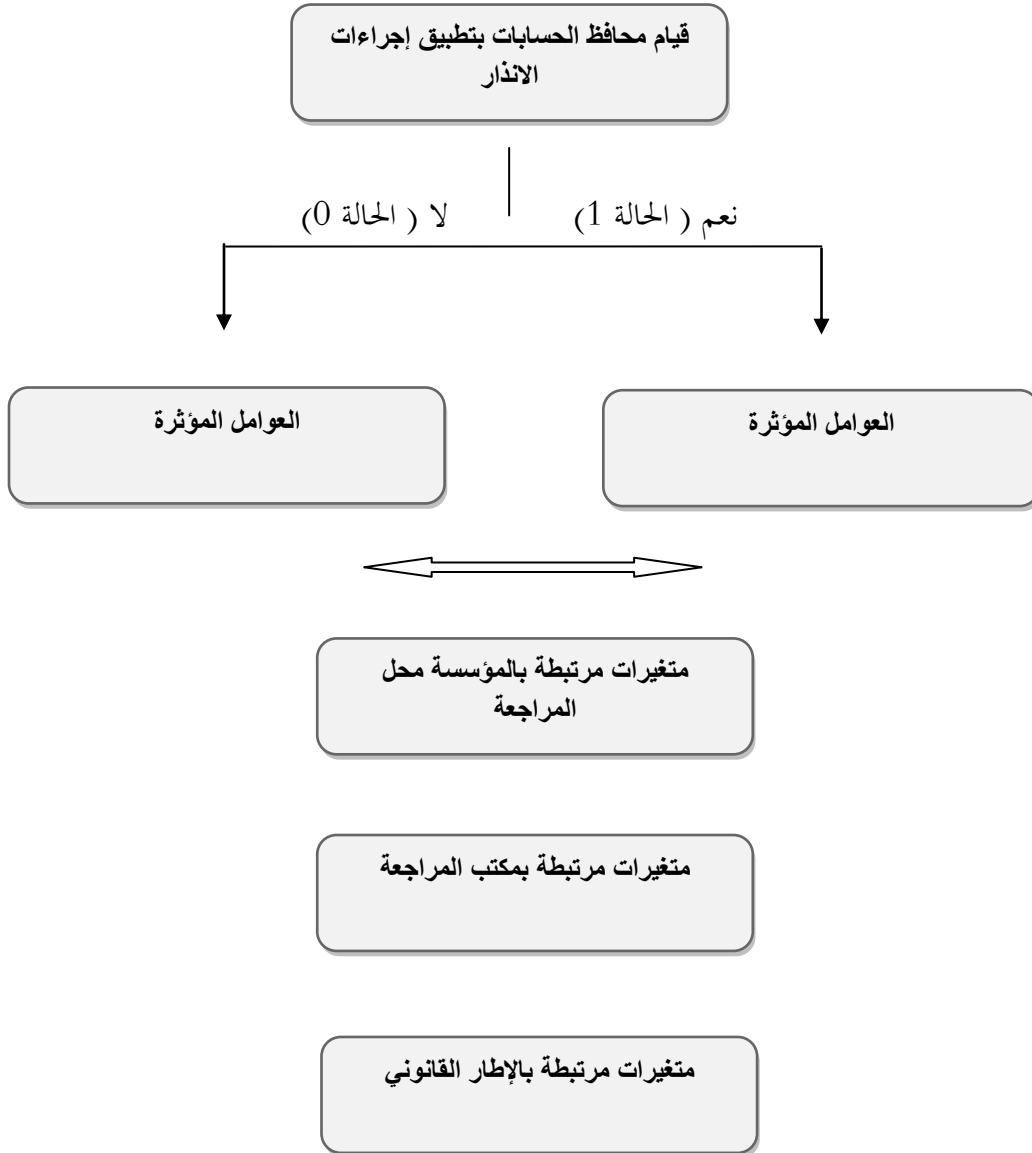
إن نموذج دراستنا يحتوي على نوعين من المتغيرات: متغير تابع و متغيرات مفسرة. بالنسبة للمتغير التابع فهو قيام محافظ الحسابات بإجراءات الانذار عند تهديد استمرارية المؤسسة . هذا المتغير يأخذ قيمتين: تطبيق الإجراءات (1)، عدم تطبيق الإجراءات(0). أما المتغيرات المفسرة فهي العوامل المؤثرة على هذه المهمة. و بالتالي فهناك علاقة تأثير أو علاقة سببية بين كلا المتغيرين.

و بما أن المنهج الاحصائي الذي يستعمل لاختبار العلاقات بين المتغيرات يتوقف على نوعية المعطيات المراد معالجتها<sup>1</sup>، و مادام أن المتغير التابع في دراستنا، و المرتبط بتطبيق أو عدم تطبيق إجراءات الانذار، هو متغير ثنائي يأخذ القيمة 1 في حالة التطبيق و القيمة 0 في الحالة المعاكسة، فإن نموذج الدراسة هو نموذج ثنائي Dichotomique أي أن المتغير التابع فيه لا يأخذ إلا قيمتين. بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهي متغيرات اسمية من طبيعة مختلفة و كلها يأخذ قيمة ثنائية.

الشكل الآتي يوضح لنا نموذج الدراسة:

<sup>1</sup> Evrard et al , op-cit , p.391

الشكل رقم (22): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة



### 2. الأدوات الاحصائية المستعملة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يعتبر الانحدار المنهج التفسيري الأكثر استعمالاً في العلوم الاجتماعية. و مادام أن المنهج الاحصائي المستعمل في اختبار العلاقات بين المتغيرات يرتبط بنوع المعطيات التي سيتم معالجتها، فإننا سنستعمل الانحدار اللوجستي الثنائي لأن المتغير التابع في دراستنا هو متغير ثنائي. هذا المنهج سيتم استعماله في تحديد العوامل المؤثرة على رأي محافظ الحسابات حول عدم استمرارية المؤسسة. أما بالنسبة لمدى تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار فسنعوم باستعمال اختبار T للعينة الواحدة.

#### 1.2 اختبار T للعينة الواحدة

نظراً لكون العينة تتكون من فئة واحدة من المستجوبين و تتمثل في المراجعين الخارجيين، فقد تم الاعتماد بالنسبة للجزء الأول من الاستبيان الخاص باختبار مدى تطبيق محافظي الحسابات في الجزائر لإجراءات الانذار بالنسبة للمؤسسات المتعثرة التي يتعاملون معها، على اختبار T للعينة الواحدة One sample T-test. والهدف من استخدام هذا الاختبار هو اكتشاف وجود اختلاف معنوي لمتوسط الاجابات عن القيمة المقررة.

و تقوم قاعدة القرار بالنسبة لاختبار T للعينة الواحدة لرفض أو قبول الفرضية، على نتيجة مقارنة القيمة المحتسبة ل T مع القيمة الجدولية تحت مستوى المعنوية المقرر. فإذا كانت القيمة المحتسبة أقل من القيمة الجدولية عندها نقبل فرضية العدم  $H_0$ ، أما إذا كانت القيمة المحتسبة أكبر، فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة  $H_1$ .

#### 2.2 الانحدار اللوجستي الثنائي

##### 1.2.2 دوافع الاختيار

يعتبر الانحدار المنهج التفسيري الأكثر استعمالاً في العلوم الاجتماعية. ففي كثير من الحالات و خاصة في العلوم الانسانية، تكون الظاهرة المراد دراستها تمثل بسمات أو فئات و لا تمثل بكميات. حيث أن استخدام

## الفصل الخامس

أسلوب الانحدار الخطي وطريقة المربعات الصغرى ليس مناسباً في كل الحالات ، وخاصة إذا كانت المتغيرات الداخلة في التحليل من نوع المتغيرات الاسمية أو الكيفية Qualitatives ( سواء المتغير التابع أو المتغيرات المفسرة) كما هو الحال في دراستنا هذه. و عليه فإن استخدام نموذج الانحدار اللوجستي يخدم هذا النوع من المتغيرات.

يستخدم الانحدار اللوجستي بشكل منتظم عند وجود فئتين من المتغير التابع، وهو أكثر قوة إحصائياً . وفي الحالات التي تكون فيها المتغيرات المستقلة فئوية أو اسمية ، أو مزيجاً من الكمي و الاسمي، يكون الانحدار اللوجستي ضرورياً<sup>1</sup>.

و يقوم استعمال نموذج الانحدار اللوجستي على تحديد شكل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة وتقدير معالم النموذج التي تعبر عن مقدار تاثر المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة و ذلك لغرض التفسير ( مثلما هو الحال في دراستنا ) أو التنبؤ حسب طبيعة الدراسة.

سيتم استعمال نموذج الانحدار اللوجستي في دراستنا لتحديد العوامل المؤثرة على رأي محافظ الحسابات حول استمرارية المؤسسة. كما أننا سنقوم بتطبيق الانحدار اللوجستي الثنائي ( لأن المتغير التابع ثنائي القيمة: تطبيق أو عدم تطبيق إجراءات الإنذار) و ذلك بنوعيه البسيط و المتعدد\* .

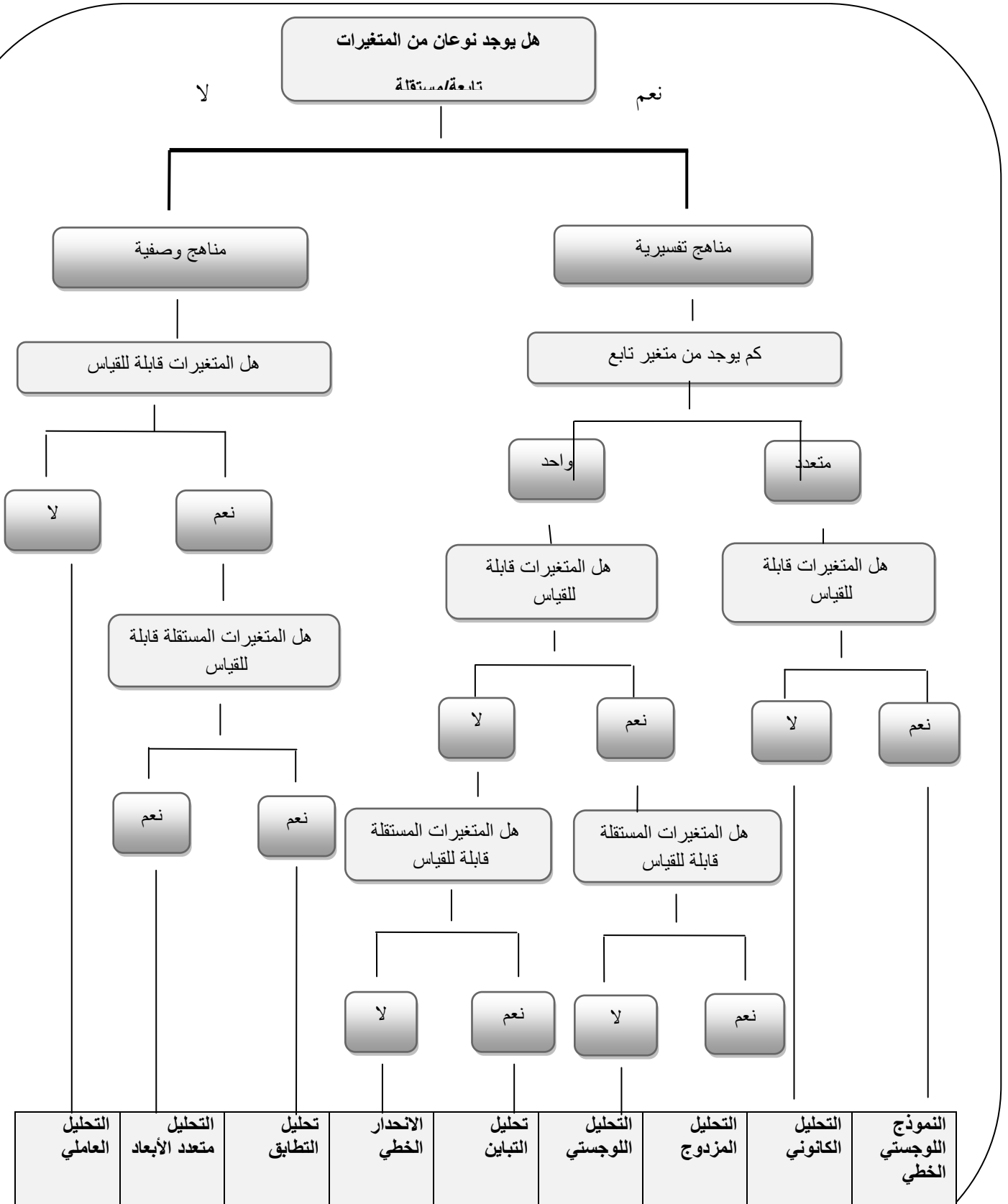
في الشكل الآتي نوضح كيفية اختيار مناهج التحليل حسب طبيعة المعطيات التي سيتم معالجتها:

---

<sup>1</sup> Babones, S. "Fundamentals of Regression Modeling", Sydney: SAGE Benchmarks in Social Research Methods. 4, 2013

\* في الواقع يستعمل مصطلح الانحدار اللوجستي المتعدد عندما يأخذ المتغير التابع قيم متعددة عكس الانحدار اللوجستي الثنائي أين يأخذ المتغير التابع قيمتين. لكننا هنا سنعتمد على الانحدار اللوجستي الثنائي لأن المتغير التابع يأخذ قيمتين فقط و هناك نوع من أنواع الانحدار اللوجستي الثنائي هو الانحدار اللوجستي المتعدد و يكون عندما تأخذ كل العوامل بعين الاعتبار في دراسة تأثير عامل معين و هو عكس الانحدار اللوجستي البسيط أين لا يتم أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار عند اختبار تأثير عامل معين.

الشكل رقم (23) : مناهج التحليل حسب طبيعة المعطيات



المصدر: Evrard et al « Etudes et recherches en Marketing » 3<sup>ème</sup> Ed, DUNOD, Paris : 2003, p.392.

من الشكل السابق يتضح لنا أنه عندما يكون المتغير التابع اسمي أو غير كمي ( Variable qualitative)، فإن نموذج الانحدار هو الانسب. بالنسبة للمتغيرات المفسرة، فمادامت كلها كيفية أو غير كمية، فإن التوزيع هو توزيع لوجستي.

### - الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط:

الانحدار اللوجستي البسيط يسمح بدراسة العلاقة بين المتغير التابع  $Y$  و متغير آخر مستقل  $X$ . في هذا النوع من الانحدار، كل متغير مفسر يتم دراسته بشكل منفصل، حيث لا يتم أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار.

### - الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد:

يتميز الانحدار اللوجستي البسيط بكونه يأخذ بعين الاعتبار عامل واحد فقط لتفسير المتغير التابع. و هو ما يعتبره الباحثون من عيوب هذا النوع من الانحدار.

و للتخلص من هذا النقص، يتم اللجوء إلى الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد، حيث يسمح هذا الأخير بدراسة الارتباط بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة.

إن استخدام أسلوب تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد يمكننا من معرفة فيما إذا كانت التباينات في المتغير التابع يمكن تفسيرها عن طريق مجموعة من المتغيرات المستقلة. من جانب آخر يمكننا هذا الأسلوب أيضا من معرفة المجموعة الفرعية الأكثر تأثرا، من بين جملة المتغيرات المستقلة التي تم إدخالها في النموذج، لتقدير المتغير التابع.

## 2.2.2 تحديد نموذج الانحدار المناسب

لحساب احتمال حصول الحدث في نموذج الانحدار اللوجستي ( الحدث في دراستنا هو تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار) و تقدير معلمات النموذج، يتم الاعتماد على نموذجي Probit و Logit . وهما نموذجان متشابهان من حيث التعديل الاحصائي إلا أنهما يختلفان في توزيع العتبات حيث أن Probit يتبع التوزيع الطبيعي و Logit يتبع التوزيع اللوجستي.

و رغم التشابه بين كلا المنهجين Probit و Logit، إلا أن الكثير من الباحثين يعتبرون أن نموذج Logit يتميز عن نموذج Probit بكونه أقل تعقيدا و يعطي نتائج أفضل. من هذا المنطلق، سنختار نموذج Logit لمعالجة معطياتنا.

### 3.2.2 شروط تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي:

يتم تطبيق الانحدار اللوجستي في الحالتين التاليتين:

- المتغير التابع متغير نوعي ( وصفي Qualitative ) يأخذ قيمتين.
  - العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة لا يمكن أن تكون خطية.
- و لتحقيق التطبيق الصحيح للانحدار اللوجستي، لا بد من توفر شرطين أساسيين. أولا الانحدار اللوجستي يتطلب عينات كبيرة الحجم تسمح بالحصول على مستوى جيد من الاستقرار. ثانيا، من بين القيود الهامة التي تواجه تحقيق هذا النوع من المناهج هي ضرورة استقلالية المتغيرات المفسرة نظرا لحساسية الانحدار اللوجستي لتعدد الارتباط بين هذه المتغيرات. أيضا من الضروري التأكد من عدم تعددية الارتباط بين المتغيرات المفسرة.

و بالتالي لا بد من فحص توفر الشرطين التاليتين:

- المتغيرات المفسرة مستقلة إحصائيا.
- المتغيرات المفسرة غير متعددة الارتباط.

## الفصل الخامس

### 4.2.2 معاملات نموذج الانحدار اللوجستي

لاختبار الدلالة الاحصائية للمتغيرات المفسرة، يتم الاعتماد على المعاملات المرتبطة بهذه المتغيرات وترجمتها. و تتمثل هذه المعاملات في:

#### - إحصائية Wald:

تعد إحصائية Wald الأكثر استعمالاً لاختبار فرضيات دلالة معاملات الانحدار. في إطار الانحدار اللوجستي، تكون هذه الاحصائية موزعة حسب قانون Khi-deux و تساوي مربع قيم T لتوزيع Student.

#### - المعامل $\beta$ :

يسمى معامل الانحدار اللوجستي، و هو يبين اتجاه العلاقة التي تزيد أو تخفض من احتمال حصول الحدث. هذا المعامل يمكن أن يستعمل في بناء المعادلة التنبؤية، فهو يماثل قيمة b في الانحدار الخطي.

#### - $\text{Exp}(\beta)$ :

تسمى نسبة الرجحان، و هي تمثل مقدار فرصة تحقق الحدث في الصنف الأول للمتغير مقارنة مع الصنف الآخر .

#### - مستوى الدلالة Sig :

يعبر هذا المتغير عن قيمة الدلالة الاحصائية للمعامل  $\beta$  . بمعنى مدى دلالة مساهمة المتغير المفسر و اتجاه علاقته مع المتغير التابع. إذا كانت قيم مستوى الدلالة أقل من 0.05 يتم رفض الفرضية الصفرية أو فرضية العدم، و هنا يكون للمتغير المستقل مساهمة أو تأثير ذو دلالة على المتغير التابع.

### 3.2 اختبار Khi deux لاستقلالية المتغيرات ومصنوفة Spearman

عندما نطبق الانحدار اللوجستي و كما هو الحال بالنسبة للانحدار الخطي، عادة ما نقع في مشكل التداخل بين المتغيرات المفسرة و الذي من شأنه أن يضعف من تقديرات معاملات الانحدار و يجعل الاختبارات الاحصائية التي يتم إجراؤها لتأكيد النتائج غير فعالة. لذلك يؤكد الكثير من الباحثين على أن الانحدار اللوجستي جد حساس للترابط المتعدد بين المتغيرات المستقلة. و بالتالي فإن الانحدار اللوجستي يتطلب قبل كل شيء إجراء اختبار لمعرفة مدى استقلالية المتغيرات.

### 1.3.2 اختبار *Khi deux*

هناك العديد من الاختبارات التي يمكن الاعتماد عليها للتأكد من استقلالية المتغيرات المفسرة. و من بين الاختبارات الأكثر اعتمادا في إطار الانحدار اللوجستي نجد الاختبار الغير معلماتي *Mann-Whitney* والذي يستعمل بالنسبة للمتغيرات الكمية و اختبار *Khi Deux* الذي يستعمل بالنسبة للمتغيرات الكيفية أو الاسمية. بالنسبة لدراستنا، المتغيرات المستقلة هي متغيرات كيفية ثنائية تأخذ القيم 0، 1 ، لذلك سنعتمد على اختبار *Khi Deux*.

بعد اختبار *Khi deux* من الاختبارات الشائعة لمعرفة مدى استقلالية المتغيرات، حيث نعتمد على فرضيتين:

- فرضية العدم  $H_0$ : عدم وجود اختلافات ذات دلالة بين الحالتين ( *Sig* أكبر من 5%)

- الفرضية البديلة  $H_1$ : وجود اختلافات ذات دلالة بين الحالتين ( *Sig* أقل من 5%)

### 2.3.2 مصفوفة الارتباط لـ *Spearman*

الهدف من دراسة مصفوفة *Spearman* هو معرفة ما إذا كان متغيران يتغيران بشكل مماثل أو لا. إذا كان معامل *Spearman* أكبر من 0.7 يمكننا الحكم بان الارتباطات مرتفعة و بالتالي وجود تعددية الارتباط والتي يمكن أن تؤثر على صحة نتائج الانحدار اللوجستي، و العكس بالعكس أي إذا كان المعامل أقل من 0.7 يمكننا الحكم بعدم وجود تعددية الارتباط و بالتالي الوثوق في نتائج الانحدار اللوجستي.

## الفصل الخامس

### خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل عرض المنهجية التي سيتم اتباعها في جمع و تحليل المعلومات اللازمة للقيام بالدراسة الكمية. قبل ذلك تم تخصيص المبحث الأول من الفصل لعرض إحصائيات حول مكاتب المراجعة في الجزائر وتوزيعها على مختلف الولايات. و قد سهلت علينا هذه الاحصائيات عملية تحديد عينة الدراسة.

بالنسبة لأدوات جمع المعلومات وضحنا في هذا الفصل الأداة الرئيسية التي تمثلت في الاستبيان والأدوات الثانوية، كما بينا كيفية إعداد هذا الاستبيان و الأسئلة التي يحتويها.

بالنسبة لأدوات تحليل المعلومات، فقد حاولنا تسليط الضوء على الأدوات التي تناسب أهداف الدراسة وطبيعة المتغيرات المدروسة. حيث وقع اختيارنا على اختبار T للعينة الواحدة و ذلك لدراسة المحور الأول والانحدار اللوجستي الثنائي البسيط و المتعدد لدراسة المحاور المتبقية.



# الفصل السادس

### مقدمة :

بعد قيامنا بالدراسة الاستطلاعية و تحديدنا لفرضيات و نموذج الدراسة، سنقوم في هذا الفصل باختبار هذه الفرضيات بالاعتماد على القياس الكمي. يقوم هذا القياس على استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات المحصل عليها من خلال توزيع الاستبيان.

و قد راعينا في اختيارنا للأساليب الاحصائية المستعملة في معالجة البيانات و اختبار الفرضيات طبيعة المتغيرات المدروسة و أهداف الدراسة. حيث كانت هذه الأساليب متنوعة حسب طبيعة الفرضيات المطروحة. هذه العناصر سيتم تناولها من خلال ثلاثة مباحث:

- في المبحث الأول نقوم بوصف المعطيات المحصل عليها من المقابلات.
- في المبحث الثاني نقوم بوصف المعطيات المحصل عليها من الاستبيان.
- في المبحث الثالث نقوم بتحليل المعطيات و اختبار الفرضيات.

### المبحث الأول: عرض نتائج المقابلات:

في هذا المبحث، سنقوم بعرض الاتجاه العام لإجابات المهنيين و مستعملي القوائم المالية الذين استجوبناهم من خلال المقابلات. مع العلم أننا سنعرض فقط الإجابات على الأسئلة المطروحة أما المعلومات التي جاءت في إطار الحديث، فسنقوم باستغلالها في تفسير النتائج و التوصيات.

#### 1. المقابلات مع المهنيين

لقد كانت كل الأسئلة الموجهة لفئة المهنيين مفتوحة، كما تركنا المجال للمستجوبين للخوض في مواضيع أخرى مرتبطة بالمهنة. و قد جاءت إجابات المهنيين على محاور المقابلة كما هو مبين في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (14): ملخص إجابات المهنيين عن أسئلة المقابلة

محور السؤال	السؤال	الاتجاه العام للإجابة
تحديد المفاهيم الأساسية	مفهومكم لاستمرارية الاستغلال؟	مبدأ محاسبي يعني أن يتم إعداد القوائم المحاسبية على أساس أن الشركة ليس في نيتها تصفية نشاطها.
	مفهومكم لإجراءات الانذار؟	إجراءات نص عليها القانون التجاري مفادها إعلام الجمعية العامة للمساهمين بالصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة من خلال تقرير خاص.
مدى تطبيق إجراءات الانذار	كيف يتصرف محافظ الحسابات في الجزائر عندما يكتشف صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة؟	الكثير من محافظي الحسابات في الجزائر لا يقومون بفعل أي شيء سوى التأكد من أن الحسابات تعكس الوضعية الصعبة.

## الفصل السادس

<p>علاقة عادية. العلاقة تتوتر فقط عندما يكون هناك تلاعب في الحسابات.</p>	<p>كيف تكون علاقته بالإدارة في هذه الفترة؟</p>		
<p>لا يكون هناك تأثير على التقرير العام إلا إذا كان هناك عدم احترام لمبدأ الاستمرارية.</p>	<p>كيف تؤثر الوضعية الصعبة للمؤسسة على تقارير محافظ الحسابات؟</p>		
<p>- أن يكون على معرفة مسبقة بما يجب عمله. - مؤسسات القطاع الخاص يطبق عليها أكثر - جهل محافظ الحسابات للقوانين والاجراءات يجول دون تطبيقه لإجراءات الانذار. - الخبرة ، ضعف الأتعاب يؤثر سلبا، استعمال التحليل المالي، فعالية نظام المعلومات - غياب الرقابة من الهيئات المهنية</p>	<p>ما هي العوامل التي يمكن أن تدفع محافظ الحسابات إلى تطبيق أو عدم تطبيق إجراءات الانذار عندما يتأكد من تهديد استمرارية المؤسسة؟</p>	<p><b>العوامل المثارة من المستجوبين</b></p>	<p><b>العوامل المؤثرة</b></p>
<p>العوامل غير المؤثرة: مدة العلاقة، حجم المؤسسة، استعمال الأدوات الاحصائية، عدد الزبائن، العوامل المؤثرة: وضوح أسباب الفشل ، حرية الفحص و الاطلاع على الوثائق، كل العوامل المرتبطة بالإطار القانوني، تقديم خدمات أخرى ، الاعتماد على كل المؤشرات، ضغط الإدارة</p>	<p>ما رأيكم في تأثير هذه العوامل على قرار محافظ الحسابات في الجزائر: عدد الزبائن، استعمال الأدوات الاحصائية، مدة العلاقة مع المؤسسة، حجم المؤسسة، وضوح أسباب فشل المؤسسة، حرية الفحص و الاطلاع على الوثائق، تقديم خدمات أخرى ، الاعتماد على كل المؤشرات، ضغط الإدارة، استعمال الأدوات الاحصائية، العوامل المرتبطة بالإطار القانوني.</p>	<p><b>العوامل المثارة من الباحثة</b></p>	

المصدر: من إعداد الطالبة

## 2. المقابلات مع مستعملي القوائم المالية

## الفصل السادس

يقدم لنا الجدول التالي ملخصاً عن الاتجاه العام لإجابات مستعملي القوائم المالية عن أسئلة المقابلة.

### الجدول رقم (15): ملخص إجابات مستعملي القوائم المالية عن أسئلة المقابلة

الاتجاه العام للإجابة		السؤال	محور السؤال
موظف الضرائب	موظفي البنك		
هي من المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تعد على أساسها حسابات الشركة، وتعني أن ليس هناك ما يوحي بان الشركة ستتوقف عن النشاط		مفهومكم لاستمرارية الاستغلال؟	تحديد المفاهيم
المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية و تكون عاجزة عن تسديد ديونها		مفهومكم للمؤسسات المتعثرة <b>L'entreprise en difficulté</b>	
حسابات عملائنا لا بد أن يصادق عليها محافظ الحسابات	ملفات القرض لا بد أن تحتوي على تقرير محافظ الحسابات	ماذا يمثل محافظ الحسابات بالنسبة لمؤسستكم؟	علاقة المؤسسة بمحافظ الحسابات
في حالة ما إذا كان هناك مغالطة في الحسابات ( يشير إليها محافظ الحسابات في تقريره)		فيم يمكن أن يفيدكم تقرير محافظ الحسابات عندما تتعثر المؤسسات المتعامل معها؟	الدور الذي يمكن أن يلعبه محافظ الحسابات عندما تتعثر المؤسسات
لا، كل ما يعلمونه عن محافظ الحسابات هو أنه يصادق على الحسابات فقط		هل أنتم على دراية بأن من مهام محافظ الحسابات الإبلاغ بالصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة؟	
لا يعتقدون أن محافظي الحسابات يؤدون هذه المهمة بسبب ضعف الكفاءة و الاستقلالية		في رأيكم و حسب تجربتكم، إلى أي مدى يمكن أن يمارس محافظ الحسابات	

	في الجزائر هذه المهمة؟	
--	------------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة

للإشارة فإن نتائج المقابلات سيتم استغلالها أكثر في تفسير و تحليل النتائج المحصل عليها من خلال الاستبيان.

### المبحث الثاني: وصف إحصائيات الدراسة

سنستهل هذا المبحث بدراسة خصائص عينة الدراسة ثم وصف الاحصائيات المحصل عليها من خلال الاستبيان.

#### 1.1 وصف خصائص العينة

##### 1.1.1 خصائص العينة حسب المهنة

تم توزيع الاستبيان على مجموعة من المهنيين العاملين بمكاتب المراجعة\*، و تم تقسيم هؤلاء المهنيين وفق التصنيف الذي ورد في قائمة المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة الصادرة عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين حسب الأمر رقم 11-28 الصادر بتاريخ 2011/01/27<sup>1</sup>: خبير محاسب، محافظ حسابات/محاسب و محافظ حسابات. و قد كانت النتائج المتحصل عليها كما هو مبين في الجدول الآتي:

\* نقصد بمكاتب المراجعة هنا كل المكاتب سواء الفردية أو على شكل شركات و تجمعات التي تقدم خدمات محافظة الحسابات و الخبرة المحاسبية و الخدمات الأخرى. مع الإشارة إلى أنه قد يشتغل بهذه المكاتب أكثر من محافظ حسابات.  
<sup>1</sup> وفق هذا الأمر، جاء التقسيم حسب المناطق ( وسط، شرق، غرب، جنوب) و أيضا حسب طبيعة المهنيين ( خبراء محاسبين، محافظو حسابات / محاسبون معتمدون، محافظو حسابات، محاسبون معتمدون). و في سنة 2014 تم التخلي عن هذا التقسيم حيث تم إصدار جدول عن الغرفة

الجدول رقم(16): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

النسبة المئوية(%)	التكرار	المهنة
35.6	31	خبير محاسب
52.9	46	محافظ حسابات/محاسب
11.5	10	محافظ حسابات
100	87	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن عينة الدراسة تركزت بشكل كبير في فئة محافظي الحسابات بنسبة 64.4% ( 52.9 + 11.5) مقارنة بفئة الخبراء المحاسبين الذين كانت نسبتهم 35.6% . بالنسبة للفئة الأولى نجد أن محافظي الحسابات المستجوبين معظمهم يشغلون مهنة محافظ حسابات/محاسب معتمد بنسبة 82.86% من محافظي الحسابات و 52.9% من مجموع المهنيين ككل. في المقابل كانت نسبة من يشغلون مهنة محافظ حسابات فقط من مجموع محافظي الحسابات 17.14% و 11.5% من مجموع المهنيين المستجوبين ككل. و يمكننا تفسير هذه النتائج بالعدد الكبير لمحافظي الحسابات/ المحاسبين المعتمدين في الجزائر مقارنة بالخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات. لكن من جهة أخرى، و رغم كون عدد الخبراء قليل جدا مقارنة بمحافظي الحسابات، إلا أن عددهم ضمن عينة الدراسة كان معتبرا. نفسر ذلك بكون الخبراء المحاسبين أكثر خبرة في مجال محافظة الحسابات الأمر الذي مكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة.

الوطنية لمحافظي الحسابات يحدد الممارسين للمهنة بغض النظر عن كونه محافظ فقط أو محافظ ومحاسب في آن واحد لكنه يحدد ما إذا كان المحافظ يكتسب شخصية طبيعية أو معنوية. و الأمر نفسه بالنسبة للخبراء المحاسبين حيث تم إصدار جدول الممارسين عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة.

### 2.1 حسب الشهادة الجامعية

تنوعت الشهادات الجامعية التي يجوزها أفراد العينة، و هو ما نلاحظه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (17): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة الجامعية

النسبة (%)	التكرار	الشهادة
2.3	2	شهادة الدراسات التطبيقية
47.1	41	ليسانس
15	13	ماجستير/ماستر
8	7	دكتوراه
27.6	24	أخرى ( شهادة الخبرة المحاسبية)
100	87	المجموع

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبدو من خلال الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة يجوزون على شهادة ليسانس بنسبة 47.1% مع الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تضم شهادات ليسانس التي يجوز عليها الخبراء المحاسبون. حيث أن معظم هؤلاء متحصلون على شهادة ليسانس بالإضافة إلى شهادة الخبرة المحاسبية. أما بالنسبة للشهادات العليا فنلاحظ أنها ضعيفة مقارنة بشهادة ليسانس، حيث بلغ عدد المتحصلين على شهادة الماجستير 13 بنسبة 15% في حين بلغ عدد المتحصلين على شهادة الدكتوراه 7 بنسبة 8% . بالنسبة لشهادة الدراسات التطبيقية نلاحظ أن عدد



المتحصلين عليها ضمن أفراد العينة قليل جدا بنسبة 2.3% فقط. و يمكننا تفسير هذا الأمر بكون القانون يشترط لممارسة مهنة محافظ حسابات الحصول على شهادة ليسانس. أما الحاصلين على شهادة الدراسات التطبيقية فإن ممارستهم لمهنة محافظة الحسابات كانت بموجب المادة 683 من القانون 08/91 التي تنص على أنه "يمكن للأشخاص الحاصلين على أهلية تقني سامي في المحاسبة و المحاسبين المعتمدين أن يسجلوا أنفسهم كمحافظي حسابات شريطة أن يكونوا حاصلين على شهادة جامعية و مثبتين عشر سنوات خبرة في المحاسبة والمالية"<sup>1</sup>.

### 3.1 الخبرة المهنية

تم تقسيم الخبرة المهنية إلى أربع فئات، و قد كان توزيع الاجابات حسب برنامج SPSS كما يلي:

الجدول رقم (18): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

النسبة (%)	التكرار	الخبرة المهنية
0	0	أقل من 5 سنوات
24.1	21	من 5 إلى 10 سنوات
40.2	35	من 11 إلى 20 سنة
35.6	31	أكثر من 20 سنة
100	87	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن غالبية المستجوبين لديهم خبرة تتراوح بين 11 و 20 سنة ( 40%) و هو أمر منطقي لأن المستجوبين تم اختيارهم على أساس تعاملهم مع مؤسسات متعددة و هو ما يتطلب إلى حد ما سنوات خبرة

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية العدد 20 الصادر في 1 ماي 1991.

## الفصل السادس

معتبرة . كما أن نسبة معتبرة من المستجوبين لديهم خبرة تفوق 20 سنة (35.6%) و معظمهم خبراء محاسبون. باقي أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى عشر سنوات في حين لا يوجد أي فرد لديه خبرة أقل من 5 سنوات.

### 4.1 طبيعة المكتب

إن الفرق البارز بين القانون 08/91 والقانون الحالي 10-01 هو امكانية انشاء شركات و تجمعات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة المعتمدة\*.

بناء على هذا فقد قمنا بتحديد ثلاثة مستويات لطبيعة المكتب هي: مكتب فردي، شركة و تجمع. وقد تم توزيع إجابات أفراد العينة بالنسبة لعنصر طبيعة المكتب كما هو موضح في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (19) : توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المكتب

النسبة(%)	التكرار	طبيعة المكتب
90.8	79	مكتب فردي
8	7	شركة
1.1	1	تجمع
100	87	المجموع

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن معظم المكاتب التي يشتغل بها أفراد العينة هي عبارة عن مكاتب فردية بنسبة 90% و هذا يعكس ما هو سائد في الواقع. إذ أن الغالبية العظمى من مكاتب المراجعة في الجزائر هي عبارة عن مكاتب فردية.

\* تكون في شكل شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة ( للمزيد من الاطلاع راجع المادة 47، 48، 50، 51 من القانون 01/10 ).

## الفصل السادس

أما بالنسبة للتوعيين الآخرين، فنلاحظ أن 8% من المكاتب تأخذ شكل شركات و 1% تأخذ شكل تجمع أي تجمع واحد.

### 5.1 نسبة النشاط

تقدم مكاتب المراجعة في الجزائر العديد من الخدمات بالإضافة إلى خدمات محافظة الحسابات و الخبرة المحاسبية ( الاستشارة، المرافقة القانونية، المحاسبية و الضريبية...الخ). كما أن مكاتب المراجعة في الجزائر تتعامل في معظمها مع مؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم و ذات طبيعة فردية مما يجعل منظومتها تتميز بالبساطة. يبين لنا الجدول الآتي توزيع نسبة نشاط محافظة الحسابات على المكاتب التي يعمل بها أفراد العينة:

الجدول رقم(20): توزيع المكاتب حسب نسبة نشاط محافظة الحسابات

النسبة	التكرار	نسبة النشاط
21.8	19	أقل من 30%
41.4	36	بين 30 و 50 %
36.8	32	أكثر من 50%
100	87	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تبين معطيات الجدول أن معظم المكاتب تبلغ بها نسبة نشاط محافظة الحسابات أكثر من 30% ونصف هذه المكاتب تبلغ بها نسبة نشاط محافظة الحسابات من النشاط الاجمالي للمكتب أكثر من 50 % وهو ما

## الفصل السادس

يمكن أن نفسره بكون المكاتب التي يغلب فيها نشاط محافظة الحسابات هي التي يمكن أن تطبق إجراءات الانذار المتعلقة باستمرارية المؤسسة.

### 6.1 عدد العاملين بالمكتب

إن الموظفين في مكاتب المراجعة بالجزائر عادة تنحصر مهامهم في المساعدة المحاسبية و السكريتاريا. لذلك نجد أن عدد هؤلاء غالبا ما يكون قليلا، باستثناء المكاتب الكبيرة أي تلك التي تمتد نشاطها إلى خارج الولاية\* أو هي عبارة عن فروع لمكاتب دولية ( مكاتب\*\* Big four ، BDO ، Mazars ،...الخ).

#### الجدول رقم(21): توزيع المكاتب حسب عدد العاملين

عدد العاملين	التكرار	النسبة(%)
أقل من 10	76	87.4
بين 10 و 20	8	9.2
20 فما أكثر	3	3.4
المجموع	87	100

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن معظم المكاتب كان عدد العاملين بها أقل من 10 بنسبة 87.4 %، في حين لم يتجاوز عدد المكاتب التي يعمل بها أكثر من 10 موظفين 11 مكتبا ثمانية منها تشغل بين 10 و 20 عامل و 3 منها فقط

\* حيث أجاز القانون 08/91 لمحافظي الحسابات أن يفتحوا فروعا لمكاتبهم خارج الولاية محل الإقامة.  
\*\* KPMG و PWC ،Ernst & young ،Deloitte

## الفصل السادس

تشغل أكثر من 20 موظفا. و يمكننا تفسير هذه النتائج بكون معظم مكاتب المراجعة بالجزائر هي عبارة عن مكاتب فردية و صغيرة، كما أن حجم نشاطها صغير أيضا. و بالتالي فإن عدد المستخدمين لا يمثل مشكلا بالنسبة لأداء مكاتب المراجعة في الجزائر و إنما يعود ضعف أداء هذه المكاتب إلى نقص الامكانيات البشرية التي تتوفر عليها من حيث التدريب و التأهيل.

### 2. وصف إحصائيات الجزء الأول من الاستبيان

#### 1.2 التوزيع التكراري للإجابات

سيتم توضيح توزيع إجابات المستجوبين حول مدى تطبيقهم لإجراءات الانذار بالاعتماد على التكرارات المطلقة و النسبية كما هو مبين في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم (22) : التوزيع التكراري لإجابات الجزء الأول من الاستبيان

رقم العبارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا					
	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %	التكرار %					
1	39	44.8	35	40.8	11	12.6	0	0	2	2.3
2	40	46	32	36.8	12	13.8	0	0	3	3.4
3	37	42.5	32	36.8	14	16.1	1	1.1	3	3.4
4	38	43.7	33	37.9	12	13.8	1	1.1	3	3.4
5	13	14.9	25	28.7	33	37.9	13	14.9	3	3.4
6	42	48.3	25	28.7	16	18.4	1	1.1	3	3.4
7	17	19.5	44	50.6	17	19.5	7	8.0	2	2.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

#### 2.2 تحليل إجابات أفراد العينة

## الفصل السادس

لتحليل إجابات أفراد العينة حول الجزء الأول من الاستبيان و الذي يمثل المحور الأول، قمنا باحتساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لهذه الإجابات فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (23) : المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للإجابات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	رقم العبارة
0.85206	1.7471	1
0.93293	1.7816	2
0.96656	1.8621	3
0.95488	1.8276	4
1.02430	2.6322	5
1.00240	1.8276	6
0.93636	2.2299	7
0.78838	1.96528	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

- المتوسط العام لإجابات أفراد العينة كان 1.96528 و هو أقل من المتوسط الافتراضي لتطبيق الاجراءات المقدر ب 2.6 . كما أن قيمة الانحراف المعياري كانت 0.78838 و هي تشير إلى وجود اختلافات ضئيلة بين الاجابات. هذه القيم تسمح لنا بالقول أن الاتجاه العام لمحافظة الحسابات المستجوبين هو تطبيق إجراءات الانذار بالنسبة للمؤسسات المتعثرة.

- بالنسبة لمتوسطات الاجابة الخاصة بكل عبارة، نلاحظ أن غالبيتها تتجه نحو القيام بالاجراءات، حيث أن المتوسط الحسابي الخاص بالعبارات 1، 2، 3، 4، 6 و 7 كان أقل من 2.6 مما يعني أن الاتجاه العام لأفراد العينة هو تطبيقهم للاجراءات المنصوص عليها في هذه العبارات. أما بالنسبة للعبارة 5 فنلاحظ أن المتوسط الحسابي كان أكبر من 2.6 مما يعكس عدم تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذه العبارة، أو بالأحرى عدم تجاوب الإدارة في المؤسسات الجزائرية مع تنبيهات محافظي الحسابات.

### 3. التحليل الوصفي لمعطيات الجزء الثاني من الاستبيان

#### 1.3 الوصف العام للمتغير التابع

##### 1.1.3 وصف المتغير التابع حسب عدد المستجوبين

يتمثل المتغير التابع كما سبق و أشرنا في احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة. و عليه فقد تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبيان إلى حالتين:

**الحالة الأولى:** عندما يقوم محافظو الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عند احتمال عدم استمرارية المؤسسة في النشاط.

**الحالة الثانية:** و هي الحالة المعاكسة، أي عندما لا يقوم محافظو الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار إصدار تقرير عند احتمال عدم استمرار المؤسسة المتعثرة التي تعاملوا معها.

و حسب إجابات المستجوبين، كان إجمالي عدد الحالات 107 موزعة كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(24): توزيع المتغير التابع حسب الحالات

النسبة %	العدد	
73.56	84	الحالة الأولى (1)
26.44	23	الحالة الثانية (0)
100	107	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أن عدد الحالات التي لم يتم فيها محافظو الحسابات بتطبيق إجراءات الإنذار و إصدار تقرير خاص قليلة مقارنة بالحالات التي قام فيها محافظو الحسابات بذلك. حيث بلغت النسبة في الحالة الأولى 73.56% أما في الحالة الثانية فقد بلغت 26.44% .

نلاحظ أيضا أن هذا التوزيع يتوافق مع الاحصائيات الخاصة بالجزء الأول من الاستبيان، حيث وجدنا بأن محافظي الحسابات غالبا ما يقومون بتطبيق إجراءات الإنذار بالنسبة للمؤسسات المتعثرة.

و لتسهيل الدراسة رمزنا للحالة الأولى بـ 1 ، و الحالة الثانية بـ 0.

الجدول رقم(25): توزيع المستجوبين حسب الحالات

المجموع	الحالتين معا	الحالة الثانية وحدها	الحالة الأولى وحدها	
87	20	3	64	عدد المستجوبين
107	40	3	64	عدد الحالات

المصدر: من إعداد الطالبة



## الفصل السادس

### 2.1.3 وصف المتغير التابع حسب عدد المؤسسات

معيار عدد المؤسسات ورد في المحور الثاني من الاستبيان، حيث طلب من المستجوبين تحديد عدد المؤسسات الفاشلة التي تم التعامل معها في كلا الحالتين، و كانت الاحصائيات كما هو مبين في الجدول التالي:

#### الجدول رقم(26): توزيع المتغير التابع حسب عدد المؤسسات

عدد المستجوبين	عدد المؤسسات	منها عدد المؤسسات المطبق عليها إجراءات الانذار	منها عدد المؤسسات التي لم تطبق عليها إجراءات الانذار	المجموع
42	مؤسسة واحدة	38	4	42
17	مؤسستان	28	6	34
16	3 مؤسسات	38	10	48
11	4 مؤسسات	34	10	44
1	5 مؤسسات	4	1	5
المجموع	/	142	31	173

المصدر: من إعداد الطالبة

يمكننا قراءة الجدول أعلاه كما يلي:

- عدد المستجوبين الذين تعاملوا مع مؤسسة واحدة متعثرة هو 42، و بالتالي عدد المؤسسات هو 42 منها 38 طبقت عليها إجراءات الانذار و 4 لم تطبق عليها.
- عدد المستجوبين الذين تعاملوا مع مؤسستين متعثرتين هو 17، و بالتالي نحصل على مجموع 34 مؤسسة منها 28 طبقت عليها إجراءات الانذار و 6 لم تطبق عليها هذه الاجراءات.

- بلغ عدد المستجوبين الذين تعاملوا مع ثلاث مؤسسات متعثرة 16 مستجوب بمجموع 48 مؤسسة، حيث صرح المستجوبون المعنيون بأنهم طبقوا إجراءات الانذار بالنسبة لـ 38 مؤسسة و لم يطبقوا هذه الاجراءات على 10 مؤسسات.
- بالنسبة للمستجوبين الذين تعاملوا مع أربع مؤسسات متعثرة، كان عددهم 11 بمجموع 44 مؤسسة منها 34 طبقت عليها إجراءات الانذار و 10 لم تطبق عليها.
- المستجوبون الذين بلغ عدد المؤسسات المتعثرة التي تعاملوا معها 5 مؤسسات كان عددهم مستجوب واحد فقط بمجموع 5 مؤسسات 4 منها طبقت عليها الاجراءات و 1 لم تطبق عليها.
- و بالتالي بلغ مجموع المؤسسات المتعثرة التي تعامل معها المستجوبون 173 مؤسسة منها 142 طبقت عليها إجراءات الانذار و 31 لم تطبق عليها هذه الاجراءات.

### 2.3 المعطيات الخاصة بالمتغيرات المفسرة ( العوامل المؤثرة)

لتكييف المعطيات مع الأساليب الاحصائية التي سيتم استخدامها، و ما دام أن متغيرات الدراسة هي عبارة عن متغيرات اسمية ، قمنا بإعطائها قيم تتراوح بين 0 و 1 كما سبق و أشرنا في الفصل السابق. و قد كانت تكرارات و نسب هذه القيم بالنسبة لمختلف العوامل كما هو مبين في الجداول التالية:

#### 1.2.3 العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة :

الجدول أدناه يصف لنا الاحصائيات الخاصة بالمؤسسات محل المراجعة:

الجدول رقم (27): الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المفسرة

العوامل المتعلقة بالمؤسسات محل المراجعة

		القيمة	المتغير	الرمز
النسبة	التكرار			
45.1	78	1	العلاقة مع المؤسسة	Relaventp
54.9	95	0		
38.7	67	1	عدد الزبائن	Nbrmandts
61.3	106	0		
23.7	41	1	شكل المؤسسة	Frmentps
76.3	132	0		
16.8	29	1	حجم المؤسسة	Tlleentps
83.2	144	0		
61.8	107	1	نظام إنتاج المعلومات	Stmprdinfrm
38.2	66	0		
79.8	138	1	أسباب فشل المؤسسة	Csesdefce
20.2	35	0		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

## الفصل السادس

يلخص لنا الجدول أعلاه المعطيات الخاصة بالعوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة، حيث يبين لنا الرموز المعطاة لهذه المتغيرات لاستعمالها في برنامج *SPSS*. كما يعطينا إحصائيات حول تكرارات القيم التي تأخذها هذه المتغيرات حسب إجابات أفراد العينة و التي تتراوح بين 0 و 1. هذه التكرارات تم إرفاقها بالنسبة.

و إذا حاولنا قراءة الأرقام التي يوفرها لنا الجدول، فإن أول ما يمكننا ملاحظته أن معظم المتغيرات تأخذ القيمة 0 في عدد حالات أكبر من الحالات التي تأخذ فيها القيمة 1 ماعدا متغير نظام إنتاج المعلومات و أسباب فشل المؤسسة أين كان معدل الحالات التي يأخذ فيها هذين المتغيرين القيمة 1 أكبر. و بالتالي، فإن معظم المؤسسات كانت خاصة ( 132 مؤسسة)، صغيرة ( 144 مؤسسة ) نظام إنتاج المعلومات فيها فعال ( 107 مؤسسات ) و أسباب فشلها كانت واضحة ( 138 مؤسسة ). هذه المعطيات ستؤدي حتما إلى اختلاف تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع و الذي سنبينه فيما بعد عند إجرائنا لاختبار الفرضيات.

### 2.2.3 العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة

يصف لنا الجدول التالي الاحصائيات الخاصة بالعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة:

الجدول رقم(28): الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المفسرة

#### العوامل المتعلقة بمكاتب المراجعة

الرمز	المتغير	القيمة	التكرار	النسبة
Consce	المعرفة المسبقة	1	67	62.6
		0	40	27.4
Expence	الخبرة	1	71	66.4
		0	36	33.6
Anlsefinac	استعمال أدوات	1	83	77.6

22.4	24	0	التحليل المالي	
45.8	49	1	استعمال الأدوات	Modelsprevsn
54.2	58	0	الاحصائية	
72.9	78	1	الاعتماد على كل	Indicaterurs
27.1	29	0	المؤشرات	
66.4	71	1	تقديم خدمات أخرى	Octrprestations
33.6	36	0		
51.4	55	1	كفاية الأتعاب	Honoraires
48.6	52	0		
84.1	90	1	حرية الاطلاع على	Documents
15.9	17	0	وثائق المؤسسة	
70.1	75	1	حرية اجراء	Diagnostics
29.9	32	0	الفحوصات	
76.6	82	1	ضغط إدارة المؤسسة	Pression
23.4	25	0		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يظهر لنا الجدول رقم (28) المعطيات الوصفية الخاصة بالعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة الناتجة عن تبويب البيانات المحصل عليها من الاستبيان. أبرز ما يمكن ملاحظته على هذه المعطيات، أن كل العناصر كانت فيها درجة الموافقة على وجود تأثير أكبر من عدم وجوده، ما عدا عنصر " استعمال الأدوات الاحصائية" حيث كانت درجة عدم وجود تأثير أكبر و لو أنهما متقاربتان. أبرز ما يمكن ملاحظته أيضا، أن المتغيرات التي كانت فيها درجة الموافقة على وجود تأثير في معظم الحالات هي: حرية الاطلاع على الوثائق (90 حالة)، استعمال أدوات التحليل المالي ( 83 حالة) و ضغط إدارة المؤسسة (82 حالة).

3.2.3 العوامل المرتبطة بالإطار القانوني:

الجدول أدناه يصف لنا الاحصائيات الخاصة بمتغيرات الإطار القانوني:

الجدول رقم (29) : الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المفسرة

العوامل المتعلقة بالإطار القانوني

الرمز	المتغير	القيمة		
			التكرار	النسبة(%)
Loistrct	صرامة القوانين	1	33	30.8
		0	74	69.2
Loicmplt	اكتمال القوانين	1	49	45.8
		0	58	54.2
Loiclrs	وضوح القوانين	1	64	59.8
		0	43	40.2
Detrmnprcdrs	تحديد الاجراءات	1	78	72.9
		0	29	27.1
Prctcn	توفير القوانين الحماية اللازمة	1	69	64.5
		0	38	35.5
Cntrl	وجود رقابة من الهيئات المشرفة	1	56	52.3
		0	51	47.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

## الفصل السادس

يوضح لنا الجدول أعلاه، تكرارات القيم التي تأخذها المتغيرات الخاصة بالإطار القانوني وكذلك النسب المتوقعة لهذه التكرارات. و يبدو جليا أن هذه القيم تأخذ قيمة 1 التي تعكس وجود تأثير بدرجة أكبر مما تأخذ القيمة 0 التي تعكس سلبية الإجابة، وذلك بالنسبة لأربعة متغيرات هي: وضوح القوانين، تحديد الاجراءات، توفير القوانين للحماية اللازمة و وجود رقابة من الهيئات المشرفة. لكن هذه المتغيرات تتفاوت في معدل أخذها لهذه القيمة، حيث يأخذ متغير تحديد الاجراءات هذه القيمة في عدد حالات أكبر مقارنة بالمتغيرات الأخرى ( 78 حالة) يليه متغير توفير الحماية ( 69 حالة) ثم متغير الرقابة ( 56 حالة). أما بالنسبة للمتغيرين المتبقيين ( صرامة القوانين و اكتمال القوانين )، فهما يأخذان قيمة 0 التي تعكس سلبية الإجابة، في حالات أكثر ( 74 حالة بالنسبة لصرامة القوانين، و 58 حالة بالنسبة لاكتمال القوانين). هذه المعطيات سينعكس أثرها طبعاً في نتائج الاختبارات التي سنقوم بها.

### المبحث الثالث: عرض نتائج الاستبيان و اختبار الفرضيات

بعد أن قمنا في المبحث الأول بوصف المعطيات المحصل عليها، سنقوم في المبحث الثاني بتحليل هذه المعطيات و مقارنتها بالفرضيات الموضوعية.

#### 1. عرض نتائج الجزء (المحور) الأول

يتعلق هذا المحور بمدى تطبيق محافظي الحسابات لإجراءات الإنذار المتعلقة باستمرارية الاستغلال وإصدار تقرير خاص بالنسبة للمؤسسات المتعثرة التي تعاملوا معها.

##### 1.1 تحديد قاعدة القرار

بالنسبة للإجابات المتعلقة بهذا المحور تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي كما بينا في الجدول رقم 11 الذي تم عرضه في الفصل السابق. و للتوضيح نورد الجدول مرة أخرى.

##### الجدول رقم (11) : تنقيط الإجابات الخاصة بالمحور الأول

الإجابة المقابلة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
الرقم	1	2	3	4	5

انطلاقا من الجدول السابق قمنا باعتماد قاعدة القرار كما يلي:

- حساب المدى لقيم المقياس الخماسي 1-5 كما يلي 5-1=4
- تقسيم المدى على عدد خلايا المقياس:  $0.8=4/5$  ، و هو ما يعرف بالطول الفعلي لكل مجال إجابة.



- نضيف هذا الطول فنحصل على ما يلي:

- نضيف رقم الاجابة الأولى  $1.8 = 0.8 + 1$  ، فنجد مجال الإجابة الأولى [1.8-1] أي أن كل متوسط حسابي يقع في هذا المجال تكون الاجابة دائما.
- نضيف الحد الأقصى للمجال الأول  $2.6 = 0.8 + 1.8$  فننتحصل على المجال الثاني للإجابة [2.6-1.8]، أي أن المتوسط الحسابي الذي يكون أكبر من 1.8 و اقل من 2.6 تكون الإجابة الموافقة له هي غالبا. و سنعتبر القيمة 2.6 هي المتوسط الفرضي باعتبارها أقصى قيمة للتعبير عن القيام بالإجراء.
- نضيف 0.8 إلى 2.6 فننتحصل على المجال الثالث للإجابة [3.4-2.6] ، و بالتالي فإن المتوسط الحسابي الذي يقع داخل هذا المجال تكون الإجابة الموافقة له هي أحيانا.
- المجال الرابع للإجابات يكون بإضافة الحد الأقصى للمجال السابق إلى الطول الفعلي فننتحصل على المجال التالي [4.20-3.4] و هو يوافق الإجابات ب نادرا.
- المجال الأخير و الذي يعبر عن عدم القيام بأي إجراء ( أبدا) يكون بين [5-4.20].

### 2.1 اختبار الفرضية

تفيد الفرضية الرئيسية الأولى  $H_1$  أن " محافظي الحسابات في الجزائر يطبقون كل إجراءات الانذار بالنسبة للمؤسسات المتعثرة". لاختبار هذه الفرضية سنقوم باستعمال اختبار T للعينة الواحدة ( One Simple T-Test) لمقارنة المتوسط العام للإجابات ( المتوسط الاجمالي لاجراءات الانذار مجتمعة) مع المتوسط الفرضي 2.6 عند مستوى دلالة 5%. و تعتمد قاعدة القرار بالنسبة لهذا النوع من الاختبار على " قبول الفرضية إذا ما كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ، و مستوى الدلالة الاحصائية أقل من 5%. قيمة T الجدولية تم استخراجها من جدول توزيع ستودنت عند احتمال 95% و درجات حرية 86، و قد قدرت ب 1.671 .

الجدول الآتي يبين لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم(30): اختبار للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الرئيسية الأولى)

المتوسط الفرضي 2.6						
مستوى الثقة		الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
القيمة القصوى	القيمة الدنيا					
0.466686-	0.802740-	0.6347126-	0.000	86	1.671	7.509

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من الجدول يمكننا استخراج القيم التي تمكننا من اختبار الفرضية الأولى:

- قيمة T المحسوبة كانت 7.509 و هي أكبر من قيمة T الجدولية.
- مستوى الدلالة الاحصائية كان  $Sig = 0.000$  و هو أقل من 0.05 .
- و انطلاقا من قاعدة القرار المبينة سابقا يمكننا قبول الفرضية الرئيسية الأولى "أي أن محافظي الحسابات في الجزائر يطبقون إجراءات الانذار بالنسبة للمؤسسات المتعثرة".

بالنسبة للفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية الرئيسية و المتمثلة في:

- الفرضية الفرعية 1 " يقوم محافظو الحسابات باكتشاف الصعوبات المؤدية إلى فشل المؤسسة".
  - الفرضية الفرعية 2 " يقوم محافظو الحسابات بإعلام إدارة المؤسسة بالصعوبات".
  - الفرضية الفرعية 3 " يقوم محافظو الحسابات بإصدار التقارير المناسبة".
- الفرضية الفرعية 1:

نلاحظ من الجدول أدناه أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية و قيمة  $sig = 0.00$  و هي أقل من 0.05 ، و منه نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم، أي أن "محافظي الحسابات في الجزائر يقومون باكتشاف الصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة".

## الفصل السادس

الجدول رقم(31): اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الفرعية الأولى)

المتوسط الفرضي 2.6						
مستوى الثقة		الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
القيمة القصوى	القيمة الدنيا					
-0.6383	1.0100-	0.82414-	0.000	86	1.671	8.816

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

الفرضية الفرعية 2:

نلاحظ من الجدول أدناه أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية و قيمة  $\text{sig} = 0.00$  و هي أقل من 0.05 ، و منه نقبل الفرضية، أي " محافظي الحسابات في الجزائر يقومون بإعلام إدارة المؤسسة عن الصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة " .

الجدول رقم(32): اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الفرعية الثانية)

المتوسط الفرضي 2.6						
مستوى الثقة		الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
القيمة القصوى	القيمة الدنيا					
0.3124-	0.6781-	0.49529-	0.000	86	1.671	5.385

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

### الفرضية الفرعية 3:

نلاحظ من الجدول أدناه أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية و قيمة  $\text{sig} = 0.00$  و هي أقل من 0.05 ، و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن "محافظة الحسبات في الجزائر يقومون بإصدار التقارير المناسبة عندما يتأكدون من جدية الصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة".

الجدول رقم (33): اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الفرعية الثالثة)

المتوسط الفرضي 2.6						
مستوى الثقة		الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
القيمة القصوى	القيمة الدنيا					
0.375582-	0.732693-	0.554137-	0.000	86	1.671	6.169-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

## 2. عرض نتائج الجزء الثاني

سنقوم هنا بعرض النتائج الخاصة بالجزء الثاني من الاستبيان و الذي يتضمن المحاور الثلاثة المتبقية. لكن قبل ذلك سنقوم أولاً باختبار جودة النموذج المتبع.

### 1.2 اختبار جودة النموذج

لاختبار جودة النموذج سنعمد على نوعين من الاختبار: اختبار تساوي معلمات العينة و اختبار تعددية الارتباط.

### 1.1.2 اختبار تساوي معلمات العينة :

في إطار الانحدار اللوجستي، فإن طبيعية *La normalité* المعطيات لا يمكن الوصول إليها. لذلك يمكن استعمال اختبارات غير معلماتية ( برامترية). و من الاختبارات التي غالبا ما يعتمد عليها بالنسبة للمتغيرات الاسمية أو الكيفية نجد اختبار الاستقلالية  $\chi^2$  - Deux .

هذا الاختبار غير المعلماتي يختبر لنا الفرضية التي على أساسها تكون المتغيرات المفسرة مستقلة.

و على هذا الأساس تكون لدينا الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : المتغيرات غير مستقلة فيما بينها في كلا الحالتين.

$H_1$ : المتغيرات مستقلة فيما بينها في كلا الحالتين.

#### أ. العوامل المتعلقة بالمؤسسة محل المراجعة:

الجدول الآتي يوضح لنا نتائج اختبار الاستقلالية بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة:

الجدول رقم(34): اختبار الاستقلالية Khi-Deux

العوامل المتعلقة بالمؤسسة محل المراجعة

اختبار الاستقلالية		التكرار		المتغير	
مستوى الدلالة	Khi Deux	الحالة 2	الحالة 1		
0.196	1.671	15	63	<b>1</b>	العلاقة مع المؤسسة
		16	79	<b>0</b>	
0.03	8.792	8	59	<b>1</b>	عدد الزبائن
		23	83	<b>0</b>	
0.000	47.867	20	21	<b>1</b>	الشكل القانوني للمؤسسة
		11	121	<b>0</b>	
0.000	76.445	5	24	<b>1</b>	حجم المؤسسة
		26	118	<b>0</b>	
0.02	9.717	15	92	<b>1</b>	نظام إنتاج المعلومات
		16	50	<b>0</b>	
0.000	61.324	16	122	<b>1</b>	أسباب فشل المؤسسة
		15	20	<b>0</b>	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يبين لنا الجدول أعلاه التكرارات التي تأخذها المتغيرات المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة في كلا الحالتين.

بالإضافة إلى قيم Khi- Deux و مستوى الدلالة أو المعنوية الاحصائية.

## الفصل السادس

و يمكننا قراءة التكرارات كما يلي: بالنسبة لمتغير العلاقة مع المؤسسة مثلا، القيمة 63 تعني أنه بالنسبة ل 63 مؤسسة تم إصدار تقرير بتهديد استمراريتها كانت علاقتها مع محافظ الحسابات قديمة. بينما 79 مؤسسة كانت علاقتها بمحافظ الحسابات حديثة.

أما بالنسبة لقيم Khi- Deux ، فنلاحظ أنها كانت بالنسبة لكل المتغيرات ذات دلالة أقل من 5% ماعدا متغير العلاقة مع المؤسسة.

### ب.العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة:

الجدول الآتي يوضح لنا نتائج اختبار الاستقلالية بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة:

#### الجدول رقم(35): اختبار الاستقلالية Khi-Deux

##### العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة

اختبار الاستقلالية		التكرار		المتغير	
مستوى الدلالة	Khi Deux	الحالة 2	الحالة 1		
0.09	6.813	5	62	1	المعرفة المسبقة بما يجب عمله
		18	22	0	
0.01	11.449	7	64	1	الخبرة
		16	20	0	
0.000	32.533	9	74	1	استعمال أدوات التحليل المالي
		14	10	0	
0.384	0.757	10	39	1	استعمال الأدوات الإحصائية
		13	45	0	
0.000	22.439	10	68	1	استعمال كل المؤشرات

		13	16	0	
0.01	11.449	01	70	1	تقديم خدمات أخرى
		22	14	0	
0.772	0.084	05	50	1	الأتعاب
		18	34	0	
0.000	49.804	12	78	1	الاطلاع على الوثائق
		11	6	0	
0.000	17.280	11	64	1	حرية الفحوصات
		12	20	0	
0.000	30.364	14	68	1	ضغط الإدارة
		09	16	0	

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يمكن قراءة معطيات الجدول أعلاه كما يلي:

- بالنسبة لعنصر المعرفة المسبقة على سبيل المثال، نلاحظ أن 62 مستجوب عندما قاموا بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة، كانوا على دراية مسبقه بما يجب عمله في حين 22 منهم لم يكونوا كذلك. في الجهة المقابلة نلاحظ أن 5 من المستجوبين كانوا على معرفة بما يجب عمله عندما لم يقوموا بتطبيق هذه الاجراءات في حين 18 لم يكونوا كذلك.
- أما بالنسبة لقيم Khi-deux ، نلاحظ أن معظم المتغيرات كانت ذات دلالة بأقل من 5% ، في حين كانت هذه الأخيرة أكبر من 5% بالنسبة للمتغيرات التالية: المعرفة المسبقة، استعمال الأدوات الاحصائية و الأتعاب.



ج. العوامل المرتبطة بالإطار القانوني:

الجدول الآتي يوضح لنا نتائج اختبار الاستقلالية بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني:

الجدول رقم(36): اختبار الاستقلالية Khi-Deux

العوامل المرتبطة بالإطار القانوني

اختبار الاستقلالية		التكرار		المتغير	
مستوى الدلالة	Khi Deux	الحالة 2	الحالة 1		
0.629	0.234	6	50	1	صرامة القوانين
		17	34	0	
0.384	8.792	8	41	1	اكتمال القوانين
		15	43	0	
0.042	47.867	6	50	1	وضوح القوانين
		17	34	0	
0.000	76.445	10	68	1	تحديد الاجراءات
		13	16	0	
0.03	9.717	10	59	1	الحماية
		13	25	0	
0.000	61.324	15	18	1	الرقابة
		8	66	0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يوضح لنا الجدول أعلاه تكرارات و قيم Khi-deux بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالإطار القانوني . ويمكن قراءة معطيات الجدول كما يلي :

- على سبيل المثال، يمكننا قراءة المعطيات الخاصة بمتغير صرامة القوانين أنه في الحالة التي يقوم فيها محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص بالنسبة للمؤسسات المتعثرة، 50 مستجوبا يعتبرون أن ذلك كان بفضل صرامة القوانين، في حين 34 منهم لا يرون ذلك. أما في الحالات التي لم يتم فيها تطبيق الاجراءات و إصدار التقرير الخاص، فيرى 6 من المستجوبين أن القوانين صارمة في حين يرى 17 منهم بأن القوانين غير صارمة.

- بالنسبة لقيم Khi-deux كانت كلها ذات دلالة عند عتبة أقل من 5% ما عدا صرامة القوانين واكتمال القوانين.

من خلال النتائج المحصل عليها من اختبار Khi-deux للاستقلالية ، يمكننا إعطاء التعليقات التالية:

- بالنسبة لمعظم المتغيرات بين اختبار Khi-deux توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين كلا الحالتين، حيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية Sig بالنسبة لغالبية العوامل أقل من 5% أو 1%.
- هناك ستة عوامل فقط لم يثبت اختبار Khi-deux بأن هناك اختلافات ذات دلالة احصائية بشأن قيمها في كلا الحالتين، و يتعلق الأمر ب: العلاقة مع المؤسسة، استعمال الأدوات الاحصائية، الأتعاب، المعرفة المسبقة، صرامة القوانين و اكتمال القوانين.
- على العموم يمكننا الحكم بتوفر شرط الاستقلالية .

### 2.1.2 اختبار تعددية الارتباط بين المتغيرات

لإجراء هذا الاختبار، تم الاعتماد على معامل Spearman كما سبق و أشرنا في الفصل الخامس. وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجداول الآتية:

الجدول رقم (37) : معامل *Spearman* بالنسبة

للعوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة

أسباب فشل المؤسسة	نظام إنتاج المعلومات	حجم المؤسسة	شكل المؤسسة	عدد الزبائن	العلاقة مع المؤسسة
العلاقة مع المؤسسة					1.000
عدد الزبائن				1.000	0.067
شكل المؤسسة			1.000	0.080-	0.069
حجم المؤسسة		1.000	0.150°	0.056	0.096-
نظام إنتاج المعلومات	1.000	0.094-	0.122-	0.011-	0.054-
أسباب فشل المؤسسة	0.138	0.110	0.227- <sup>**</sup>	0.075	0.006-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

الجدول رقم (38): معامل *Spearman* بالنسبة

للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة

معرفة ما يجب فعله	معرفة ما يجب فعله	الخبرة	استعمال أدوات التحليل المالي	استعمال نماذج التنبؤ	استعمال كل المؤشرات	تقديم خدمات أخرى	الأتعاب	الاطلاع على كل الوثائق	حرية الفحوصات	ضغط الإدارة
معرفة ما يجب فعله	1.000									
الخبرة	**0.554	1.000								
استعمال أدوات التحليل	**0.372	*0.234	1.000							

\* ذو دلالة عند 0.05  
\*\* ذو دلالة عند 0.01

## الفصل السادس

المالي										
استعمال نماذج التنبؤ	0.051	0.020-	**0.314	1.000						
استعمال كل المؤشرات	0.137	*0.233	*0.227	0.096	1.000					
تقديم خدمات أخرى	**0.349	**0.288	**0.281	0.138	**0.367	1.000				
الأتعاب	**0.254	0.139	0.060	*0.218	0.164	**0.376	1.000			
الاطلاع على كل الوثائق	*0.245	0.177	*0.195	0.040	*0.195	**0.340	0.140	1.000		
حرية الفحوصات	0.128	0.096	0.138	0.137-	*0.199	0.183	0.018	**0.442	1.000	
ضغط الإدارة	0.121	0.028	0.074	0.020	0.061	0.074	0.126	**0.364	**0.315	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

الجدول رقم (39): معامل *Spearman* بالنسبة

للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني

	صرامة القوانين	اكتمال القوانين	وضوح القوانين	تحديد الاجراءات	توفير الحماية	الرقابة
صرامة القوانين	1.000					
اكتمال القوانين	0.539**	1.000				
وضوح القوانين	0.439**	0.562**	1.000			
تحديد الاجراءات	**0.260	**0.434	**0.315	1.000		
توفير الحماية	*0.191	*0.212	**0.268	**0.514	1.000	
الرقابة	0.070	*0.239	0.052	0.134	*0.200	1.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

بناء على مصفوفات الارتباط *Spearman* المبينة في الجداول: 37، 38، 39 ، يمكننا القول بأنه لا يوجد مشكل تعددية الارتباط بالنسبة لمختلف العوامل المفسرة، حيث كان معامل الارتباط أقل من 0.7 بالنسبة لكافة المتغيرات. و على هذا الأساس نكون قد تأكدنا من توفر شرط آخر لتطبيق الانحدار اللوجستي.

### 2.2 اختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات الجزء الثاني من الاستبيان، سنتبع ثلاثة أنواع من الانحدار اللوجستي: الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط، الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد العادي و الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد بطريقة التدرج الأمامي (*Backward*).

#### 1.2.2 الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط

حتى و إن كانت النتائج مقدمة بشكل عام، فإن الانحدارات المبينة في الجداول الآتية ( الجدول: 40 ، 41، 42 ) هي انحدارات بسيطة بمعنى أنها تعبر عن نتائج فردية بالنسبة لكل متغير على حدى، حيث تم دراسة المتغيرات بشكل مستقل عن بعضها البعض.

#### أ-اختبار العلاقة مع العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة

عند تطبيقنا لأسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط على المعطيات المحصل عليها، تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (40) : نتائج الانحدار اللوجستي البسيط الخاصة

بالعوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة

المتغير	-2LL	R2 COX	N R2	$\beta$	E.S	Wald	Sig	Exp ( $\beta$ )
العلاقة مع المؤسسة	162.511	0.001	0.002	- 0.162	0.397	0.166	0.684	0.851
عدد الزبائن	159.897	0.016	0.026	0.715	0.444	2.587	0.108	2.044
شكل المؤسسة	132.538	0.160	0.262	- 2.349	0.444	28.041	0.000	0.095
حجم المؤسسة	162.666	0.000	0.000	0.056	0.537	0.011	0.917	1.058
نظام إنتاج المعلومات	159.844	0.016	0.027	0.674	0.400	2.841	0.092	1.963
أسباب فشل المؤسسة	146.822	0.088	0.144	1.744	0.433	16.229	0.000	5.719

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تبين نتائج الانحدارات اللوجستية البسيطة في الجدول أعلاه أن قيم R2 كانت معظمها ضعيفة ماعدا بالنسبة للمتغيرين شكل المؤسسة (N R2=0.262) و أسباب فشل المؤسسة (N R2= 0.144). أما بالنسبة لمؤشر -2ll ، فإن المتغيرات التي تفسر فرديا و بشكل أفضل قرار محافظ الحسابات، هي شكل المؤسسة و أسباب فشل المؤسسة.

بالنسبة لاختبار Wald نلاحظ أن النتائج متوافقة مع مؤشر -2LL، حيث تبين نتائج هذا الاختبار بأن كلا المتغيرين: شكل المؤسسة و أسباب فشل المؤسسة ذوي دلالة إحصائية عند عتبة 1%.  
282

## الفصل السادس

أما بالاعتماد على قيم  $\beta$  و مستويات الدلالة الاحصائية ، فالنتائج هي نفسها ، حيث أنه عند الاعتماد على الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط لتفسير إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصداره تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسات ، تبين أن هناك عاملين فقط من ضمن ستة عوامل ترتبط بالمؤسسة محل المراجعة تفسر هذه الامكانية و هي: شكل المؤسسة و أسباب فشل المؤسسة، في حين تم استبعاد بقية العوامل.

هذه النتائج تجعلنا نرفض الفرضية الرئيسية الثانية أي:

"لا تؤثر كل العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة على احتمال تطبيق محافظ الحسابات

لإجراءات الانذار و إصداره تقريراً خاصاً عند تهديد استمرارية المؤسسة"

و لاختبار الفرضيات الفرعية المرتبطة بالفرضية الرئيسية الثانية سنتناول كل متغير على حدى:

### \*العلاقة مع المؤسسة:

تبين معطيات الجدول أعلاه أن فترة العلاقة التي تربط محافظ الحسابات بالمؤسسة محل المراجعة، لا تفسر إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصداره تقرير خاص عندما تواجه المؤسسة صعوبات تهدد استمراريته. هذه النتيجة تعكسها قيمة الدلالة الاحصائية و التي تساوي  $\text{sig} = 0.684$ ، فهي أكبر من 0.01 وأكبر من 0.05. و بالتالي، فإننا نرفض الفرضية رقم (1) أي أن مدة العلاقة مع المؤسسة محل المراجعة لا تؤثر على احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار عند تهديد استمرارية المؤسسة.

### \*عدد الزبائن:

تظهر لنا معطيات الجدول رقم (40) أن متغير عدد الزبائن يرتبط إيجاباً بالمتغير التابع لكن بدون دلالة إحصائية. فرغم أن قيمة  $\beta$  كانت موجبة، إلا أن الدلالة  $\text{Sig} = 0.108$  و هي أكبر من 0.05. من هذا المنطلق يمكننا رفض الفرضية رقم (2) و بالتالي نفي وجود علاقة تأثير لمتغير عدد الزبائن على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة.

### \*شكل المؤسسة:

## الفصل السادس

على عكس المتغيرين السابقين، تبدي لنا معطيات الجدول (40) أن متغير شكل المؤسسة له تأثير سلبي وقوي على المتغير التابع، فقد كانت قيمة  $\beta$  سالبة  $\beta = -2.051$  و الدلالة الاحصائية  $\text{Sig} = 0.000$  و هي تعبر عن شدة الارتباط . هذه النتائج تجعلنا نقبل الفرضية رقم (3)، و بالتالي نؤكد على وجود تأثير سالب لمتغير شكل المؤسسة (عمومية و خاصة) على قرار محافظ الحسابات المتعلق بتطبيق إجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة، بمعنى أنه كلما كانت المؤسسة المتعثرة خاصة كلما اتجه محافظو الحسابات في الجزائر إلى تطبيق إجراءات الانذار عليها.

### \*حجم المؤسسة:

بالنسبة لحجم المؤسسة، فقد أثبتت نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط المدونة في الجدول (40) أن هذا المتغير ليس له تأثير على قرار محافظ الحسابات المتعلق بإصدار تقرير باحتمال فشل المؤسسة محل المراجعة. حيث كانت قيمة  $\beta = 0.056$  ، لكن مستوى الدلالة كان  $\text{Sig} = 0.917$ ، و هو أكبر من 0.05. و بالتالي يمكننا رفض الفرضية رقم (4)، أي لم يثبت تأثير قرار محافظ الحسابات المتعلق بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص على المؤسسة محل المراجعة بكون هذه الأخيرة صغيرة أو كبيرة.

### \*نظام إنتاج المعلومات:

تبين معطيات الجدول أن نتائج الانحدار الثنائي البسيط تستبعد متغير نظام إنتاج المعلومات ، حيث رغم أن قيمة  $\beta$  كانت موجبة و أكبر من الواحد، إلا أن هذه القيمة ليس لها دلالة لأن مستوى الدلالة كان أكبر من 0.05 (  $\text{Sig} = 0.092$ ). بناء على هذه النتائج يمكننا رفض الفرضية رقم (5) و بالتالي فإن فعالية نظام المعلومات لا تفسر قيام محافظ الحسابات في الجزائر بتطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة.

### \*أسباب فشل المؤسسة:

تظهر لنا نتائج الانحدار الثنائي أن أسباب فشل المؤسسة يمكن اعتبارها من المتغيرات التي تفسر بشكل موجب إمكانية إصدار محافظ الحسابات تقرير خاص يفيد باحتمال فشل المؤسسة محل المراجعة بحكم أن قيمة  $\beta$  كانت موجبة ( $\beta = 1.744$ ) و مستوى الدلالة  $\text{Sig} = 0.000$ . هذا المستوى يدل على التأثير القوي لهذا



## الفصل السادس

المتغير. من هذا المنطلق يمكننا قبول الفرضية الفرعية رقم ( 6 ) أي كلما كانت أسباب فشل المؤسسة واضحة كلما ساعد ذلك محافظ الحسابات على تطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص.

### ب- اختبار العلاقة مع العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة

بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة، فقد أسفر تطبيق الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط عن النتائج

الموضحة في الجدول الآتي:

### الجدول رقم (41) : نتائج الانحدار اللوجستي البسيط الخاصة

#### بالعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة

المتغير	-2LL	R2 COX	N R2	$\beta$	E.S	Wald	Sig	Exp ( $\beta$ )
المعرفة المسبقة	90.621	0.176	0.273	2.317	0.563	16.928	0.000	10.145
الخبرة	95.182	0.140	0.217	1.990	0.521	14.611	0.000	7.314
استعمال أدوات التحليل المالي	89.577	0.184	0.285	2.443	0.544	20.165	0.000	11.511
استعمال الأدوات الإحصائية	111.312	0.001	0.001	0.119	0.474	0.063	0.801	1.127
استعمال كل المؤشرات	99.633	0.104	0.161	1.709	0.504	11.497	0.001	5.525
عدم تقديم خدمات أخرى	58.625	0.389	0.602	4.700	1.064	19.532	0.000	110.000
الأتعاب	100.593	0.096	0.148	1.667	0.552	9.108	0.003	5.294
حرية الاطلاع على الوثائق	92.756	0.160	0.247	2.478	0.595	17.358	0.000	11.917
حرية إجراء الفحص	104.873	0.059	0.091	1.250	0.490	6.516	0.011	3.491
ضغط الإدارة	107.626	0.34	0.053	-1.005	0.510	3.889	0.049	0.366

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

## الفصل السادس

من خلال قيم  $R^2$  الظاهرة في الجدول و التي كانت معظمها معتبرة ، يمكننا القول بأن كل العوامل مفسرة ما عدا بالنسبة استعمال الأدوات الاحصائية، أين كانت قيمة  $R^2 = 0.01$  . بالنسبة لمؤشر  $-2LL$  كانت كل القيم أقل من 140 مما يعني أن كل العوامل مؤثرة.

كما نلاحظ أن اختبارات Wald تؤيد نتائج مؤشر  $-2LL$  ما عدا بالنسبة لمتغير استعمال الأدوات الإحصائية حيث كانت قيم هذه الاختبارات أكبر من 5 بالنسبة لكل المتغيرات باستثناء استعمال الأدوات الاحصائية.

و بالتالي يمكن القول بأنه و على عكس العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة، فقد أظهرت نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط أن العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة يؤثر معظمها لكن ليس كلها على احتمال قيام محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عندما يلاحظ وجود تهديد لقدرة المؤسسة على الاستمرار.

هذه النتائج تجعلنا نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة حيث:

"لا تؤثر كل العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة على تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة"

و فيما يلي نحاول اختبار الفرضيات الفرعية المرتبطة بالفرضية الرئيسية الثانية. و ذلك بناء على قيم  $\beta$  و مستوى الدلالة الاحصائية:

### 1- العوامل الممثلة لكفاءة مكتب المراجعة

\*المعرفة المسبقة بما يجب عمله:

يظهر لنا الجدول أعلاه أن قيمة  $\beta$  بالنسبة لمتغير المعرفة المسبقة بما يجب عمله كانت موجبة ( $\beta=2.317$ ) مما يدل على الارتباط الموجب بين هذا المتغير و قيام محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار على المؤسسة عندما

## الفصل السادس

تواجه صعوبات تهدد حياتها، و كان مستوى الدلالة لهذه القيمة  $Sig = 0.000$ . هذه المعطيات تجعلنا نقبل الفرضية رقم (7) بمعنى أن محافظ الحسابات عندما يكون على معرفة مسبقة بما يجب أن يقوم به عندما يلاحظ وجود صعوبات تهدد بقاء المؤسسة، فإن ذلك يساعده على اتخاذ قرار تطبيق إجراءات الانذار المتعلقة باستمرارية المؤسسة.

### \* الخبرة:

تبين معطيات الجدول أنه عند تطبيق الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط، فإن عامل الخبرة يظهر كمتغير مفسر لاحتمال قيام محافظ الحسابات الابلاغ بتهديد قدرة المؤسسة على الاستمرار عندما تواجه صعوبات و في اتجاه موجب. حيث كانت قيمة  $\beta$  موجبة و تساوي 1.990 بمستوى دلالة 0.000. على أساس هذه النتائج يمكننا تأكيد صحة الفرضية رقم (8) أي أنه كلما كانت لدى محافظ الحسابات خبرة كلما زاد ميله إلى الابلاغ عن وضعية المؤسسة التي يحتمل فشلها.

### \* استعمال أدوات التحليل المالي:

بالنسبة لاستعمال أدوات التحليل المالي ، فقد بينت نتائج تطبيق الانحدار اللوجستي الثنائي الموضحة في الجدول أعلاه، أن هذا المتغير يؤثر على لرأي محافظ الحسابات تجاه قدرة المؤسسة على الاستمرار عندما تواجه صعوبات تهدد حياتها في اتجاه موجب، بدليل أن قيمة  $\beta$  موجبة ( $\beta = 2.443$ ) عند مستوى دلالة  $sig = 0.000$ . من هذا المنطلق يمكننا قبول الفرضية رقم (9) بحيث يساعد استعمال أدوات التحليل المالي محافظ الحسابات على إصدار رأي دقيق بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار.

### \* استعمال الأدوات الاحصائية:

إذا رجعنا إلى الاحصائيات الخاصة بتكرارات و إجابات محافظي الحسابات المستجوبين حول تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة المدونة في الجدول رقم (28)، فإننا نلاحظ أن النسبة الأكبر من الإجابات بالنسبة لعنصر استعمال الأدوات الاحصائية كانت تميل إلى عدم وجود تأثير لهذا المتغير على قرار إصدار تقرير بعدم

## الفصل السادس

امكانية استمرارية المؤسسة. هذه المعطيات انعكست في نتائج تطبيق الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط و التي بينت أن استعمال الأدوات الاحصائية يستبعد تأثيره على رأي محافظ الحسابات، حيث كان مستوى الدلالة بالنسبة لهذا المتغير  $Sig = 0.801$  و هو أكبر من 0.05. هذه النتيجة تسمح لنا برفض الفرضية رقم (10)، وبالتالي فإن قرار محافظ الحسابات في الجزائر بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة لا يتأثر بعامل استعمال الأدوات الاحصائية.

### \* استعمال كل المؤشرات:

أظهرت نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط أن الاعتماد على كل المؤشرات في التأكد من احتمال تهديد استمرارية المؤسسة، يعتبر من المتغيرات المفسرة لاحتمال تطبيق إجراءات الانذار و في اتجاه موجب. حيث كانت قيمة  $\beta = 1.709$  موجبة و بدلالة إحصائية أقل من 0.01 (  $Sig=0.001$  ). هذه المعطيات تجعلنا نقبل الفرضية رقم (11) و بالتالي فإن " الاعتماد على كل المؤشرات يساعد محافظ الحسابات في اتخاذ قرار تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة".

## II-العوامل الممثلة لاستقلالية مكتب المراجعة:

### \* عدم تقديم خدمات أخرى:

تظهر بيانات الجدول أعلاه، أنه بالنسبة لتقديم محافظ الحسابات لخدمات أخرى للمؤسسة التي يتعامل معها كانت قيمة  $\beta$  موجبة ( $\beta=4.700$ ) مما يدل على التأثير الموجب لهذا المتغير، و ذلك بمستوى دلالة  $Sig=0.000$ . بناء على هذه المعطيات يمكننا قبول الفرضية رقم (12) أي أن عدم تقديم محافظ الحسابات لخدمات أخرى للمؤسسة محل المراجعة يدفعه إلى إبلاغ الأطراف المعنية بالوضعية الصعبة لهذه الأخيرة.

### \* الأتعاب:

بالنسبة للأتعاب، بينت نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط أن هذا العامل مفسر لاتجاه محافظ الحسابات نحو تطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص باحتمال عدم استمرارية المؤسسة بدليل أن قيمة

## الفصل السادس

$\beta=1.667$  بدلالة إحصائية  $Sig = 0.003$ . كما نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين المتغيرين، حيث كانت قيمة  $\beta$  موجبة بمعنى أنه كلما كانت الأتعاب مرتفعة كلما مال محافظ الحسابات في الجزائر إلى تطبيق إجراءات الانذار. انطلاقاً من هذه النتائج يمكننا قبول الفرضية رقم (13) أي وجود تأثير موجب للأتعاب على قرار محافظ الحسابات تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات التي تعاني صعوبات تهدد استمراريتها، حيث كلما كانت الأتعاب معتبرة كلما مال محافظ الحسابات إلى تطبيق هذه الإجراءات.

### \* حرية الاطلاع على الوثائق:

ما دام أن قيمة  $\beta$  بالنسبة لعنصر حرية الاطلاع على الوثائق كانت موجبة ( $\beta=2.478$ ) و مستوى الدلالة  $Sig=0.000$ ، فإنه يمكننا قبول الفرضية رقم (14). و بالتالي يعد متغير الاطلاع على الوثائق من المتغيرات المفسرة لقرار محافظ الحسابات حول تطبيق إجراءات الانذار و كلما تمكن من الاطلاع على وثائق المؤسسة بكل حرية دون مضايقة من إدارة المؤسسة كلما ساعده ذلك على اكتشاف الصعوبات و التأكد من أهميتها في تهديد استمرارية المؤسسة .

### \* حرية إجراء الفحص:

بالنسبة لتأثير عامل إجراء الفحوصات على قرار محافظ الحسابات، تظهر نتائج الانحدار الثنائي البسيط أن هذا العامل ذو دلالة موجبة عند عتبة 5% ( $Sig=0.011$ ). و بالتالي نجد بأن محافظي الحسابات الذين يتمكنون من التنبؤ بفشل المؤسسات هم الذين يتمكنون من إجراء الفحوصات اللازمة بكل حرية. هذه النتيجة تتوافق مع الفرضية رقم (15).

### \* ضغط الإدارة:

تبين نتائج الانحدار الثنائي البسيط المدونة في الجدول رقم (41) أن ضغط الإدارة يعد من العوامل المحفزة لمحافظ الحسابات على تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات الفاشلة، حيث كانت قيمة  $\beta$  سالبة ( تدل القيمة السالبة على التأثير السلبي)  $\beta=- 1.005$  و  $Sig=0.049$ . و هو ما يثبت صحة الفرضية رقم (16) التي تشير إلى أنه كلما كان هناك ضغط من الإدارة كلما عزف محافظ الحسابات في الجزائر عن تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات الفاشلة.

## الفصل السادس

### ج- اختبار العلاقة مع العوامل الممثلة للإطار القانوني:

يظهر لنا الجدول الآتي نتائج اختبار العلاقة بين العوامل الممثلة للإطار القانوني و إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسات الفاشلة بالاعتماد على الانحدار اللوجستي البسيط.

#### الجدول رقم (42) : نتائج الانحدار اللوجستي البسيط الخاصة

#### بالعوامل المرتبطة بالإطار القانوني

المتغير	-2LL	R2 COX	N R2	B	E.S	Wald	Sig	Exp ( $\beta$ )
صرامة القوانين	100.823	0.068	0.106	1.366	0.528	6.703	0.010	3.922
اكتمال القوانين	107.165	0.010	0.016	0.512	0.494	1.074	0.300	1.669
وضوح القوانين	107.036	0.012	0.018	0.536	0.483	1.235	0.266	1.710
تحديد الاجراءات	97.985	0.092	0.144	1.629	0.510	10.188	0.001	5.100
ضمان الحماية	103.732	0.042	0.065	1.041	0.490	4.510	0.034	2.832
الرقابة الصارمة	91.605	0.145	0.227	-2.061	0.529	15.164	0.000	0.127

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

## الفصل السادس

تظهر لنا معطيات الجدول أعلاه نتائج الانحدارات الثنائية البسيطة بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني. بالنسبة لقيم  $R^2$  كانت ضعيفة بالنسبة لمتغيري اكتمال القوانين و وضوح القوانين، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فقد كانت جيدة.

أما فيما يتعلق باختبارات Wald فهي تبين أن المتغيرات التي كان لها دلالة هي أربعة: صرامة القوانين، تحديد الاجراءات، توفير الحماية و الرقابة حيث كانت قيم اختبار Wald كبيرة ( أكبر من 5) أما المتغيرات التي ليس لها دلالة فهي اثنان: اكتمال القوانين و وضوح القوانين أين كانت قيم Wald ضعيفة. بالنسبة للمتغيرات التي لها دلالة عند عتبة 1% كانت هي صرامة القوانين، تحديد الاجراءات و الرقابة. أما متغير توفير الحماية فهو ذو دلالة عند عتبة 5% .

بناء على النتائج السابقة، فإن عدد العوامل التي تم الاحتفاظ بها وفق هذه الانحدارات كان أربعة عوامل و عدد العوامل التي تم استبعادها هو اثنان. من هذا المنطلق، يمكننا رفض الفرضية الرئيسية الرابعة كما يلي:

لا تؤثر كل العوامل المرتبطة بالإطار القانوني على احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار وإصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة"

و لاختبار الفرضيات الفرعية المرتبطة بالفرضية الرئيسية الرابعة، سنعتمد على قيم  $\beta$  و مستوى الدلالة كما يلي:

العوامل التي وجد بأنها مؤثرة أو مفسرة لقرار محافظ الحسابات هي:

### \*صرامة القوانين:

كانت قيمة  $\beta$  بالنسبة لهذا المتغير موجبة (  $\beta = 1.366$  ) و ذلك بمستوى دلالة  $\text{Sig}=0.010$  . وبالتالي هناك علاقة تأثير موجبة لصرامة القوانين على قرار محافظ الحسابات حول استمرارية المؤسسة أي أن

## الفصل السادس

صرامة القوانين تدفع محافظي الحسابات إلى إبلاغ الأطراف المعنية بالوضعية المتدهورة للمؤسسة. هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية رقم (17) .

### \*تحديد الإجراءات:

بما أن قيمة  $\beta$  موجبة ( $\beta=1.629$ ) و بمستوى دلالة  $Sig=0.001$  يمكننا قبول الفرضية رقم (20). وبالتالي فإن تحديد الاجراءات بعناية يساعد محافظ الحسابات على تطبيق إجراءات الانذار عندما يلاحظ صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة.

### \*توفير الحماية:

نلاحظ من خلال الجدول أن المستجوبين يرون بأنهم قاموا بتطبيق إجراءات الانذار لأن القوانين توفر لهم الحماية في حالة النزاع مع المؤسسة المعنية. حيث كانت قيمة  $\beta$  موجبة ( $\beta=1.041$ ) بمستوى دلالة إحصائية  $Sig=0.034$ . و من هنا يمكننا قبول الفرضية رقم (21) أي أن عامل توفير الحماية يعد من المتغيرات التي تفسر بشكل موجب قرار محافظ الحسابات.

### \*الرقابة:

بالنسبة لعامل الرقابة من الهيئات المهنية، نلاحظ أن قيمة  $\beta$  كانت سالبة ( $\beta=-2.061$ ) و بمستوى دلالة  $Sig=0.000$  و هو ما يدل على قوة التأثير . و يمكننا قراءة هذه النتيجة بأن عدم توفير الرقابة من الهيئات المهنية يؤثر سلبا على قرار محافظ الحسابات مما يجعله لا يؤدي دوره تجاه المؤسسات التي تواجه صعوبات تهدد استمراريتها. بناء على هذه النتيجة يمكننا قبول الفرضية رقم (22) .

أما العوامل التي تم استبعادها فهي:



### \*اكتمال القوانين:

نلاحظ من الجدول (42)، أن قيمة  $\beta$  بالنسبة لاكتمال القوانين كانت موجبة لكن بمستوى دلالة أكبر من 0.05. نفسر هذه النتيجة بأن المستجوبين لا يرون بأنهم قاموا أم لم يقوموا بتطبيق إجراءات الانذار لأن القوانين مكتملة. بالتالي فإننا نرفض الفرضية رقم (18).

### \*وضوح القوانين:

بالنسبة لعامل وضوح القوانين، نلاحظ أن قيمة  $\beta$  كانت موجبة هي الأخرى لكن بمستوى دلالة Sig=0.260. هذا ما يعني عدم وجود علاقة ارتباط بين متغير وضوح القوانين و احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و هو ما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية رقم (19).

### 2.2.2 الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد

إن العيب الأساسي بالنسبة للانحدار اللوجستي الثنائي البسيط هو أنه يأخذ بعين الاعتبار عنصر واحد فقط لتفسير المتغير التابع. لذلك سنحاول اختبار الفرضيات بالاعتماد على نوع آخر من الانحدار و هو الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد الذي يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر في آن واحد.

### أ. اختبار جودة النموذج:

لاختبار جودة و ملاءمة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد، سنعتمد على اختبارات التمييز Tests de spécification و نوعية التعديل Qualité d'ajustement.

الجدول رقم (43) : تقييم ملائمة النموذج بالنسبة للعوامل

المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة

اختبارات التمييز Tests de spécification			
Sig	Ddl	Khi deux	
0.000	6	41.433	
نوعية التعديل Qualité d'ajustement			
النسبة الصحيحة	R <sup>2</sup> de Nage	R <sup>2</sup> de Cox	-2 Log
88.4	0.349	0.213	121.244

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (44) : تقييم ملائمة النموذج بالنسبة للعوامل

المرتبطة بمكاتب المراجعة

اختبارات التمييز Tests de spécification			
Sig	Ddl	Khi deux	
0.000	10	94.730	
نوعية التعديل Qualité d'ajustement			
النسبة الصحيحة	R <sup>2</sup> de Nage	R <sup>2</sup> de Cox	-2 Log
99.1	0.908	0.587	16.645

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (45) : تقييم ملاءمة النموذج بالنسبة للعوامل

المرتبطة بالإطار القانوني

اختبارات التمييز Tests de spécification			
Sig	Ddl	Khi deux	
0.000	6	51.580	
نوعية التعديل Qualité d'ajustement			
النسبة الصحيحة	R <sup>2</sup> de Nage	R <sup>2</sup> de Cox	-2 Log
85.8	0.602	0.385	56.686

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر لنا الجداول 43، 44 و 45 معطيات للحكم على جودة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد. نلاحظ أن قيمة إحصائية Khi deux كانت بمستوى دلالة أقل من 0.05 و ذلك بالنسبة لكافة المتغيرات التفسيرية. مما يعني أن هناك معامل واحد على الأقل من معاملات المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج غير معدوم. و بالتالي فالنموذج الذي يتضمن المتغيرات المستقلة يفسر بشكل جيد تصنيف حالات تطبيق أو عدم تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص بإمكانية عرقلة استمرارية المؤسسة.

للحكم على القدرة التنبؤية للنموذج، يمكننا الاعتماد على قيمة -2 Log ، حيث إذا كانت قيمة هذه الاحصائية مرتفعة يكون النموذج ضعيف التصنيف أما إذا أخذت هذه الاحصائية قيمة صغيرة ، فإن النموذج يكون قوي التصنيف. من الجداول السابقة، نلاحظ أن قيمة -2Log كانت 121.244 بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة، 16.645 بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة و 56.686 بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني. و هي على العموم قيم ضعيفة مما يدل على قوة النموذج.

النسبة الصحيحة أيضا تسمح لنا بالحكم على جودة النموذج. حيث يفترض أن النموذج قوي عندما يسمح بتصنيف نصف الحالات ( 50%) المثلة للعينة بشكل صحيح. و هذا ما هو سائد بالنسبة للنموذج الحالي. حيث تبين معطيات الجداول أن النسبة الصحيحة تأخذ القيم 88.4 بالنسبة لمتغيرات المؤسسات محل المراجعة، 99.1 بالنسبة لمتغيرات مكاتب المراجعة و 85.8 بالنسبة لمتغيرات الإطار القانوني. و هي قيم تعكس قوة نسبية للنموذج المفسر المقترح.

### ب. نتائج الانحدار الثنائي المتعدد ( الملحق رقم 6 )

كانت النتائج المحصل عليها كما يلي:

#### أولا. اختبار العلاقة مع العوامل المتعلقة بالمؤسسات محل المراجعة

يبين لنا الجدول الآتي نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة محل المراجعة:

الجدول رقم (46) : نتائج الانحدار الثنائي المتعدد بالنسبة للعوامل

المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة

Ex( $\beta$ )	Sig	Df	Wald	S.E	$\beta$	المتغير
1.111	0.828	1	0.047	0.483	0.105	العلاقة مع المؤسسة
1.706	0.293	1	1.108	0.507	0.534	عدد الزبائن
0.111	0.000	1	20.545	0.486	2.203-	شكل المؤسسة
1.404	0.599	1	0.276	0.646	0.339	حجم المؤسسة
1.508	0.386	1	0.751	0.474	0.411	نظام إنتاج المعلومات
3.861	0.007	1	7.108	0.504	1.351	أسباب فشل المؤسسة
1.138	0.846	1	0.038	0.129	0.129	الثابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

على ضوء النتائج المعروضة في الجدول، يمكننا إعطاء العديد من الملاحظات :

- معظم المتغيرات لها تأثير ضعيف على المتغير التابع.
  - المتغيرات التي تفسر بشكل أفضل تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص هي: شكل المؤسسة وأسباب فشل المؤسسة.
  - يبين اختبار Wald أن المتغيرات التي لها دلالة معنوية عند حد 1% هي شكل المؤسسة و المتغيرات التي لها دلالة معنوية عند حد 5% هي أسباب فشل المؤسسة.
- هذه النتائج تدفعنا إلى رفض الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا تؤثر كل العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة على تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار

وإصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة"

و سنحاول فيما يلي التفصيل في هذه النتائج و اختبار الفرضيات لكل متغير على حدى:

### \*العلاقة مع المؤسسة محل المراجعة:

نلاحظ أن هذا المتغير ليس مفسرا لتطبيق محافظ الحسابات إجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة. حيث أن معدل الدلالة الاحصائية  $Sig = 0.828$ . وبالتالي نرفض الفرضية رقم (1) أي أن مدة العلاقة مع المؤسسة محل المراجعة لا تؤثر على قرار محافظ الحسابات الخاص بتطبيق إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص.

### \* عدد الزبائن:

تبين نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد، أن عامل عدد الزبائن ليس مفسرا حيث كان مستوى الدلالة بالنسبة لهذا المتغير  $Sig = 0.293$  و  $\beta = 0.534$ . و بالتالي نستنتج بأن عدد الزبائن لا يفسر لجوء محافظ الحسابات إلى تطبيق إجراءات الانذار عند تهديد استمرارية المؤسسة. من هذا المنطلق، فإننا نرفض الفرضية رقم (2).

### \* شكل المؤسسة:

تبين نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد أن شكل المؤسسة (عمومية أو خاصة) هو عامل مؤثر وبدلالة عند مستوى 1% ( $Sig = 0.000$  و  $\beta = -2.203$ ). بالنسبة لهذا الانحدار نكون قد أثبتنا الفرضية رقم (3) و التي تقضي بوجود تأثير لشكل المؤسسة على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار عندما يتأكد من عدم إمكانية استمرار المؤسسة، حيث كلما كانت المؤسسة عمومية كلما مال محافظو الحسابات إلى غض النظر عن الوضعية الحرجة للمؤسسة.

### \* حجم المؤسسة:

تبين نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد أن حجم المؤسسة ليس من العوامل المفسرة لقرار محافظ الحسابات الإبلاغ بوجود مشاكل تعرقل استمرار المؤسسة. فقد كانت قيمة  $\beta = 0.339$  و مستوى الدلالة المعنوية  $Sig = 0.599$ . و بهذا نرفض الفرضية رقم (4).

### \* نظام إنتاج المعلومات:

## الفصل السادس

بالنسبة لنظام إنتاج المعلومات، يبين لنا الجدول أن قيمة  $\beta$  كانت  $\beta = 0.411$  و مستوى الدلالة المعنوية  $\text{Sig} = 0.386$ . هذه القيم تعني أن هذا العامل لا يفسر تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار أو عدم تطبيقها. و عليه فإننا نرفض الفرضية رقم (5).

### \*أسباب فشل المؤسسة:

من الجدول أعلاه ، نلاحظ أن متغير أسباب فشل المؤسسة يرتبط إيجابا بقرار محافظ الحسابات تطبيق إجراءات الانذار (  $\text{Sig}=0.007$  ) ، أي أن معرفة أسباب فشل المؤسسة من العوامل التي تفسر ميل محافظ الحسابات إلى التبليغ بالتهديد الذي يصيب استمرارية المؤسسة، و هو ما يتوافق مع نص الفرضية رقم (6). و أن وضوح هذه الأسباب تساعد محافظ الحسابات على هذا الأمر 1.642 مرة أكبر مما لو كانت معقدة.

### ثانيا. اختبار العلاقة مع العوامل المتعلقة بمكاتب المراجعة

يبين لنا الجدول الآتي نتائج الانحدار اللوجستي البسيط بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بمكاتب

المراجعة:

## الفصل السادس

الجدول رقم (47): نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد

بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة

Ex( $\beta$ )	Sig	Df	Wald	S.E	$\beta$	المتغير
68.583	0.085	1	2.976	2.451	4.228	المعرفة المسبقة
0.049	0.341	1	0.908	3.175	-3.026	الخبرة
1.051	0.020	1	5.410	2.991	6.958	استعمال أدوات التحليل المالي
0.000	0.031	1	4.663	3.875	-8.367	استعمال الأدوات الإحصائية
23.130	0.159	1	1.983	2.231	3.141	الاعتماد على كل المؤشرات
1.628	0.009	1	6.922	3.686	9.698	تقديم خدمات أخرى
258.283	0.031	1	4.635	2.580	5.554	كفاية الأتعاب
5.831	0.038	1	4.313	4.175	8.671	حرية الاطلاع على الوثائق
0.767	0.894	1	0.018	1.988	-0.266	حرية إجراء الفحوصات
0.066	0.245	1	1.352	2.339	-2.719	ضغط إدارة المؤسسة
0.000	0.007	1	7.263	3.903	-10.517	الثابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

تظهر لنا نتائج الجدول أعلاه، العلاقة بين احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الإنذار عندما يتأكد من إمكانية تعثر المؤسسة، وجملة من العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة و الموزعة إلى عوامل مرتبطة بكفاءة محافظ الحسابات عوامل مرتبطة باستقلالية محافظ الحسابات.



ما يمكن ملاحظته أن العوامل التي تفسر قرار محافظ الحسابات كانت خمسة عوامل هي: الخبرة، استعمال أدوات التحليل المالي، تقديم خدمات أخرى، الأتعاب و ضغط الإدارة.

نلاحظ أيضا أن هذه العوامل موزعة بين كفاءة محافظ الحسابات و استقلالية محافظ الحسابات كما يلي: العوامل التي تعكس كفاءة محافظ الحسابات اثنان و هما: استعمال أدوات التحليل المالي و الاعتماد على كل المؤشرات و العوامل التي تعكس استقلالية محافظ الحسابات كانت ثلاثة و هي: تقديم خدمات أخرى، قيمة الأتعاب و حرية الاطلاع على وثائق المؤسسة.

بناء على هذه النتائج يمكننا رفض الفرضية الرئيسية الثالثة، بمعنى:

"لا تؤثر كل العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة على احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار وإصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة"

و لتوضيح و تحليل النتائج السابقة بشكل أكبر، سنتناول كل متغير على حدى حتى نتمكن من اختبار الفرضيات الفرعية:

### أ- العوامل الممثلة لكفاءة مكتب المراجعة:

\*المعرفة المسبقة بما يجب عمله:

من معطيات الجدول أعلاه، حيث كانت قيمة  $\beta$  موجبة و تساوي 4.228 لكن مستوى الدلالة Sig كان أكبر من 0.05 ( Sig=0.085 ) ، يمكننا أن نستبعد متغير المعرفة المسبقة بما يجب عمله من العوامل التي تؤثر على احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسة المهددة بالفشل. و بالتالي يمكننا رفض الفرضية رقم (7) أي لا وجود لعلاقة سببية بين المعرفة المسبقة بما يجب عمله و قيام محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار.

### \*الخبرة :

بالنسبة لمتغير الخبرة لم تثبت نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد أن هذا العامل يفسر قرار محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة. فقيمة  $\beta$  رغم أنها سالبة و تساوي -3.026- لكن مستوى الدلالة Sig كان أكبر من 0.05 (Sig=0.341). هذه المعطيات تؤدي إلى رفض الفرضية رقم (8) حيث لا يوجد تأثير لعامل الخبرة على إمكانية تطبيق محافظ الحسابات إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة.

### \*استعمال أدوات التحليل المالي:

تبين لنا معطيات الجدول أن عامل استعمال التحليل المالي يؤثر إيجابا على احتمال تطبيق محافظ الحسابات إجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عند وجود صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة. و نفسر هذه النتيجة بكون قيمة  $\beta$  حسب الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد موجبة  $\beta=6.958$  بمستوى دلالة Sig=0.020. و من هنا يمكننا قبول الفرضية رقم (9).

### \*الاعتماد على كل المؤشرات:

بالنسبة لاستعمال كل المؤشرات، نلاحظ أن هذا المتغير ليس له تأثير ذو دلالة على قرار محافظ الحسابات (Sig=0.159,  $\beta=3.141$  أكبر من 0.05). هذه النتيجة تعني رفض الفرضية رقم (10).

### \*استعمال الأدوات الإحصائية:

بالنظر إلى قيمة  $\beta$  و مستوى الدلالة Sig =0.031 ، يمكننا قبول الفرضية رقم (11)، أي أن استعمال الأدوات الإحصائية يعتبر من العوامل المفسرة لإمكانية تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار في الجزائر. و تدل الإشارة السالبة على أن محافظي الحسابات الذين تم استجوابهم صرحوا بأنهم لا يستعملون هذه الأدوات وأن هذا الأمر يؤثر سلبا على قيامهم بدورهم عند تحديد قدرة المؤسسات على الاستمرار.

### II- العوامل الممثلة لاستقلالية مكتب المراجعة:

#### \*تقديم خدمات أخرى:

يظهر من خلال الجدول أن عنصر تقديم الخدمات الأخرى ذو دلالة إحصائية على قرار محافظ الحسابات  $(\beta = 9.698, Sig = 0.009)$ . و هذا يعني أن محافظي الحسابات الذين لا يقدمون خدمات أخرى للمؤسسة محل المراجعة هم الأكثر ميلا إلى تطبيق إجراءات الانذار على هذه المؤسسة عند تعثرها. و هذا ما يؤكد صدق الفرضية رقم (12).

#### \*كفاية الأتعاب:

بالنسبة للأتعاب تؤكد الانحدارات اللوجستية الثنائية المتعددة أنه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لهذا المتغير على قرار محافظ الحسابات  $(\beta = 5.554, Sig = 0.031)$ . هذه النتيجة تتوافق مع الفرضية رقم (13) وبالتالي نؤكد صدق هذه الفرضية.

#### \*الاطلاع على الوثائق

بالنسبة للاطلاع على الوثائق تؤكد الانحدارات اللوجستية الثنائية المتعددة التأثير الموجب ذو الدلالة الاحصائية لهذا المتغير على قرار محافظ الحسابات  $(\beta = 8.671, Sig = 0.038)$ . و بذلك ثبت صحة الفرضية المتعلقة بوجود تأثير لعامل الاطلاع على الوثائق على قرار محافظ الحسابات و التي تحمل رقم (14).

#### \*إجراء الفحوصات

يظهر لنا الجدول أعلاه أن متغير إجراء الفحوصات ليس له دلالة بمعنى أنه ليس له تأثير على قرار محافظ الحسابات  $(\beta = -0.266, Sig = 0.894)$ . هذه النتيجة تتناقض مع الفرضية رقم (15)، و بالتالي يمكننا رفض هذه الفرضية .

#### \*ضغط الإدارة:

## الفصل السادس

ضغط الإدارة لا يظهر بصفته عاملاً مفسراً لقرار محافظ الحسابات وفق اختبار الانحدار اللوجستي المتعدد ( $Sig= 0.245; \beta= 2.719$ ) . و بالتالي الفرضية رقم (16) مرفوضة.

### ثالثاً. اختبار العلاقة مع العوامل المتعلقة بالإطار القانوني

يبين لنا الجدول الآتي نتائج الانحدار اللوجستي المتعدد بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بالإطار القانوني:

### الجدول رقم (48) : نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني

Ex( $\beta$ )	Sig	Df	Wald	S.E	$\beta$	المتغير
21.460	0.011	1	6.507	1.202	3.066	صرامة القوانين
0.220	0.268	1	1.226	1.367	1.513-	اكتمال القوانين
0.473	0.404	1	0.697	0.897	0.749-	وضوح القوانين
46.463	0.010	1	6.555	1.499	3.839	تحديد الاجراءات
6.843	0.043	1	4.087	0.951	1.923	توفير القوانين الحماية اللازمة
0.005	0.001	1	12.038	1.521	5.277-	وجود رقابة من الهيئات المشرفة
1.289	0.623	1	0.241	0.517	0.254	الثابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تبين لنا اختبارات Wald الظاهرة في الجدول أن العوامل التي لها دلالة عند عتبة 1% هي رقابة الهيئات المشرفة و تحديد الاجراءات، و العوامل التي لديها دلالة عند عتبة 5% هي صرامة القوانين و توفير الحماية. أما بالنسبة للعوامل الأخرى: اكتمال القوانين و وضوح القوانين فليس لها دلالة عند هاتين العتبتين.

هذه النتائج تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الرئيسية الرابعة كما يلي:

"لا تؤثر كل العوامل المرتبطة بالإطار القانوني على احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عند تهديد استمرارية المؤسسة"

و لمقارنة هذه النتائج مع الفرضيات الفرعية المرتبطة بالفرضية الرئيسية الرابعة، نورد مايلي:

### \* صرامة القوانين:

وفق الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد كانت قيمة  $\beta$  بالنسبة لمتغير صرامة القوانين موجبة و تساوي 3.066 بمستوى دلالة  $Sig=0.011$ . انطلاقا من هذه المعطيات يمكن اعتبار هذا المتغير من العوامل التي تفسر بشكل موجب قرار محافظ الحسابات حول الاستمرارية. هذه النتيجة تتوافق مع الفرضية رقم (17) و بالتالي تؤكدها.

### \* اكتمال القوانين:

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد تستبعد وجود تأثير ذو دلالة وموجب عند عتبة 5% بين المتغير التابع ( إصدار تقرير حول استمرارية المؤسسة) و عنصر اكتمال القوانين. انطلاقا من هذه النتيجة يمكننا رفض الفرضية رقم (18).

### \* وضوح القوانين:

بالنسبة لمتغير وضوح القوانين، لم تثبت الانحدارات اللوجستية الثنائية المتعددة وجود تأثير لهذا المتغير على قرار محافظ الحسابات. هذه النتيجة تم التوصل إليها بناء على قيمة  $\beta$  و مستوى الدلالة الاحصائية ( $Sig=0.404, \beta=-0.749$ )، و هي بالتالي لا تتوافق مع الفرضية رقم (19) أي وضوح القوانين ليس من العوامل المفسرة لاحتمال إصدار محافظ الحسابات تقرير خاص يفيد بإمكانية عدم استمرارية المؤسسة.

### \* تحديد الاجراءات:

بناء على نتائج الانحدار ، فإن المستجوبين يعتبرون أن تحديد الاجراءات بدقة في القانون الجزائري يعد من العوامل التي ساعدتهم على تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة ( $Sig=0.404, \beta=0.749$ ). من

## الفصل السادس

هنا يمكننا إثبات صدق الفرضية رقم (20) التي تنص على وجود تأثير موجب لمتغير تحديد الإجراءات على حكم محافظ الحسابات بتهديد استمرارية المؤسسات المتعثرة التي تعامل معها.

### \*توفير الحماية:

تبدي لنا معطيات الجدول علاقة التأثير الموجبة ذات الدلالة الاحصائية لعامل حماية القانون لمحافظ الحسابات على دوره تجاه المؤسسات المتعثرة من خلال تطبيق إجراءات الانذار عليها. هذه النتيجة تعكسها قيمة  $\beta$  و  $\text{Sig} (Sig=0.043, \beta=1.923)$ . هذه المعطيات تؤكد صدق الفرضية رقم (21) التي تنص على أن محافظي الحسابات في الجزائر يعتبرون أن توفير القوانين للحماية اللازمة يدعمهم في تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة.

### \*الرقابة:

متغير الرقابة هو الآخر كان ذو دلالة عند عتبة 1%، لكن بشكل سالب ( $\beta=-5.277$ )، وهو ما يعني أن عدم توفر الرقابة من الهيئات المعنية يدفع محافظي الحسابات إلى التفاوض عن تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة. هذه النتيجة تتوافق مع الفرضية رقم (22) من حيث وجود تأثير لعامل الرقابة على المتغير التابع.

### 3.2.2 الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد بطريقة التدرج الأمامي Backward ( الملحق 7 ) :

رغم أننا تحصلنا على نتائج هامة من خلال تطبيق الانحدار اللوجستي المتعدد المباشر، إلا أن تطبيق الانحدار اللوجستي الآلي Automatisée سيسمح لنا بالحصول على نتائج أكثر دقة، لأن هذه الطريقة تسمح

لنا بانتقاء متغيرات محددة لتفسير المتغير التابع حيث تبقي فقط على أفضل المؤشرات التنبؤية ضمن المؤشرات التي يتم إدخالها. في حين أن الانحدارات السابقة تتضمن عددا كبيرا من المتغيرات<sup>1</sup>.

لتطبيق هذه الطريقة باستعمال برنامج *SPSS*، يتم إما اختيار الأسلوب النازل Forward أو الأسلوب الصاعد Backward خطوة بخطوة. في دراستنا هذه، سنقوم بتطبيق الأسلوب الثاني الذي يقوم على إجراء إقصاءات متتابعة للمتغيرات انطلاقا من اختبار Wald.

لتطبيق طريقة Backward يتم اتباع الخطوات التالية:

- بداية التحليل مع مجموع المتغيرات
- تقدير المعلمات من خلال الانحدار اللوجستي
- حصر المعاملات التي تمثل إحصائية Wald الأكثر ضعفا
- مراجعة الدلالة الاحصائية من خلال مقارنة قيمة الاحتمال P للاختبار مع خطر النوع الأول  $\alpha$ . فإذا كانت قيمة P أقل أو يساوي  $\alpha$  يتم الاحتفاظ بالمتغير. أما إذا كانت قيمة P أكبر من  $\alpha$  يتم سحب المتغير من مجموع المتغيرات الحالية. وإذا كان هذا الأخير غير فارغ تنتقل العملية إلى المرحلة الثانية. و في الحالة المعاكسة (المجموع فارغ) يتم إنهاء العملية و لا يتم انتقاء أي متغير. في المرحلة النهائية تكون كل المتغيرات ذات دلالة حسب اختبار Wald.

الجدول الآتية تعرض لنا نتائج الانحدارات اللوجستية التي أجريت بالاعتماد على تحليل Backward

( مراحل الانحدار موضحة في الملحق رقم 7 ):

---

<sup>1</sup> Claire Gillet « L'étude des déterminants de la vérification des informations sociétales dans le contexte français » Thèse de doctorat en sciences de gestion, Institut d'administration des entreprises, Université de Toulouse, 2010, p.320

الجدول رقم(49): نتائج الانحدار اللوجستي بتحليل *Backward*

بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة

المتغير	$\beta$	S.E	Wald	Df	Sig	Exp( $\beta$ )
شكل المؤسسة	-2.182	0.462	22.273	1	0.000	0.113
أسباب الفشل	1.478	0.486	9.253	1	0.002	4.382
الثابت	1.283	0.450	8.127	1	0.004	3.609

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*

نلاحظ من خلال الجدول أن العوامل المفسرة لاحتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار عند تهديد استمرارية المؤسسة هما عاملان فقط. و يتعلق الأمر ب شكل المؤسسة و أسباب فشل المؤسسة. و بالتالي يمكننا رفض الفرضية الرئيسية الثانية. مع قبول الفرضيتين المتفرعتين عن هذه الفرضية رقم 3 و رقم 6 و رفض باقي الفرضيات الفرعية.

الجدول رقم (50) : نتائج الانحدار اللوجستي بتحليل *Backward*

بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة

المتغير	$\beta$	SE	Wald	Df	Sig	Exp( $\beta$ )
التحليل المالي	4.844	1.456	11.076	1	0.001	126.986
الأدوات الاحصائية	-3.511	1.427	6.054	1	0.014	0.030
تقديم الخدمات	6.187	1.869	10.985	1	0.001	486.515
الأتعاب	2.666	1.312	4.129	1	0.042	14.384
الاطلاع على الوثائق	3.825	1.594	5.758	1	0.016	45.855
الثابت	-6.237	1.933	10.407	1	0.001	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*



## الفصل السادس

تظهر لنا معطيات الجدول أعلاه، أن المتغيرات المرتبطة بمكاتب المراجعة و التي تفسر قرار محافظ الحسابات حول إبداء رأي حول قدرة المؤسسة على الاستمرار وفق نموذج *Backward* هي خمسة عوامل إثنان منها تمثل كفاءة محافظ الحسابات ( استعمال التحليل المالي و الأدوات الاحصائية) و ثلاثة منها تمثل استقلالية محافظ الحسابات ( تقديم خدمات أخرى، الأتعاب و حرية الاطلاع على الوثائق). بناء على هذه النتائج يمكننا رفض الفرضية الرئيسية الثالثة مع قبول الفرضيات المتفرعة عن هذه الفرضية و التي تحمل رقم: 9، 11، 12، 13 و 14 و رفض باقي الفرضيات الفرعية.

### الجدول رقم(51) : نتائج الانحدار اللوجستي بتحليل *Backward*

#### بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني

المتغير	$\beta$	S.E	Wald	Df	Sig	Exp( $\beta$ )
صرامة القوانين	1.728	0.739	5.464	1	0.019	5.632
تحديد الإجراءات	2.797	1.130	6.122	1	0.013	16.393
الحماية	1.803	0.969	3.464	1	0.063	6.066
الرقابة	-4.966	1.379	12.966	1	0.000	0.007
الثابت	0.317	0.502	0.399	1	0.528	1.373

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تحليل *Backward* سمح بالإبقاء على أربعة عوامل ضمن الستة عوامل التي تمثل الإطار القانوني: صرامة القوانين، تحديد الإجراءات، توفير الحماية و الرقابة من الهيئات المهنية. هذه المعطيات تدفعنا إلى رفض الفرضية الرئيسية الرابعة مع قبول الفرضيات المتفرعة عنها و التي تحمل رقم 17، 20، 21 و 22 و رفض الفرضيتين المتبقيتين.

و كملاحظة عامة حول نتائج الانحدار اللوجستي بالاعتماد على تحليل *Backward* ، يمكننا القول أنها جاءت مشابهة كثيرا لنتائج الانحدار اللوجستي الشائي المتعدد.

### خلاصة الفصل:

لقد كان الهدف من هذا الفصل من خلال دراسة كمية للمعطيات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان ، هو التعرف على واقع تطبيق محافظ الحسابات في الجزائر لإجراءات الانذار عندما يلاحظ أحداثا من شأنها تهديد استمرارية المؤسسة والعوامل المحددة لقرار محافظ الحسابات في هذا الإطار.

و قد استهلينا الدراسة بمرحلة وصفية كان الغرض منها هو عرض خصائص مفردات العينة التي أجريت عليها الدراسة، و الاحصائيات المتعلقة بالإجابات حول أسئلة الدراسة. هذه المرحلة سمحت لنا بأخذ نظرة عامة حول الاتجاه العام لإجابات المستجوبين.

في المرحلة الثانية قمنا باختبار الفرضيات بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الاحصائية. بالنسبة لمعظم الحالات، فإن النتائج المحصل عليها من خلال التحليل الكمي لم تكن متوافقة مع الفرضيات التي تم وضعها.

# الفصل السابع

### مقدمة :

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو توضيح مختلف العوامل التي تحدد اختيار محافظ الحسابات تطبيق أو عدم تطبيق إجراءات الانذار عندما يلاحظ وجود صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة التي يتعامل معها. و للوصول إلى هذا الهدف قمنا بدراسة كمية لمعطيات تحصلنا عليها من استمارة استبيان تم توجيهها إلى عينة من محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين. و قد تمخض عن هذه الدراسة العديد من الاستنتاجات التي سنحاول تلخيصها وتحليلها في هذا الفصل ثم ندعمها بمجموعة من التوصيات.

لدراسة العناصر السابقة، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: يتم فيه تلخيص النتائج و تحليلها
- المبحث الثاني: يتضمن التوصيات

### المبحث الأول: تلخيص النتائج و تحليلها

في هذا المبحث سنقوم بتلخيص نتائج اختبار الفرضيات و نقوم أيضا بتحليلها على ضوء نتائج الدراسات السابقة و نتائج المقابلات الاستطلاعية. كما سنركز في تفسير و تحليل النتائج بالنسبة للفرضيات الثلاث الأخيرة على نتائج الانحدار الثنائي المتعدد و بطريقة *Backward*.

#### 1. تلخيص و تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة بمدى تطبيق إجراءات الانذار:

لقد بينت نتائج تحليل الاستبيان في جزئه الأول ( المحور الأول)، أن محافظي الحسابات في الجزائر يقومون بتطبيق إجراءات الانذار المتعلقة بالتهديد المحتمل لاستمرارية المؤسسة و معظمهم يقومون بإصدار تقرير خاص مما أكد صحة الفرضية الرئيسية الأولى و الفرضيات الفرعية الثلاث المرتبطة بها. حيث أثبت اختبار T للعينة الواحدة أن معظم محافظي الحسابات الذين تم استجوابهم يطبقون كل إجراءات الانذار بما فيها إصدار التقرير الخاص. هذه النتيجة تأكدت أيضا في الجزء الثاني من الاستبيان و بالتحديد في عدد المؤسسات التي طبقت عليها إجراءات الانذار. فقد بلغت نسبة المؤسسات المتعثرة التي أصدر محافظ الحسابات تقريرا خاصا باحتمال تهديد استمراريتهما حسب تصريجات أفراد العينة 82% من جملة المؤسسات المتعثرة التي تم التعامل معها ، في حين بلغت نسبة المؤسسات المتعثرة التي لم تتلق تقريرا خاصا باحتمال تهديد استمراريتهما حوالي 18%.

هذه النتائج كانت مخالفة نوعا ما لنتائج المقابلة. حيث كان اتجاه إجابات المستجوبين من مستعملي القوائم المالية إلى أن عددا قليلا فقط من محافظي الحسابات يقومون بتطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة. و يعود السبب في هذا من وجهة نظرهم إلى الإهمال و انعدام روح المسؤولية لدى ممارسي المهنة. أما بالنسبة للمهنيين فقد كانت إجاباتهم في نفس الاتجاه. بل لاحظنا أن البعض منهم لا يعرفون شيئا عن إجراءات الانذار و في اعتقادهم أن الوضعية الصعبة للمؤسسة تعني تطبيق المادة 715 مكرر 20 من القانون التجاري، التي تنص على أنه " إذا تم ملاحظة خسائر هامة في الوثائق المحاسبية للشركة، و كانت الأصول الصافية للشركة أقل من ربع رأس المال الاجتماعي للشركة... يمكن لكل من يهمل الأمر أن يطلب حل الشركة ( بمن فيهم محافظ الحسابات)".

و إذا قارنا دراستنا مع معظم الدراسات التي أجريت في الجزائر\* ، نجد أنها نتائجها تتوافق كثيرا مع نتائج هذه الدراسات. فعلى سبيل المثال ، كانت دراستنا متوافقة بشكل كبير مع دراسة "عمر ديلمي" سنة 2008<sup>1</sup>. حيث توصل الباحث إلى أن 89.74% من محافظي الحسابات الذين تم استجوابهم يؤكدون بأنه بإمكان محافظ الحسابات في الجزائر تأكيد فرض الاستمرار من عدمه. من جهتها دراسة خيراني العيد 2013<sup>2</sup> والتي أجريت على 32 محافظ حسابات يتوزعون على عدة ولايات من الوطن، توصلت إلى أن 84.37% من محافظي الحسابات في الجزائر يصادقون بتحفظ عندما يجدون شكاً حول استمرارية المؤسسة.

أما إذا قارنا نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات العربية و الغربية، فإننا نلاحظ أنها تتوافق مع الكثير من الدراسات العربية و تختلف عن الكثير من الدراسات الغربية. فبالنسبة للدراسات العربية مثلا، كانت نتائج دراستنا متوافقة مع دراسة محمد حمدان (1996) و دراسة عاطف عبد الرحمان (1995) و دراسة المومني وشويات (2004). أما بالنسبة للدراسات الغربية فقد كانت النتيجة المتوصل إليها تتعارض مع نتائج معظم هذه الدراسات. حيث أن هذه الأخيرة توصلت إلى أن عددا قليلا من المؤسسات المتعثرة هي التي تتلقى تحفظات من مراجعي الحسابات حول قدرتها على الاستمرار (دراسة Hooi & Barnes (1987)، دراسة Raghunandan & Rama (1994)، دراسة Krishnan & Krishnan (1996)، دراسة Raghunandan et al (2002)، دراسة Vanstraelen (1999)...). ويمكننا تفسير هذا التعارض بالعوامل الآتية:

- التعبير عن تحفظات مراجع الحسابات حول استمرارية المؤسسات في الجزائر لا يكون في التقرير العام على عكس الدول الغربية و يكون فقط من خلال تقرير خاص يتداوله عدد قليل من المستعملين، الأمر الذي يشجع على نحو ما محافظ الحسابات على الإبلاغ بالتهديدات المحتملة\* .

\* هذه الدراسات تناولت موضوع جودة المراجعة في الجزائر بصفة عامة و لم تتخصص بموضوع تقييم محافظ الحسابات لقدرة المؤسسة على الاستمرار أو دوره في التنبؤ بفشل المؤسسات.

<sup>1</sup> عمر ديلمي " أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2009/2008.

<sup>2</sup> خيراني العيد " مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة- دراسة حالة الجزائر- " مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012 / 2013 \*

- ضعف نشاط البورصة في الجزائر . إذ أن تعامل محافظ الحسابات مع مؤسسات مدرجة في البورصة قد يزيد من احتمال تخوفه من إصدار رأي حول تمديد استمرارية المؤسسة نظرا لاتساع نطاق ردود الفعل في هذه الحالة ( رد فعل المتعاملين في السوق المالي).
- اعتماد دراستنا على الاستبيان ( حيث أن من عيوب الاستبيان نقص موضوعية الإجابات).

## 2. تلخيص و تحليل نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بالعوامل المؤثرة :

### 1.2 العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة :

لقد بينت نتائج الانحدار اللوجستي بنوعيه أن العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة في نظر محافظي الحسابات ليس لها في أغلب الحالات تأثير ذو أهمية على قرار محافظ الحسابات بتطبيق إجراءات الانذار عند تعثر المؤسسة. إذ بينت نتائج الانحدار الثنائي البسيط أن العوامل المؤثرة انحصرت في عاملين فقط هما: شكل المؤسسة و أسباب فشل المؤسسة. الأمر نفسه بالنسبة لنتائج الانحدار المتعدد العادي وبتحليل *Backward*، حيث تم استبعاد أربعة عوامل هي: مدة العلاقة مع المؤسسة، عدد الزبائن، حجم المؤسسة و نظام إنتاج المعلومات، و قبول عاملين فقط هما: شكل المؤسسة و أسباب فشل المؤسسة. كما أبرزت نتائج الانحدار الثنائي البسيط قوة تأثير هذين العاملين، حيث كان مستوى الدلالة  $Sig = 0.000$ . في حين كان العامل الأكثر تأثيرا في الانحدار الثنائي المتعدد هو شكل المؤسسة مقارنة بأسباب فشل المؤسسة، فقد كانت قيمة الدلالة الاحصائية بالنسبة للعامل الأول  $Sig = 0.002$  و هي أقل  $0.01$ ، أما العامل الثاني فقد كان مستوى دلالة تأثيره أكبر من  $0.01$  ( $Sig = 0.012$ ). هذه النتائج أدت بنا إلى رفض الفرضية الرئيسية الثانية مع قبول الفرضيتين الفرعيتين الثالثة والسادسة المرتبطتين بهذه الفرضية.

إذا حاولنا تفسير هذه النتيجة على ضوء تصريحات المستجوبين المهنيين في المقابلات، نجد بأنها منطقية إلى حد ما. فبالنسبة لمدة العلاقة مثلا أشار هؤلاء إلى أن هذا العنصر لا يفسر احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار المتعلقة بالاستمرارية من منطلق أن محافظ الحسابات لا يمكنه أن يتعامل مع مؤسسة ما إلا

لتفويض واحد بـ 3 سنوات قابل للتجديد مرة واحدة فقط. وهي مدة قصيرة نوعا ما مما لا يتيح لمحافظ الحسابات بناء علاقة ودية مع المؤسسة محل المراجعة. و مع هذا، فقد بينت بعض الدراسات أن عامل مدة العلاقة مع المؤسسة محل المراجعة، هو عامل مؤثر على أداء محافظ الحسابات في الجزائر. و منها دراسة بومدين (2014)<sup>1</sup> إذ توصلت إلى أن 79% من محافظي الحسابات الذين تم استجوابهم يرون بأن مدة العلاقة مع المؤسسة هي عامل مهم لضمان جودة المراجعة في الجزائر. و في نفس السياق أكدت دراسة أحمد برير (2014)<sup>2</sup> أن معرفة محافظ الحسابات بنشاط المؤسسة محل المراجعة والتي تم قياسها بطول مدة تعامله معها، تساهم في تفعيل عملية المراجعة في الجزائر.

أما بالنسبة لعدد الزبائن، فقد اعتبر المستجوبون من خلال المقابلات أيضا أنها من العوامل غير المؤثرة. و منهم من فسر ذلك بأن حصول محافظ الحسابات على عدد كبير من الزبائن لا يدفعه إلى المغامرة بإصدار رأي بعدم إمكانية استمرارية المؤسسة كما أن عدم حصول محافظ الحسابات على عدد معتبر من الزبائن لا يدفعه إلى التغاضي عن إصدار رأي بعدم إمكانية استمرارية المؤسسة المتعثرة.

بالنسبة لحجم المؤسسة محل المراجعة، كانت نتائج الدراسة متوافقة مع آراء المستجوبين في المقابلة. و في نفس السياق توصلت دراسة محمد بشير غوالي<sup>3</sup> إلى أنه لم يثبت وجود تأثير لحجم المؤسسة المتعامل معها على أداء مراجع الحسابات في الجزائر.

بالنسبة لانتماء المؤسسة إلى القطاع العام و الخاص و درجة تعقيد أسباب فشل المؤسسة ، أشار المستجوبون في المقابلات إلى أنهما من أهم العوامل المؤثرة على دور محافظ الحسابات في التنبؤ بفشل المؤسسة في الجزائر و هو ما أكدته اختبارات الانحدار اللوجستي بأنواعه الثلاثة لإجابات المستجوبين من خلال الاستبيان . و قد فسر المستجوبون ميل محافظ الحسابات إلى تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات العمومية أكثر من الخاصة، بكون

<sup>1</sup> هذه الدراسة هي عبارة عن رسالة دكتوراه بعنوان " Qualité de l'audit légal à la lumière des mécanismes internes de "gouvernance d'entreprise : une lecture théorique et une approche pratique en Algérie" تمت مناقشتها بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان سنة 2014. كان الهدف منها هو فهم آراء محافظي الحسابات و مستخدمي تقارير المراجعة القانونية بخصوص مسألة جودة المراجعة القانونية و العوامل المؤثرة فيها من جهة، و من جهة أخرى اختبار ردود فعلهم حول توقعات مستخدمي تقارير المراجعة القانونية و العوامل التي تساعد في نجاح مهمة المراجعة القانونية.

<sup>2</sup> أحمد برير " جودة المراجعة مدخلا لتضيق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و مراجعي الحسابات - حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013/2014.

<sup>3</sup> محمد بشير غوالي " دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية-دراسة حالة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولايات الجنوب الشرقي الجزائري" مجلة الباحث، العدد 12، 2013، صص.138/129.



محافظي الحسابات لا ينتظرون أي ردة فعل إيجابية تجاه إجراءات الانذار التي يقومون بها، كما أنهم على دراية تامة بأن مؤسسات القطاع العام المتعثرة سيتم في النهاية إنقاذها من طرف الحكومة. من جانب آخر، نجد أن النتيجة المتوصل إليها توافقت مع دراسة خيراني العيد (2013) الذي وجد بأن 65.63% من محافظي الحسابات المستجوبين صرحوا بأنه تواجههم صعوبات جمة في أداء مهامهم في القطاع العام.

أما بالمقارنة مع الدراسات العربية و الغربية، فنلاحظ متغير الشكل القانوني للمؤسسة ( عامة أو خاصة) لم يدرج في الدراسات الغربية نظرا لكون الدول التي ينتمي إليها أصحاب هذه الدراسات دول رأسمالية و تركز على المؤسسات المدرجة في البورصة. أما الدراسات في الدول الأخرى بما فيها الدراسات العربية فهي في معظمها تقوم في وضع فرضياتها على نتائج الدراسات الغربية لا على استطلاع الواقع. في حين أن معظم هذه الدول كانت تبني النهج الاشتراكي و مازالت فيها الكثير من المؤسسات ذات الطابع العام التي تدعمها الدولة مما قد يجعل محافظ الحسابات يتصرف إزاءها بشكل مختلف عن المؤسسات الخاصة.

بالنسبة لعنصر فعالية نظام المعلومات، و رغم أن نتائج الدراسة أكدت أن كون نظام إنتاج المعلومات فعال أو غير فعال في المؤسسة محل المراجعة لا يفسر تطبيق أو عدم تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات المؤسسة عند تهديد استمرارية المؤسسة، إلا أن المستجوبين المهنيين في المقابلة أشاروا إلى أهمية هذا العنصر في تفعيل دور محافظ الحسابات. حيث أنه يساعد على اكتشاف الصعوبات و التأكد من شكوك محافظ الحسابات في الوقت المناسب.

إذا قارنا نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة بالنسبة لتأثير العوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة بشكل عام، نجد أنها جاءت متقاربة مع البعض و مختلفة عن البعض الآخر من هذه الدراسات. فبالنسبة لمدة العلاقة و حجم المؤسسة كانت نتائج الدراسة مختلفة عن دراسة *Bertin* (2001) أما بالنسبة لعدد الزبائن ونظام إنتاج المعلومات فقد كانت متوافقة معها .

### 2.2 العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة :

لقد سمحت النتائج خاصة في الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط ، بملاحظة وجود تأثير هام للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة بشقيها: العوامل المرتبطة بكفاءة المكتب و العوامل المرتبطة باستقلالية المكتب، على احتمال تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار و إصدار تقرير خاص عندما تتعرض المؤسسة لصعوبات تهدد استمراريتها. حيث كانت كل العوامل تفسر رأي محافظ الحسابات حول استمرارية المؤسسة ما عدا عنصر استعمال الأدوات الاحصائية.

بالنسبة للعوامل التي كان لها تأثير أكثر من غيرها، فقد كانت بالنسبة للعوامل المرتبطة بكفاءة مكتب المراجعة: المعرفة، الخبرة و استعمال أدوات التحليل المالي. أما بالنسبة للعوامل المرتبطة باستقلالية مكتب المراجعة فهي: تقديم خدمات أخرى و حرية الاطلاع على الوثائق. حيث كان مستوى الدلالة لهذه العناصر  $Sig = 0.000$ . هذه النتائج جعلتنا نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة لكنها أكدت صحة كل الفرضيات المرتبطة بها ماعدا الفرضية 11 المتعلقة باستعمال الأدوات الاحصائية.

النتائج التي تحصلنا عليها تتوافق مع الكثير من الدراسات السابقة العربية و كذلك الغربية و أيضا تلك التي أجريت في الجزائر و تناولت موضوع جودة خدمات المراجعة في الجزائر بصفة عامة. إذ أن معظم هذه الدراسات تؤكد بأن عاملي الاستقلالية و الكفاءة هما الأكثر تحكما في جودة خدمات المراجعة و مهام مراجع الحسابات بما فيها الحكم بعدم إمكانية استمرار المؤسسة. فعلى صعيد الدراسات الغربية و العربية، كانت نتائج دراستنا متوافقة مع الدراسات الآتية ( Barbadillo et al (2003)، (Mckeown et al (1991)، (Vanstraelen (1999)) و خاصة فيما يتعلق بتأثير استقلالية مراجع الحسابات.

بالنسبة للانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد سواء العادي أو بطريقة *Backward* ، بينت الاختبارات أن المتغيرات المرتبطة بمكتب المراجعة ليس لها في معظم الحالات تأثير ذو أهمية على رأي محافظ الحسابات. حيث تم استبعاد ستة عوامل ( المعرفة، الخبرة، الاعتماد على كل المؤشرات و هي من عوامل الكفاءة، حرية إجراء الفحوصات، و ضغط الإدارة و هي من عناصر الاستقلالية ) و الإبقاء على خمسة فقط (استعمال الأدوات الاحصائية و استعمال التحليل المالي و هما عنصران من عناصر الكفاءة، و تقديم خدمات أخرى، كفاية الأتعاب و حرية الاطلاع على الوثائق و هي من عناصر الاستقلالية). هذه النتائج سمحت لنا برفض الفرضية الرئيسية الثالثة مع قبول الفرضيات 9، 11، 13، 12 و 14.

سنحاول الآن إعطاء تفسير مقبول لهذه النتائج، بالرجوع إلى نتائج المقابلة مع إدراج بعض الدراسات التي تمت في الجزائر و تناولت موضوع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر بصفة عامة كما سبق و أشرنا. فبالنسبة لعامل الخبرة، رغم أن اختبارات الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد أثبتت أن هذا المتغير لا يؤثر على قرار محافظ الحسابات من وجهة نظر المستجوبين في الاستبيان، إلا أن المستجوبين المهنيين في المقابلة أكدوا بأن عامل الخبرة مهم جدا لأنه يسمح لمحافظ الحسابات بمعرفة مهامه و أدواره بشكل أفضل و بالتالي التصرف بالشكل المطلوب إزاء الصعوبات التي تواجه المؤسسة المهددة بالفشل. ما يؤكد وجهة نظر المستجوبين في المقابلة أن عينة الدراسة كان معظم أفرادها لهم عدد سنوات خبرة كبير نوعا ( أكثر من 75% من المستجوبين لديهم خبرة تفوق 10 سنوات)، مما يسمح لنا باستنتاج أن عدد سنوات الخبرة له تأثير على اتجاه محافظي الحسابات في الجزائر نحو تطبيق إجراءات الانذار بالنسبة للمؤسسات المتعثرة. هذه النتيجة تتوافق مع نتائج الكثير من الدراسات التي أثبتت أن عدد سنوات الخبرة محدد هام لجودة رأي محافظ الحسابات في الجزائر (من بينها دراسة بومدين التي توصلت إلى أن 81.41% من محافظي الحسابات المستجوبين يعتقدون أن عدد سنوات الخبرة هو عامل جد مهم لتحقيق جودة المراجعة في الجزائر).

أما بالنسبة لعلاقة التأثير الموجبة لاستعمال التحليل المالي على رأي محافظ الحسابات حول الاستمرارية، فيمكن تفسيرها بأن المؤشرات التي يعتمد عليها المراجعون في إدراك وضعية المؤسسة و تأكيد الشكوك حول تحديد استمراريته هي في الغالب مؤشرات مالية، و بالتالي فإن استعمال التحليل المالي لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق مثل هذه المهمة. و هو ما أكدته لنا محافظو الحسابات و الخبراء المحاسبون الذين استجوبناهم في المقابلات. مع أن العديد من الدراسات أكدت ضعف استعمال أدوات التحليل المالي من قبل محافظي الحسابات في الجزائر ( دراسة عمر ديلمي 2016<sup>1</sup>).

بالنسبة لاستعمال الأدوات الإحصائية، فلم يكن من العوامل المفسرة لقرار محافظ الحسابات وفق نتائج الاختبار اللوجستي الثنائي البسيط. و قد أشار المهنيون الذين استجوبناهم في المقابلات إلى أن محافظي الحسابات لا يستعملون الأدوات الإحصائية إلا بشكل نادر في مهامهم و من ضمنها التأكد من شكوكهم حول تحديد استمرارية المؤسسة لأن معظمهم لا يتحكمون في هذه الأدوات. و أن هذا الأمر لا يمكن أن يفسر تطبيقهم أو

<sup>1</sup> عمر ديلمي " نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية-دراسة حالة الجزائر- " رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2016/2017.

## الفصل السابع

عدم تطبيقهم لإجراءات الانذار. إلا أن نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد بالطريقتين العادية و Backward، أظهرت وجود تأثير سلبي لهذا المتغير على قرار محافظ الحسابات بمعنى أن عدم استعمال محافظ الحسابات للأدوات الاحصائية يؤدي إلى عدم تمكنه من تطبيق إجراءات الانذار. هذه النتيجة رغم أنها تتناقض مع تصريحات المستجوبين في المقابلات، إلا أنها تتوافق مع بعض الدراسات العربية و الغربية و منها دراسة Koh, Nirosh Kuruppu & N. Sormunan, T. Laitinen (1991) و (2012) و H. and R. Brown (1991) و دراسة عبد الرحمان (1995) التي أثبتت فعالية النماذج الاحصائية في مساعدة مراجع الحسابات على التأكد من تحقق فرض الاستمرارية. لكنها أيضا تتناقض مع بعضها الآخر خاصة في الدول العربية مثل دراسة حمدان (1996) التي توصلت إلى أن مراجعي الحسابات في الأردن غير مقتنعين باستخدام نماذج التنبؤ بسبب عدم ملاءمتها للواقع الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير تقديم خدمات أخرى، كانت النتائج المتوصل إليها متوافقة مع آراء المستجوبين في المقابلة مع المهنيين. كما أنها كانت أيضا متوافقة مع دراسة سايح فايز (2015)<sup>1</sup>، حيث توصل الباحث إلى أن غالبية مكاتب المراجعة في الجزائر تلجأ إلى تقديم خدمات إضافية للزبائن تتعلق خاصة بتسوية الحسابات الضريبية. و أن هذه الخدمات أصبحت تشكل أساس عملية المراجعة و ذلك يتعارض مع المهمة الأساسية لهذه المكاتب مما يؤثر على استقلاليتها.

بالنسبة لمتغير الأتعاب، نلاحظ أن نتائج الانحدار الثنائي بالطرق الثلاث المتعدد أثبتت تأثيره على قرار محافظ الحسابات. هذه النتائج كانت متوافقة مع آراء معظم المهنيين الذين استجوبناهم في المقابلات و الذين أبدوا موافقة شديدة بأن عدم كفاية الأتعاب يعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر سلبا على أداء محافظ الحسابات بصفة عامة. حيث اعتبروا بأن القانون لا يضمن مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لمحافظي الحسابات في الحصول على زبائن، كما أن تحديد الأتعاب لا يقوم على معايير صارمة و مضبوطة و لا يتم تحديثها وفق الظروف الاقتصادية السائدة.

من جهتها، غالبا ما تثير الدراسات التي تتناول جودة المراجعة في الجزائر موضوع الأتعاب نظرا لحساسية محافظي الحسابات لهذا المتغير. و غالبا ما تتوصل هذه الدراسات إلى عدم كفاية هذه الأتعاب و تأثيرها سلبا عل

<sup>1</sup> سايح فايز، مرجع سبق ذكره.

أداء محافظ الحسابات. من بين هذه الدراسات نجد دراسة بومدين ( 2014) التي توصل فيها الباحث إلى أن قيمة الأتعاب من العوامل التي لها تأثير هام على جودة المراجعة في الجزائر و أن % 41 من المستجوبين فقط كانوا موافقين على كفايتها في الجزائر. دراسة أحمد بربر ( 2014) هي الأخرى توصلت إلى أن الأتعاب التي يتلقاها محافظو الحسابات في الجزائر لا تتناسب مع الوقت و الجهد المبذول مما يؤثر سلبا على أداء المهام، حيث أجاب %87.50 من محافظي الحسابات في الجزائر بعدم كفاية الأتعاب و أجاب %93.75 منهم بأن هذا الأمر له أثر سلبي على مهام محافظ الحسابات. كذلك دراسة عمر ديلمي (2016) توصلت إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة يرون بأن أتعاب المراجعين في الجزائر لا تتناسب مع حجم المهام التي يؤديونها و المسؤوليات التي يتحملونها.

### 3.2 العوامل المرتبطة بالإطار القانوني:

لقد أثبتت نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط أهمية بعض عناصر الإطار القانوني في تفسير أداء محافظ الحسابات لدوره تجاه المؤسسات المتعثرة و المتمثل في التبليغ المبكر بالصعوبات التي تهدد استمراريتها. فمعظم العوامل الممثلة لهذا الإطار كانت مؤثرة و بدلالة متفاوتة. و تتمثل هذه العوامل في: صرامة القوانين، تحديد الإجراءات، توفير الحماية و رقابة الهيئات المهنية. و مادام أن هذا الانحدار لم يثبت تأثير كل العوامل المرتبطة بالإطار القانوني فقد توصلنا إلى رفض الفرضية الرئيسية الرابعة مع قبول الفرضيات 17، 20، 21 و 22.

الانحدارات المتعددة أثبتت هي الأخرى أهمية الإطار القانوني في تفسير قرار محافظ الحسابات تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة. و كانت العوامل المؤثرة هي نفسها التي تم التوصل إليها في الانحدار الثنائي البسيط لكن بمستويات دلالة مختلفة. حيث تبين النتائج أن متغير رقابة الهيئات المعنية هو الأقوى تأثيرا بمستوى دلالة 0.001، لكن في اتجاه سالب مما يعني عدم توفر هذا العنصر حسب آراء محافظي الحسابات الذين تم استجوابهم الأمر الذي يدفع محافظ الحسابات إلى التغاضي عن تطبيق إجراءات الانذار عندما يلاحظ وجود صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة.

أما بالنسبة للمستجوبين من خلال المقابلات، فقد كانت إجابات المهنيين في نفس اتجاه المستجوبين عن طريق الاستبيان. حيث أن غالبيتهم يرون بأن القوانين صارمة و أن الاجراءات التي يتبعها محافظ الحسابات محددة بعناية) غير أن الاجراءات التي يقصدونها هي تلك التي ينص عليها القانون التجاري أما نص القرار رقم 30 الصادر بتاريخ 24 جوان 2014 المتعلق بتحديد محتوى تقارير محافظ الحسابات بما فيها التقرير الخاص حول الاستمرارية و الذي يحدد الاجراءات التي يتبعها محافظ الحسابات عندما يلاحظ وجود صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة، فقد كانوا يجهلون). كما كانوا يجمعون على غياب الرقابة من الهيئات المشرفة على المهنة و التي لا يتعدى دورها الإشراف على المهنة من حيث تعيين المحافظين و تكوينهم، و يعتبرونها سببا رئيسيا في عدم احترام محافظي الحسابات لمهامهم و أدوارهم). و في هذا الصدد تساءلنا عن دور لجنة مراقبة الجودة التي تم إحداثها ضمن مجلس المحاسبة، فكانت ردود المستجوبين بأن هذه اللجنة لا تزال فتية و لا بد من وقت للحكم عليها. من جانبها، بينت بعض الدراسات التي أجريت في الجزائر أن الإطار القانوني الجيد و الرقابة على أداء مراجع الحسابات يعد من أهم العناصر المحددة لجودة أحكامه. و من الدراسات التي تؤيد النتائج المحصل عليها بالنسبة للإطار القانوني ككل نجد دراسة " خيراني العيد ( 2013) التي توصلت إلى نتيجة مماثلة بالنسبة لتحديد الاجراءات، حيث أكد محافظو الحسابات الذين تم استجوابهم في الدراسة أن القوانين و التشريعات في الجزائر واضحة و الاجراءات التي يتبعها محافظ الحسابات في أداء مهامه واضحة و محددة مما يؤثر إيجابا على أداء هذا الأخير.

بالنسبة للرقابة من الهيئات المهنية و على عكس الدراسة السابقة، جاءت نتائج دراسة أحمد برير (2014) مخالفة لنتائج دراستنا، حيث أكد المستجوبون أن المنظمات المهنية في الجزائر تراقب عمل محافظي الحسابات و تفرض عليهم عقوبات عند مخالفتهم للقوانين و معايير جودة المراجعة.

الجدولان الآتيان يلخصان لنا النتائج السابقة. حيث نعرض في العمود الأول من كل جدول المتغيرات المفسرة، و في العمود الثاني الفرضيات الموضوعية ثم نتيجة اختبار هذه الفرضيات عن طريق الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط و الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد في العمودين الثالث و الرابع، و أخيرا نتائج المقارنة بين نوعي الانحدار اللوجستي في العمود الخامس:

**الجدول رقم(52) : ملخص نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط**

## الفصل السابع

### و المتعدد و المقارنة بينهما

النتائج	الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد	الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط	الفرضيات	المتغير
لم يتم إثبات الفرضية بالنسبة للأسلوبين	ليس كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	تؤثر كل العوامل	العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة
فرضية غير مثبتة في الأسلوبين	غير مؤثر	غير مؤثر	يؤثر سلبا	مدة العلاقة مع المؤسسة
فرضية غير مثبتة في الأسلوبين	غير مؤثر	غير مؤثر	يؤثر بالإيجاب	عدد الزبائن
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر سلبا	شكل المؤسسة
فرضية غير مثبتة في الأسلوبين	غير مؤثر	غير مؤثر	يؤثر سلبا	حجم المؤسسة
فرضية غير مثبتة في الأسلوبين	غير مؤثر	غير مؤثر	يؤثر بالإيجاب	نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	أسباب فشل المؤسسة
فرضية مرفوضة في الأسلوبين	ليس كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	تؤثر كل العوامل	العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة
فرضية مرفوضة في الأسلوبين	ليس كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	تؤثر كل العوامل	كفاءة المكتب
هناك اختلاف بين الأسلوبين	غير مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	معرفة ما يجب عمله
هناك اختلاف بين الأسلوبين	غير مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	الخبرة
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	استعمال التحليل المالي
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	غير مؤثر	يؤثر سلبا	استعمال الأدوات الاحصائية
فرضية مثبتة في الأسلوبين	غير مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	المؤشرات المعتمدة
هناك اختلاف بين	ليس كل العوامل لها	كل العوامل لها تأثير	تؤثر كل العوامل	استقلالية المكتب

## الفصل السابع

الأسلوبين	تأثير			
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر سلبا	تقديم خدمات أخرى
هناك اختلاف بين الأسلوبين	غير مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	الأتعاب
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	حرية الاطلاع على الوثائق
هناك اختلاف بين الأسلوبين	غير مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	حرية إجراء الفحوصات
هناك اختلاف بين الأسلوبين	غير مؤثر	مؤثر	يؤثر سلبا	ضغط الإدارة
<b>فرضية غير مثبتة في الأسلوبين</b>	<b>ليس كل العوامل لها تأثير</b>	<b>ليس كل العوامل لها تأثير</b>	<b>تؤثر كل العوامل</b>	<b>العوامل المرتبطة بالإطار القانوني</b>
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	صرامة القوانين
فرضية غير مثبتة في الأسلوبين	غير مؤثر	غير مؤثر	يؤثر بالإيجاب	اكتمال القوانين
فرضية غير مثبتة في الأسلوبين	غير مؤثر	غير مؤثر	يؤثر بالإيجاب	وضوح القوانين
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	تحديد الاجراءات
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر بالإيجاب	توفير الحماية
فرضية مثبتة في الأسلوبين	مؤثر	مؤثر	يؤثر سلبا	الرقابة من الهيئات المهنية

المصدر: من إعداد الطالبة

الجدول رقم (53) : ملخص نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط

و المتعدد بطريقة Backward و المقارنة بينهما

النتائج	الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد Backward	الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط	الفرضيات	المتغير
لم يتم إثبات الفرضية بالنسبة للأسلوبين	ليس كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	تؤثر كل العوامل	العوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة



## الفصل السابع

مدة العلاقة مع المؤسسة	يؤثر سلبا	غير مؤثر	غير مؤثر	فرضية غير مثبتة في الأسلوبين
عدد الزبائن	يؤثر بالإيجاب	غير مؤثر	غير مؤثر	فرضية غير مثبتة في الأسلوبين
شكل المؤسسة	يؤثر سلبا	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
حجم المؤسسة	يؤثر سلبا	غير مؤثر	غير مؤثر	فرضية غير مثبتة في الأسلوبين
نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة	يؤثر بالإيجاب	غير مؤثر	غير مؤثر	فرضية غير مثبتة في الأسلوبين
أسباب فشل المؤسسة	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة	تؤثر كل العوامل	ليس كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	فرضية مرفوضة في الأسلوبين
كفاءة المكتب	تؤثر كل العوامل	ليس كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	فرضية مرفوضة في الأسلوبين
معرفة ما يجب عمله	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	غير مؤثر	هناك اختلاف بين الأسلوبين
الخبرة	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	غير مؤثر	هناك اختلاف بين الأسلوبين
استعمال التحليل المالي	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
استعمال الأدوات الاحصائية	يؤثر سلبا	غير مؤثر	مؤثر	هناك اختلاف بين الأسلوبين
المؤشرات المعتمدة	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	غير مؤثر	هناك اختلاف بين الأسلوبين
استقلالية المكتب	تؤثر كل العوامل	كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	هناك اختلاف بين الأسلوبين
تقديم خدمات أخرى	يؤثر سلبا	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
الأتعاب	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
حرية الاطلاع على الوثائق	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
حرية إجراء الفحوصات	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	غير مؤثر	هناك اختلاف بين الأسلوبين
ضغط الإدارة	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	غير مؤثر	هناك اختلاف بين الأسلوبين

## الفصل السابع

العوامل المرتبطة بالإطار القانوني	تؤثر كل العوامل	ليس كل العوامل لها تأثير	ليس كل العوامل لها تأثير	فرضية غير مثبتة في الأسلوبين
صرامة القوانين	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
اكتمال القوانين	يؤثر بالإيجاب	غير مؤثر	غير مؤثر	فرضية غير مثبتة في الأسلوبين
وضوح القوانين	يؤثر بالإيجاب	غير مؤثر	غير مؤثر	فرضية غير مثبتة في الأسلوبين
تحديد الاجراءات	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
توفير الحماية	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين
الرقابة من الهيئات المهنية	يؤثر بالإيجاب	مؤثر	مؤثر	فرضية مثبتة في الأسلوبين

المصدر: من إعداد الطالبة

### المبحث الثاني: التوصيات المقترحة بناء على النتائج المحصل عليها

إن النتائج التي تحصلنا عليها في الجزء الثاني من الدراسة، مكنتنا من أخذ العديد من الملاحظات حول واقع ممارسة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر بشكل عام و مهام محافظ الحسابات المتعلقة بتطبيق إجراءات الانذار عند التهديد المحتمل لاستمرارية المؤسسة. سنقوم في هذا المبحث بتلخيص أهم الملاحظات و إعطاء توصيات بناء على هذه الملاحظات.

#### 1. ضرورة إصلاح الإطار القانوني:

لقد بينت لنا دراسة الإطار القانوني المنظم لدور محافظي الحسابات في التنبؤ بتعثر المؤسسة في الجزائر، وكذا تصريحات المستجوبين في المقابلات، أن هذا الإطار تكتنفه العديد من الثغرات والنقائص. هذه النقائص تتمثل بالتحديد في:

- لا يتم إرفاق محتوى التقرير الخاص كفقرة إيضاحية بالتقرير العام مما يحد من دور محافظ الحسابات في الكشف عن الصعوبات التي تهدد المؤسسة.
- التقرير الخاص يبقى في المؤسسة حيث لا يوجه إلا للجمعية المساهمين و إدارة المؤسسة . ففي فرنسا مثلا توجه نسخة من التقرير الخاص إلى رئيس المحكمة.
- بطء المدة المستغرقة في إجراءات الانذار. إذ نلاحظ مثلا أن المشرع الجزائري لم يحدد مهلة معينة لمحافظ الحسابات لكي يعلم إدارة المؤسسة على عكس ما هو معمول به في الدول المجاورة. فعلى سبيل المثال في المغرب إعلام الإدارة لا بد أن يتم في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام.
- عدم وجود معايير للممارسة المهنية المتعلقة بدور محافظ الحسابات في تقييم استمرارية المؤسسة. إذ أن المعايير التي تم إصدارها سنة 2016 تضمنت فقط أربعة معايير هي: المعيار رقم 210 اتفاق حول أحكام مهام المراجعة، المعيار رقم 505 التأكيدات الخارجية، المعيار رقم 560 الأحداث اللاحقة و المعيار رقم 580 التصريحات الكتابية.
- عدم وضوح القانون فيما يتعلق بالشركات المعنية بإجراءات الانذار. إذ أن القانون التجاري اختص فقط شركات الأسهم بهذه الإجراءات. كما أن القرار رقم 30 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 24 جوان 2013 و الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات أشار فقط إلى تطبيق الإجراءات الواردة في القانون التجاري و لم يشر صراحة إلى إمكانية تطبيقها على باقي أنواع الشركات التي يمكن أن يتعامل معها محافظ الحسابات.
- عدم وجود صيغة متعارف عليها للتقرير الخاص و لا شكل الرد من إدارة المؤسسة.
- ضعف الرقابة و الاشراف على أعمال محافظ الحسابات من قبل الهيئات المهنية و عدم حرصها على تطبيق النصوص القانونية بسبب تداخل الصلاحيات بين مختلف هذه الهيئات ( المجلس الوطني للمحاسبة، المصنف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات).

بناء على هذه النقائص نورد الاقتراحات الآتية:

- تعميم الفائدة من حكم محافظ الحسابات على إمكانية تهديد استمرارية المؤسسة من خلال توسيع مجال نشر التقرير الخاص.
- توحيد الصيغة التي يكون بها التقرير الخاص حول استمرارية الاستغلال و تحديد محتواه بشكل دقيق.
- تحديد الشكل الذي يكون به رد إدارة المؤسسة عن استفسارات محافظ الحسابات.
- لزيادة فرص نجاح إجراءات الانذار، من الأفضل تحديد آجال مناسبة خاصة بالنسبة للمراحل الحرجة.
- تجنب التداخل بين القوانين ( المادة 715 مكرر 11 و المادة 715 مكرر 20 من القانون التجاري مثلا).
- إتمام المعايير المهنية الجزائرية للمراجعة الصادرة سنة 2016، بمعيار يضم مبدأ الاستمرارية يتم فيه تكييف المعيار الدولي 570 مع البيئة الجزائرية بهدف زيادة اطلاع محافظي الحسابات على دورهم المتعلق بتقييم استمرارية الاستغلال.

### 2. استعمال الأدوات الاحصائية و الاعتماد على كل المؤشرات :

رغم أن معظم المستجوبين أدلوا بأنهم قاموا بتطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة التي تعاملوا معها و ساعدهم على ذلك اعتمادهم على كل المؤشرا و استعمالهم لأدوات التحليل المالي ، إلا أنه توضح لنا من خلال محادثتنا لبعض المهنيين أن محافظي الحسابات يعتمدون في الغالب على المؤشرات المالية و عند بروز هذه المؤشرات تكون المؤسسة على حافة الفشل. كما أن استعمال التحليل المالي يتميز بمحدوديته و يكون في المراحل الأخيرة.

بناء على هذه الملاحظات، نقترح ما يلي:

- يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات التي قد تشير إلى تهديد استمرارية المؤسسة، لأن الاعتماد على المؤشرات المالية وحدها قد يكون في فترة تكون فيها وضعية المؤسسة قد تأزمت أكثر.

- تشجيع محافظ الحسابات على استعمال التحليل المالي و الأساليب الاحصائية التي تزيد من دقة حكم محافظ الحسابات بشكل كبير و يجنبه التسرع، و ذلك من خلال ضمان التكوين المناسب .

### 3.مراجعة مدة الوكالة Le mandat التي يتعامل خلالها محافظ الحسابات مع المؤسسة :

رغم أن المدة التي حددها المشرع الجزائري للوكالة ربما قد تساهم في التخفيف من احتمال تولد علاقة ودية بين محافظ الحسابات و إدارة المؤسسة، إلا أنه في نظرنا هذه المدة مبالغ فيها نوعا ما. فمدة ثلاث سنوات للتفويض الواحد قد لا تكفي لحصول محافظ الحسابات على صورة حقيقية عن وضعية المؤسسة و اكتشاف الصعوبات التي قد تهدد استمرارية المؤسسة و الابلاغ عنها. من جهة أخرى قد تزيد من إمكانية وضع محافظ الحسابات أمام ضغط إدارة المؤسسة عند تجديد وكالته مما قد يؤثر على استقلاليتها في أداء مهامه. لذلك نقترح إعادة النظر في هذه المدة بحيث تكون 6 سنوات قابلة للتجديد مثلا.

### 4. تفعيل نشاط البورصة :

إن وجود بورصة نشيطة من شأنه أن يحفز المنافسة بين مكاتب المراجعة و يشجع محافظي الحسابات على توفير المعلومات بكل شفافية و التعبير بصفة موضوعية عن وضعية المؤسسة و بالتالي أداء دوره في التنبؤ بفشل المؤسسات. و طبقا للنظام رقم 200-02 المؤرخ في 20 جانفي 2000 ، فإن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر يتعين عليها نشر كشفها المالية السنوية و السداسية و كذا رأي محافظ أو محافظي الحسابات في صحة هذه الكشوف و انتظامها، كما يتعين عليها إعلام الجمهور بكل معلومة مهمة أو حدث قد يؤثر في النشاط أو الوضعية المالية للشركة.

لكن واقع بورصة الجزائر يعكس ضعف نشاط هذه الأخيرة بسبب نقص عدد المؤسسات المدرجة الذي لا يتجاوز 4 مؤسسات و هي في معظمها مؤسسات عمومية، بالإضافة إلى ضعف حجم التعاملات اليومية. هذا

الواقع يؤثر سلبا على مهنة محافظة الحسابات في الجزائر من حيث ضعف دور محافظ الحسابات واقتصراره على حماية الأصول واكتشاف حالات الغش والتلاعب.

لذا من الضروري على الجهات المعنية العمل قدر الإمكان لتنشيط بورصة الجزائر و تشجيع المؤسسات والمستثمرين على التعامل من خلالها، مما سيؤدي حتما إلى تفعيل دور محافظ الحسابات من خلال مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بزيادة شفافية و مصداقية المعلومات المحاسبية و توفير معلومات حول وضعية المؤسسة و كل ما يهدد استمراريتها.

### 5. تفعيل دور محافظ الحسابات في المؤسسات الاقتصادية العمومية:

إن نشر ثقافة المراجعة و إبراز أهميتها في القطاع الاقتصادي العام يسمح بزرع روح المسؤولية لدى المسيرين ومحافظي الحسابات على حد سواء. خاصة و أن المؤسسات العمومية قد تكون أكثر عرضة للتعثّر بسبب رداءة التسيير بالدرجة الأولى.

### 6. مراجعة سلم الأتعاب لضمان استقلالية المراجعين:

إن مستوى الأتعاب التي يحصل عليها مراجعو الحسابات غالبا ما يعتبرها المهنيون و الأكاديميون عائقا أمام ضمان استقلالية هؤلاء المراجعين. لذا نقترح أن:

- يكون سلم الأتعاب مناسبا، بحيث يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص للحصول على زبائن. مع ضرورة وضع معايير تنظم كيفية إعداد دفتر الشروط مع ضبط عتبة للأتعاب وفقا للحجم و الأهمية يتم تحديثها بشكل سنوي. كل ذلك من أجل ضمان استقلالية محافظي الحسابات و تجنب المنافسة غير الشريفة بين مكاتب المراجعة.

- يمكن أن نضيف إلى هذا الاقتراح فرض نشر الأتعاب التي يتحصل عليها مكتب المراجعة لضمان الشفافية و تسهيل عملية الرقابة.

### 7. تفعيل الرقابة على مهنة محافظة الحسابات

- إن ضعف الرقابة من طرف الهيئات المهنية على أداء محافضي في الحسابات، يدفعنا إلى اقتراح ما يلي:
- إنشاء غرفة للانضباط يكون أعضاؤها من سلك القضاء حتى يتم ضمان استقلالية و موضوعية هذه الهيئة.
  - تفعيل دور لجنة مراقبة الجودة، حيث أن مراقبة الجودة تعتبر الضامن الشامل Un garant parapluie الأكبر لتنفيذ القوانين. وذلك من خلال مثلا تطوير معايير جزائرية لمراقبة الجودة\* و ضمان تكوين جيد لمراقبي الجودة.
  - تفعيل دور ما يسمى محافظ الحسابات المتضامن Le Co-Commissaire aux comptes في تحقيق الرقابة على أعمال محافظ الحسابات بما فيها دوره في التنبؤ بتعثر المؤسسة، و ذلك من خلال تحديد مجالات تدخل هذه المراجعة بدقة و المباديء العامة التي تحكم ممارستها\*.

---

\* لأن المعايير الدولية لمراقبة الجودة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين يمكن تطبيقها في البيئة التي تكون فيها مكاتب المراجعة مهيكلة و ذات حجم هام، في حين أن مكاتب المراجعة في الجزائر معظمها ذات طابع فردي و عدد العاملين بها ضعيف جدا.

\* حيث أن الأمر رقم 73-11 الصادر في 16 فيفري 2011 و المتعلق بأنماط ممارسة محافظة الحسابات المتضامنة Co-Commissariat aux comptes لم يحدد بدقة مجال تطبيقها و لا المباديء العامة التي تحكم ممارستها.

### خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل قمنا بتحليل نتائج اختبار الفرضيات التي تم عرضها في الفصل السابق. و قد اعتمدنا في تحليلنا لهذه النتائج على الدراسات السابقة و ما صرح به المستجوبون في المقابلات. و بناء على هذه التحليل و التفسيرات قمنا بعرض جملة من التوصيات التي يصب معظمها في ضرورة إصلاح الإطار القانوني المنظم لمهنة محافظ الحسابات و بالتحديد المهام المرتبطة بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار.



### خلاصة الجزء الثاني:

خلال الجزء الثاني قمنا بعرض الدراسة الميدانية. بداية بقراءة القوانين التي تنظم دور محافظ الحسابات في التنبؤ بتعثر المؤسسة من خلال تطبيقه لإجراءات الانذار و إصداره تقريرا خاصا عند تحديد استمرارية المؤسسة. هذه القوانين نجدها في قانون المهنة كما نجدها في القانون التجاري. و قد مكنتنا هذه القراءة أيضا من أخذ بعض الملاحظات على هذه النصوص القانونية و التي على ضوءها قدمنا جملة من التوصيات التي يصب أهمها في ضرورة إصلاح الإطار القانوني.

في الفصل الثاني من هذا الجزء قمنا بعرض المنهجية المتبعة لإجراء الدراسة الميدانية. حيث قمنا أولا بإعطاء نظرة عامة حول عدد محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين في الجزائر و توزيعهم على مختلف ولايات الوطن حتى يتسنى لنا تحديد حجم عينة الدراسة بدقة. بعدها قمنا بتحديد أدوات الدراسة و أسباب الاعتماد عليها. هذه الأدوات تمثلت في الاستبيان و المقابلة، حيث استغلينا المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان في اختبار الفرضيات أما المعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلة فقد اعتمدنا عليها في بناء فرضيات الدراسة وتفسير و مناقشة النتائج المحصل عليها من الاستبيان. و ختمنا الفصل بعرض متغيرات و نموذج الدراسة و كذلك الأدوات الحصائية التي سيتم بها معالجة البيانات المحصل عليها.

في الفصل السادس الذي هو الفصل الثالث من هذا الجزء، قمنا بعرض نتائج الدراسة. حيث تم أولا عرض نتائج المقابلات ثم تم عرض نتائج الاستبيان. بالنسبة للمعلومات التي حصلنا عليها من هذا الأخير فقد تمت معالجتها بالاعتماد على جملة متنوعة من الأساليب الاحصائية لأجل اختبار صحة الفرضيات. و توصلنا إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية الأولى فقط أما بقية الفرضيات الرئيسية الثلاث المتبقية فقد تم رفضها. لكن تم تأكيد صحة العديد من الفرضيات الفرعية المرتبطة بهذه الفرضيات الرئيسية.

الفصل الأخير من الجزء الثاني و الذي هو الفصل السابع، قمنا فيه بتلخيص نتائج الدراسة مع محاولة تفسيرها على ضوء نتائج المقابلات و مقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة و بعض الدراسات التي تناولت موضوع جودة مراجعة الحسابات في الجزائر. و أنهينا الفصل بمجموعة من التوصيات التي تصب في محاولة تفعيل دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات في الجزائر.

الخاتمة العامة

تناول موضوع هذه الأطروحة مدى إبلاغ محافظي الحسابات بإمكانية تعثر فشل المؤسسات في الجزائر من خلال تطبيقهم لإجراءات الانذار الخاصة باستمرارية الاستغلال. و يستمد هذا الموضوع أصوله من إشكالية أن عدد المؤسسات الفاشلة في الجزائر في تزايد مستمر، و في ظل الآثار السلبية لهذه الظاهرة تنامت الحاجة إلى تفعيل آليات الإنذار المبكر باحتمال فشل المؤسسة لاتخاذ الإجراءات التي تحول دون توقفها التام عن النشاط. من هنا يبرز دور مراجع الحسابات كآلية للتنبؤ بإمكانية فشل المؤسسة من خلال إصدار رأي عند تأكده من تهديد استمرارية المؤسسة. فقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن رأي مراجع الحسابات حول الاستمرارية في حالة ملاحظته لأحداث تعرقها، يعد من قبيل التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة. و على ضوء هذه الطروحات، فقد كانت إشكالية هذا البحث تتمحور حول مسألتين رئيسيتين هما:

- ما مدى قيام محافظي الحسابات في الجزائر بالإبلاغ عن إمكانية فشل المؤسسات من خلال تطبيق إجراءات الانذار؟
  - ما هي العوامل التي تتحكم في قيام أو عدم قيام محافظي الحسابات بهذا الدور؟
- سنحاول في هذه الخاتمة العامة بعد التذكير بأهداف البحث، و أهم النتائج المتوصل إليها، إبراز أهم إسهامات الدراسة و أهم حدودها و اقتراح رؤى يمكن البحث فيها مستقبلا.

### 1. أهداف البحث و إجراءاته:

لقد كان الهدف الرئيسي للبحث هو توضيح العوامل التي يمكنها أن تتحكم في قرار محافظ الحسابات في الجزائر بتطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة و مدى تطبيقه لهذه الإجراءات. لتحقيق هذا الهدف، قمنا بتقسيم البحث إلى جزئين. الجزء الأول خصص لتقديم الجوانب المفاهيمية و النظرية للبحث من خلال ثلاثة فصول: الفصل الأول تعلق بالتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة، الفصل الثاني كان حول مكاتب المراجعة أما الفصل الثالث فقدمنا فيه الإطار النظري لدور مراجع الحسابات في التنبؤ بفشل المؤسسة. من خلال هذا الجزء النظري لاحظنا محدودية الأبحاث التي تناولت القدرة التنبؤية بفشل المؤسسة لتقرير المراجع حول الاستمرارية و العوامل المتحكمة في ذلك خاصة في البيئة الجزائرية.

في الجزء الثاني قمنا بإجراء نوعين من الدراسة: دراسة استطلاعية نوعية و دراسة كمية. تمثلت الدراسة الاستطلاعية في رصد القوانين المنظمة لمهام محافظ الحسابات المرتبطة بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار والإبلاغ بالصعوبات التي تهدد حياتها. كما تمثلت من جهة أخرى في إجراء مقابلات مع مجموعة من المهنيين ومستخدمي القوائم المالية لمعرفة واقع تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الإنذار على المؤسسات المتعثرة في الجزائر و العوامل المؤثرة. هذه الدراسة بالإضافة إلى نتائج الجزء الأول، سمحت لنا بتكوين الفرضيات المناسبة و تحليل النتائج المتحصل عليها في الدراسة الكمية. هذه الأخيرة انطلقت من نموذج لتفسير قرار محافظ الحسابات تم اختياره في الفصل السادس على عينة تتكون من 87 محافظ حسابات تم استجوابهم من خلال استمارة استبيان. هذا الاختبار تم بالاستعانة بنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي بنوعيه البسيط و المتعدد.

## 2. النتائج الرئيسية للبحث:

إن نتائج البحث كانت بناء على مرحلتين: مرحلة الدراسة الاستطلاعية و مرحلة الدراسة الكمية. بالنسبة للمرحلة الاستطلاعية، توصلنا فيها إلى العديد من النتائج الهامة. هذه النتائج تمخضت من جهة عن دراسة انتقادية للإطار القانوني لمهام محافظ الحسابات المتعلقة بالإبلاغ عن الصعوبات التي تعرقل استمرارية المؤسسة مستقبلا. و من جهة أخرى عن معطيات تم تحصيلها من خلال مقابلات مع بعض المهنيين حول تصورهم لأهمية هذه المهام و خصوصيات تطبيقها في الجزائر.

- فبالنسبة لدراسة الإطار القانوني توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من نقاط الضعف التي تكتنف هذا الإطار كان أبرزها أن التعبير عن رأي محافظ الحسابات في مجرد تقرير خاص يضعف من جدوى دور محافظ الحسابات ( في الكثير من الدول يتم التعبير عن هذا الرأي في التقرير العام للمراجع). كما أن هذا التقرير يبقى في المؤسسة حيث لا يوجه إلا لجمعية المساهمين و إدارة المؤسسة . بالإضافة إلى ضعف الرقابة و الاشراف على أعمال محافظ الحسابات من قبل الهيئات المهنية و عدم حرصها على تطبيق النصوص القانونية بسبب تداخل الصلاحيات بين مختلف هذه الهيئات ( المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات).

فيما يخص نتائج التحاليل الكمية، فقد كانت تدور حول العلاقة بين تطبيق محافظ الحسابات لإجراءات الانذار على المؤسسة المتعثرة و إصداره تقرير خاص من جهة و العوامل التي تفسر قيام محافظ الحسابات بتطبيق هذه الاجراءات سواء تلك المتعلقة بالمؤسسات محل المراجعة أو المتعلقة بمكاتب المراجعة أو الإطار القانوني. و قد أسفرت نتائج هذه التحاليل على أن محافظي الحسابات في الجزائر يميلون إلى تطبيق إجراءات الانذار على المؤسسات المتعثرة عندما تكون هذه المؤسسات خاصة و تكون أسباب تعثرها واضحة. من العوامل التي تساعد على ذلك أيضا نجد اعتمادهم على أدوات التحليل المالي ، عدم تقديمهم لخدمات أخرى للمؤسسات محل المراجعة و ما توفره لهم إدارة المؤسسة من حرية الاطلاع على الوثائق اللازمة. و من العوامل التي لا تساعد على عدم استخدامهم للأدوات الاحصائية.

بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني، بينت النتائج أن بعضها له تأثير على قرار محافظ الحسابات و هي تتمثل في صرامة القوانين، تحديد الإجراءات، توفير القانون الحماية اللازمة، هذه العوامل تؤثر إيجابا على قرار محافظ الحسابات و غياب رقابة الهيئات المهنية التي تؤثر سلبا.

### 3. إسهامات البحث:

هذه الدراسة تعرض ثلاثة أنواع من الإسهامات: إسهامات نظرية، إسهامات منهجية و إسهامات عملية سنحاول إبرازها تباعا فيما يلي:

#### 3. 1 الإسهامات النظرية :

على المستوى النظري، يمكن القول بأن بحثنا ساهم في تحسين فهم تطبيقات رأي مراجع الحسابات حول احتمال عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار. فإذا كانت هناك أبحاث اهتمت بدراسة دور مراجع الحسابات في تقدير استمرارية المؤسسة، وركزت في معظمها على محتوى هذه المهمة و المؤشرات التي يعتمد عليها المراجع في تحديد الصعوبات التي تعرقل استمرارية المؤسسة، فإن هذه الدراسة يمكن أن تعد الأولى من نوعها في تحديد العوامل المتحكمة في هذه المهمة في البيئة الجزائرية.

من جهة أخرى، فقد سمحت الدراسة بفهم العلاقة بين رأي المراجع حول استمرارية المؤسسة و التنبؤ بفشلها، الأمر الذي كان محدد قليلا أو بشكل سيء في الأدبيات. و بالتالي يمكن القول بأن الدراسة وفرت إضاءة جديدة لهذا الموضوع. و من الإسهامات الكبرى لهذه الدراسة أنها اهتمت بدراسة مختلف العوامل المفسرة المقترحة في الأدبيات و التي نادرا ما يتم اختبارها أي كان لها رؤية متعددة الأبعاد لموضوع جودة المراجعة ( هذا ما تميزت به الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة)، و هو ما يمثل دعما إضافيا لهذا العمل.

### 3. 2 الإسهامات المنهجية :

يتمثل الإسهام المنهجي الأكبر لهذه الدراسة في تعدد المناهج التجريبية المستعملة. العديد من المقاربات المتعلقة باستراتيجيات المعارف المختلفة تم تبنيها: مقارنة كمية و مقارنة كمية. تتمثل المقاربة الأولى في إجراء دراسة كيفية استطلاعية مع مختلف الفاعلين المعنيين بمهمة مراجع الحسابات المتعلقة بإبداء رأي حول الصعوبات التي تؤدي إلى إمكانية فشل المؤسسات. و من أجل تنويع وجهات النظر و الحصول على رؤية متعددة الاتجاهات حول دوافع و محددات أداء محافظ الحسابات لهذه المهمة، تم أولا دراسة الجانب القانوني الذي يؤثر هذه المهمة، ثم قمنا باستطلاع آراء فئتين هامتين من الأطراف الفاعلة في المجال هما: محافظو الحسابات و مستعملو القوائم المالية ( مديرو القرض بالبنك و موظف بمصلحة الضرائب).

بالنسبة للمقاربة الثانية و هي المقاربة الكمية، فقد كانت تعتمد على المناهج القياسية و بالتحديد نموذج احتمالي هو نموذج الانحدار اللوجستي بغرض اختبار فرضيات الدراسة. و حتى و إن اقترحت هذه المناهج بشكل واسع في مناهج البحث، إلا أنه بالنسبة لموضوع الدراسة لم يسبق التوليف بين الطريقة الكيفية و الطريقة الكمية، و هو ما يدل على أصالة البحث.

أيضا ما يميز الرسالة من الناحية المنهجية هو التوليف بين مجموعة هامة من أدوات جمع و تحليل المعلومات. حيث تم الاعتماد على الاستبيان و المقابلات و الوثائق كأدوات لجمع المعلومات و مجموعة من الأدوات الاحصائية المتنوعة مثل اختبار *Student* و *Khi deux* و مصفوفة *Spearman* و الانحدار

اللوجستي الثنائي البسيط و المتعدد و بطريقة *Backward* ، كأدوات إحصائية لتحليل المعلومات و اختبار الفرضيات.

### 3. 3 الإسهامات العملية :

إن هذا البحث يمكن أن يفيد العديد من الأطراف الفاعلة في مجال مراجعة الحسابات. ففي المقام الأول يأتي مستعملو القوائم المالية. إذ يسمح لهم هذا البحث بفهم أفضل لسلوكات محافظي الحسابات في إبداء رأي بإمكانية تهديد استمرارية المؤسسات المتعثرة مما يسمح لهم بالحكم على دقة ومصداقية تقارير محافظي الحسابات وجودة خدماتهم. محافظو الحسابات هم أيضا يمكنهم الاستفادة من هذا البحث. فبالنسبة لمحافظي الحسابات الذين لا يقومون بهذا الدور، يمكن أن يكون هذا البحث لهم بمثابة حافز. أما بالنسبة لمحافظي الحسابات الذين يؤدون هذا الدور، فإن النتائج و المقترحات المستخلصة من التحليل الذي قمنا به يمكنها أن تساعدهم في فهم أفضل في سير مهمتهم هذه. و أخيرا، فإن بحثنا هذا يمكن أن يفيد الهيئات المختصة سواء المنظمات المهنية أو المشرع الجزائري في تحسين الإطار التنظيمي و القانوني لمهام محافظ الحسابات في إطار الإبلاغ عن الصعوبات التي تواجه المؤسسات و التي قد تعرقل استمراريته.

### 4. حدود الدراسة :

كما هو الحال بالنسبة لكل الدراسات، فإن النتائج المحصل عليها لا يمكن أن تثنى إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار حدود الدراسة المحققة. بالنسبة لبحثنا، يمكن أن نقسم هذه الحدود إلى حدود متعلقة بالدراسة الاستطلاعية و حدود متعلقة بالدراسة الكمية.

### 4. 1 حدود الدراسة الاستطلاعية :

بالنسبة للدراسة الاستطلاعية فقد كانت تقوم على تحليل الإطار القانوني و على إجراء مقابلات مع الفاعلين في المجال. بالنسبة لتحليل الإطار القانوني فهو يفتقد إلى الدراسة المقارنة على الأقل مع الدول المجاورة والتي تتشابه بيئة مراجعة الحسابات فيها إلى حد كبير مع بيئتها في الجزائر.

بالنسبة للمقابلات، فقد أجريت مع فئتين فقط من الأطراف الفاعلة. الفئة الأولى كانت مع ستة مهنيين و هو عدد نوعا ما قليل. الأمر نفسه بالنسبة للفئة الثانية و هي مستعملو القوائم المالية، حيث تمثلت في مدير قرض بالبنك و مدير بنك فقط و موظف بمصلحة الضرائب و هو ما يمثل نقصا سواء من حيث العدد أو من حيث النوع، إذ كان بالإمكان إضافة نوع آخر من المستعملين ( المساهمين و المحللين الماليين).

هناك أيضا العديد من الحدود المنهجية التي يمكن ملاحظتها و التي تتعلق خاصة بالعدد القليل للمقابلات التي تم إجراؤها و الاعتماد على الطرق اليدوية في تحليل معطيات المقابلات، في حين كان بالإمكان الاعتماد على برامج معينة . و يمكن أن نضيف أيضا الحدود المتعلقة باحتمال وجود ذاتية في إجابات المستجوبين.

### 4. 2 حدود الدراسة الميدانية

هناك العديد من الحدود التي يمكن أن نلاحظها بالنسبة للدراسة الكمية. تتمثل أولها في مصدر المعطيات التي تم تحليلها. حيث تم الاعتماد على الاستبيان كما أنها مبنية على آرائهم مما قد يفقدها الموضوعية اللازمة. في حين نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة تعتمد على معطيات موثقة و بالتالي تكون دقيقة و موثوقة 100%. هذا القصور سبق و فسرناه في الفصول السابقة بعجزنا على الحصول على مثل هذه الوثائق.

هناك حد آخر يتمثل في العينة التي قمنا باستجوابها، فهي تبدو صغيرة نوها ما مقارنة بالعدد الكبير لحافضي الحسابات و مكاتب المراجعة العاملة بالجزائر.

الحد الثالث يتمثل في البرنامج المستعمل لقياس المتغيرات و اختبار فرضيات الدراسة. كما يتمثل أيضا استعمال أدوات محدودة مقارنة بالأدوات المتوفرة و التي تستعمل في اختبار الفرضيات.



### 5. آفاق البحث المستقبلية :

على ضوء الحدود المشار إليها أعلاه، يمكن أن تثار العديد من الرؤى البحثية. فبالنسبة لعينة الدراسة يمكن من جهة توسيعها إلى عدد أكبر من محافظي الحسابات، و من جهة أخرى يمكن جمع المعلومات بالاعتماد على وثائق عينة من المؤسسات المتعثرة. يمكن أيضا اشتقاق العديد من المواضيع بناءا على هذه الدراسة. فعلى سبيل المثال يمكن اقتراح إجراء مقارنة بين مجموعة من الدول ( دول المغرب العربي مثلا) في هذا الإطار أو تحديد الدراسة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو محاولة إيجاد النموذج التنبؤي الأنسب ليستعمله محافظ الحسابات في التأكد من شكوكه حول تهديد استمرارية المؤسسة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### 1. باللغة العربية:

#### 1.1 الكتب:

1. أبو الفتوح فضالة " استراتيجية القوائم المالية " دار الكتاب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة 1996.
2. أحمد محمد نور و آخرون " دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات " الدار الجامعية، الاسكندرية 2007.
3. ألفين أرينز، جيمس لويك " المراجعة: مدخل متكامل " ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، الطبعة السابعة، دار المريخ، الرياض 2000.
4. أمين السيد أحمد لطفي " مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير عن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة " الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.
5. أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير " مشاكل معاصرة في المراجعة " القاهرة 2002.
6. محمود عساف " إدارة المنشآت المالية " بدون دار نشر، الاسكندرية 1979.
7. حمزة محمود الزبيدي " التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل " مؤسسة الوراق للنشرة 2000.
8. يحيى ابراهيم علي " قيمة المنشأة و الفشل المالي للمنظمات " مكتبة عين شمس، القاهرة 1992.
9. حمزة الزبيدي " التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2000.
10. رجب السيد و آخرون " أصول المراجعة " الدار الجامعية، الاسكندرية 2000.
11. علي عبد القادر حسن الذنبيات " تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة القوانين المحلية : نظرية و تطبيق " الجامعة الأردنية، عمان 2006.
12. محمد بوتين " المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
13. وليم توماس، امرسون هنكي " المراجعة بين النظرية و التطبيق " ترجمة أحمد حجاج و كمال الدين سعد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1989.

14. كمال الدين الدهراوي " مناهج البحث في مجال المحاسبة " الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية 2002.
15. محمد مطر " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني " دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2003، عمان.
16. محمد حلمي جمعة و آخرون " مفاهيم التدقيق المتقدمة " إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان 2001.
17. جورج دانيال غالي " تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة " الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.

### 2.1 الدوريات:

1. علاء الدين جبل و آخرون " دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات: دراسة تطبيقية على شركات الغزل و النسيج التابعة للقطاع العام في سورية" مقال منشور بمجلة " تنمية الرافدين " العدد 95 مجلد 31 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، 2009.
2. نبيل عبد السلام شاكر " استخدام المدخل النقدي في بناء نموذج كمي مقترح للتمييز بين الشركات في مجال التعثر المالي الحقيقي لخدمة متطلبات الخصخصة: دراسة تطبيقية" المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة بجامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1994.
3. خالد أمين عبد الله " التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل " مجلة المصارف العربية، عمان 1993.
4. حسين أحمد دحدود " مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية و العوامل المؤثرة في اكتشافه " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 22، العدد الأول 2006.
5. عبد العاطي عبده " نحو مدخل متكامل لدراسة المتغيرات المسببة لتعقد مهمة المراجعة و معالجة آثارها السلبية على جودة أحكام المراجعين " مجلة التكاليف الصادرة عن الجمعية العربية للتكاليف، العدد الثاني و الثالث، 1995.

6. عبد المطلب سرطاوي " مهددات استقلالية مدقق الحسابات في بيئة تدقيق الحسابات الأردنية " مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد الثاني، المجلد التاسع عشر، جوان 2011.
7. فاروق أحمد حسن " التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية " مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، العدد الأول 1999.
8. سامي محمد " نموذج مقترح لقياس و ضبط جودة الأداء المهني في المراجعة" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2003،
9. فوزية حامد الجفري و حسام عبد المحسن العنقري " اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية" مجلة الملك عبد العزيز " الاقتصاد و الادارة" م 21 ع 2، 2007.
10. يوسف جربوع " مدى مسؤولية المراجع الخارجي للتعنبؤ باستمرارية المشروع" مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، العدد 2، 2005.
11. منذر المومني، زيار شويات " قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء" مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1، 2008.
12. لطفي، أمين السيد، " نحو منهج متكامل لتقييم وتقدير المراجع لقدرة الشركات على الاستمرارية بالتطبيق على شركات قطاع الأعمال" مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، يناير 1995.

### 3.1 المذكرات و الأطروحات:

1. حكيمة مناعي " تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر " مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009/2008.
2. عمر ديلمي " أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية" مذكرة ماجستير، 2008.
3. عمر ديلمي " نحو تحسين أداء المراجعة المالية في ظل معايير المراجعة الدولية-دراسة حالة الجزائر-" رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2017/2016.

4. عمر شريقي " التنظيم المهني للمراجعة: دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2011/2012.
5. خيراني العيد " مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة- دراسة حالة الجزائر- " مذكرة ماجستير، 2013.
6. أحمد برير " جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية و مراجعي الحسابات - حالة الجزائر- " مذكرة ماجستير، 2014.
7. سايج فايز " أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الاصلاح المحاسبي - دراسة حالة الجزائر -" رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2، 2014/2015
8. بن جميلة محمد " مسؤولية محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة" رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة قسنطينة، 2010-2011
9. عبد السلام سليمان قاسم الأهدل " العوامل المؤثرة على جودة المراجع الخارجية في الجمهورية اليمنية" رسالة ماجستير، قسم المحاسبة و المراجعة، كلية التجارة، جامعة الحديدة، اليمن 2008.

## 2. المراجع باللغة الفرنسية:

### 1.2 الكتب:

- 1- Alain Burlaud et autres « Comptabilité et audit » Edition Foucher, Paris 2007.
- 2- Alain Mikol « Formes d'audit » dans « l'encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit » Edition Dunod, Paris 2000.
- 3- Carole Gresse « les entreprises en difficulté » Edition Economica, Paris 2003.
- 4- G G- Ragot « Le risque de faillite : surveillance et gestion » Editions Comptables Maleshebes, Paris 1995.
- 5- Isidore Feuzo " Guide des audits: Quelles synergies gagnantes pour l'entreprise" Ed Afnor, 2005.

- 6- Mohamed Hamzaoui « Audit : gestion des risques d'entreprise et contrôle interne » 2<sup>ème</sup> Ed, Pearson, France 2008.
- 7 Ooghe & Van Wymersch « Traité d'analyse financière » 6<sup>ème</sup> Ed, Presses universitaires de Namur, 1996.
- 8- R.Blazy et J. Combier « La défaillance d'entreprise : causes économiques, traitement judiciaire et impact financier » INSEE, Paris 1997.
- 9 R. Blazy « La faillite : Eléments d'analyse économique » Ed Economica, Paris 2000.

### 2.2 الدوريات:

- 1 Alain Burlaud “ L’auditeur et la question de la continuité d’exploitation en période de crise économique” dans “ International conference on accounting and management information system » Bucarest university of economic studies, 2009.
- 2 Bernard Guilhot “Défaillances d’entreprise: Soixante-dix ans d’analyses théoriques et empiriques “ Dans La Revue française de gestion, Septembre- Octobre 2000.
- 3 C. Bordez & J. Melitz “ Endettement et défaillance d’entreprise en France ” Dans la revue Annales d’économie et statistique, N° 28, 1992, PP.89-106.
- 4 Elisabeth BERTIN « De la confiance dans la certification des comptes : Le cas de l’avis du commissaire aux comptes Sur la continuité de l’exploitation » Communication présentée au XVèmes journées des IAE Bayonne – Biarritz ,Septembre 2000.
- 5 Jacqueline Gaber “ Une évaluation des coûts de défaillance d’entreprises” Revue Française de Gestion, Janvier - février 1986.
- 6 Jean- François Casta & Alain Mikol “ Vingt ans d’audit: de la révision des comptes aux activités multiservices » dans la revue « comptabilité – contrôle-audit / les vingt ans de L’AFC-mai 1999.
- 7 J.F.Malecot « analyses théoriques des défaillances d’entreprises : une revue de littérature » Revue d’économie financière , n° 19, 1991.

- 8- J-F Malécot “ Les analyses théoriques des défaillances d’entreprises “ dans la revue Problèmes économiques , N° 2286, 29 juillet 1992.
- 9- Laurent Nahmias « Impact économique des défaillances d’entreprise » Bulletin de la banque de France, N° 137.
- 10- P. Artus & F. Lecointe “ Crise financière et crise de l’endettement aux Etats unis ” Dans la Revue Française de L’Economie, Vol 6 N° 1, 1991, pp37-85.
- 11- Philippe Chalmin et al “ Les défaillances d’entreprises sont repartiées à la hausse en 2002” dans La revue Problèmes économiques, N° 2798, Février 2003.
- 12- Roymond Béthoux “ Audit: les grands acteurs” dans “ L’encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit” Ed Dunod 2000.
- 13- S Thornhill et R Amit « Comprendre l’échec, mortalité organisationnelle et approche fondée sur les ressources » Direction des études analytiques document de recherche, statistique Canada 11F0019, 2003.

### 3.2 الأطروحات :

- 1 - A D Coullibaly « la défaillance des PME Belges: Analyse des déterminants et modélisation statistique » Thèse de doctorat en sciences de gestion, Faculté des sciences économiques, sociales et d’administration, université catholique de Louvain, 2004.
- 2- Agnès Fimayer “ La détresse financière des entreprises: trajectoire du décline et traitement judiciaire du défaut” Thèse de doctorat, université de Luxembourg en sciences financières, 2011.
- 3- Olivier Herrbach “ Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d’audit financier : une approche par le contrat psychologique” Thèse de doctorat sciences de gestion , Université des sciences sociales , Toulouse 1, 2000.
- 4-Philippe du Jardin « Prévision de la défaillance et réseaux de neurones : l’apport des méthodes numériques de sélection de variables » Thèse de doctorat, institut d’administration des entreprises, université de nice 2007.



5- Pierre Loyer “ L’indépendance des auditeurs financiers: Une approche des facteurs déterminants » Thèse de Doctorat en sciences de gestion, Institut d’administration des entreprises, Université Lille 1, 2006.

6- Sami Ben Jabeur “ Statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte Français ” Thèse de Doctorat en sciences de gestion , Ecole doctorale en sciences de gestion de Sousse, 2011.

7- Viet Ha Trun Vu « les dimensions de la performance des cabinets d’audit selon les auditeurs : Tentative d’explication théorique » Publié dans « Comptabilité, économie et société » Montpellier 2011.

### 3. المراجع باللغة الانجليزية:

#### 1.3 الكتب:

1-Altman. E, E.Hotchkiss “ Corporate financial distress and bankruptcy: predict and avoid bankruptcy, analyze and invest in distressed debt” 3<sup>rd</sup> Edition, New Jersey: John Wiley & sons, 2005.

2-Altman E.I " Corporate bankruptcy in America " Health lixington books , DC Health and Cie, 1971.

3-Angus Duff “Auditqual : Dimensions of audit quality” The institute of chartered accountants of Scotland, First published 2004.

4- Bell T, Wright A « Auditing practice , research and education : a productive collaboration » americain institute of certified public accountants » New York, 1995.

5- D. R. Carmichael & Paul H. Rosenfield “ Accountants handbook , Volume one : Financial accounting and general topics” Tenth edition, John Wiley & Son, Inc, London 2003.

6- G. Valin et autres “ Controlor and auditor” Ed Dunod, Paris 2006.

7- G White, AC Sondhi & D.V Fried “ The analysis and use of financial statements” third edition, John Wiley & Sons, Inc, London, 2003.

- 8- Kim Ittonen “ A theoretical examination of the role of auditing and the relevance of audit reports” VAASA 2010.
- 9- Jerry W. Markham “ A financial history of modern U. S corporate scandals from Enron to reform” M.E .Sharpe, New York 2006.
- 10- Juran J. M “ quality control handbook” McGraw-Hill, 3d Ed, 1974.
- 11- J. W. Pratt & R.J. Zeckhauzer “Principals and agents : An overview principals, agents: The structure of business” Cambridge university press, 1985.
- 12- Lemon, W.M., Tatum, K.W. and Turley, W.S “Developments in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms”, London: ABG Professional Information, 2000.
- 13- Turley, S. and Cooper, M “Auditing in the United Kingdom” Hemel Hempstead:Prentice Hall/ICAEW, 1991.

### 3.2 الأطروحات :

- 1- Almutairi A R “ The economic consequences of auditor industry specialization” PHD dissertation, Florida Atlantic University, 2006.
- 2- Christen Tronnes “ Consistency in audit report behaviour: Evidence from going concern modifications” A thesis submitted in fulfilment of the requirements of the degree of doctor, School of accounting, University New South Wales, 2011.
- 3- Diana Ruth Franz " An analysis of the effect of the expectation gap statements on auditing standards on the reporting of going concern " doctorate thesis in business administration, graduate faculty of Texas tech university, 1993.
- 4- Natalia Otecheva “ Corporate financial distress: an empirical analysis of distress risk “ Dissertation to obtain the title of doctor of economics , Graduate school of business administration, economics, law and social sciences, University of St . Gallen 2007.
- 5- R J M Dassen “ Audit quality: An empirical study of the attributes and determinants of audit quality perceptions” Thesis to obtain the title of doctor, Maastricht, Rijksuniversiteit Limburg, 1995.

6 Ruben M T. Peixinho “ How do analysts deal with bad news? Going concern opinions and analyst behavior” Ph. D. Thesis, The university of Edinburgh, 2008.

3.3 الدوريات:

1 Adela Socol " Significant doubt about the going concern assumption in audit" Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 2010, vol. 1, issue 12.

2 Almeida B J M “The agency theory: The main foundational base to explain the auditing in Portuguese investor-oriented firms” In “ British journal of economics, management and trade” Vol 4, n° 2, 2013.

3 Altman.E “ A further empirical investigation of the bankruptcy cost question” in “ The journal of finance “ Vol 39, N° 4, 1984.

4 Altman. E., McGough. T “Evaluation of a Company as a Going Concern” In “ Journal of Accountancy” December 1974, pp. 50-57.

5 Andre´s Guiral, Emiliano Ruiz, Waymond Rodgers “ To what extent are auditors’ attitudes toward the evidence influenced by the self –fulfilling prophecy” In “ Auditing: A journal of practice and theory” Vol. 30, n°. 1 , February 2011, pp. 173-190.

6 Ann Vanstraelen “ The auditors’ going concern opinion decision: A pilot study” In “ International journal of auditing” n°1 3, 1999, pp.41-57.

7 Ann Vanstraelen " Auditor economic incentives and going concern opinions in a limited litigious continental European business environment: empirical evidence from Belgium" in " Accounting and business research" Vol 32, n° 3, 2002.

8 Asare.S “ The auditor’s Going- Concern decision: Interaction of task variables and the sequential processing of evidence” In Accounting review Vol 62 N° 2, 1992, pp.379-393.

9 Balcaen. S, H.Ooghe “ 35 years of studies on business failure: On overview of the statistical methodologies and their related problems” In The British Accounting review N° 38.

- 10- Bamber, E.M. & R.A. Stratton (1997) The Information Content of the Uncertainty-modified Audit Report: Evidence from Bank Loan Officers. *Accounting Horizons* 11, pp. 1-11.
- 11- Barbadillo.E. R “ Audit quality and the going- concern decision making process: Spanish evidence” In “ European accounting review” Vol 13, n° 4, 2004, pp.597-620.
- 12- Barnes, P. and D. Hooi “The Strange Case of the Qualified Success” In *Journal of Accountancy*, 1987 .
- 13- Barnes Paul , H Den Huan “ The auditor’s going concern decision: some UK evidence concerning independence and competence” In the journal of business finance and accounting, Vol 20 N° 2,19.
- 14- Bell T, Wright A « Auditing practice , research and education : a productive collaboration » american institute of certified public accountants » New York, 1995.
- 15- Bessell, M., A. Anandarajan , A. Umar “Information Content, Audit Reports and Going-Concern: an Australian Study” In “ Accounting & Finance Journal” Vol 43,2003, pp. 261-282.
- 16- Bockerdyke L et al “ Business failure and change: An Australian perspective” Productivity commission , Staff research paper, Ausinfo, Canberra , 2000.
- 17- Branch B “ The costs of bankruptcy: A review” in “ International Review of Financial Analysis” , 2002.
- 18- Brown S & Hillegeist S. H “ How disclosure quality affects the level of information asymmetry” In “ The review of accounting studies” Vol 12, September 2007, pp.443-477.
- 19- Carlson, S., Glezen, G., Benefield, M “An investigation of investor reaction to the information content of a going concern audit report while controlling for concurrent financial statement disclosures” In “Quarterly Journal of Business and Economics” Vol 37, 1998, PP. 25-39.

- 20 Carcello et al “ Audit quality attributes : The perceptions of audit partners, preparers and financial statements users” In “auditing: A journal of practice and theory” Spring 1992.
- 21 Chee W. Chow “ The demand for external auditing: size, debt and ownership influences” In The accounting review, Vol 57 N° 2, April 1982, pp.272-291
- 22 Church et al “The auditor’s reporting model: A literature overview and research synthesis” In Accounting horizons, Vol 22 N° 1, pp.69-90.
- 23 Citron. D, R. Taffle “ Delays in reporting price-sensitive information: the case of going concern. Journal of Accounting and Public Policy” Vol 27, n° (1), 2008, pp. 19-37.
- 24 Clarke, J., Ferris, S., Jayaraman, N., & Lee, J “Are analyst recommendations biased? Evidence from corporate bankruptcies” In “ Journal of Financial and Quantitative Analysis” Vol 41, 2006, pp. 169-196.
- 25 Coello.L, R.Peixinho, S. Terjensen “ Going concern opinions are not bad news : Evidence from industry rivals” wp16/2012/DE working papers: ISSN n° 0874-4548
- 26 Cooper et Robson “ Accounting, professions and regulation : locating the sites of professionalization” In “Accounting, Organizations and Society “ Vol 31, n° 4/5 2006.
- 27 Co Viger et al “ The impact of going concern reporting format on investors decisions” Working paper 05-2002, Centre de recherches en gestion, Canada, February 2002. (<http://www.uqam.ca/crg>).
- 28 Cronin & Taylor “Measuring service quality: A reexamination and extension” Journal of Marketing, Vol 56, July 1992.
- 29 Dan A Simunic “Auditing, consulting and auditor independence” In “ Journal of accounting research” Vol 22, 1984.
- 30 Daniel Bryan " The relation of audit and change with bankruptcy emergence" working paper, November 2000.
- 31 Datta & Datta “Reorganization and financial distress: an empirical investigation” In The journal of financial research, N° 18 Vol 1, 1995.

- 32- Davis, R. "Serving the public interest" In "True and Fair" December 1995/January 1996.
- 33- Davydenko & Strebulaev " Strategic actions and credit spreads: An empirical investigation" In The journal of finance, Forthcoming, 2006.
- 34- DeAngelo. L.E " Auditor size and quality" In " Journal of accounting and economics" North Holland Publishing company, 1981.
- 35- D. R. Deis, G A Giroux " Determinants of audit quality in the public sector" In " The accounting review" Vol 67, n°3, 1992.
- 36- Deniz Ucbasaran et al " Life after business failure : the process and consequences of business failure for entrepreneurs" Working paper N° 117, Warwick Business school, May 2012.
- 37- Deniz Ucbasaran et al " Life after business failure : the process and consequences of business failure for entrepreneurs" Working paper N° 117, Warwick Business school, May 2012.
- 38- Dobroțeanu. L, Dobroțeanu. C, D. Ciolpan, D. Manea, „Economic crises generate the change of the perceptions on the role of audit? ”, Audit financiar magazine, no. 1/2010.
- 39- Dodd et al " Qualified audit opinions and stock prices: information content , announcement dates and concurrent disclosures" In Journal of Accounting & Economics, N° 6, 1984, pp. 3-38.
- 40- Dye R " Auditing standards , Legal liability and auditor wealth" In " Journal of political economy" Vol 101, n° 5, 1993, pp.887-914.
- 41- Elliot .John A " " subject to" Audit opinions and abnormal security returns – outcomes and ambiguities" In Journal of accounting research, Vol 20 N° 2 pt II, 1982, pp.617-638.
- 42- Elliot & Pallais " Are you ready for new assurance services" In " Journal of accountancy" Vol 183 N° 6, 1997, pp 47-51.
- 43- Farther N.L, Jiang L " Changes in the audit environment and auditor's propensity to issue going concern opinions" In " Auditing: A journal of practice and theory" Vol 27, n°2, 2008, pp.55-77.
- 44- Fields L, Wilkins M "The information content of withdrawn audit qualifications: New evidence on the value of " subject to" opinions" In: Auditing: A journal of practice and theory, Vol 10 N° 2, 1991, pp.62-69.

- 45 Fleak, SK & Wilson, ER " The incremental information content of the going concern audit opinion " in " Journal of accounting, auditing and finance " n° 1994.
- 46 Gadenne. D & E. R. Iselin " the role of accounting and financial information in financial distress prediction: a study of auditors, bankers and security analysts " in " Pacific accounting review " vol 8 n° 2 December 1996.
- 47 Garlappi L, T. Shu, H.Yan " Default risk, Shareholder advantage and stock returns " In The review of financial studies, Vol 21 N° 6, 2008.
- 48 Geiger, M.A. and Raghunandan, K "Auditor tenure and audit reporting failures", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 21, No. 1, 2002, pp. 67-78.
- 49 Goodman B et al " Explaining auditors' going concern decisions: Assessing managements capability" In " Journal of applied business research" Vol 11, n° 3.
- 50 Graham et al " The bigger they are, The harder they fall: an estimate of the costs of the crisis in corporate governance" Working papers, The Brookings institution, 2002.
- 51 Gul Ferdinand A " Audit prices, Product differentiation and Economic Equilibrium" In " Journal of Auditing " Vol 18, n° 1, spring 1999.
- 52 H. Haron et al " Factors influencing auditors' going concern opinion" Asian Academy of Management Journal, Vol. 14, No. 1, January 2009.
- 53 Hay.D, Davis.D " The voluntary choice of an auditor of any level of quality" In " Auditing: A journal of practice and theory" Vol 23, n° 2, September 2004.
- 54 Healy.P.M, Palepu.K.G " Information asymmetry, corporate disclosure and capital markets: A review of the empirical disclosure literature" In " Journal of accounting and economics" n° 31, 2001.
- 55 Herbohn.K, Ragunathan.V,Garsden.R "The horse has bolted: revisiting the market reaction to going concern modifications of audit reports" In Journal of accounting and finance, Vol 47 N° 3, September 2007, p.473-493
- 56 Hillegeist.S, Keating.E, Lundstedt.K " Assessing the probability of bankruptcy " In Review of accounting studies, N° 9, 2004.
- 57 Hooton & Landsittel " Adressing " Early warning" and the public interest : Auditor involvement with internal control" In " The CPA journal" June 1991.

- 58 Houghton, K.A “Audit Reports: Their Impact on the Loan Decisions Process and Outcome: An Experiment” Accounting and Business Research 53, 1983.
- 59 Huang Quimin, Guo Haiyan “An analysis of the demand of high quality audit services” M&D Forum.
- 60 Hull.J, Nelken.I, A. White.A “ Merton’s Model, Credit Risk, and Volatility Skews” In Journal of credit risk, Vol 1 N° 1, 2004.
- 61 Humphrey et al “ The audit expectation gap in Britain- An empirical investigation” unpublished paper ,university of Manchester, 1991.
- 62 Idris Varici “ The relationship between information asymmetry and the quality of audit: An empirical study in Istanbul stock exchange” In “ Journal of international business research” Vol 6 n° 10, 2013.
- 63 Jang & Lin “ Audit quality and trading volume reaction: A study of initial public offering of stocks” In “ journal of accounting and public policy” Vol 12, n° 3, 1993, pp.263-287.
- 64 Jensen M & Meckling W “Theory of the firm: managerial behavioral agency and ownership structure” In “ Journal of financial economics” n° 3, 1967, p.61.
- 65 Jeppesen K K “ Reinventing auditing, redefining consulting and independence” In The European accounting review, Vol 7, 1998, PP517-539
- 66 Karlson & Sjoberg « The division of audit and non audit services: An investigation of the effects of section 201 of the Sarbanes – Oxley acton the activities of Swedish firms” .
- 67 Kausar, A., Taffler, R., & Tan, C “The going-concern market anomaly” In “Journal of Accounting Research” Vol 47, 2009, pp. 213-239.
- 68 Kazuo Ogawa “ Financial distress and employment: The Japanese case in the 90s” Working paper 9646, National bureau of economic research, Cambridge 2003.
- 69 Kevin C.W. Chen " Going concern opinions and the market's reaction to bankruptcy filing " in " The accounting review" Vol 71, n° 1, January 1996.



- 70 Killer.S.B & Davidson.L.F " An assessment of individual investor reaction to certain qualified audit opinions " in " Auditing: a journal of practice and theory " n° 1983.
- 71 Kinnay.W.R et al " Auditor independence , Non audit services and restatements: Was the U S government right?" In " Journal of accounting research" Vol 42, n° 5, June 2004.
- 72 Koh, H. and R. Brown "Probit prediction of going and non-going concerns" In " Managerial Auditing Journal" Vol 6, n°3, 1991, pp. 18-23.
- 73 Krishnamurthy.S, Zhou.J " Auditor reputation, Auditor independence and the stock market impact of Andersen's indictment on its clients firms" In " Contemporary accounting research" Vol 23, n° 2, Summer 2006, p.466.
- 74 Krishnan J, Krishnan J "The role of economic trade offs in audit opinion decision: an empirical analysis" In " Journal of accounting, auditing and finance" Vol 11, n° 4, pp. 565- 586.
- 75 Kuruppu.N et al " The efficacy of liquidation and bankruptcy prediction models for assessing going concern" In Managerial auditing journal , Vol 18, N° 6/7, 2003.
- 76 Lawrance S Burke « Going concern : Evolving standards and management's future role » In « Florida CPA today » , Nov- Dec 2010.
- 77 Louder M.L., I.K. Khurana, R. Sawyers, C. Cordery, C. Johnson, J. Lowe and R. Wunderle " The Information Content of Audit Qualifications" In " Auditing: A Journal of Practice and Theory" Vol 11,1998.
- 78 Louwress et al " The relationship between going concern opinions and the auditor's loss function" In " Journal of accounting research" Vol 36, n°1, pp.143-156.
- 79 Lu , Sapra H " Auditor conservatism and investment efficiency" In " The Accounting review" Vol 84, n° 6, pp. 1933-1958.
- 80- Marshall A. Geiger, K. Raghunandan, Dasaratha V.Rama " Recent changes in the association between bankruptcy and prior audit opinions " in " Auditing: a journal of practice & theory " Vol 4 n° 1, May 2005, pp. 21-35

- 81- Marshal A. Geiger & Dasaratha V. Rama " Audit firm and going concern reporting accuracy " in " accounting horizons " Vol 20, n° 1 March 2006.
- 82- McKeown, J., Mutcler, J. and Hopwood, W " Towards an explanation of auditor failure to modify the audit opinions of bankrupt companies" In " Auditing: A Journal of Practice and Theory" Supplement 1991, pp. 1 – 13 .
- 83- Michael C Knapp " Audit conflict: An Empirical Study of the perceived Ability of auditors to resist management pressure" In " The accounting Review" April 1985, pp.202-211.
- 84- Michel Power " Auditing, expertise and the society of technique" In " Critical perspectives on accounting" Vol 6, n° 4, pp. 317-339.
- 85- Miller.D " common syndromes of business failure " In Business horizons, N° 11, 1977.
- 86- Mutchler, J., Hopwood, W. and McKeown, J.C. (1997), "The influence of contrary information and mitigating factors on audit opinion decisions on bankrupt companies", Journal of Accounting Research, Vol. 35, No. 2, pp. 295-310.
- 87- Ohlson.J " financial ratios and probabilistic prediction of bankruptcy" In journal of accounting research, Vol 18 n° 1, 1980.
- 88- Ohman.P, Nilsson.A " Pre-Bankrupt going concern warning : Prediction accuracy, extent and degree of wording ambiguity and phrasing patterns in Sweden" paper presented at " Nordic accounting conference" Copenhagen business school, 2012.
- 89- Opler.T & Titman.S " Financial distress and corporate performance " In The Journal of Finance, Vol 49 N°03, 1994.
- 90- Palmrose Z V " Audit fees and auditor size: further evidence" Journal of accounting research, Vol 24, N° 1, 1986, PP 97-110.
- 91- Paul Barnes, H Den Huan " The auditor's going concern decision: some UK evidence concerning independence and competence" In the journal of business finance and accounting, Vol 20 N° 2.
- 92- Peixinho.R, Taffler.R " Do analysts know but not say?: The case of going concern opinions" CEFAGE-UE Working Paper 2011/09. .

- 93 Peter.C “ Financial distress: Comparative study of individual model and committee assessment” In “ Journal of accounting research” Vol 23, 1985.
- 94 Pittman J A, Fortin S “ Auditor choice and the cost of debt capital for newly public firms” In “ Journal of accounting and economics” Vol 37, n° 1, 2004, pp.113-136.
- 95 Pratt, M.J. and Van Peurse, K “Towards a conceptual framework for auditing” Accounting Education, 2 (1), 1993, PP. 11-32.
- 96 Raghunandan, K., D.V. Rama “Audit Reports for Companies in Financial Distress: Before and After. SAS No. 59.” In “Auditing: A Journal of Practice and Theory.” Spring. 1995, pp 50-63.
- 97 Shapiro.C “ Premiums for high quality products as returns to reputations” Quaterly journal of Economics, Novembre 1983, pp.659-679.
- 98 Scott and Vander Walt “ Choice criteria in the selection of international accounting firms” European journal of marketing, n° 1, 1995,pp.27-39.
- 99 Shepherd, D.A “ Learning from business failure: propositions of grief recovery for the self employed “ In Academy of management review, Vol 28 N° 2, 2003.
- 100 Sherrer.S “From warning to crisis: A turnaround primer” In Management Review, N° 77 Vol 9, 1988.
- 101 Schipper.k “ Discussion of an analysis of auditor litigation disclosure” In “ Auditing: journal of practice and theory” Vol 10, 1991, pp 72-76.
- 102 Shumway.T “ Forecasting bankruptcy more accurately: A simple hazard model ” In Journal of business , Vol 74 N° 1, 2001.
- 103 Silviso.J “Report of the committee on basic auditing concepts ” In “ The accounting review” Vol 47 N° 4, 1972.
- 104 Sormunen et al “ Harmonization of audit practice: Empirical evidence from going concern in Scandinavia” Working paper, 2012.
- 105 Sormunan.N, Laitinen.T " Late Financial Distress Process Stages and Financial Ratios: Evidence for Auditor’s Going-Concern Evaluation” In “The

Finnish Journal of Business Economics : special issue about bankruptcy and reorganizations”,1/2012.

106 Stefan Sundgren , Tobias Svanström “Auditor-In-Charge Characteristics and Going Concern Reporting Behavior: Does number of assignments, age and client fee dependence matter?” Unpublished paper, Umeå School of Business, University of Vaasa, and BI Norwegian School of Management, 2010.

107 Sutton& Lampe “A framework for evaluating process quality for audit engagement” In “ Accounting and business research” Vol 21, n° 83, 1991, pp.275-288.

108 Tae G.Ryu & Chul-Young Roh " The auditor's going concern opinion decision " in " International journal of business and economics " vol 6 n° 2, 2007.

109 Taffler and M. Tseung The Audit Going Concern Qualification in Practice - Exploding Some Myths” In The Accountant's Magazine, 1984, pp. 263-269

110 Tech.S.H “ auditor independence, dismissal threats and the market reaction to auditor switches” In “ Journal of accounting research” Vol 30, n° 1, 1992, pp.1-23.

111 Tronnes.P. Ch “Consistency in audit reporting behaviour : Evidence from going concern modifications” SCHOOL OF ACCOUNTING, THE UNIVERSITY OF NEW SOUTH WALES, 2011.

112 Tyler Shumway “ Forecasting bankruptcy more accurately: A simple hazard model” In The journal of business , Vol 74 N° 1, 2001.

113 Zavgren, C. “The prediction of corporate failure: the state of the art” In “Journal of Accounting Literature” n°2, 1983, pp. 1 – 38

114 Zeithaml et al “ Delivering quality service” In The free press , New York, 1990

115 D Ucbasaran, P Westhead, Mike Wright, M Flores “ The nature of entrepreneurial experience, Business failure and comparative optimism” In The journal of business venturing, N° 25, 2010, pp.541-555.

116 Weitzel.W & E. Jonsson “ Decline in Organizations: A literature integration and extension “ in Administrative science quarterly , 1989.

- 117- Whitaker.R « The early stages of financial distress » In : Journal of economics and finance, Vol 23, N° 02 , 1999.
- 118 Winograd, B.N., Gerson, J.S. and Berlin, B.L “Audit practices of Pricewater-house Coopers” In “Auditing: A Journal of Practice and Theory” Vol 19 , n° 2, 2000,pp: 175-182

### 4. مواقع الأنترنت:

- [-http://www.uqam.ca/crg.](http://www.uqam.ca/crg)
- [-http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1717943](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1717943)
- [-http://www.hgu.gu.se/item.aspx?id=419](http://www.hgu.gu.se/item.aspx?id=419)
- [-http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1717943](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1717943)
- [-http://www.uqam.ca/crg](http://www.uqam.ca/crg)
- [-http://papers.www.nber.org/w9646](http://papers.www.nber.org/w9646)
- <http://www.brookings.edu/views/papers/graham/20020722Graham.pdf>
- <http://www.cn-cncc.dz>

# قائمة الملاحق

### الملحق رقم (1) :

### دليل المقابلة مع المهنيين

#### IV-مرحلة التقديم

- تقديم الباحث لنفسه و لموضوع البحث
- طريقة سير المقابلة

#### V- مرحلة وصف المستجوب

- الخطوط العريضة للسيرة المهنية للمستجوب
- وصف الوظيفة الحالية للمستجوب

#### VI-مرحلة الاستماع حول الموضوع المدروس

##### • عموميات حول المفاهيم

- مفهومكم لاستمرارية الاستغلال؟
- مفهومكم لإجراءات الانذار؟

##### • أسئلة حول تقدير محافظ الحسابات لاستمرارية المؤسسة

- كيف يتصرف محافظ الحسابات في الجزائر عندما يكتشف صعوبات تهدد استمرارية المؤسسة؟
- كيف تكون علاقته بالإدارة في هذه الفترة؟
- كيف تؤثر الوضعية الصعبة للمؤسسة على تقارير محافظ الحسابات؟

##### • أسئلة حول العوامل المتحكمة:

- ما هي العوامل التي يمكن أن تدفع محافظ الحسابات إلى تطبيق أو عدم تطبيق إجراءات الانذار عندما يتأكد من تحديد استمرارية المؤسسة؟
- ما رأيكم في تأثير هذه العوامل على قرار محافظ الحسابات في الجزائر: عدد الزبائن، استعمال الأدوات الاحصائية، مدة العلاقة مع المؤسسة، حجم المؤسسة، وضوح أسباب فشل المؤسسة، حرية الفحص و الاطلاع على الوثائق، تقديم خدمات أخرى ، الاعتماد على كل المؤشرات، ضغط الإدارة، استعمال الأدوات الاحصائية، العوامل المرتبطة بالإطار القانوني.

### الملحق رقم (2) :

#### دليل المقابلة مع مستعملي القوائم المالية

##### VII- مرحلة التقديم

- تقديم الباحث لنفسه و لموضوع البحث
- طريقة سير المقابلة

##### VIII- مرحلة وصف المستجوب

- الخطوط العريضة للسيرة المهنية للمستجوب
- وصف الوظيفة الحالية للمستجوب

##### IX-مرحلة الاستماع حول الموضوع المدروس

- **عموميات حول المفاهيم**
  - مفهومكم لاستمرارية الاستغلال؟
  - مفهومكم للمؤسسات المتعثرة *L'entreprise en difficulté*؟
- **علاقة المؤسسة بمحافظ الحسابات**
  - ماذا يمثل محافظ الحسابات بالنسبة لمؤسستكم؟
  - فيم يمكن أن يفيدكم تقرير محافظ الحسابات عندما تتعثر المؤسسات المتعامل معها؟
- **الدور الذي يمكن أن يلعبه محافظ الحسابات عندما تتعثر المؤسسات**
  - هل أنتم على دراية بأن من مهام محافظ الحسابات الابلاغ بالصعوبات التي تهدد استمرارية المؤسسة؟
  - في رأيكم و حسب تجربتكم، إلى أي مدى يمكن أن يمارس محافظ الحسابات في الجزائر هذه المهمة؟



الملحق رقم (3) :

استمارة الاستبيان

MESSAHEL Sassia

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES- UNIVERSITE SETIF 1

PROJET DE DOCTORAT SCIENCE : « Le rôle des cabinets d'audit dans la prévision de défaillance d'entreprises »

**QUESTIONNAIRE ADRESSE AUX CABINETS D'AUDIT (COMMISSAIRES AUX COMPTES ET EXPERTS COMPTABLES) DANS LES WILAYA D'ALGER ET SETIF**

N° du questionnaire :

Date de l'interview :

Heure début : / / h / / Heure fin : / / h / /

Lieu de l'interview :.....

Madame, Mademoiselle et Monsieur,

Le questionnaire que nous vous proposons rentre dans le cadre d'une étude que nous consacrons aux **facteurs qui influencent la décision du commissaire aux comptes de déclencher une procédure d'alerte lorsque il identifie un lien de cause à effet entre les difficultés détectées et la continuité d'exploitation de l'entreprise.**

Nous vous assurons que ce questionnaire adressé aux **cabinets d'audit (Experts comptables et commissaires aux comptes)**, ne sera exploité que dans un cadre

purement scientifique rentrant dans la préparation d'une thèse de doctorat en sciences économiques sur le thème « **Le rôle des cabinets d'audit dans la prévision de défaillance d'entreprises** ».

Nous vous prions de bien vouloir remplir ce questionnaire et Nous vous remercions pour votre bonne compréhension et sincère collaboration.

مساهل ساسية

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة سطيف 1

رسالة دكتوراه علوم حول: دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات

استبيان موجه إلى مكاتب المراجعة ( محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين ) العاملة بولاية الجزائر و ولاية سطيف

رقم الاستبيان: / / / /

تاريخ المحادثة: / / / /

من الساعة: / / و / د إلى الساعة: / / و / /

مكان المحادثة: .....

سيدتي، أنستي، سيدي

هذا الاستبيان الذي نضعه بين أيديكم يدخل في إطار دراسة مخصصة " للعوامل التي تتحكم في احتمال تطبيق محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين لإجراءات الإنذار عند تهديد قدرة المؤسسات اعلى الاستمرار "

## قائمة الملاحق

و نؤكد لكم أن هذا الاستبيان لن يتم استغلاله إلا لأغراض علمية بحتة في إطار التحضير لرسالة دكتوراه علوم بعنوان " دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات: دراسة على عينة من المكاتب العاملة بسطيف و الجزائر العاصمة"

لذا نرجو منكم الإجابة على أسئلة الاستبيان بكل دقة و موضوعية، و نشكركم على تفهمكم و تعاونكم.

### بيانات عامة حول مفردات العينة

#### DONNEES GENERALES SUR

#### I- DONNEES SUR Le PROFESSIONNEL

#### I- بيانات حول المهني

##### 1-La profession

##### 1- المهنة:

Expert comptable		خبير محاسب
Commissaires aux comptes/ Comptable agréé		محافظ حسابات/محاسب معتمد
Commissaire aux comptes		محافظ حسابات

##### 2- Le diplôme

##### 2- الشهادة الجامعية

DEA		شهادة الدراسات التطبيقية
Licence		ليسانس
Magister/ Master		ماجستير/ ماستر
Doctorat		دكتوراه
Autre		أخرى
Précisez :.....		حدد:.....

3- L'expérience professionnelle :

3- الخبرة المهنية:

Le nombre exacte:/ / Année/Ans

المدة بالتحديد: / / سنة

Moins de 5 ans		أقل من 5 سنوات
De 5 à 10 ans		من 5 إلى 10 سنوات
De 11 à 20 ans		من 11 إلى 20 سنة
Plus de 20 ans		أكثر من 20 سنة

II- DONNEES SUR LE CABINET

II- بيانات عامة حول المكتب

4- votre cabinet est

4- مكتبكم هو عبارة عن:

Un cabinet individuel		مكتب فردي
Une société		شركة
Un groupement		تجمع

5 – Indiquez la proportion respective de chacune de ces activités dans l'activité globale du cabinet :

5- حدد النسبة التي تمثلها هذه الأنشطة ضمن النشاط الكلي للمكتب:

Activité	النسبة (%) Pourcentage	النشاط
Consulting		الاستشارة
Assistance juridique, comptable et fiscale		المرافقة القانونية، المحاسبية و الضريبية
Commissariat aux comptes		محافظة الحسابات
Expertise comptable		الخبرة المحاسبية
Autres		أخرى
Somme	100	المجموع

6- Le nombre de collaborateurs au sein du cabinet :

6- عدد العاملين بالمكتب

الوظيفة	العدد	Qualification
خبير محاسب		Experts comptables
محافظ حسابات		Commissaires aux comptes
محاسب		Comptables
أخرى		Autres
المجموع		Total

قبل أن تصل المؤسسات الفاشلة التي تعاملتم معها إلى هذه الوضعية، تقومون بتطبيق هذه الإجراءات	أبدا Jamais	نادرا Rarement	أحيانا Parfois	غالبا Souvent	دائما Toujours	Avant que les entreprises défilantes (Clientes) aboutissent à cette situation, vous appliquez ces procédures :
اكتشاف الصعوبات و التأكد منها La détection des difficultés						1- تقومون بتحديد الأحداث التي يمكن أن تعرقل استمرارية المؤسسة 1-Vous identifiez des faits susceptibles de remettre en cause la continuité d'exploitation
						2- تقومون بجمع عناصر إثبات ملائمة و كافية للتأكد من وجود شك جوهري بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار 2-Vous rassemblez des éléments probants suffisants et appropriés pour confirmer l'existence d'une incertitude significative sur la continuité d'exploitation
إعلام إدارة المؤسسة L'information de la direction de l'entreprise						3- تطلبون من إدارة المؤسسة توضيحات بشأن هذه الأحداث 3-Vous vous informez auprès de la direction de l'entreprise de ces faits
						4- تقومون بفحص خطط الإدارة لمواجهة هذه الصعوبات 4-Vous examinez les plans d'action de la direction pour faire face aux problèmes relevés

## قائمة الملاحق

	<p>5- Vous obtenez une déclaration écrite de la direction concernant ses plans d'action pour l'avenir</p> <p>- تتحصلون على تصريح كتابي حول مخططات الإدارة المستقبلية</p>				
إصدار التقارير المناسبة	<p>6- Lorsque vous avez une incertitude significative sur la continuité d'exploitation, Vous émettez un rapport spécial</p> <p>6- عندما يكون لديكم شك جوهري بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار تقومون بإصدار تقرير خاص</p>				
L'émission des rapports	<p>7- Lorsque vous avez une incertitude significative sur la continuité d'exploitation, Vous émettez une opinion avec réserve</p> <p>7- عندما يكون لديكم شك جوهري بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار تقومون بإصدار رأي متحفظ</p>				
	<p>8- Lorsque Vous avez une incertitude significative sur la continuité d'exploitation, Vous refusez la certification</p> <p>8- عندما يكون لديكم شك جوهري بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار تقومون برفض المصادقة على الحسابات</p>				

1- في حالة ما إذا تقومون بتطبيق إجراءات الإنذار بالنسبة للمؤسسات الفاشلة ( سواء بعضها أو كلها) يرجى الإجابة على الأسئلة التالية:

**En cas ou vous déclenchez la procédure d'alerte pour les entreprises défailantes (Soit quelques ou toutes les entreprises), veuillez répondre à ces questions :**

- ما هو عدد هذه المؤسسات
- Quel est le nombre de ces entreprises ?
- حدد عدد المؤسسات وفق المعايير التالية:
- Quel est le nombre de ces entreprises selon les critères suivants ?

## قائمة الملاحق

حديثة Récente	قديمة Ancienne	9-مدة العلاقة مع المؤسسة 9-relation avec l'entreprise
		عدد المؤسسات
قليل Restreint	كبير Important	10-عدد الزبائن أثناء التعامل مع المؤسسة 10-Nombre de mandats
		عدد المؤسسات
خاصة Privée	عامة Publique	11-الشكل القانوني للمؤسسة 11-La forme juridique de l'entreprise
		عدد المؤسسات
صغيرة Petite	كبيرة Grande	12-حجم المؤسسة 12-La taille de l'entreprise
		عدد المؤسسات
غير ملائم Faible	ملائم Fiable	13-نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة 13-Le processus de production d'information dans l'entreprise
		عدد المؤسسات
معقدة Complicées	واضحة Claires	14-أسباب فشل المؤسسة 14- Les causes de difficultés de l'entreprise
		عدد المؤسسات

من العوامل التي تساعدكم على إصدار رأي بعدم إمكانية استمرار المؤسسات الفاشلة التي تعاملتم معها قبل أن تصل المؤسسات هذه الوضعية:		لا	نعم
<b>Parmi les facteurs qui peuvent vous aider à émettre une opinion sur la continuité d'exploitation:</b>			
عوامل مرتبطة بخبرة وكفاءة موظفي المكتب	<b>15- لديكم معرفة كافية بما يجب فعله</b> 15- Vous avez une connaissance suffisante de ce qu'il faut faire		
	<b>16- لديكم خبرة في هذا المجال</b> 16- Vous avez une expérience dans ce domaine		
	<b>17- تستعملون أدوات التحليل المالي</b> 17- Vous utilisez les outils de l'analyse financière		
	<b>18- تستعملون الأدوات الإحصائية</b> 18- Vous utilisez les méthodes statistiques ( analyse discriminante, régression logistique...)		
	<b>19- تأخذون بعين الاعتبار كل المؤشرات ( مالية، تشغيلية و أخرى)</b> 19- Vous prenez en compte tous les indicateurs (financiers, opérationnels, autres indicateurs)		
	<b>20- لا تقدمون خدمات أخرى لهذه المؤسسات</b> 20- Vous ne fournissez pas d'autres prestations à ces entreprises		



عوامل مرتبطة باستقلالية المكتب	21- الأتعاب كافية 21- Les honoraires sont suffisants		
	22- بإمكانكم الاطلاع على كل وثائق المؤسسة بكل حرية 22- Vous pouvez prendre connaissance de tous les documents de l'entreprise en toute liberté		
	23- بإمكانكم إجراء الفحوصات اللازمة بكل حرية 23- Vous pouvez effectuer les diagnostics nécessaires en toute liberté		
	24- لا يمارس عليكم أي ضغط من قبل إدارة المؤسسة 24- aucune pression de la part de la direction de l'entreprise a été exercée sur Vous		

من العوامل التي تساعدكم على إصدار رأي بعدم إمكانية استمرار المؤسسات الفاشلة التي تعاملتم معها قبل أن تصل المؤسسات هذه الوضعية:  Parmi les facteurs qui peuvent vous aider à émettre une opinion sur la continuité d'exploitation:	نعم	لا
25- القوانين صارمة ( تحتوي على عقوبات حازمة) 25- Les lois sont strictes (Elles contiennent des sanctions sévères)		

26- Les lois sont complètes القوانين كاملة		
27- Les lois sont claires القوانين واضحة		
28- Les procédures sont définies avec soin ( non compliquées) الإجراءات محددة بعناية		
29- La loi vous assure la protection nécessaire en cas de conflit avec l'entreprise القوانين توفر لكم الحماية اللازمة في حالة النزاع مع المؤسسة		
31- Les Commissaires aux comptes en Algérie sont soumis à un contrôle sévère par les organisations professionnelles 30- يخضع محافظو الحسابات في الجزائر لرقابة صارمة من قبل الهيئات المهنية		

2- في حالة ما إذا لا تقومون بتطبيق إجراءات الإنذار بالنسبة للمؤسسات الفاشلة ( سواء بعضها أو كلها) يرجى الإجابة على الأسئلة التالية :

**En cas ou vous ne déclenchez pas la procédure d'alerte pour les entreprises défailtantes (soit quelques ou toutes les entreprises), veuillez répondre à ces questions :**

- ما هو عدد هذه المؤسسات
- Quel est le nombre de ces entreprises ?
- حدد عدد المؤسسات وفق المعايير التالية:
- Quel est le nombre de ces entreprises selon les critères suivants ?

حديثة	قديمة	32-مدة العلاقة مع المؤسسة
Récente	Ancienne	32-relation avec l'entreprise
		عدد المؤسسات
قليل	كبير	33-عدد الزبائن أثناء التعامل مع المؤسسة
Restreint	Important	33-Nombre de mandats
		عدد المؤسسات
خاصة	عامة	34-الشكل القانوني للمؤسسة
Privée	Publique	34-La forme juridique de l'entreprise
		عدد المؤسسات
صغيرة	كبيرة	35-حجم المؤسسة
Petite	Grande	35-La taille de l'entreprise
		عدد المؤسسات
غير ملائم	ملائم	36-نظام إنتاج المعلومات في المؤسسة
Faible	Fiable	36-Le processus de production d'information dans l'entreprise
		عدد المؤسسات
معقدة	واضحة	37-أسباب فشل المؤسسة
Complicées	Clares	37- Les causes de difficultés de l'entreprise
		عدد المؤسسات

من العوامل التي تمنعكم من إصدار رأي بعدم إمكانية استمرار المؤسسات الفاشلة التي تعاملتم معها قبل أن تصل إلى هذه الوضعية:		لا	نعم
<b>Parmi les facteurs qui peuvent vous empêcher d'émettre une opinion sur la continuité d'exploitation:</b>			
عوامل مرتبطة بخبرة و كفاءة موظفي المكتب  Facteurs liés à l'expérience et la compétence des commissaires	<b>38- ليس لديكم معرفة كافية بما يجب فعله</b>  38- Vous n'avez pas une connaissance suffisante de ce qu'il faut faire		
	<b>39- ليس لديكم خبرة في هذا المجال</b>  39- Vous n'avez pas une expérience dans ce domaine		
	<b>40- لا تستعملون أدوات التحليل المالي</b>  40- Vous n'utilisez pas les outils de l'analyse financière		
	<b>41- لا تستعملون المناهج الإحصائية</b>  41- Vous n'utilisez pas les méthodes statistiques ( analyse discriminante, régression logistique...)		
	<b>42- لا تأخذون بعين الاعتبار كل المؤشرات ( مالية، تشغيلية و أخرى)</b>  42- Vous ne prenez en compte que des indicateurs financiers		
عوامل مرتبطة	<b>43- تقدمون خدمات أخرى لهذه المؤسسات</b>  43- Vous fournissez d'autres prestations à ces entreprises		
	<b>44- الأتعاب غير كافية</b>  44- Les honoraires sont insuffisants		

<p>بإستقلالية المكتب</p> <p><b>Facteurs liés à l'indépendance des commissaires</b></p>	<p><b>45- ليس بإمكانكم الاطلاع على كل وثائق المؤسسة بكل حرية</b></p> <p>45- Vous ne pouvez pas prendre connaissance de tous les documents de l'entreprise en toute liberté</p>		
	<p><b>46- ليس بإمكانكم إجراء الفحوصات اللازمة بكل حرية</b></p> <p>46- Vous ne pouvez pas effectuer les diagnostics nécessaires en toute liberté</p>		
	<p><b>47- تخافون من فقدان سمعتهم</b></p> <p>47- Vous avez peur de perdre votre réputation</p>		

<p>من العوامل التي تمنعكم على إصدار رأي بعدم إمكانية استمرار المؤسسات الفاشلة التي تعاملتم معها قبل أن تصل المؤسسات هذه الوضعية:</p> <p><b>Parmi les facteurs qui peuvent vous empêcher d'émettre une opinion sur la continuité d'exploitation pour les entreprises défailantes:</b></p>	نعم	لا
<p><b>48- القوانين غير صارمة ( لا تحتوي على عقوبات حازمة)</b></p> <p>48- Les lois ne sont pas strictes</p>		
<p><b>49- القوانين غير كاملة</b></p> <p>49- Les lois ne sont pas complètes</p>		
<p><b>50- القوانين غير واضحة</b></p> <p>50- Les lois ne sont pas claires</p>		
<p><b>51- الإجراءات غير محددة بعناية</b></p>		

<p>51- Les procédures ne sont pas définies avec soin</p>		
<p>52- La loi ne vous assure pas la protection nécessaire en cas de conflit avec l'entreprise concernée</p>		
<p>53- Les commissaires aux comptes en Algérie ne sont pas soumis à un contrôle sévère et régulier par les organisations professionnelles</p>		

الملحق رقم (4) :

اختبار Cronbach's Alpha

Tableau 5

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.717	6

Tableau 4

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.691	10

Tableau 2

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.898	8

Tableau 3

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.617	6

الملحق رقم (5) :

قائمة المحكمين

قائمة الأساتذة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية
بلمهدي عبد الوهاب	أستاذ
بن فرحات سعد	أستاذ
بوحروود فتيحة	أستاذ محاضر
العايب عبد الرحمان	أستاذ محاضر
رواجي عبد الناصر	أستاذ محاضر
ذواوي مهدي	أستاذ محاضر
مالكي خليصة	أستاذ مساعد
حجاز خديجة	أستاذ مساعد

قائمة المهنيين:

الاسم و اللقب	المهنة
جويمة العمري	خبير محاسب
دهيمي عمار	خبير محاسب
لخضاري	خبير محاسب
بوعلام أرزقي	خبير محاسب
شاوش يونس العياشي	محافظ حسابات



الملحق رقم (6) :

نتائج اختبار الفرضية الأولى بالاعتماد على اختبار ستودنت للعينة الواحدة

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Q1	-9.336-	86	.000	-.85287-	-1.0345-	-.6713-
Q2	-8.182-	86	.000	-.81839-	-1.0172-	-.6196-
Q3	-7.121-	86	.000	-.73793-	-.9439-	-.5319-
Q4	-7.545-	86	.000	-.77241-	-.9759-	-.5689-
Q5	.293	86	.770	.03218	-.1861-	.2505
Q6	-7.187-	86	.000	-.77241-	-.9861-	-.5588-
Q7	-3.945-	86	.000	-.39310-	-.5912-	-.1950-
Q8	21.752	86	.000	1.79080	1.6271	1.9545

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
moyenne	7	1.983586E 0	.3242210	.1225440

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
moyenne	-5.030-	6	.002	-.6164143-	-.916269-	-.316560-

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإنذار اجراءات تطبيق	-.989-	86	.356	-.3155125-	-1.069989-	.438964

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الصعوبات اكتشاف	-48.443-	86	.013	-.8356500-	-1.054832-	-.616468-

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الادارة إعلام	-43.777-	86	.015	-.7551500-	-.974332-	-.535968-

One-Sample Test

	Test Value = 2.6					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التقارير إصدار	-3.073-	86	.200	-.5827500-	-2.992482-	1.826982

الملحق رقم (7) :

نتائج الانحدار الثنائي المتعدد

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>						
relaventp	0.105	0.483	0.047	1	0.828	1.111
nbrmandts	0.534	0.507	1.108	1	0.293	1.706
frmentps	-2.203	0.486	20.545	1	0.000	0.111
tlleentps	0.339	0.646	0.246	1	0.599	1.404
stmprdinfrm	0.411	0.474	0.751	1	0.386	1.508
csesdefce	1.351	0.504	7.108	1	0.007	3.861
Constant	0.129	0.129	0.038	1	0.846	1.138

a. Variable(s) entered on step 1: relaventp, nbrmandts, frmentps, tlleentps, stmprdinfrm, csesdefce.

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>						
consce	4.228	2.451	2.976	1	.085	68.583
expérience	-3.026	3.175	.908	1	.341	.049
anlsefinac	6.958	2.991	5.410	1	.020	1.051E3
modelsprévsn	-8.367	3.875	4.663	1	.031	.000
indicaterurs	3.141	2.231	1.983	1	.159	23.130
octrprestations	9.698	3.686	6.922	1	.009	1.628E4
honoraires	5.554	2.580	4.635	1	.031	258.283
documents	8.671	4.175	4.313	1	.038	5.831E3
diagnostics	-.266	1.988	.018	1	.894	.767
pression	-2.719	2.339	1.352	1	.245	.066
Constant	-10.517	3.903	7.263	1	.007	.000

- a. Variable(s) entered on step 1: consce, expérience, anlsefinac, modelsprévsn, indicaterurs,  
 b. octrprestations, honoraires, documents, diagnostics, pression.

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup> loistrct	3.066	1.202	6.507	1	.011	21.460
loicmplt	-1.513	1.367	1.226	1	.268	.220
loiclrs	-.749	.897	.697	1	.404	.473
detrnprcdrs	3.839	1.499	6.555	1	.010	46.463
prtctn	1.923	.951	4.087	1	.043	6.843
cntrl	-5.277	1.521	12.038	1	.001	.005
Constant	.254	.517	.241	1	.623	1.289

a. Variable(s) entered on step 1: loistrct, loicmplt, loiclrs, detrmprcdrs, prtctn, cntrl.

الملحق رقم (8) :

نتائج الانحدار الثنائي المتعدد بطريقة Backward

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>	relaventp	.105	.483	.047	1	.828	1.111
	nbrmandts	.534	.507	1.108	1	.293	1.706
	frmentps	-2.203-	.486	20.545	1	.000	.111
	tlleentps	.339	.646	.276	1	.599	1.404
	stmprdinfrm	.411	.474	.751	1	.386	1.508
	csesdefce	1.351	.504	7.180	1	.007	3.861
	Constant	.862	.561	2.365	1	.124	2.368
Step 2 <sup>a</sup>	nbrmandts	.527	.506	1.085	1	.298	1.693
	frmentps	-2.186-	.479	20.844	1	.000	.112
	tlleentps	.321	.641	.251	1	.616	1.379
	stmprdinfrm	.423	.470	.810	1	.368	1.527
	csesdefce	1.346	.504	7.126	1	.008	3.844
	Constant	.904	.527	2.942	1	.086	2.470
Step 3 <sup>a</sup>	nbrmandts	.522	.504	1.074	1	.300	1.685
	frmentps	-2.135-	.466	20.983	1	.000	.118
	stmprdinfrm	.402	.467	.739	1	.390	1.495
	csesdefce	1.402	.491	8.152	1	.004	4.065
	Constant	.916	.525	3.045	1	.081	2.499
Step 4 <sup>a</sup>	nbrmandts	.531	.503	1.113	1	.291	1.700
	frmentps	-2.159-	.465	21.545	1	.000	.115
	csesdefce	1.442	.490	8.646	1	.003	4.229
	Constant	1.116	.477	5.476	1	.019	3.054
Step 5 <sup>a</sup>	frmentps	-2.182-	.462	22.273	1	.000	.113
	csesdefce	1.478	.486	9.253	1	.002	4.382
	Constant	1.283	.450	8.127	1	.004	3.609

a. Variable(s) entered on step 1: relaventp, nbrmandts, frmentps, tlleentps, stmprdinfrm, csesdefce.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>	Consce	4.228	2.451	2.976	1	.085	68.583
	Expernce	-3.026	3.175	.908	1	.341	.049
	Anlsefinac	6.958	2.991	5.410	1	.020	1.051E3
	Modelsprevsn	-8.367	3.875	4.663	1	.031	.000
	Indicaterurs	3.141	2.231	1.983	1	.159	23.130
	Octrprestations	9.698	3.686	6.922	1	.009	1.628E4
	Honoraires	5.554	2.580	4.635	1	.031	258.283
	Documents	8.671	4.175	4.313	1	.038	5.831E3
	Diagnostics	-.266	1.988	.018	1	.894	.767
	Pression	-2.719	2.339	1.352	1	.245	.066
	Constant	-10.517	3.903	7.263	1	.007	.000
Step 2 <sup>a</sup>	Consce	4.149	2.346	3.127	1	.077	63.369
	Expernce	-2.819	2.710	1.082	1	.298	.060
	Anlsefinac	6.896	2.935	5.523	1	.019	988.667
	Modelsprevsn	-8.265	3.770	4.807	1	.028	.000
	Indicaterurs	3.026	2.053	2.172	1	.141	20.615
	Octrprestations	9.716	3.688	6.942	1	.008	1.659E4
	Honoraires	5.549	2.536	4.789	1	.029	256.994
	Documents	8.543	3.973	4.623	1	.032	5.132E3
	Pression	-2.793	2.237	1.559	1	.212	.061
	Constant	-10.555	3.886	7.376	1	.007	.000
	Step 3 <sup>a</sup>	Consce	2.541	1.660	2.343	1	.126
Anlsefinac		5.336	1.799	8.796	1	.003	207.674
Modelsprevsn		-6.161	2.617	5.542	1	.019	.002
Indicaterurs		1.820	1.487	1.497	1	.221	6.171
Octrprestations		8.182	2.801	8.535	1	.003	3.576E3
Honoraires		4.771	2.353	4.110	1	.043	118.019
Documents		6.584	2.965	4.931	1	.026	723.389
Pression		-2.150	2.288	.883	1	.347	.117
Constant		-9.159	3.011	9.251	1	.002	.000
Step 4 <sup>a</sup>	Consce	2.445	1.611	2.303	1	.129	11.535

	Anlsefinac	4.802	1.659	8.374	1	.004	121.765
	Modelsprevsn	-5.702-	2.394	5.675	1	.017	.003
	Indicaterurs	1.813	1.390	1.701	1	.192	6.128
	Octrprestations	7.962	2.814	8.006	1	.005	2.871E3
	Honoraires	3.896	1.846	4.453	1	.035	49.202
	Documents	4.765	1.978	5.803	1	.016	117.297
	Constant	-8.930-	3.062	8.505	1	.004	.000
Step 5 <sup>a</sup>	Consce	2.780	1.762	2.491	1	.115	16.124
	Anlsefinac	4.883	1.630	8.972	1	.003	131.971
	Modelsprevsn	-5.411-	2.491	4.719	1	.030	.004
	Octrprestations	7.444	2.597	8.217	1	.004	1.709E3
	Honoraires	3.459	1.724	4.025	1	.045	31.774
	Documents	4.547	1.959	5.389	1	.020	94.341
	Constant	-7.820-	2.725	8.237	1	.004	.000
Step 6 <sup>a</sup>	Anlsefinac	4.844	1.456	11.076	1	.001	126.986
	Modelsprevsn	-3.511-	1.427	6.054	1	.014	.030
	Octrprestations	6.187	1.869	10.958	1	.001	486.515
	Honoraires	2.666	1.312	4.129	1	.042	14.384
	Documents	3.825	1.594	5.758	1	.016	45.855
	Constant	-6.237-	1.933	10.407	1	.001	.002

a. Variable(s) entered on step 1: consce, expernce, anlsefinac, modelsprevsn, indicaterurs, octrprestations, honoraires, documents, diagnostics, pression.

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	Df	Sig.	Exp(B)
Step 1 <sup>a</sup>	Loistrct	3.028	1.206	6.303	1	.012	20.659
	Loicmplt	-1.442-	1.381	1.091	1	.296	.236
	Loiclrs	-.838-	.912	.843	1	.358	.433
	Detrmnprcdrs	3.742	1.501	6.212	1	.013	42.191
	Prtctn	1.899	.953	3.969	1	.046	6.679
	Cntrl	-5.296-	1.518	12.172	1	.000	.005
	Constant	.418	.545	.589	1	.443	1.519
Step 2 <sup>a</sup>	Loistrct	2.836	1.183	5.747	1	.017	17.048

	Loicmplt	-1.843-	1.300	2.010	1	.156	.158
	Detrmnprcdrs	3.951	1.579	6.264	1	.012	52.012
	Prtctn	1.834	.965	3.611	1	.057	6.258
	Cntrl	-5.467-	1.650	10.979	1	.001	.004
	Constant	.261	.505	.268	1	.605	1.299
Step 3 <sup>a</sup>	Loistrct	1.728	.739	5.464	1	.019	5.632
	Detrmnprcdrs	2.797	1.130	6.122	1	.013	16.393
	Prtctn	1.803	.969	3.464	1	.063	6.066
	Cntrl	-4.966-	1.379	12.966	1	.000	.007
	Constant	.317	.502	.399	1	.528	1.373

a. Variable(s) entered on step 1: loistrct, loicmplt, loiclrs, detrmnprcdrs, prtctn, cntrl.



# قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ- ص	المقدمة العامة:
	الجزء الأول: العرض النظري للبحث: التنبؤ بتعثر المؤسسات والمراجعة الخارجية
1	مقدمة الجزء الأول:
	الفصل الأول: التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة: المفهوم، الأهمية و الأساليب
3	مقدمة:
4	المبحث الأول: طبيعة تعثر المؤسسات و إمكانية التنبؤ به
4	1. مفهوم تعثر المؤسسة
18	2. فشل المؤسسة كسيرورة متكاملة
26	3. إمكانية التنبؤ بفشل المؤسسة
31	المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتعثر المؤسسات و أهمية التنبؤ به
31	1. الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لتعثر المؤسسة
37	2. تكاليف تعثر المؤسسات
39	3. أهمية التنبؤ بتعثر المؤسسات
42	المبحث الثالث: أهم الأساليب و التقنيات المستعملة في التنبؤ بتعثر المؤسسات
42	1. استعمال الأساليب الكمية في التنبؤ بتعثر المؤسسة و الفوائد المترتبة عنها
45	2. أهم النماذج الكمية المستعملة في التنبؤ بتعثر المؤسسات
52	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: مكاتب المراجعة و العوامل المتحكمة في جودة خدماتها
54	مقدمة:
55	المبحث الأول: المراجعة الخارجية: مفهومها، تطورها و أهميتها
55	1. مفهوم المراجعة الخارجية
63	2. نشأة و تطور المراجعة الخارجية
66	3. مبررات الطلب على خدمات المراجعة الخارجية
73	المبحث الثاني: مكاتب المراجعة و أهم الخدمات التي تقدمها
73	1. طبيعة و خصوصيات مكاتب المراجعة
78	2. أهم الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة

## فهرس المحتويات

83	المبحث الثالث: العوامل المتحكمة في جودة خدمات المراجعة
83	1. مفهوم جودة الخدمة و جودة المراجعة
86	2. مكونات جودة المراجعة
92	3. محددات جودة خدمات المراجعة
101	4. تقديم مكاتب المراجعة للخدمات الأخرى و تأثيره على جودة المراجعة
106	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث: العلاقة بين تحفظات المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار و التنبؤ بتعثرها
108	مقدمة:
109	المبحث الأول: المسؤوليات المهنية للمراجعين الخارجيين تجاه المؤسسات المعرضة لخطر التعثر
109	1. مفهوم استمرارية المؤسسة في المحاسبة و المراجعة
113	2. تطور معايير المراجعة المتعلقة بمسؤولية مراجعي الحسابات في تقييم فرض الاستمرارية
120	3. مراحل تقييم المراجع لقدرة المؤسسة على الاستمرار
128	المبحث الثاني: أهمية رأي المراجعين الخارجيين حول استمرارية المؤسسة
129	1. المحتوى المعلوماتي لرأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار
132	2. تأثير تحفظ المراجعين حول استمرارية المؤسسة على أصحاب المصلحة
139	المبحث الثالث: القدرة التنبؤية بتعثر المؤسسة لتحفظات المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار
140	1. دور رأي المراجع حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في الإنذار المبكر باحتمال فشل المؤسسة
146	2. نماذج التنبؤ بتعثر المؤسسة و تحفظات المراجعين حول مقدرة المؤسسة على الاستمرار
152	3. العوامل المؤثرة على دقة آراء المراجعين حول قدرة المؤسسة على الاستمرار
158	خلاصة الفصل:
159	خلاصة الجزء الأول:
	الجزء الثاني: دراسة ميدانية للعوامل المتحكمة في دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات في الجزائر
163	مقدمة الجزء الثاني:
	الفصل الرابع: دراسة الإطار القانوني لدور محافظ الحسابات في تقدير استمرارية المؤسسة في الجزائر
166	مقدمة:

167	المبحث الأول: التعريف بمهنة محافظة الحسابات في الجزائر و مراحل تطورها
167	1.التنظيم المهني للمراجعة القانونية في الجزائر
171	2.مراحل تطور مهنة المراجعة في الجزائر
175	3.مهام محافظي الحسابات في الجزائر و التقارير المترتبة عنها
180	المبحث الثاني: القوانين المحددة لمسؤولية المراجعين نحو تهديد استمرار المؤسسة في النشاط
180	1.قانون المهنة
181	2.القانون التجاري
182	3.القانون المحاسبي
183	المبحث الثالث: المؤسسات المعنية و المؤشرات المستخدمة
183	1.المؤسسات المعنية
184	2- مصادر المعلومات
185	2.المؤشرات المستعملة
187	المبحث الرابع: الآثار المترتبة على شكوك محافظي الحسابات حول استمرارية الاستغلال
187	1.الإجراءات القانونية المترتبة عن اكتشاف أحداث يمكن أن تعرقل استمرار المؤسسة
190	2.تأثير وجود الشك باستمرارية الاستغلال على التقرير العام لمحافظ الحسابات
191	3.المسؤولية التي تقع على محافظ الحسابات في حال عدم اتباع إجراء الإنذار عند ملاحظته لأحداث تعرقل استمرارية الاستغلال
193	خلاصة الفصل:
<b>الفصل الخامس: منهجية الدراسة الميدانية</b>	
195	مقدمة:
196	المبحث الأول: توزيع مكاتب محافظة الحسابات و الخبرة المحاسبية في الجزائر
197	1. توزيع محافظي الحسابات حسب الولايات
201	2. توزيع الخبراء المحاسبين
203	3.تطور عدد المراجعين بين 2011 و 2014
206	المبحث الثاني:أدوات جمع المعلومات
206	1.المقابلة
212	2.الاستبيان
221	3.الحدود الزمانية و المكانية للدراسة و صعوباتها
222	المبحث الثالث: أدوات التحليل الكمي للمعطيات
222	1.تحديد نموذج و متغيرات الدراسة

## فهرس المحتويات

236	2.الأدوات الاحصائية المستعملة في تحليل البيانات و اختبار الفرضيات
244	خلاصة الفصل:
	الفصل السادس: عرض نتائج الدراسة
246	مقدمة:
247	المبحث الأول: عرض نتائج المقابلات
247	1.المقابلات مع المهنيين
249	2.المقابلات مع مستعملي القوائم المالية
250	المبحث الثاني: وصف إحصائيات الدراسة
250	1.وصف خصائص العينة
257	2.وصف إحصائيات الجزء الأول من الاستبيان
259	3.التحليل الوصفي لمعطيات الجزء الثاني من الاستبيان
268	المبحث الثالث: عرض نتائج الاستبيان و اختبار الفرضيات
268	1.عرض نتائج المحور الأول
272	2.عرض نتائج الجزء الثاني
310	خلاصة الفصل:
	الفصل السابع: تحليل نتائج الدراسة
312	مقدمة:
313	المبحث الأول: تلخيص النتائج و تحليلها
313	1. تلخيص و تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة بمدى تطبيق إجراءات الإنذار:
315	2.تلخيص و تحليل نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بالعوامل المؤثرة
327	المبحث الثاني: التوصيات المقترحة بناءا على النتائج المحصل عليها
332	خلاصة الفصل:
333	خلاصة الجزء الثاني
335	الخاتمة العامة
343	قائمة المراجع
363	الملاحق
390	فهرس المحتويات
394	فهرس الأشكال
396	فهرس الجداول

## فهرس المحتويات

---

400	فهرس الملاحق
-----	--------------

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
ص	مخطط الدراسة	1
7	الفشل الاقتصادي المؤدي إلى الفشل المالي	2
21	أبعاد فشل المؤسسة	3
26	مراحل تعثر المؤسسة	4
59	العناصر الأساسية لتعريف المراجعة الخارجية	5
61	العلاقة بين المراجع الخارجي و الأطراف الأخرى	6
76	المراحل التي مرت بها مكاتب المراجعة الكبرى في العالم	7
116	مسؤولية المراجعين حول تقييم و التقرير عن استمرارية الاستغلال وفق المعيار الدولي رقم 34	8
118	مسؤولية المراجعين حول تقييم و التقرير عن استمرارية الاستغلال وفق المعيار الدولي رقم 59.	9
143	توقعات المراجعين باحتمال إفلاس الزبون	10
145	سير الدراسة الميدانية	11
189	إجراءات الإنذار حسب القانون التجاري الجزائري	12
199	توزيع عدد محافظي الحسابات حسب الولايات	13
200	توزيع مكاتب محافظة الحسابات عبر ولايات الوطن حسب الشكل القانوني	14
202	توزيع الخبراء المحاسبين عبر ولايات الوطن	15
203	توزيع الخبراء المحاسبين حسب الشكل القانوني	16
204	تطور عدد محافظي الحسابات بين 2011 و 2014	17
205	تطور عدد الخبراء المحاسبين بين 2011 و 2014	18
210	الهيكل العام لدليل المقابلة	19
229	مخطط وضع فرضيات الدراسة	20
231	المتغيرات المستخرجة من الدراسة الاستطلاعية	21

235	نموزج الدراسة	22
238	مناهج التحليل حسب طبيعة المعطيات	23



فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
78	الصفات المميزة لمكاتب المراجعة الكبيرة و الصغيرة الحجم	1
88	الأبعاد الخمسة لجودة المراجعة	2
123	المؤشرات المعتمدة في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار	3
128	العلاقة بين ملاءمة فرض الاستمرارية و آراء المراجعين	4
150	بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة استعمال نماذج التنبؤ بإفلاس المؤسسات في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط	5
196	عدد المراجعين القانونيين في الجزائر	6
197	توزيع عدد مكاتب محافظة الحسابات حسب الولايات	7
201	توزيع مكاتب الخبرة المحاسبية حسب الولايات	8
208	خصائص المقابلات مع المهنيين	9
209	مميزات المقابلات مع مستعملي القوائم المالية	10
218	تنقيط الإجابات الخاصة بالمحور الأول	11
220	معامل الثبات و الصدق لأسئلة الاستبيان	12
232	المتغيرات المستقلة مع القيم التي تأخذها	13
247	ملخص إجابات المهنيين عن أسئلة المقابلة	14
249	ملخص إجابات مستعملي القوائم المالية عن أسئلة المقابلة	15
251	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة	16
252	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة الجامعية	17
253	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	18

254	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المكتب	19
255	توزيع المكاتب حسب نسبة نشاط محافظة الحسابات	20
256	توزيع المكاتب حسب عدد العاملين	21
257	التوزيع التكراري لإجابات الجزء الأول من الاستبيان	22
258	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للإجابات	23
260	توزيع المتغير التابع حسب الحالات	24
260	توزيع المستجوبين حسب الحالات	25
261	توزيع المتغير التابع حسب عدد المؤسسات	26
263	الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المفسرة العوامل المتعلقة بالمؤسسات محل المراجعة	27
264	الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المفسرة العوامل المتعلقة بمكاتب المراجعة	28
266	الاحصائيات الوصفية للمتغيرات المفسرة العوامل المتعلقة بالإطار القانوني	29
270	اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الرئيسية الأولى)	30
271	اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الفرعية الأولى)	31
271	اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الفرعية الثانية)	32
272	اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي ( الفرضية الفرعية الثالثة)	33
274	اختبار الاستقلالية Khi-Deux العوامل المتعلقة بالمؤسسة محل المراجعة	34
275	اختبار الاستقلالية Khi-Deux العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة	35

277	اختبار الاستقلالية <i>Khi-Deux</i> العوامل المرتبطة بالإطار القانوني	36
279	معامل <i>Spearman</i> بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة	37
279	معامل <i>Spearman</i> بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة	38
280	معامل <i>Spearman</i> بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني	39
281	نتائج الانحدار اللوجستي البسيط الخاصة بالعوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة	40
285	نتائج الانحدار اللوجستي البسيط الخاصة بالعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة	41
290	نتائج الانحدار اللوجستي البسيط الخاصة بالعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة	42
294	تقييم ملائمة النموذج بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة	43
294	تقييم ملائمة النموذج بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة	44
295	تقييم ملائمة النموذج بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني	45
297	نتائج الانحدار الثنائي المتعدد بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمؤسسة محل المراجعة	46
300	نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة	47
304	نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المتعدد بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني	48
308	نتائج الانحدار اللوجستي بتحليل <i>Backward</i> بالنسبة للعوامل المرتبطة بالمؤسسات محل المراجعة	49
308	نتائج الانحدار اللوجستي بتحليل <i>Backward</i> بالنسبة للعوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة	50
309	نتائج الانحدار اللوجستي بتحليل <i>Backward</i> بالنسبة للعوامل المرتبطة بالإطار القانوني	51
323	ملخص نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط و المتعدد و المقارنة بينهما	52
325	ملخص نتائج الانحدار اللوجستي الثنائي البسيط و المتعدد بطريقة <i>Backward</i> و	53

## فهرس الجداول

	المقارنة بينهما	
--	-----------------	--

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
363	دليل المقابلة مع المهنيين	1
364	دليل المقابلة مع مستعملي القوائم المالية	2
365	استمارة الاستبيان	3
379	اختبار Cronbach's Alpha	4
380	قائمة المحكمين	5
381	نتائج اختبار الفرضية الأولى بالاعتماد على اختبار ستودنت للعيينة الواحدة	6
383	نتائج الانحدار الثنائي المتعدد	7
385	نتائج الانحدار الثنائي المتعدد بطريقة Backward	8